



المنظمة
العربية
للتنمية
والثقافة
والعلوم

دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي

تونس 1987

الثاني

0019778



ق / 07 / 1987 / 003

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



إدارة الثقافة

دراسات عن واقع الترجمة

في الوطن العربي

تونس 1987

القسم الثاني



ان الآراء والأفكار التي تنشر باسماء كتابها،
لا تحمل بالضرورة وجهة نظر المنظمة.

دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، القسم الثاني / المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم، ادارة الثقافة. — تونس : المنظمة، 1987. — 272 ص.

ق / 07 / 1987 / 003

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

المحتويات

الصفحة	
5	تقديم
7	المقدمة
9	واقع الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة
20	واقع الترجمة في دولة البحرين
41	واقع الترجمة في المملكة العربية السعودية
64	واقع الترجمة لدى أبناء فلسطين
84	واقع الترجمة في دولة الكويت
101	واقع الترجمة في الجمهورية اللبنانية
120	واقع الترجمة في جمهورية مصر
137	واقع الترجمة في المملكة المغربية
159	واقع الترجمة في الجمهورية العربية اليمنية
175	واقع الترجمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
204	الدراسة التحليلية

تقديم

تعتبر الترجمة، بحق، الوسيلة الناجعة للاتصال بين الشعوب والجماعات على صعيد الفكر والثقافة، اذ تتيح لكل شعب أو جماعة الاطلاع على ما أبدعه الآخرون في ميادين العلوم والآداب والفنون، وبذلك تفتني الثقافة القومية ويصبح الرواد في كل مجال من مجالات المعرفة أوفر تجربة وأوسع خبرة وأقدر على العطاء.

ولعل العرب كانوا أسبق الشعوب والجماعات، على مر الزمن، إلى استخدام الترجمة أداة للتواصل، اذ اعتمدوا عليها، في مطلع نهضتهم الحضارية في القرن الثاني للهجرة، في اقتباس علوم من سبقهم، واهتموا بها، مؤسسة، باقامتهم بيت الحكمة في بغداد، و مترجما، باكرام المترجمين واغداق المال عليهم تقديرا لعملهم، وكتابا مترجما، بتخيرهم للترجمة أفضل ما كتبه الاغريق والهنود والفرس وسواهم، وذلك وفق حاجاتهم وظروفهم، فكان هذا السعي الطيب حجر الزاوية في التقدم العلمي الذي احرزوه، والثقافة الانسانية التي ابتدعوها، ونقطة انطلاق لهم في رحاب الفكر والعلم والفن.

وفي عصر النهضة الحديثة، عاد للترجمة دورها وشأنها، في الوطن العربي، اذ بدأ الاهتمام بها، تدريسا واعدادا للمترجم، وانتاجا وطباعة ونشرا منذ مطلع القرن الماضي، ثم توسعت نوعا وكثا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه الحركة، التي قامت لها المؤسسات، وتجد لها الكثيرون من أصحاب المواهب والكفاءات، والتي قدمت باللغة العربية، مجموعة صالحة من المؤلفات العلمية والأدبية، لم تبلغ ما كان ينبغي لها أن تبلغ، من حيث أنواع المعارف المنقولة ومن حيث مستوى الأداء، لافتقارها إلى الرعاية الواجبة لها، وإلى خطة عمل تسترشد بها وتنسق وجوه العمل في ضوئها، كيما يأتي عمل الترجمة في مكانه الصحيح، ضمن التحرك الثقافي والحضاري للأمة العربية في هذا العصر.

ولئن أخذت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تُعنى بهذا النشاط الثقافي، بصور وأشكال مختلفة، فانها انما تستجيب لحاجة قائمة وتهتدي بما اشتمل عليه ميثاق الوحدة الثقافية الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية عام 1964 الذي دعا الدول العربية إلى تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة، وتنظيم تلك الجهود،

وما نص عليه دستورها الذي أقره المجلس في العام نفسه والذي دعا إلى «رفع المستوى الثقافي في الوطن العربي حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها».

وقد كان في طليعة الأعمال التي نهضت بها المنظمة في هذا المجال، إلى جانب إقامتها وحدة الترجمة بإدارة الثقافة، وإصدارها الخطة القومية للترجمة، وسعيها المتصل لإقامة المعهد العربي العالمي للترجمة، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، وإصدارها دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر، ان اهتمت برصد واقع الترجمة في الوطن العربي، لتكون معرفة الواقع منطلقاً للنهوض والتقدم في هذا المجال.

ومن أجل هذا، سعت المنظمة للحصول على دراسات عن هذا الواقع يُعدها أصحاب الخبرة والاختصاص لتصدر في كتاب. فأصدرت القسم الأول من هذا الكتاب عام 1985 مشتملاً على سبع دراسات، وهي تتبعه الآن بقسم ثان يضم عشر دراسات أخرى، آملة ان تسهم في دفع حركة الترجمة في طريقة سوّية آمنة تتجنب فيها العثرات فتغني الثقافة العربية بما في الثقافات الأخرى ويعرّف بها لدى القراء باللغات الأجنبية، وفي ذلك، إذا أبلغناه، نفع مطلوب وخير مأمول، والله هو الموفق.

د. محيى الدين صابر
المدير العام

المقدمة

أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1985 القسم الأول من كتاب «دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي» وقد ضمّ هذا القسم سبع دراسات عن واقع الترجمة في سبع دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وقد وضع هذه الدراسات، بتكليف من المنظمة، ووفق مخطط حددت فيه النقاط المطلوب إيضاحها وتفصيلها، خبراء من الأقطار العربية المذكورة، مشهود لهم بالمقدرة والكفاءة والتجربة الغنية في ميدان الثقافة بعامة، وميدان الترجمة بخاصة.

وقد أتبعَت هذه الدراسات السبع بدراسة تحليلية وضعتها وحدة الترجمة بإدارة الثقافة في المنظمة، لخصت فيها ما اشتملت عليه الدراسات المشار إليها وتضمنت تعليقات ومقارنات واقتراحات تنير كثيرا من الأمور المتعلقة بالترجمة : مؤسسة ومترجما وكتابا مترجما.

وقد سعت المنظمة بعد ذلك لاستكمال هذا المشروع بأعداد القسم الثاني من هذا الكتاب واصداه ووضعه بين أيدي القراء والباحثين، كيما يستطيع هؤلاء أن يلموا بواقع الترجمة في أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، فكلفت خبراء من أهل الدراية والاختصاص بأعداد دراسات عن واقع الترجمة في بعض البلدان العربية، غير الأقطار التي سبق أن نشرت عنها دراسات في القسم الأول من الكتاب.

ونتيجة ذلك تحصلت المنظمة على الدراسات التالية :

- (1) واقع الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة، إعداد الأستاذ يوسف مصطفى الخطيب
- (2) واقع الترجمة في دولة البحرين، إعداد الدكتور زيان أحمد الحاج ابراهيم
- (3) واقع الترجمة في المملكة العربية السعودية، إعداد الدكتور كمال توفيق الهلباوي
- (4) واقع الترجمة لدى أبناء فلسطين، إعداد الأستاذ الدكتور حسام الخطيب
- (5) واقع الترجمة في دولة الكويت، إعداد الأستاذ شحادة الخوري

- (6) واقع الترجمة في الجمهورية اللبنانية إعداد الأستاذ بول شاولو
- (7) واقع الترجمة في جمهورية مصر إعداد الأستاذ محمود محمود
- (8) واقع الترجمة في المملكة المغربية إعداد الأستاذ شحادة الخوري
- (9) واقع الترجمة في الجمهورية العربية اليمنية إعداد الأستاذ عبد الله فاضل فارح
- (10) واقع الترجمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إعداد الأستاذ عبد الله فاضل فارح

ولئن أعانت الدراسات السبع التي اشتمل عليها القسم الأول من الكتاب، وحدة الترجمة بإدارة الثقافة على وضع خطة قومية للترجمة تلخص واقع الترجمة في البلدان العربية وتحدد منطلقات حركة الترجمة وأهدافها وأسسها ووسائلها ومراحلها والدور الذي ينبغي أن ينهض به كل قطر عربي من جهة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جهة أخرى، من أجل تحقيق تقدم في مضمار الترجمة، فإن هذه الدراسات التي يضمها القسم الثاني من الكتاب تأتي لتكمل الصورة عن حركة الترجمة في الأقطار العربية وتبصر السبيل للقارئ والمتتبع والباحث، وتيسر السبيل للفادة من الخطة القومية للترجمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الثلاثين المنعقدة في الحمامات بتونس من 9 - 16 / 8 / 1983 ودعا الدول العربية والمنظمة إلى تنفيذها.

هذا وقد ألقينا بهذه الدراسات العشر دراسة تحليلية لها وضعتها وحدة الترجمة بإدارة الثقافة، على غرار الدراسات التحليلية التي وضعتها للقسم الأول من الكتاب. وتشتمل هذه الدراسة على تلخيص لمضمون الدراسات العشر، وعلى تعليقات ومقارنات واقتراحات تساعد على وضوح الرؤية، وبلوغ الهدف، وتعين القائمين على حركة الترجمة في الوطن العربي وفي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على السير قدما للنهوض بحركة الترجمة اغناء للثقافة العربية بالمفيد الخير مما في الثقافات الأخرى وتعريف القراء باللغات الأجنبية على روائع ثقافتنا، قديمها وحديثها، والترجمة بعد لم تكن، في أي زمان ومكان، الا جسرا للتعارف والتفاهم، ووسيلة ناجعة للتقدم الثقافي والحضاري.

إدارة الثقافة

واقع الترجمة

في دولة الامارات العربية المتحدة

الأستاذ يوسف مصطفى الخطيب

تمهيد :

اهتم العرب في الماضي بالترجمة وأولوها الدعم والعناية التي تستحقها. ففي عصر بني أمية، بادر العرب إلى القيام بحركة واسعة ومنظمة للترجمة شملت مختلف المعارف والعلوم مثل الرياضيات والفلك والمنطق والطب والكيمياء والهندسة والسياسة المدنية. وتذكر كتب التاريخ خالد بن يزيد الذي اهتم بالترجمة اهتماما كبيرا، حيث دعا المتعلمين، من الاغريق والعرب، من الاسكندرية إلى دمشق، وعهد إليهم بترجمة مؤلفات يونانية. وزاد نشاط حركة الترجمة في العصر العباسي، وعلى وجه التحديد أيام المنصور الذي أنشأ ديوان الترجمة وتبعه الرشيد فوسّعه، ثم جاء المأمون الذي نظم هذا النشاط العلمي وأنشأ بيت الحكمة بمثابة مجمع علمي ومرصد فلكي ومكتبة عامة أقام فيه طائفة من المترجمين وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال.

ولقد كانت الترجمة في تلك الحقبة، تعتبر السبيل إلى الاطلاع على المعارف في ذلك العصر والمنطلق للكشف والابداع. ولا أريد أن أسهب فيما قدمه العرب إلى الانسانية وما أعطوه بعد أخذ، وما أوجدوه بعد اقتباس.

الا أن هذه الصحوة لم تدم، فقد انتابت العرب عوامل الضعف بعد أن طمع بهم الخصوم والأعداء وتكالبت عليهم الفتن والحروب، وتسلبت الأعاجم على مقاليد الحكم، فانطفأ النور الذي سطع قرونا، وحل الركود والخمول محل النشاط والابداع.

واستيقظت الأمة العربية بعد سبات، في مطلع القرن التاسع عشر، وبالتحديد بعد غزوة بونايرت، حيث أدرك العرب أن القوة المادية مردها التقدم العلمي، ففتحت المدارس، وأصدرت الصحف وأرسلت البعثات العلمية، وكان للترجمة دور في نقل العلوم والمعارف. ومنذ ذلك الحين، بدأت الترجمة مسارها، وكانت تنشط حيناً وتتعثر حيناً آخر، وانتقلت من مصر إلى بلاد الشام ثم إلى الأقطار العربية الأخرى.

ولقد شهد القرن العشرون ثورة علمية هائلة في الغرب، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بين علوم العرب ومعارفهم، وبين ما توصل إليه الآخرون. وخير دليل على ذلك النظر في أدلة المكتبات في أي فرع من فروع المعرفة، حيث نجد القصور الفاضح في مكتبتنا العربية بالمقارنة لما نجده في المكتبات الأجنبية.

في الواقع، ليس هناك أدنى شك في أن الترجمة تلعب دورا بارزا وهاما بالنسبة للعرب من المحيط إلى الخليج. فهي تعمق ثقافتهم وتثري علومهم ومعارفهم، وزيادة على ذلك تعمل الترجمة على زيادة المعرفة والاطلاع، حيث تعتبر الترجمة الجسر الذي يربط بين الثقافات المختلفة في أرجاء العالم، كما أنها تعتبر الوسيلة التي نتمكن بواسطتها من الاطلاع ومعرفة أحدث ما توصلت إليه الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية ومختلف ميادين المعرفة والاداب والفنون.

من هذا المنطلق، أستطيع القول بأن الاهتمام بالترجمة لابد وأن يؤخذ من قبل المسؤولين في الدول العربية بعين الاعتبار فتتظر إلى الترجمة نظرة جدية وتوليها رعايتها واهتمامها الشديدين.

وبالرغم من مرور فترة على صحوة الأمة العربية التي ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر تقريبا، بعد سنوات دام فترة لا بأس بها، إلا أن حركة الترجمة في البلدان العربية لازالت ضعيفة وعشوائية وغير مخطط لها. وفي دولة الامارات موضوع دراستنا، فإن حركة الترجمة فيها، تعاني من أزمة حقيقية يعود سببها إلى أمور عديدة من أبرزها ما يلي :

أولا : وضع الامارات الاعضاء في دولة الامارات العربية المتحدة قبل اعلان الاتحاد عام 1971. فقد كانت هذه الامارات، التي كان يطلق عليها الامارات المتصالحة، تزرع بصفة محميات تحت نير الاستعمار لسنين طويلة. وكانت محاولات الاستعمار طيلة وجوده في هذه المنطقة، منصبة على طمس المعالم والآثار العربية والاسلامية والقضاء على هوية المواطنين العربية والاسلامية بشتى الطرق. اضافة إلى ذلك عدم وجود مؤسسات علمية وتعليمية ومدارس ومعاهد في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمية بين السكان وانغلاقهم عن العالم الخارجي.

ثانيا : حداثة دولة الامارات، فقد نشأت دولة الامارات في الثاني من ديسمبر لعام 1971. وخلال الفترة التي مرت بعد انشاء هذه الدولة الفتية، كانت الدولة توجه عنايتها واهتمامها إلى التنمية والتطوير وتنويع مصادر الدخل.

ثالثا : ضعف مستوى التعليم في دولة الامارات ابان انشاء الدولة، فقد كانت المدارس تعد على الأصابع ومعظمها مخصصة للمرحلة الابتدائية فقط. كما لم يكن يوجد متعلمون جامعيون، في ذلك الوقت، من مواطني الدولة إلا قلة.

رابعا : الطفرة البترولية : لقد شهدت دولة الامارات طفرة بترولية كبيرة جدا بعد انشائها، مما أدى إلى قدوم أعداد هائلة من الجنسيات المختلفة للعمل. وقد كان معظم هؤلاء الوافدين من الجنسيات الآسيوية والأوروبية وكان هدفهم الرئيسي جمع ما يمكن جمعه من المبالغ والعودة إلى مواطنهم الأصلية. وحتى بالنسبة للوافدين العرب، وهم قلة، فقد شغلتهم وظائفهم ومشاكلهم الخاصة عن الاهتمام بأي عمل ثقافي أو علمي أو غير ذلك.

خامسا : عدم وجود مؤسسات ثقافية وإعلامية، إضافة إلى الضعف العام في حركة الطباعة والنشر أدى إلى الحد من فرصة تطور حركة الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة.

سادسا : ضعف السوق، نتيجة قلة عدد السكان من جهة، وارتفاع نسبة الأمية من جهة أخرى، أسهم كذلك في الحد من فرص ازدهار حركة الترجمة في البلاد.

سابعا : حداثة عهد المؤسسات الحكومية من وزارات معنية بالثقافة كوزارتي الاعلام والتربية، بالإضافة إلى الوزارات الأخرى التي وجهت عنايتها وجل اهتمامها إلى بناء هذه المؤسسات من الناحية التنظيمية والإدارية، كمطلب أساسي، الأمر الذي لم يترك لهذه الوزارات والمؤسسات الفرصة للتفكير بأنشطة أخرى مثل الترجمة حيث اعتبرت مثل هذه الأنشطة في تلك الحقبة أنشطة ثانوية.

القوانين المنظمة للترجمة :

ان الأسباب التي سبق ذكرها جعلت حركة الترجمة في دولة الامارات شيعا ثانويا. الا أن الظروف المستجدة للواقع السكاني في الوقت الحاضر، استدعت استصدار قوانين خاصة بالترجمة، وذلك نظرا لطبيعة وتنوع الوافدين في الدولة، اذ استدعت الحاجة وجود حركة ترجمة ضئيلة لا تتعدى ترجمة بعض الوثائق الرسمية وأحيانا استخدام الترجمة الفورية في المحاكم وبعض الأجهزة الحكومية لاسكان انجاز بعض الأعمال والمعاملات الخاصة والعامة ذات العلاقة بالمعاملين في هذه الدولة ومؤسساتها.

ولتنظيم هذا النوع من الترجمة، فقد أسند مجلس الوزراء مسؤولية تنظيم حركة الترجمة إلى وزارة العدل بالدولة. وعليه قامت وزارة العدل باعداد مشروع قانون في شأن تنظيم مهنة الترجمة في الدولة، وبعد دراسة هذا المشروع من قبل مجلس الوزراء، صدر القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1981 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، وندرج فيما يلي أهم المواد التي تضمنها :

أولا : لا يجوز لاحد أن يزاوّل مهنة الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة الا اذا حصل على ترخيص بذلك من السلطة المختصة في الامارة المعنية.

ويجب أن تتوفر في طالب الترخيص الشروط الآتية :

- أ — أن يكون حاصلًا على مؤهل عالٍ من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعترف بها يشهد بتخصصه في اللغة الأجنبية التي ستم الترجمة منها وإليها.
- ب — أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة وتحدثًا إجادة تامة.
- ج — ألا تقل خبرته العلمية في مجال أعمال الترجمة عن خمس سنوات ميلادية تالية للتخرج ويستثنى من هذا الشرط خريجو الكليات المتخصصة في أعمال الترجمة والتابعة لإحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعترف بها.
- د — أن يجتاز الامتحان الذي تجريه السلطة المختصة في الإمارة المعنية في اللغة التي تتم الترجمة منها أو إليها. وتحدد هذه السلطة الحد الأدنى لنسبة النجاح.
- هـ — ألا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، أو صدر عفو عنه من السلطة المختصة.

ثانيا : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بمزاولة مهنة الترجمة القيام لحساب الغير مقابل أجر وعلى وجه الاعتياد بأعمال الترجمة عن إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو من اللغة العربية إلى إحدى اللغات الأجنبية.

ثالثا : ينشأ بكل إمارة سجل تقييد في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن للحصول على تراخيص بمزاولة المهنة في الإمارة، ويصدر بنموذج هذا السجل وتحديد البيانات التي تثبت فيه قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

ولا يجوز قيد طلب الترخيص في هذا السجل، ما لم يكن طالب الترخيص قد تقدم بالشهادات والوثائق المؤيدة للطلب، والمنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون، على أن تكون جميعها مصادقا عليها بصفة رسمية من الجهات المختصة.

رابعا : للسلطة المختصة في الإمارة المعنية، أن تحدد عدد المترجمين المقترح قبولهم من كل جنسية.

ولا يجوز لمن رخص له بمزاولة مهنة الترجمة وفقا لأحكام هذا القانون أن يباشر أعمالها إلا بالنسبة إلى اللغات التي رخص له بالترجمة منها وإليها، وبشرط أن يؤدي قبل مزاولة المهنة يمينا أمام إحدى المحاكم الابتدائية بالإمارة المعنية، بأن يباشر عمله بالذمة والصدق.

خامسا : ينشأ بكل إمارة سجل تقييد فيه أسماء المرخص لهم بمزاولة مهنة الترجمة في الإمارة ويجب أن يتضمن هذا السجل بيانا بجنسياتهم، ومحال إقامتهم، وتاريخ منحهم الترخيص، وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج الخاص بهذا السجل والمعتمد من وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

وعلى السلطة المختصة في الامارة المعنية اخطار وزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف بأسماء المقيدین في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة، وبالبيانات المتعلقة بهم، وبكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ القيد أو التغيير.

سادسا : للسلطة المختصة في الامارة المعنية — وبمراعاة النظم المعمول بها في الامارة ووفقا لاحكامها — أن تشرط أداء رسم لقبول القيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة.

سابعا : على كل شخص رخص له بمزاولة مهنة الترجمة، مراعاة ما يلي :

أ — أن يؤدي أعمال الترجمة التي يقوم بها بالدقة العلمية التامة، وألا يبدل أو يغير شيئا في مضمون المحرر أو السند أو الوثيقة التي يقوم بترجمتها.

ب — أن تتم أعمال الترجمة بمراعاة أصول المهنة وتقاليدها، وبما يحفظ شرفها واعتبارها.

ج — أن يقوم بنفسه بأعمال الترجمة التي يعهد إليه بها.

د — ألا يفشى الأمور التي يكون قد اطلع عليها بحكم قيامه بأعمال الترجمة.

ثامنا : للسلطة المختصة في الامارة المعنية أن تقرر سحب الترخيص وذلك في أي من الأحوال الآتية :

أ — اذا تخلف في حق المرخص له شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القانون.

ب — اذا فقد المرخص له الثقة والاعتبار أو تصرف على نحو مخالف لأصول المهنة أو تقاليدها أو أخل على أي نحو آخر بالواجبات المنصوص عليها في مادة (7) من هذا القانون.

ج — اذا ثبت في أي وقت أن الشهادات أو الوثائق التي قدمها تأييدا لطلب الترخيص غير صحيحة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون القرار بسحب الترخيص معللا.

تاسعا : اذا سحب الترخيص من أي شخص وفقا لاحكام البندين (2، 3) من المادة السابقة، فلا يجوز منحه ترخيصا جديدا بمزاولة المهنة.

عاشرا : تشكل السلطة المختصة في الامارة المعنية لجنة من عناصر قضائية وفنية لفحص طلبات القيد في السجل المشار إليه في المادة (5) وللنظر في سحب الترخيص وفقا للاحكام المنصوص عليها في المادة (8).

وترفع اللجنة توصياتها في شأن المسائل التي تختص بنظرها إلى السلطة المختصة في الامارة المعنية لاعتمادها.

حادي عشر :

إذا خالف المرخص له حكم المادة (4) من هذا القانون اعتبر الترخيص منتهيا بقوة القانون.

ثاني عشر :

لا يجوز لأي سلطة تقوم بأعمال التوثيق أو التصديق ولا لأية محكمة قبول محرر أو وثيقة أو سند مترجم من اللغة الأجنبية التي حرر بها إلى اللغة العربية ما لم تكن هذه الترجمة قد تمت بمعرفة مرخص له وفقا لاحكام هذا القانون.

ثالث عشر :

يعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي درهم ولا تزيد عن عشرة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص زاول مهنة الترجمة بغير ترخيص، وكذلك كل شخص رخص له بمزاولة هذه المهنة أهمل اهمالا جسيما في أعمال الترجمة التي عهد إليه بها أو تعمد من خلال الترجمة التي قوم بها تغيير الحقيقة في المحرر أو السند أو الوثيقة التي يترجمها اذا كان من شأن هذا الاهمال أو التغيير إلحاق ضرر بالمصلحة العامة أو بأي شخص.

رابع عشر :

يحتفظ الأشخاص الذين حصلوا قبل العمل بهذا القانون، على تراخيص بمزاولة مهنة الترجمة بالحق في مباشرة هذه المهنة اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مستوفين الشروط المنصوص عليها في البنود 1، 2، 3، 4، 5، 6 من المادة (1) وعليهم أن يتقدموا إلى السلطة المختصة بطلب القيد في السجل المشار إليه في المادة (5) خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

خامس عشر :

يقصد بعبارة «السلطة المختصة» في تطبيق أحكام هذا القانون دائرة العدل في الامارة المعنية.

حركة الترجمة في دولة الامارات :

كما سبق وأسلفنا، فان الترجمة في دولة الامارات تكاد تكون معدومة وباستثناء ترجمة الوثائق والمستندات وبعض الترجمات في الصحف والمجلات بالاضافة إلى الترجمة الفورية في المحاكم

والمؤسسات عند الحاجة وذلك لتسهيل مهمة المسؤولين في حل المشاكل والقضايا التي تعرض عليهم. ولذلك فان الترجمة في دولة الامارات لا يوجد لها اعتبار أو أهمية تذكر سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام أو الخاص.

ويمكن تلخيص أنواع التراجم في دولة الامارات على النحو التالي :

أ — ترجمة المستندات والوثائق الرسمية.

ب — ترجمة بعض التقارير والمعارف العامة التي تهتم المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ويقوم بترجمتها موظفون يعملون في هذه المؤسسات على وظائف مؤقتة.

ج — منشورات ودوريات اعلامية وسياحية تصدر عن بعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة الاعلام والثقافة، ومعظمها يصدر باللغة الانجليزية.

د — ترجمات صحفية. وهذه الترجمات لا تتعدى عن كونها ترجمات لمقالات سياسية أو اقتصادية صدرت في احدى الصحف الأجنبية، فتقوم بعض الصحف المحلية مثل صحيفة الاتحاد، وصحيفة الخليج، وصحيفة البيان بترجمة هذه المقالات إلى العربية ونشرها في الصحيفة اليومية. ويتولى ترجمة مثل هذه الترجمات موظفون يعملون برواتب شهرية في الصحيفة.

المترجمون في دولة الامارات :

ومن حيث المترجمين في دولة الامارات فهم قلة، ولم يقوموا بترجمة أعمال ذات قيمة علمية أو أدبية أو فنية.

وينقسم المترجمون المعتمدون في دولة الامارات إلى فئتين، الفئة الأولى، وهي الفئة التي اعتمدت من قبل وزارة العدل بعد اجتياز المقرر، ويطلق على هؤلاء مترجمون قانونيون دائمون وعددهم سبعة. ويحق لهؤلاء المترجمين فتح مكاتب أو دور ترجمة دون كفيل مواطن. أما الفئة الثانية من المترجمين فيطلق عليهم (مترجمون مؤقتون) وهؤلاء تم اعتمادهم من قبل وزارة العدل بصفة مؤقتة للعمل في المحاكم أو المؤسسات العامة، ولا يحق لهم فتح مكاتب أو دور ترجمة إلا بكفالة مواطن. وقد استدعت ظروف الدولة والحاجة الماسة إلى مترجمين لظهور مثل هذه الفئة.

ومجمل القول، أن عدد المترجمين في دولة الامارات لا يتعدى سبعة مترجمين يمكن الاعتماد عليهم لترجمة ما تحتاجه الدولة من ترجمات. وهذا عدد ضئيل جداً لا يساعد على وجود حركة ترجمة ناهجة ومتقدمة في دولة الامارات.

جامعة الامارات العربية المتحدة :

تعتبر جامعة الامارات من أهم معالم النهضة العلمية في دولة الامارات العربية المتحدة، الا أن هذه الجامعة لم تقدم أي شيء يذكر لدعم حركة الترجمة في الدولة وذلك للأسباب التالية :

- 1 — حادثة عهد الجامعة، فقد أنشئت جامعة الامارات العربية المتحدة عام 1977، وبدأت بأربع كليات هي التربية والآداب والعلوم الادارية والسياسية وكلية العلوم. ثم تلا ذلك انشاء كلية الشريعة والقانون، وكليتا الهندسة والزراعة. وخلال الفترة السابقة اهتمت الجامعة باعداد شباب متعلم ليشغلوا وظائف ادارية وتدرسية في مؤسسات الدولة حسب الحاجة الآتية في الدولة. ولم تهتم الجامعة بالترجمة حيث لم تعتبر هذا الموضوع من الأولويات التي تتطلب ظروف الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دولة الامارات.
- 2 — نوعية أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ونظام التوظيف فيها. فمعظم أعضاء هيئة التدريس وفدوا من جامعات عربية تنقصهم الخبرة والمعرفة التامة في اللغات. حيث نظام التعليم في الجامعات العربية، كما نعلم، لا يهتم كثيرا باللغات الأجنبية. كما أن معظم هؤلاء المدرسين يتم التعاقد معهم على أساس الاعارة من الجامعات العربية لمدة تتراوح بين السنة والأربع سنوات، يعود بعدها عضو هيئة التدريس إلى جامعته. الأمر الذي يجعل جل اهتمام المدرس تدريس المساقات المقررة.
- 3 — عدم وجود نظام يلزم عضو هيئة التدريس القيام بترجمة بعض الكتب العلمية، بالإضافة إلى عدم وجود حوافز مادية ومعنوية تشجع عضو هيئة التدريس على الترجمة.
- 4 — الاعباء التدريسية الثقيلة التي لا تتيح الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس لاستغلاله في ترجمة بعض الكتب والأحداث العلمية الحديثة.

واقع الترجمة في دولة الامارات :

اننا في هذا العصر بحاجة ماسة إلى الترجمة في تهيئة الكتب العلمية التي نتوخى بها تبسيط العلم للجماهير. الا أن الملاحظ أن بعض هذه الكتب يقوم على ترجمتها أفراد قد يكونون متمكنين من اللغتين الأجنبية والعربية، ولكن تعوزهم المعرفة العلمية الكافية بموضوع الكتاب المترجم ومصطلحاته. وأمثال هذه الترجمات قد تكون مسبوكه العبارة، حسنة الأسلوب ولكنها لا تخلو من الأخطاء العلمية التي تجلب الضرر إلى القارئ بدلا من منفعة، ولهذا لا يحسن أن تنشر مثل هذه الترجمات من دون أن يراجعها أو يشارك في اعدادها متخصص في مادتها العلمية أو أن تعرض عليه لتأييد صحة محتواها على أقل تقدير.

ان من مستلزمات الكتاب المترجم الجيد الأمانة العلمية والدقة في الترجمة وسلامة اللغة ووضوح العبارة، وهذه الأشياء لا تتوفر الا اذا توفرت للترجمة أركانها الثلاثة وهي :

- 1 — المعرفة العلمية بمادة اختصاص الكتاب المترجم.
- 2 — التمكن الواسع من اللغة الأجنبية المترجم منها وأساليبها وتراكيبها.
- 3 — الاتقان الجيد للغة العربية وقواعدها ووسائلها في التعبير.

وهذه المتطلبات، كلها، متداخلة يشد بعضها بعضا ولا غنى عن أي منها في تحقيق ترجمة جيدة.

ولا جدال في أن الترجمة تستلزم تغييرا في ترتيب الألفاظ والعبارات، وفي الأدوات التي تربط بعضها ببعض، وفي استعمال المجاز أو عدمه، اذ أن لكل لغة مصطلحاتها وتراكيبها وطرائقها.

ولما كان من النادر وجود المتخصص المتمكن في عمله المتضلع في كلتا اللغتين الأجنبية والعربية، فالغالب أن تستدعى الحاجة أن يستعين العالم المتخصص أهل اللغة لامكان تبينة الترجمة الدقيقة الآمنة الجيدة السبك، الواضحة العبارة. أي أنه يجب في كثير من الأحيان أن تكون الترجمة عملا جماعيا متعاوننا عليه.

مهنة الترجمة في دولة الامارات لا تشجع أصحابها على العمل فيها. وذلك لأن الظروف المتوفرة حاليا غير مشجعة، سواء من الناحية المادية أم المعنوية. فأصحاب الشأن في دولة الامارات سواء أكانوا من القطاع العام أم الخاص ينظرون إلى الترجمة كأى عمل مهني أو اداري آخر. ففي رأيهم أن الترجمة لا تتعدى نقل نصوص من لغة إلى أخرى، ولا فرق بين ما يقوم به مترجم متخصص ذو خبرة وكفاءة في مجال الترجمة، وبين ما يقوم به مترجم اللغة الوردية أو الهندية في المحاكم أو قسم مخالفات المرور.

كذلك فان المشاكل التي يجابهها المترجم هنا أنه يعمل بدون أدوات حقيقية مثل المصادر والمراجع. أضف إلى ذلك مشكلة النشر. اذ أن المترجم يكون أمامه خياران، الأول أن يدفع بترجماته إلى دار للنشر بغية طباعتها، وهذه المسألة قد تجره إلى مشكلة الاستجداء وضياع حقوقه إلى الأبد. والخيار الثاني أن يطبع العمل على حسابه الخاص دون أمل في امكانية استرجاع التكاليف.

الخلاصة :

نستخلص مما سبق ذكره أن حركة الترجمة في دولة الامارات تكاد تكون معدومة لأسباب عديدة من أبرزها حداثة الدولة والمؤسسات الحكومية فيها، وتدني مستوى التعليم الذي كان سائدا

فيها قبل انشاء دولة الامارات العربية المتحدة، حيث كانت هذه الامارات متفرقة تشغلها الحروب والفرقة والفوضى وترزح تحت نير الاستعمار لسنين عديدة.

كذلك فان الوافدين إلى هذه الدولة الفتية كان ولا زال مهمهم العمل والحصول على الأجر مقابل العمل الأمر الذي جعل الترجمة تأتي في آخر القائمة. أضف إلى ذلك أن الدولة ومؤسساتها الحكومية والخاصة لم تهتم بالترجمة كما اهتمت بها الدول العربية الأخرى الا من فترة قريبة جدا لم تكن كافية لجعل حركة الترجمة حركة ناجحة ومتقدمة. ونلاحظ أن ميزانيات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص خلت من أي بند خاص بالترجمة ولو بقسط زهيد. وهذا مؤشر على أن حركة الترجمة في الدولة لازالت تعتبر من الأشياء الثانوية.

أما ما يختص بالترجمين في دولة الامارات فهم قلة. ورغم قلة عددهم فلا يجدون التشجيع، لا من المؤسسات الحكومية ولا من القطاع الخاص. فالأجور التي تدفع للترجمين باسم تعويضات أو مكافآت لقاء علمهم تكون غير مجزية ودون الحد المطلوب ولا تتناسب مع الجهد المبذول.

كذلك، نجد أن حركة الترجمة في دولة الامارات تسير بشكل عفوائي دون تخطيط أو تنسيق. اضافة إلى ذلك، فان حقوق المترجمين ضائعة ولا توجد جمعيات أو اتحادات أو حتى قوانين تحمي هذه الحقوق.

هذا هو واقع الترجمة في دولة الامارات العربية، البلد الصغير، الذي يخلو من دور أو مؤسسات الترجمة، ولا يوجد فيه ناشرون أو موزعون يهتمون بترجمة ونشر وتوزيع الكتاب العلمي والأدبي والفني داخل وخارج الامارات، رغم وجود الامكانيات المالية التي لو سخر جزء منها في خدمة حركة الترجمة على أساس من التخطيط والتنسيق والتنظيم لحققت الكثير الكثير في مجال الترجمة.

وقد لا يكون واقع الترجمة في بعض البلدان العربية أفضل من واقع الترجمة في دولة الامارات. ولذلك لابد من إيجاد وترتيب ملائم لحركة الترجمة ضمن كل قطر عربي وفي نفس الوقت وضع خطة قومية جماعية تشترك فيها جميع الدول العربية للنهوض بحركة الترجمة ودعمها من أجل أداء مهمتها على الوجه المطلوب.

لذلك، فاننا نرى أنه بإمكان المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم أن تقوم بما يلي :

أولا : المضي قدما نحو استكمال دراسة واقع الترجمة في الدول العربية، ومن ثم قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعداد دراسة شاملة عن واقع الترجمة في الدول العربية، وتوزيعها على الدول الأعضاء للاطلاع عليها والاستفادة منها.

ثانيا : أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتحديد موعد مناسب، بعد استكمال دراسة واقع الترجمة في الدول العربية، لعقد ندوة تحت شعار «دور الدول العربية في دعم حركة الترجمة». ويشارك في هذه الندوة مندوبون عن الدول الأعضاء لدراسة التقارير المقدمة عن واقع الترجمة في الدول العربية والتوصل إلى صيغة أو توصيات بناءة تلتزم الأقطار العربية بتنفيذها.

ثالثا : من المفيد جدا الماضي قدما في انشاء المؤسسة المتخصصة للترجمة على مستوى قومي والتي سبق اقتراحها، على غرار بيت الحكمة، تنسق عمل الترجمة وتؤمن تجنب تعدد الترجمات للأصل الواحد. وتعهدهم بترجمة الكتب الجيدة المختارة إلى النسخة المعدودة من الذين لهم المقدرة عليها، وترصد لهم المكافآت، وتشرف على ترجمة أمهات المراجع العلمية، وتوفر الخبرة والمعلومات وتسمى المعجمات المعتمدة للمترجمين.

رابعا : أن يتم عقد الندوات والمؤتمرات للترجمة، يتبادل فيها الترجمة خبراتهم ودراساتهم وينسقوا فيما بينهم.

خامسا : أن يتم اختيار مندوب من كل دولة عربية ليعمل كضابط اتصال أو حلقة وصل بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبين الدولة التي يمثلها وذلك لموافاة المنظمة بما يتم ترجمته من كتب علمية وأدبية وفنية في البلد الذي يمثلها، كما ترسل إليه المنظمة آخر المعلومات والبيانات عن الكتب التي تمت ترجمتها في الدول العربية الأخرى، وكذلك الكتب وغيرها في دور الترجمة أو المقترح ترجمتها.

سادسا : إعداد لوائح ارشادية للمترجمين في مختلف فروع المعرفة وتوحيد المصطلحات بالتنسيق مع مجامع اللغة العربية في الوطن العربي ومع المركز الدائم لتنسيق التعريب بالرباط.

سابعا : إنشاء رابطة للمترجمين في الدول العربية يكون مقرها في إحدى الدول العربية وتدعمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ماديا ومعنويا، على أن تجتمع هذه الرابطة مرة كل سنة أو سنتين حسب الحاجة، ويوضع لها نظام وتصدر بطاقات خاصة بأعضائها لاضافة الصفة الشرعية عليهم ودعمهم قوميا.

ثامنا : اصدار دليل سنوي عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يحوي على ما تم ترجمته في الوطن العربي من وإلى العربية بمختلف اللغات الحية، وأسماء المترجمين المعتمدين في الدول العربية، والمعاجم الجيدة المتوفرة للاستعانة بها في التراجع، والكتب العلمية والجامعية والمدرسية.. الخ المقترح ترجمتها، وآخر ما صدر من كتب علمية وأدبية وفنية ترشحها المنظمة للترجمة سواء من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية أو بالعكس.

واقع الترجمة

في دولة البحرين

الدكتور زيان أحمد الحاج ابراهيم

المقدمة :

أ - موقع البحرين :

في العصر الاسلامي الأول كان إذا أطلق لفظ البحرين فينصرف إلى إقليم خصب مترامي الأطراف، يحده الساحل الغربي للخليج العربي، وكانت جزر البحرين هي المركز الحضاري لهذه المنطقة الممتدة من البصرة إلى عُمان، وقد اكتسبت ثقلاً إضافياً لكونها بوابة لهذا الاقليم.

إن أهمية البحرين برزت منذ بداية التاريخ الاسلامي حينما أرسل الرسول ﷺ رسالة إلى أميرها المنذر بن ساوي، حملها له العلاء بن عبد الله الحضرمي يدعوه فيها للإسلام. فاستجاب المنذر لدعوة الحق، لكن أهلها ارتدوا بعد وفاة الرسول عليه السلام، فأعادهم أبو بكر، رضي الله عنه، إلى حظيرة الاسلام.

بلغ خراج البحرين آنذاك حوالي ثمانين ألف درهم، مما يؤكد أهميتها الاقتصادية، فضلاً عن أهميتها الزراعية، والتجارية، والبحرية، لأنها تتوسط دول الخليج تقريباً، فهي ملتقى الطرق البحرية، ولقد ولدت ميلاداً جديداً في شهر نوفمبر عام 1986، إذ ارتبطت بالعالم براً، ولأول مرة في التاريخ، بجسر البحرين — السعودية، كما كان مقرراً، فاكتملت بذلك أهميتها.

وتنص مجلة «الوثيقة» الصادرة عن مركز الوثائق التاريخية (العدد الثالث، ص ص : 99 و 111)، أن أشهر جزرها أوّل التي وصفها الريان العربي أحمد بن ماجد النجدي في كتابه : « الفوائد في أصول علم البحر والقواعد »، وأشار إلى مياهها العذبة وما فيها من اللؤلؤ والخيرات الحسان والستاتين.

وقد تردد ذكر البحرين على ألسنة الشعراء، فهي هو البحري يشبه الحسان بلؤلؤ البحرين
عندما يقول :

« إذا نُضَوْنَ شغوف الرِّيط آوَنَ قَشَرَنَ عن لؤلؤ البحرين أصدافا »

كما نورد مجلة « الوثيقة » ص : 53 — العدد الرابع — السنة الثانية 1404 هـ —
1984 م :

بأن أهمية البحرين قد امتدت إلى الآن، إذ يقوم أهلها بعملية الاستيراد والتصدير، ويعملون
وسطاء في تسهيل المعاملات التجارية، الخليجية، والعربية، والعالمية، مما يدل على أصالة حضارية
وتقدم اجتماعي.

ب — حوافز الترجمة في البحرين :

1 — إذا أضفنا إلى ما ذكرنا من خطورة وأثر موقع البحرين عوامل أخرى، مثل : وجود النفط،
ومركزها المتطور، وارتفاع مستوى التعليم، وكثرة الشركات الأهلية والأجنبية المتخصصة مثل
التأمين بأنواعه والخدمات المالية والمصرفية، والمقاولات، والأعمال المتخصصة، ومحاولة الدولة
إبراز البلد كمركز إقليمي، وتوسط البحرين بالنسبة للأسواق المالية والتجارية في الشرق
والغرب، وتوافر الخدمات الأساسية المتطورة كالتللكس والهاتف والمواي، ووجود كوادر
متخصصة من أبناء البلد ... إذا أضفنا هذه العوامل والحوافز، وجدنا أن البحرين خطت
إلى الأمام خطوات واسعة جعلته في حاجة ماسة لنوعية خاصة من الترجمة ذات طبيعة
منبثقة عن الحاجة الملحة لتسهيل قضاء الخدمات المشار إليها.

2 — إن كتباً بذاتها هي المرجع الوحيد لمنطقة الخليج، ومنها البحرين، وهذه الكتب فيها من
المغالطات التاريخية، ما دفع إلى ترجمتها ونفي الخبث منها، وإعادة كتابة التاريخ من جديد
مشفوعاً بالوثائق والحقائق التاريخية، لأن الكتاب العرب أو الأجانب كانوا إما موفدين من
جهات معينة للكتابة عن المنطقة، وإما أنهم كانوا واقعين تحت تأثير عقيدة دينية أو
سياسية معينة، وإما أنهم كانوا مدفوعين بدافع الشهرة والحظوة عند ملك أو عظيم.

ومهما يكن من أمر فإن ما خلفوه جاء مشوباً بتأثيرات كانوا خاضعين لها بطريقة مباشرة أو
غير مباشرة؛ فكان لا بد من وضع هذه الأحداث تحت ضوء التحليل العلمي، وتنقيتها مما
خالطتها، خصوصاً وأن المؤرخين الأجانب كانوا قد جمعوا بعض المعلومات عن طريق السماع
المشوه لعدم مكنتهم من العربية، فجاءت تقاريرهم مشوبة بكثير من الخلط⁽¹⁾.

(1) من مقال للشيخ عبد الله بن خالد الخليفة ص : 28 وما بعدها — العدد الثالث من مجلة الوثيقة السنة الثانية
1403-1983 (والكلام بتصرف).

وشبيه بهذا ورد في العدد الثاني من مجلة « الوثيقة » حول قضية اكتشاف القبور المقببة في البحرين :

« أما الجزء الأول من التقرير والذي كتب فيه بريدو⁽¹⁾ خلفية تاريخية لتكون مقدمة فلا شك أنه مليء بالأخطاء، أو المبالغات، أو عدم الدقة... ونؤكد ثانية أن الجزء الأول المتضمن للسرد التاريخي من تاريخ البحرين يجب قراءته بتحفظ شديد⁽²⁾ ».

وجاء في نفس العدد من المجلة⁽³⁾ ما يلي :

« لقد اعتمد كل المؤرخين المعاصرين، إلى حد بعيد، على رحلات وكتابات مجموعة من الرحالة العرب والألمان والهولنديين والانكليز والفرنسيين ».

« وليس معنى عرضنا لرؤية كاتب ما أننا نؤكد كل ما قاله، أو نتفق مع، أو نقر بأنه صحيح مائة بالمائة ».

ويستطرد الكاتب فيقول :

« ومن بين هؤلاء الرحالة الذين نعرض لصفحات من كتبهم، الرحالة نيبور⁽⁴⁾ الذي نطالع اسمه في مراجع وهوامش أي كتاب يكتب عن الشرق، وقد أدى نيبور مهمته على خير وجه، وضمنها عدة كتب، منها الكتاب الذي ننقل منه هذه الصفحات عن الانكليزية ».

وجاء في مقال للكاتب أحمد بوشرب من المغرب في العدد الرابع من الوثيقة (ص 118) في معرض حديثه عن الوثائق البرتغالية قوله :

« إلا أنه من اللازم التأكيد على أن هذه الوثائق (أي البرتغالية) لا يمكن أن تكون أبدا عمدة المؤرخ العربي وسلاحه الوحيد، بل لا بد للبحث عن مصادر ووثائق عربية تصحح معلوماتها، أو تكملها على الأقل، تمكن من مراقبة مدى صحتها ودقتها وموضوعيتها ».

ج - تاريخ الترجمة في البحرين :

بدأت الترجمة مرحلة دقيقة في الثلاثينات من هذا القرن، عندما بدأت دول الخليج، ومنها البحرين، إرسال بعثات دراسية إلى مصر.

(1) كان ضابطا انكليزيا في الوكالة السياسية في البحرين، وهو الذي تولى حفر هذه القبور 1906-1908 م.

(2) الوثيقة — ص : 152.

(3) ص : 174.

(4) رحالة ألماني (1733-1815) كان ضمن الحملة التي نظمها الملك فريدريك الخامس ملك الدنمارك إلى الجزيرة العربية وسوريا ومصر، لنقل صورة دقيقة للحياة في هذه المناطق. قضى سبع سنوات متجولا في الشرق.

وقد خطت البحرين خطوة جديدة عندما أدخل الأديب الشاعر عبد الله الزايد أول مطبعة إلى البحرين، وأنشأ مجلة البحرين التي استقطبت أقلام الكتاب والأدباء والشعراء البحرينيين التي تمثل دوحة الأدب حتى وفاة عبد الله الزايد عام 1945.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصاب الحركة الأدبية نوع من الركود في العالم العربي عامة، والبحرين خاصة، لانصراف الأدباء والكتاب في البحرين نحو لقمة العيش إلا من اتصال ببعض الصحف في الوطن العربي، وكان من فرسان الحلبة في هذا الميدان الشاعر ابراهيم العريض وعبد الرحمن المعاودة.

لم تكن خلال هذه الفترة ترجمة بمعنى الكلمة سوى ما كان يصدر من ترجمات في الصحف والمجلات تصل على فترات متباعدة من بعض دول الوطن العربي، ثم انتعشت الحركة الثقافية من جديد مع بداية الخمسينات، فأصدر مجموعة من 'أدباء وكتاب البحرين مجلة « صوت البحرين » التي كانت تطبع في بيروت، وتصدر فيها بعض الترجمات والروايات والمسرحيات.

لذا كان من الملاحظ أن هذه الفترة شهدت نشاطا ملحوظا في حقل الترجمة، ولم تكن البحرين بمنأى عن هذه الحركة، فكان الكتاب والأدباء وأصحاب المكتبات في البحرين على صلة برواد حركة الترجمة في الوطن العربي، وخاصة في مصر ولبنان.

وظلت حركة الترجمة بين مد وجزر، وصعود وهبوط إلى أن احتجبت مجلة « صوت البحرين » عام 1956، وأصبحت حركة الترجمة من جديد يركود مرة أخرى إلا من بعض ترجمات كانت تنشرها مجلة « هنا البحرين » الصادرة عن معارف حكومة البحرين آنذاك، وحتى منتصف الستينات.

وبعد حصول دولة البحرين على استقلالها عام 1971 م عاود النشاط حركة الترجمة من جديد في ظل الحرية الثقافية، فقامت بعض المؤسسات الخاصة وبعض دور الترجمة بعملية إحياء الترجمة عن العربية إلى الانكليزية، وبالعكس، لبعض الأنشطة العامة التي تعرف بالدولة والفرص المتاحة للاستثمار الاقتصادي أو للترويج السياحي، ولكن هذه المؤسسات لم تقم بترجمة كتب علمية أو أدبية أو تربية أو ثقافية، سوى ما شهدت به وزارة التربية عندما عهدت إلى بعض المربين ترجمة بعض الكتب أو الموضوعات العلمية للصفوف الثانوية، التي لا يسعنا أن نقول عنها إنها ترجمة بالمعنى المقصود.

هذا، ويمكن القول بأن ميلاد الترجمة في البحرين كان منذ الاحتكاك بالانكليز في المنطقة، إذ كان العرب لا يعرفون لغتهم، ولا هم يعرفون العربية، فكان علم الفريقين بلغة الطرف الآخر سطوحيا محدودا، مما كان يغير المعاني أحيانا، ويخطئ كلاهما في الفهم الدقيق لأفكار كل منهما.

ومن طريف ما يروى أن المعتمد البريطاني زار إحدى المدارس وألقى كلمة في التلاميذ والأساتذة بالانكليزية، فترجم الكاتب في دار الاعتماد (مترجمه) كلمة «Students» بالجهال، فضحك الجميع، إذ لم يوفق في نقل روح النص⁽¹⁾.

ونظرا لوجود المعتمد البريطاني في البحرين كان لا بد من ترجمة رسائله إلى أمير البحرين، والوثائق المعتمدة، وترجمة الرد على الرسائل من وإلى العربية.

ثم تطورت الترجمة في البحرين للحاجة، كما بينا، وكما سيتبين فيما بعد.

أولا — الناحية الوثائقية :

أ — الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين النازمة للعمل :

بعض الأجهزة الحكومية :

من تحسّس واستقصاء واقع الترجمة على جميع المستويات في الدولة تبين لي أنها تكاد تكون متشابهة في القطاعين : العام والخاص، لذلك اكتفيت بكشف النقاب عن واقع الترجمة في بعض أجهزة هذين القطاعين، والتي غلب على ظني أنها أكثرها نشاطا وتصعيذا للترجمة، لذلك عرفت بعضها وأعرضت عن بعض، لأدراكي أن في الأول غنى عن الثاني.

ولنتبين واقع الترجمة من الناحية الرسمية لا بد لنا من تسليط الضوء على طبيعتها في بعض وزارات الدولة وبعض المؤسسات التابعة لها.

1 — وزارة العدل والشؤون الإسلامية :

إذا ما وطعنا عتبة وزارة العدل، رأينا كثرة المترددين عليها، على اختلاف جنسياتهم وتباين ألسنتهم، لقضاء مصالحهم؛ فكان لا بد من وسيط بين الوزارة — خاصة هيئة المحكمة — وبين أصحاب الشأن في المناقشات التي تدور في الجلسات المتعلقة بالقضايا المعروضة على القضاء بمختلف درجات التقاضي، سواء أكانت هذه القضايا جنائية أم مدنية، أم شرعية، إذ كثيرا ما يشهد جلساتها أجنب، هم إما طرف في القضايا أو شهود فيها.

أما الصحافة فقد تجلب معها مترجمين يقومون بترجمة ما يسمعون ويشاهدون على أرض الواقع ولكن أغلب حالات الترجمة تتم عن طريق مترجم الوزارة.

(1) روى لي هذه الطرفة سعادة الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة وزير العدل كما سمعها من مصدرها.

كما أنه قد يتردد على ساحة الوزارة أجنبى لمجرد السؤال والاستطلاع والاستفسار أو أخذ كتب أو استقاء معلومات، كما يقوم بعض المسلمين الأجانب بأبحاث مستعنيين بالترجم. وهو الذي يكون همزة وصل بين الوزارة وضيوفها، ليرجم ما يدور في المقابلات الرسمية من مناقشات وقرارات.

ويتولّى بالوزارة ترجمة المطبوعات الأجنبية التي ترد إلى الوزارة، وبعض الكتيبات كتعليم الصلاة وبيان أركان الدين الاسلامي.

كما أن للمترجم دورا خطيرا، إذ تعرض عليه الملاحظات التي تقوم الصحافة الأجنبية بتدوينها، وبخاصة في القضايا الجزائية، فيتأكد من صحتها ومطابقتها للقانون قبل نشرها، ويقابلها مع ما ورد في محضر الجلسات، ثم يميز نشرها مع الاحتفاظ بنسخة منها باللغتين، ذلك لأن بعض الصحف تنشر ما يروقها وعزاجها.

ويتولى المترجم ترجمة إشهار إسلام بعض الأشخاص الأجانب من الجنسين من أجل الزواج أحيانا.

ويقوم بترجمة البرقيات الواردة من الخارج، ويعرضها على المسؤولين لبدء الرأي فيها، ثم يقوم بالرد عليها.

لقد كانت القوانين المدنية وقسم من القوانين الجزائية بالانكليزية، ترجمت إلى العربية، ودخل النسخة العربية تعديل، ثم أصبحت كلها عربية، وحفظت النسخة الانكليزية في المتحف التابع لإدارة التراث، وبطل العمل بها.

وأما القوانين العربية فعنوانها : « مجموعة القوانين والتشريعات الحديثة الصادرة في دولة البحرين خلال الأعوام 1970-1979 »، وهي قسمان في مجلد واحد يقع في (1096) صفحة، مرتبة حسب الحروف الهجائية.

الوزارة تسير نحو سياسة التعريب التدريجي، والمترجمان فيها من عرب البحرين، وهما غير مؤهلين. أما أحدهما فنصف جامعي، درس الأدب الانكليزي، والآخر غير مؤهل، لكنه يتقن عدة لغات هندية، بالإضافة إلى الانكليزية، وكلاهما متمرس في هذا الفن عن طريق الخبرة، والترجمة بعضها شفوي وبعضها تحريري حسب الحاجة.

واتصال الوزارة مع الدول العربية بالعربية، لكنها مع دول المغرب العربي، اللفظ عربي والحروف لاتينية.

2 — وزارة الاعلام :

وإذا انتقلنا إلى وزارة الاعلام، وجدنا أن العربية هي الرسمية، وأن الانكليزية موظفة في الوزارة بصورة نشطة وملحوظة، على حين أن الفرنسية تستخدم على نطاق ضيق ومحدود جداً.

إن الهدف من الترجمة في هذه الوزارة هو هدف إعلامي، إذ تترجم بعض المعلومات إلى الانكليزية، ففي الاذاعة والتلفزيون قسم خاص لترجمة الأخبار والأفلام.

الذي يقوم بالترجمة موظفون عرب من البحرين. أما الكتب الاعلامية — وما أقلها — والنشرات، فتترجم في دور النشر، وبعضها يترجم في الوزارة.

ليس في الوزارة مترجمون متخصصون أو مؤهلون، وإنما اكتسبوا العلم بالترجمة عن طريق الممارسة والخبرة؛ بعضهم مؤهل بالانكليزية درس الترجمة كإداة دراسية جزئية لا أساسية، ضمن دراسته الجامعية.

الترجمة التجارية والفنية في اتساع لاستمرار نمو التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي. ويتم الترجمة على جميع المستويات. ولا توجد أرقام إحصائية أو كشف لما تترجم، إذ النشرات كثيرة، لا تخضع للعد والاستقصاء.

من أهم الكتب المترجمة عن الانكليزية كتاب بعنوان « جزر البحرين » تأليف : أنجلا كلارك. ترجمة الدكتور محمد الخزاعي — مدير المطبوعات في الوزارة — بتكليف من جمعية تاريخ وآثار البحرين 1985 — طبع بالمطبعة الحكومية لوزارة الاعلام في دولة البحرين. عدد صفحاته (346). الكتاب مزدان بالرسوم الأثرية وغيرها. الجهد فيه واضح ملموس، والكتاب دليل مصور لتراث البحرين، حصلت على النسخة العربية.

كما أن هناك الاذاعة التجارية التي تترجم لها الأخبار وبعض البرامج عن العربية.

3 — وزارة الخارجية :

أما في أروقة وزارة الخارجية، فإن العربية هي الرسمية كغيرها من الوزارات، وكل ما يترجم وأهمه كلمات سمو أمير البلاد، وكلمات سعادة وزير الخارجية التي تلقى من على منصة الأمم المتحدة، وبعض المراسلات.

أما الاتصالات مع الدول الأخرى فتوضع أصلاً بالعربية، وتترق بالنص ترجمة بالانكليزية، كما أن بعض السفارات المعتمدة في دولة البحرين تقدم رسائلها ومعاملاتها باللغتين، ويقوم بهذه الترجمة موظف مختص.

أما اللجوء إلى دور الترجمة خارج الوزارة فهو معدوم لعدم الحاجة.

4 — وزارة المالية والاقتصاد الوطني :

إن حال الترجمة في هذه الوزارة لا يكاد يختلف عنه في وزارة الخارجية بصورة واضحة، ولكن بعض القوانين الأجنبية مترجم إلى العربية مع تغيير يتفق وطبيعة الدولة ومصلحتها.

ولدى الوزارة مترجم عربي بحراي غير مؤهل، اكتسب الاحاطة بهذا الفن عن طريق الخبرة والدربة العملية.

ولم يسبق للوزارة أن استعانت بدور الترجمة لعدم بروز الحاجة من حيث طبع كتب أو غيرها.

5 — وزارة الدولة للشؤون القانونية :

في هذه الوزارة مترجم بحراي متخصص، وموظف هندي لا يعرف العربية، يقوم بإعداد صيغ مراسلات منظمات الأمم المتحدة بالانكليزية، فهو بمثابة حلقة وصل بين الوزارة والجهات الأخرى الأجنبية.

وفي هذه الوزارة قانونان مترجمان إلى العربية، هما : القانون الدولي، وقانون البحار.

6 — وزارة التجارة والزراعة :

إن أقدم القوانين المطبقة في هذه الوزارة، ولائحة الامتيازات والتصحيحات الصناعية والعلامات التجارية الموضوعة منذ عام 1955، هي باللغة الانكليزية، وهي مترجمة إلى العربية، وذلك لأن المعتمد البريطاني لدى الدولة كان مكلفا بتطبيق هذه اللائحة، وكان لا بد أن تكون، تبعاً لذلك، بالانكليزية.

ولكن عندما تمت إحالة هذه القوانين عام 1961 إلى جهاز الدولة، صار التعامل بها بالعربية. وصدر في نفس العام السجل التجاري من أصل عربي، لكنه مرفق بترجمة إنكليزية، والقوانين اللاحقة بهذا القانون صدرت بالعربية فيما بعد.

إن فروع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع هذه الوزارة تحرر عقودها بالانكليزية، ترفق منها نسخة بالعربية.

أما التقارير المالية التي تقدم إلى الوزارة عن أوضاع الشركات المالية تقدم غالبا بالانكليزية، كما أن الشركات البحرينية التي تسجل بموجب نظام الشركات المعفاة تقدم مستنداتها الأساسية بالانكليزية مع نص عربي.

إن الرغبة في التعريب في هذه الوزارة قائمة وملحة، لكن هناك بعض العقبات تحول دون ذلك، منها : أن كثيرا من المتعاملين مع هذه الوزارة، بصورة خاصة، وفي الدولة بصورة عامة، هم من الأجانب الذين يراد استقطابهم إلى البحرين، كما أن المستخدمين في البحرين سواء على المستويات الفنية أو الكتبة من الأجانب، أضف إلى ذلك أن التعامل الفعلي مع الجهات المختلفة خارج البحرين يتم بالانكليزية، والانعقاد من هذا الوضع ليس بالأمر اليسير، ويحتاج إلى مجهود كبير واعداد مسبق للبحريين واستقطاب لرؤوس الأموال العربية.

أما قانون التجارة المتوقع صدوره في البحرين خلال هذا العام، فينص في إحدى موادها على إعطاء التجار مهلة قدرها (5) سنوات يلزمهم بعدها على مسك الدفاتر التجارية وقيدتها بالعربية.

7 — وزارة المواصلات (إدارة البريد) :

وفي إدارة البريد من وزارة المواصلات تبين أن تاريخ الترجمة يرجع إلى عهد قريب، إذ أن العمل البريدي كان يعتمد الانكليزية حتى نهاية عام 1965، بسبب قيام جهات أجنبية على العمل البريدي. ومع إطلالة 1966/1/1 واضطلاع الدولة بالعمل البريدي صار يعتمد اللغتين: العربية والانكليزية.

النماذج المستعملة في البريد جلها باللغتين. أما المراسلات الداخلية فهي بالعربية.

إن أول مجموعة طابع وشحت باسم البحرين بالانكليزية كانت عام 1933، وكان أول طابع صدر في 15 فبراير 1953 يحمل صورة الشيخ سلمان بن حمد الخليفة من فئة (1) آنة، وهو أول طابع كتب عليه اسم البحرين بالعربية إلى جانب الانكليزية، وقيمتها باللغتين أيضا، ثم توالى الفئات الأخرى في عهد الشيخ سلمان، لكن المجموعة الاعتيادية المكونة من (11) طابعا بفئات مختلفة صدرت في أول يوليو 1960 باللغتين حتى الآن⁽¹⁾.

يتولى مدير البريد ترجمة حاجات البريد من الانكليزية إلى العربية وبالعكس. أما اللجوء إلى دور الترجمة فليس له مكان عند إدارة البريد، إذ أن إدارة البريد أقدر على توظيف المصطلحات البريدية من دور الترجمة، كما صرح بذلك مدير الادارة، وضرب لذلك أمثلة : « فالبعثية » كل ما يرسل في البريد على اختلاف أشكاله وأحجامه : كالرسالة، والكتاب، والوثيقة، والكيس، وغيرها. كما يستخدم البريد مصطلح « الإيداع » بدل الإرسال، و« الدوارة » للخيوط الذي يستعمل في غلق باب الكيس.

ويوجد مرجع للمصطلحات البريدية بلغات مختلفة، يرجع إليه عند الحاجة.

(1) هذا من واقع ألبوم طابع بريد محفوظ في الادارة.

ب — بعض المؤسسات التابعة للأجهزة الحكومية :

1 — مركز الوثائق التاريخية في ديوان ولي العهد :

عندما فكرت حكومة البحرين بجمع الوثائق المتعلقة بها أرسلت بعثة لجمع هذه الوثائق والمعلومات حيثما وجدت، في : انكلترا، وهولندا، والبرتغال، وتركيا، والبلدان الخليجية؛ فكان لا بد من مكان يضم هذه الوثائق، فولد المركز المذكور قبل حوالي ست سنوات من هذا التاريخ.

وهذه الوثائق بالعربية، وبعضها مترجم إلى الانكليزية، وبها مترجم عن التركية، وهي صور وليست أصولاً، والسبب في ذلك أن أهل المنطقة لم يكونوا يهتمون بجمع المعلومات والوثائق، فعندما غما الوعي بأهمية هذه الوثائق كان لا بد من الجري وراءها في كل مكان للحصول عليها بأي ثمن.

ولا يخفى أن في الخليج اتحاداً لمراكز الوثائق، وهو دوري يجتمع كل سنة في دولة من دوله، وكان رئاسته في العراق، وهي الآن في دولة البحرين.

في هذا المركز مترجم متخصص هندي الجنسية، لديه شهادة ترجمة فورية من العربية إلى الانكليزية وبالعكس.

ولهذا المركز نشاط ملموس برئاسة الدكتور علي أبا حسين الذي يقوم بالمساعدة في الترجمة، وتدقيق ما تم ترجمته. ومن إصدارات المركز المترجمة :

1 — كتاب « مركز الوثائق التاريخية ».

إعداد الدكتور علي أبا حسين 1403 هـ — 1983 م — طبع بالمطبعة الحكومية بوزارة الاعلام بالبحرين — عدد صفحاته (89) بالعربية، (87) بالانكليزية.

2 — « قهرس مخطوطات البحرين » للدكتور علي أبا حسين، في جزأين :

الجزء الأول (310) صفحات.

الجزء الثاني (260) صفحة.

طبع المطبعة الحكومية بوزارة الاعلام — البحرين.

ترجمة الدكتور علي أبا حسين و ب. ك نارايين (مترجم المركز المشار إليه سابقاً).

3 — « مسيرة الخير والرخاء »

إعداد الدكتور علي أبا حسين

عدد الصفحات العربية (50) والانكليزية (37)

ترجمة الدكتور علي أبا حسين ومترجم المركز

طبع المؤسسة العربية للطباعة والنشر — البحرين.

- 4 — « البحرين عبر التاريخ »
للشيخ عبد الله بن خالد الخليفة والسيد عبد الملك يوسف الحمر 1402 هـ —
1982 م الصفحات العربية (161) صفحة — الانكليزية (131) صفحة.
ترجمة المركز — طبع المطبعة الحكومية بوزارة الاعلام.
- 5 — « قائد وقوة »
إعداد الدكتور علي أبا حسين والسيد أحمد السويدي
ترجمة المركز.
- 6 — « البرامكة »
تأليف الدكتور علي أبا حسين.
الكتاب منشور بالعربية عام 1961 م
ترجم بالمركز حديثا.
- 7 — « العتوب »
بحث للدكتور علي أبا حسين
منشور ومترجم في العدد الأول من مجلة الوثيقة الصادرة عن المركز 1402 هـ —
1982 م.
- 8 — « الجبور »
بحث للدكتور علي أبا حسين
منشور ومترجم في العدد الثالث من مجلة الوثيقة الصادرة عن المركز 1403 هـ —
1983 م.
- 9 — « العتوب في القرن الثامن عشر »
للشيخ عبد الله بن خالد الخليفة والدكتور علي أبا حسين.
- 10 — « رحلة تاجر في الخليج »
للدكتور علي أبا حسين
مخطوط محقق ومترجم في العدد الثاني من الوثيقة 1403 هـ — 1983 م.
- 11 — الصلة التاريخية بين البحرين والمملكة في عهد الملك عبد العزيز
للدكتور علي أبا حسين.
ترجمة المركز.
- 12 — يضاف إلى مذكر مقالات وأبحاث في أعداد مجلة الوثيقة من (1-9) مترجمة في
النصف الثاني من المجلة.

2 — مركز البحرين للدراسات والبحوث :

يقوم هذا المركز بالدراسات والبحوث باللغة العربية
من إصدارات بالعربية والتي تترجم إلى الانكليزية :

« معدل دوران العمل في القطاع الخاص بالبحرين »

إعداد :

سامي زريقات — سها السعد — عبد الرحمن السيف
عدد صفحاته (97) صفحة عدا الملاحق — ابريل 1985 دار النشر والطباعة : المؤسسة
العربية للطباعة والنشر حصلت على النسخة العربية لعدم الانتهاء من الترجمة.

3 — مؤسسة نقد البحرين :

ليس فيها مترجمون مختصون، وإنما يقوم بالترجمة كل موظف في مجال تخصصه.

من إصدارات ومترجمات المؤسسة إلى الانكليزية كتاب بعنوان :

« البحرين مركز مالي عالمي » في (119) صفحة

4 — ديوان الموظفين :

نشاطه في الترجمة محدود. كان يقوم بالترجمة لبعض الموضوعات الادارية. استمر الاصدار
(3) سنوات من (1981-1984) ثم توقف بسبب التكاليف.

من إصداراته المترجمة :

« واقع الادارة في البحرين »

وضع الكتاب بالعربية الدكتور هاشم الباش، ثم ترجم إلى الانكليزية.

5 — إدارة المرور والتراخيص :

من مترجماتها : قانون المرور واللائحة التنفيذية. من وضع وزارة الداخلية بالعربية. مترجم إلى
الانكليزية. يباع في المكتبات العامة.

ج — القطاع الخاص :

وإذا انتقلنا إلى القطاع الخاص، وجدنا أن البحرين — على صغر حجمها — تكاد تغص
بالمؤسسات الخاصة ذات الصبغة التجارية.

وقد قسمت هذا القطاع إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : دور الترجمة.

ثانياً : دور الطباعة والنشر.

ثالثاً : المؤسسات الأخرى.

1 — دور الترجمة :

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا العنوان في طياته دوراً كبيراً للترجمة، ولكن عند سبر غور هذه الدور، نجد أنها لا تقوم بالترجمة التي نطمح ونرنو إليها، ولكن لا بد من إلقاء نظرة على واقعها :

إن هذه الدور تعنى بترجمة الأعمال التجارية فقط، خدمة للمؤسسات التجارية والمصرفية والمالية الأخرى، أو لبعض أجهزة الدولة أحياناً، فجميع إصداراتها تجارية في المقام الأول، إذ ليس في الدولة قوانين وأنظمة تتناول الترجمة وتنظم شؤونها، فهي بالتالي تفتقر إلى الأحكام الأساسية في هذا المضمار، وليست طرفاً في الاتفاقية العربية لحماية حقوق المترجم.

أما من حيث حجم هذه المؤسسات فهو لا يكاد يذكر، إذ ليس لها إصدارات تختلف نوعاً، وليس لها أساليب معينة تتبعها في عملها من حيث اختيار الكتاب وتكليف المترجم.

وتعاون هذه الدور مع ما يماثلها في الداخل والخارج ضعيل جداً جداً، يقتصر على ترجمة الاعلانات، كما لا يوجد أي تعاون بينها وبين الأجهزة الحكومية والهيئات الدولية إلا في أعمال ربما تقل عن عدد أصابع اليد الواحدة.

فمكتب الخليج للترجمة، مثلاً، يقوم بترجمة الجريدة الرسمية لحكومة البحرين أسبوعياً إلى الانكليزية. كما يقوم بترجمة كتيبات ومستندات وأوراق للمؤسسات والشركات التجارية، وهو، كما يبدو، جزء من صناعة الخدمات في البحرين.

كما تترجم هذه الدور بعض المجالات الخاصة بالشركات والنشرات الاخبارية عنها على سبيل الدعاية والتعريف بالنشاط الذي تمارسه هذه الشركات على المستوى الدولي والتجاري.

أما من حيث ترجمة الكتب العلمية، فلا توجد كتب علمية مترجمة في العلوم الأساسية أو التطبيقية، أو الاجتماعية والانسانية، ولا كتب أدبية أو ثقافية، ولا بحوث ودراسات، فلا أثر لهذا كله في دور الترجمة في البحرين، لأن ترجمة هذه الكتب مرتفع التكلفة، ولا تضمن دور الترجمة حسن الاقبال على شرائها وتسويقها، فيكون الأمر أشبه شيء بالمغامرة والمقامرة، لأنها — كما رأينا — دور تجارية قبل كل شيء، همها الكسب، لا نشر العلم والأدب والثقافة.

وفيما يلي أهم أسماء هذه الدور :

- 1 — المار للترجمة
- 2 — المهرم للاعلان والعلاقات العامة
- 3 — دار الترجمة
- 4 — دار الهيثم لاستشارات الأعمال
- 5 — دار ولون للترجمة
- 6 — شركة فورتشن بروموسقن للدعاية والتسويق.
- 7 — مكتب الخليج للاستشارات الادارية
- 8 — مكتب الخليج للترجمة.
- 9 — مؤسسة الشراع للترجمة والعلاقات
- 10 — مؤسسة الصداقة للعلاقات العامة والأيدي العاملة.
- 11 — مؤسسة أوائل للترجمة.

ونذكر من الكتب المترجمة في مكتب الخليج للترجمة كتاب عن مجلس التعاون الخليجي بعنوان :

« الطريق إلى المستقبل »

أعد خصيصا بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة مجلس التعاون في مسقط في نوفمبر 1985 — عدد صفحاته (200) صفحة — وضع بالعربية ثم ترجم إلى الانكليزية. لم أجد إلا نسخة واحدة في المكتب المذكور. لم أوفق في الحصول على نسخة منه. صورت صفحة الغلاف وصفحة المحتويات.

أما ما يتوقع صدوره، قريبا، عن نفس المكتب باللغتين :

- 1 — قانون العقوبات البحرين.
- 2 — كتب قانونية وتجارية.

ومن المترجمات أيضا عن المكتب نفسه هذه القائمة (من العربية إلى الانكليزية) :

- 1 — قانون الشركات التجارية.
- 2 — قانون الوكالات التجارية.
- 3 — لوائح السلامة الصناعية.
- 4 — قانون ولوائح البناء.
- 5 — لوائح تسجيل الشركات.
- 6 — قانون المرور رقم 1979/9.
- 7 — قانون دولة البحرين.
- 8 — لوائح الشركات المعفاة.
- 9 — قانون مؤسسة نقد البحرين.
- 10 — لوائح تنفيذ قانون العمل البحرين.
- 11 — قانون المطبوعات.
- 12 — ميزانية دولة البحرين للسنتين المائيتين 1984 و1985.
- 13 — لوائح القوانين المعمول بها في الهجرة 14 — قانون الاجازات لعام 1944.
- والجوازات في دولة البحرين.

- 15 — قانون الاجراءات التجارية والمدنية 16 — قانون المواليء البحريني.
البحريني لعام 1971
- 17 — قانون العقوبات لعام 1969. 18 — قانون ترخيص الجمعيات والنوادي
البحريني.
- 19 — قانون مقاطعة إسرائيل رقم 5، لعام 20 — قوانين ممارسة مهنة الهندسة.
1963.
- 21 — قانون التوثيق الرسمي رقم 14 لعام 22 — قوانين الملكية البحرينية.
1971.
- 23 — قانون البطاقة الشخصية. 24 — البحرين ومجلس التعاون الخليجي.
- 25 — اللوائح التي تنظم أعمال بيوت 26 — قانون استيراد المواد الغذائية لعام
الصدقة. 1985.

أما القاسم المشترك الأعظم بين هذا المكتب — وهو أشهرها — وباقي دور الترجمة المذكورة، فهو أنها جميعاً تلعب دور الوسيط بين المؤسسات والشركات والمواطنين والمقيمين في ترجمة العقود وبعض الكتيبات والرسائل والنشرات والشهادات والاعلانات، وبعض القوانين، لأن في كل مؤسسة مترجماً خاصاً بها لقضاء احتياجاتها الملحة.

ولا يقتصر العمل على الترجمة من وإلى العربية، بل قد تتم الترجمة — بشل ضيق — من وإلى الألمانية والفرنسية والهندية والأردو والإيطالية والإسبانية والفارسية لتقديم هذه المستندات إلى الوزارات والسفارات، ولا يعني أن كل دار لها مترجمون لهذه اللغات، بل تلجأ الدار إلى مترجمين خارجين عن ملاكها مقابل أجر تسوقه إليهم إذ قد تحتاج إليهم مرتين أو ثلاثاً على مدار العام. ويتم الترجمة على أوراق خاصة بهذه الدور، وتكون كل دار مسؤولة رسمياً أمام القضاء عن أي خطأ يرد في هذه المترجمات بعد التصديق والتوثيق.

ولا تتعامل هذه الدور مع الدول العربية أو الأجنبية لعدم بروز الحاجة إلى هذا الارتباط. لقد تكتمت بعض الدور عن البوح ببعض المعلومات وأسماء بعض المترجمين زعماً منها أنها سر المهنة، مما حداني إلى إسقاط أسماء المترجمين، ولأن عدداً منهم يقوم بهذا العمل في غير أوقات عمله الرسمي، فكان لسان حاله يغني عن مقاله.

2 — دور الطباعة والنشر :

أرجو ألا يتبادر إلى الذهن أن هذا العنوان مختص بدور نشر الكتب المترجمة من وإلى العربية، لأن هذه الدور، وإن كانت تقوم بنشر بعض الكتب وطباعتها، إلا أن الكتب المترجمة المعروضة في البحرين للبيع ليس لهذه الدور في نشرها نصيب. ونذكر من هذه الدور :

1 — الاتصالات العربية، من إصداراتها :

دليل البحرين التجاري

نشر : الاتصالات العربية

255 ص.

2 — دار الصبقر للنشر، وهي الدار التي يتفرع عنها مكتب الخخيخ للترجمة الذي أشرنا إليه، والذي له نشاط بارز في ميدان الترجمة، قياسا بغيره.

3 — دار المسيرة للطباعة والنشر :

من منشوراتها المترجمة من الانكليزية إلى العربية كتاب في الأدب، وهو مجموعة قصائد بعنوان : « المسافات والزمن »

عدد صفحاته (200) صفحة. صدر في شهر مايو 1986

ترجمة بشار منير (سوراني)

كما أن لها نشرات دورية لا تتجاوز أربع صفحات باللغتين.

4 — مؤسسة الهلال للنشر والتسويق.

5 — الوكالات العربية.

6 — المؤسسة العربية للطباعة والنشر :

تصدر عنها صحيفتا «أخبار الخليج» و«الأضواء» بالعربية وصحيفة «أخبار الخليج»، بالانكليزية، وتقوم بطباعة بعض الكتيبات والدوريات وترجمة الاعلانات التجارية باللغتين.

3 — المؤسسات الأخرى :

ونعني بها مؤسسات القطاع الخاص كالشركات التجارية والصناعية وشركات التأمين، والمالية كالبنوك والمؤسسات المصرفية، والجمعيات الأدبية والعلمية والتاريخية.

وبعد استقصاء لواقع الترجمة عن كتب في هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها، اتضح لي ما يلي :

أن لبعض هذه الجهات موظفين عاديين يجمعون بين وظائفهم وعملية الترجمة، وأن لدى بعض هذه الشركات مترجمين مختصين وأن فيها قسما خاصا بالترجمة كشركة نفط البحرين (بابكو)، لكن الترجمة في هذه الشركة الرائدة تقتصر على البيانات الرسمية والاعلانات والاتفاقيات والخطابات وتعليمات الأمن والسلامة، وإصدار كتيبات تضم أنظمة العمل والتقارير السنوية باللغتين.

أما استعانتها بدور الترجمة فهي نادرة. وهذه الشركة مترجمان يحملان الشهادة الثانوية العامة، لكنها اكتسبت هذه المهنة الفنية بالخبرة.

أما شركة البحرين للتأمين، فالصبغة الغالبة على معاملاتها — وعلى غيرها — فهي الانكليزية، لأن معظم الموظفين فيها من الأجانب.

إن مديري الأقسام في هذه الشركة هم المترجمون لاتقانهم اللغتين، بعضهم مؤهل عن طريق دورات خارج وداخل البحرين.

أما الأعمال المترجمة في وثائق السيارات — وثائق الحريق — وثائق التأمين المختلفة على الحياة — والاستشارات التي تتبع الوثائق.

قانون الشركة باللغتين لاتصال الشركة بالأسواق العالمية لاعادة عملية التأمين بسبب التسهيلات الموجودة عند الشركات العالمية.

وأما في الشركات التجارية فتترجم الكاتالوجات والنشرات الواردة من الخارج لتوزيعها على الموظفين كل بلغته، وتترجم لشركات الاعلان، كما تترجم بعض النشرات الداخلية الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، وترسلها إلى الشركات ذات العلاقة خارج البحرين، وذلك مثل قوانين الرسوم الجمركية، وقوانين الحماية التجارية، ونظام الاستيراد والتصدير، والذي يقوم بالترجمة عادة المدير نفسه، أو من يقوم مقامه، لأنها على نطاق ضيق وسهل.

وكذلك قل مع دور الصداقة المالية، إذ لا يوجد فيها مترجمون محترفون، لأن الصبغة الغالبة عليها هي لغة الأرقام، فترجمتها أمر ميسور، لكنها قد لا تخلو من موظفين أجانب يفهمون الزبون كلا بلغته.

أما العقود والاتفاقيات مع الشركات الأجنبية فتكون باللغتين.

وشبيه بهذا حال البنوك، إذ تتم ترجمة الأمور البسيطة محليا، فليس لها مترجمون متخصصون، ولكن بعض البنوك لديها مستشارون قانونيون لترجمة المواد القانونية بالصيغة القانونية.

ثانيا — الناحية الفنية :

أما ما يتعلق بالناحية الفنية، فالمادة المترجمة توفي نصيبا في دور الترجمة، إذ تخضع للتدقيق اللغوي في اللغتين، بأن يقوم مترجم مختص بترجمة النص، ومن ثم يقوم مترجم آخر بمراجعته، ويطلع بعد ذلك، ويراجع الطباعة طابع ثان.

وقد خطا مكتب الخليج للترجمة خطوة واسعة من الناحية الفنية، إذ أدخل نظام العمل بالأجهزة الفنية (الكمبيوتر) في الترجمة والتصويب والتنظيم فتخرج الترجمة في لحظات على أكمل وجه وأجمل صورة. وقد بوشر العمل باستخدام جهاز معالجة الكلمات المذكور ابتداء من فبراير 1986، فيقوم بترجمة النص من وإلى العربية، ومراجعته، وتحريره، وتنقيحه، وطباعته، وإعادة طبعه أحيانا، وتخزين المعلومات، فيأتي العمل به مكتملا دقة وأناقة.

ولا تشتمل برامج التعليم الاعدادي والثانوي على مادة الترجمة، وكل ما هنالك معلومات مترجمة إلى العربية تدخل ضمن المادة المقدمة للطلاب.

ولكن نظام المقررات في جامعة البحرين أدخل بعض مقررات الترجمة كموضوعات أكاديمية، ومنها على سبيل المثال :

أ) الترجمة : النظرية والتطبيق. مقرر رقم (303)

ب) ورشة ترجمة. مقرر رقم (403)

ج) ترجمة : دراسات عامة. مقرر رقم (218)

ولكن ليست هناك مدارس أو معاهد تعليمية، أو كليات لاعداد المترجمين، لا في الجامعة ولا خارجها.

وليس ثمة أنظمة تتعلق بعمل المترجم وتحديد حقوقه وواجباته، كما أنه ليس للمترجمين جمعية مهنية، أو نقابة، أو رابطة، أو اتحاد.

ولا توجد كتب علمية أو غيرها مترجمة في البلد، فبالتالي لا تسويق ولا معارض للكتب المترجمة.

ثالثا - الناحية التخطيطية :

أما من حيث الناحية التخطيطية فليس ثمة جهة تتولى التخطيط لعمل الترجمة، لا على مستوى الدولة ولا على غيرها، كما لا يوجد أي تنسيق بين أجهزة الدولة والمؤسسات العامة ودور الترجمة والنشر.

كما لا يوجد أسلوب معين متبع في تحديد الحاجة للترجمة سوى حاجة المصلحة الخاصة، والمردود المالي السريع لدى المتعاملين بالترجمة.

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيمكنها أن تلعب دورا هاما ملموسا في إذكاء روح الترجمة ودعم مشروعاتها ماديا وأديبا ومعنويا، واستقطاب الأدباء والعلماء والمفكرين في إطار

جهود تنشيط آفاق النشر والترجمة، ويمكن لحركة الترجمة أن تنشط وتتسع خاصة بعد تباطؤ الأنشطة التجارية وتقدم الحركة الثقافية والعلمية.

ونكرر القول بأنه ليست هناك قوانين وأنشطة ولوائح أو تعليمات متعلقة بعمل الترجمة بوصفها مهنة، أو بوصفها نشاطا ثقافيا يتمثل في ترجمة المؤلفات الأدبية والعلمية، والبحوث والدراسات.

وإني وإن كنت حصلت على بعض نماذج من المترجمات، إلا أنها كانت قليلة.

ولا توجد دراسات أو مقالات صادرة في الدوريات المختلفة عن حركة الترجمة في البحرين، لا عرضا ولا تقويما.

الخاتمة :

أ - الخلاصة :

بعد العرض المفصل الذي ذكرناه، وبعد مسح شامل يكاد يكون مستوعبا كيفما لا كمّا، للأجهزة الحكومية، بل لنماذج منها، ونماذج للمؤسسات العامة والخاصة، اتضح أنه لا توجد أجهزة في الدول تعنى بالترجمة الأدبية أو العلمية، أو ترجمة بحوث ودراسات إلا بالنزر اليسير، حسب مقتضيات المصلحة وظروف الجهة المعنية.

ولم تخل محاولات الترجمة من بعض المحاولات والجهود الفردية لترجمات أدبية كترجمة الشاعر البحريني ابراهيم العريض لرباعيات الخيام.

ويمكن القول أيضا إنه لا توجد إدارات أو مراكز ترجمة متخصصة تابعة لوزارات أو هيئات حكومية سوى ما ذكرناه، بل ربما وجد في كل وزارة، أو في بعض المؤسسات قسم متوابع للترجمة فيها مترجم أو أكثر لقضاء حاجة الوزارة أو المؤسسة، وربما لم يوجد البتة، فيقوم أحد الموظفين بترجمة ما يقتضيه الأمر، وكثيرا ما يكون المترجم غير مؤهل، اكتسب فن الترجمة وامتنه بالخبرة والممارسة.

أما المادة المترجمة فيغلب عليها الطابع التجاري، فهي صناعة خدمات في المقام الأول لا ينتفع بها الجسم الغفير من المجتمع، إذ لا تقدم له علما أو ثقافة أو أدبا.

ويجدر أن أنه أن هناك شروطا لا بد من توافرها من أجل السماح للدور الخاصة للترجمة بمزاولة المهنة، إذ يتقدم طالب الترخيص بطلب سجل تجاري إلى غرفة التجارة، ثم يدرس هذا الطلب من حيث : المؤهلات التي يتمتع بها المتقدم، عدد اللغات التي يمكن الترجمة منها وإليها،

وجود مكان مناسب بالكشف عليه، إبراز عقد الأيجار، ومدة الاستئجار، ثم إبراز مؤهلات المترجمين.

ب - التوصيات :

بناء على التجربة الميدانية التي قمت بها، لمست أن هناك تصورات وخططا تراها بعض دور الترجمة والأفراد المهتمون بالترجمة، إذ أن كلا الفريقين يتطلع بلهفة إلى اليوم الذي تستطيع فيه الدولة أن تمد يد العون لهما، لتضطلع بمسؤوليتها في هذا المضمار، وتدفع عجلة الترجمة إلى الأمام بكل جهد مستطاع، وأن تفتح الباب على مصراعيه للترجمة العلمية والأدبية والثقافية، وما يتفق ومثل وتقاليد الدولة، ولا يخرج بها عن جادة الخير والحق، لأن إمكانيات الدور لا تستطيع أن تنهد بالتزامات هذا العبء منفردة، لارتفاع تكاليف الترجمة من جهة، ومن جهة أخرى فإنها لا تضمن، لو قامت بالطبع على نفقتها، حسن سير التسويق والتوزيع، مما سيوقعها في مأزق وخسائر مادية، ربما حكمت عليها بالاعدام.

كما أرى ويرى غيري أنه لا بد أن تتخذ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم موقفا إيجابيا بهذا الصدد، ماديا كان أم إعلاميا بالطرق التي تجدها كفيلة لكشف القناع عن وجه هذا الفن المغمور، ليظهر بصورة مشرقة تجذب الناس إليه وتغريهم به.

يضاف إلى ذلك أن بعض المتحمسين للترجمة من أصحاب الدور يرى ضرورة أن يلعب كل ملحق ثقافي، للبحرين وغيرها في سفارات الدول العربية في كل مكان، دورا فعالا بإطلاع دولته على أحدث ما ينشر ويصدر في مجال العلم والأدب والبحث الجاد النافع، وألا تقتصر رسالته على قضاء حاجات الطلبة من رعايا دولته الدارسين في الخارج، لأن رسالته سامية ومزدوجة، لا بد أن تتجاوز الواقع الذي هي عليه إلى تشجيع النشاط الثقافية وإبرازها لتكون رافدا مفيدا ومغذيا للثقافة العربية المعاصرة.

والقلوب تهفو إلى ذلك اليوم الذي يشهد ميلاد أكاديمية للتعريف تتكاتف الأقطار العربية في دعم مشروعها ومعاوضته، لتقوم هذه الأكاديمية بعمليات الترجمة والنقل والبحث والدراسة والتطوير لكل ما يبدعه العقل البشري والمجتمع الانساني عامة، والعربي خاصة، ضمن إطار الثقافة والتربية والتعليم في الوطن العربي.

وما يبشر بالخير في دولة البحرين، والسير في هذا الطريق، فإن مجلس الوزراء، سعيا منه للمحافظة على اللغة العربية، واعتمادها أداة رسمية للتعامل بها على جميع المستويات، فإنه قد أصدر قرارا ضمته عضوية مجموعة من كبار المسؤولين في الدولة من مختلف الوزارات ظمتهم لجنة قامت بدراسة واعية مستوعبة من أجل التعريب في جميع المعاملات سواء على مدى مرحلي آتي أو متدرج طويل المدى، وهي تعمل تحت رئاسة وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

لقد فرغت اللجنة من المرحلة الأولى، وهي تعمل في مرحلتها الثانية من أجل هذا الهدف الميمون، وإن كان لم يكشف النقاب عن الانجازات التي تمت حتى الآن.

هذا، وقد بدأت اللجنة عملها في نوفمبر 1983 متمنين لها السداد والتوفيق لما فيه مصلحة هذا البلد، والوطن العربي، والأمة الاسلامية، سائلين الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير، إنه نعم المولى ونعم المعين.

واقع الترجمة

XX

في المملكة العربية السعودية

XX

الدكتور كمال توفيق الهلباوي

تمهيد :

لست في حاجة إلى كتابة مقدمة مطولة لهذا البحث بعد أن صدر القسم الأول من دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي وفي مقدمته الكفاء والغنى، وبعد أن أصدر مكتب التربية العربي لدول الخليج بعض الدراسات والبحوث والمقالات التي تناولت اجمالاً أو تفصيلاً قضية الترجمة والتعريب ومن أهمها : (الترجمة قضايا ومشكلات وحلول).

وسأركز في هذا البحث المقتضب، في ضوء ما توافر من معلومات وبيانات، على ثلاث نواح أساسية في قضية الترجمة في المملكة العربية السعودية هي :

- (1) الناحية التوثيقية
- (2) الناحية الفنية
- (3) الناحية التخطيطية.

وآمل أن أكون قد وفقت في اعطاء بعض المعالم الرئيسية التي تشكل صورة أقرب إلى الصحة والوضوح.

وما هذه الدراسة الا دراسة تمهيدية تعطي صورة عامة عن وضع الترجمة بالمملكة العربية السعودية ولكنها تحتاج إلى استكمال واعادة تبويب، وسأحاول ذلك بمشيئة الله تعالى بعد استكمال وتوافر المعلومات والبيانات عن المؤسسات والهيئات التي لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

وتظل الترجمة في المملكة العربية السعودية عملاً حضارياً مصبوغاً بالصبغة الإسلامية ومهمة جلية إلى الأبد اذ تتميز المملكة في هذا الصدد بميزة لا تتوافر في غيرها من البلدان حيث أنها مهبط الرسالة وبها بيت الله الحرام.

ولما كان المسلمون — كما نعلم — يتكلمون لغات شتى ولا تكاد توجد لغة واحدة لا يتكلم بها المسلمون، ومنهم من يفد إلى مكة لأداء فريضة الحج والعمرة والزيارة لذلك كانت الترجمة عملية أساسية بشقيها الأساسيين التحريري والفوري.

أولا : الناحية التوثيقية :

1/ 1 من الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين النازمة للعمل :

توجد في معظم الأجهزة الحكومية والوزارات والمؤسسات العامة بالمملكة ادارات خاصة للترجمة أو وحدات ضمن ادارات الترجمة والنشر والتأليف أو البحث العلمي أو مراكز التعريب. ومن الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة التي تولى هذا النشاط أهمية كبرى الهيئات والجهات الآتي اسمائها :

- (1) الجامعات السعودية السبع هي :
 — جامعة الملك سعود بالرياض.
 — جامعة الملك عبد العزيز بجدة.
 — جامعة الملك فيصل بالدمام.
 — جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض.
 — الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
 — جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- (2) مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا سابقا بالرياض، ص. ب (6086) الرياض هاتف 4788000.
- (3) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية — الرياض ص. ب (51040) الرياض 11543
 هاتف : 4632255 4631613
- (4) معهد الادارة العامة — الرياض — المملكة العربية السعودية ص. ب (205) هاتف 47616000 تلکس 201160.
- (5) الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد — الرياض
 هاتف : 4592647

(6) وزارة الاعلام

— وكالة الأنباء السعودية

هاتف : 4040959

— الاذاعة والتلفزيون

هاتف : 4013360

2/ 1 من أهم الهيئات والمؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية بالملكة العربية السعودية :

- (1) مكتب التربية العربي لدول الخليج — ص. ب (3908) الرياض 11481،
هاتف : 3774644، 4774627 تلکس 201441
- (2) منظمة المؤتمر الاسلامي — ص. ب (178) جدة،
هاتف : 6874880، 6895946
- (3) المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا — ص. ب 9833 جدة،
هاتف : 632227
- (4) رابطة العالم الاسلامي — مكة المكرمة
هاتف : 5433354، 5446659
- (5) البنك الاسلامي للتنمية — ص. ب (5925) جدة،
هاتف : 6361450
- (6) اتحاد الاذاعات الاسلامية — ص. ب (6351) جدة،
هاتف : 6722600، 6721121
- (7) اليونيسيف — ص. ب 18009 الرياض 11415،
هاتف : 4421802، 4421707
- (8) برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية — ص. ب 18371 الرياض،
هاتف : 4416240، 4413218
- (9) الندوة العالمية للشباب الاسلامي — الرياض،
هاتف : 4641669

10 الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية — ص. ب (7153) الرياض،
هاتف 4760000 تللكس 203635

3/ 1 المؤسسات الخاصة :

لقد شهدت المملكة العربية السعودية في المدة من 1395 — 1405 هـ (1975 — 1985م) حقبة بلغت فيها معدلات التنمية أكبر معدلاتها العالمية مما كان له أثر كبير في ازدهار حركة الترجمة في المؤسسات الخاصة، ففتح 128 مكتبا مرخصا للترجمة حتى نهاية عام 1406 هـ (1986م) وانتشرت مكاتب الترجمة في المدن الرئيسية. وكان أول مكتب قد أنشئ في 1/ 3/ 1985 هـ (1965م)، ويتوزع المترجمون في كثير من المشروعات التي كانت تقوم بها شركات أو مؤسسات أجنبية وحدها أو بالتعاون مع الشركات والمؤسسات الوطنية، وتهتم هذه المؤسسات الخاصة بترجمة مناقصات المشروعات الهندسية والمشكلات والقضايا التي تتعلق بالتنفيذ.

وفي ضوء التعميم رقم 3/ح/ 15351 الذي يقضى باستخدام اللغة العربية في تحرير المراسلات والعقود التي تتم مع الشركات الأجنبية، كان على الأعداد الهائلة من القوى العاملة الأجنبية بالمملكة العربية السعودية أن تترجم شهاداتها الدراسية والعملية وجميع المستندات والوثائق التي تلزم في ضوء الأنظمة والقواعد المعمول بها في المملكة العربية السعودية من رخص القيادة وشهادات الزواج وشهادات الميلاد... الخ.

وفي هذا الصدد تعدد لغات الترجمة حيث أن بعض تلك الشهادات والمستندات يكون بلغات أجنبية أو أن أصحابها أو من هم في حاجة إليها يتكلمون بلغات منها الانجليزية والفرنسية والألمانية والهولندية والابيطالية والاسبانية والتركية والفلبينية والكورية والهندية والأوردية وغيرها من اللغات.

أما نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 107 وتاريخ 13/ 4/ 1402 هـ (1982م) والذي ينظم أعمال الطباعة والمطبوعات والصحف والمكتبات ومحلات ومؤسسات الانتاج الفني ووكالات الأنباء والمراسلين الاعلاميين ومكاتب الدعاية والاعلان والعلاقات العامة ودور النشر والتوزيع فينص في مادته السابعة على حظر أو نشر أو تداول المطبوعات التي تحتوي على ما يأتي :

أ — كل ما يخالف أصلا شرعيا أو يمس قداسة الاسلام وشريعته السمحاء أو ينافي الآداب العامة.

ب — كل ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام.

ج — كل ما تقضي الأنظمة والتعليمات بسريته، الا باذن خاص من صاحب الصلاحية.

د — التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية الا بعد موافقة الجهات المختصة.

هـ — كل ما من شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عتادها للخطر.

و — نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل اعلانها رسمياً، ما لم يكن بموافقة الجهات المختصة.

ز — كل ما يمسّ كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول.

ح — كل ما ينسب إلى المسؤولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو إلى الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الاضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم.

ط — الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين.

ى — كل ما من شأنه تحييد الاجرام أو الدعوة إليه أو الحث على الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور.

ك — كل ما يتضمن القذف أو التشهير بالأفراد.

ل — الابتزاز بتهديد أي شخص لبيع أو بقصد ارغامه على دفع عوض عيني أو معنوي أو لاجباره على تقديم منفعة للفاعل أو لغيره أو لحرمانه من ممارسة أي حق من حقوقه المشروعة.

كما ينص النظام في مادته الثانية عشرة على أنه يجب على المؤلف أو الناشر أو الموزع قبل عرض أية مطبوعة تطبع داخل المملكة للتداول، أو يُودع مجاناً بدار الكتب الوطنية بالرياض خمس نسخ من الكتب وثلاث نسخ من المطبوعات الأخرى ويتم الإيداع فور صدورها اما الصحف فتودع خلال ثلاثة أيام من صدورها.

وينص النظام في مادته العشرين بشأن الحقوق الأدبية على أن :

حقوق التأليف والطبع والترجمة والنشر محفوظة لأصحابها السعوديين وورثتهم ولمصنفي المؤلفات المطبوعة في داخل المملكة ولرعايا الدول التي تحتفظ قوانينها للسعوديين بهذا الحق.

وتنص المادة الواحدة والعشرون من النظام أن :

على الوزارة أن تمنع كل تعدد على الحقوق المذكورة في المادة السابقة، وتخص اللجنة المشار إليها في المادة (40) من هذا النظام بالنظر في كل تعدد يقع على تلك الحقوق والحكم بتعويض صاحب الشأن من الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به، ويجوز التظلم من قرار اللجنة أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوما من إبلاغه.

4/ 1 الاستئذان من المصدر الأصلي : حقوق المؤلفين :

تلتزم الأجهزة العاملة في ميدان الترجمة والتعريب على المستوى الرسمي أو الخاص في المملكة العربية السعودية التزاما كبيرا وجادا بقضايا الحقوق ومنها حقوق التأليف لأنها تعتقد في حرمة الحقوق أولا ولأنها تستجيب للأنظمة المعمول بها والتي تنص على مراعاة تلك الحقوق ثانيا.

وتنص لوائح التأليف والترجمة والنشر بالأجهزة الحكومية والجامعات على ضرورة الحصول على إذن كتابي من المؤلف قبل الترجمة، كما تنص تلك اللوائح على المحافظة على حقوق المؤلفين الأصليين والمترجمين أيضا وتحرص تلك الأجهزة على أن تتم الاجراءات المتعلقة بذلك في اطار منظم ضمانا لحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية.

وتضع الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة في حسابها عند التعاقد على ترجمة بعض أعمال الابداع الفني حقوق المؤلفين والناشرين عن مصنفاتهم الأدبية وأي انتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني وكذلك الاتفاقيات الدولية والعربية لحماية حقوق المؤلف مثل اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاتفاقيات العالمية لحقوق المؤلف المعدلة في 24 يوليو 1971م وكذلك الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1981م، والتي انضمت إليها المملكة العربية السعودية في 28/ 2/ 1406 هـ لأهميتها.

5/ 1 حجم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وأساليب عملها :

لا تكاد تخلو دائرة حكومية (وزارة — ديوان — هيئة — مصلحة — مؤسسة عامة — جامعة) من ادارة أو قسم أو وحدة تهتم بالترجمة والتعريب في المجالات الانسانية أو العلمية الأساسية أو التطبيقية، اذ أن الترجمة مطلب أساسي في عملية التنمية والتحول إلى مجتمع صناعي وتجاري وزراعي متطور يستخدم أرقى التقنيات في أعماله واتصالاته. وكانت كثرة المشروعات التربوية والثقافية والعلمية والهندسية والصحية والزراعية مجالا رحبا لزيادة

حجم الترجمة والأجهزة المعنية بها على المستوى الحكومي والخاص على حد سواء. ويكفي في ذلك أن يزداد عدد مكاتب الترجمة المرخصة من مكتب واحد عام 1385 هـ (1965م) إلى 128 مكتبا في نهاية عام 1406 هـ (1986م) هذا وقد صدر القرار الوزاري رقم 346 لسنة 1397 هـ (1977م) في شأن تنظيم مهنة الترجمة ثم عدل بالقرار الوزاري رقم 495 لسنة 1401 هـ (1981م).

وأهم ما يتضمنه هذا القرار الأخير هو تحديده شروط المترجم :

«أن يكون حاصلا على درجة جامعية من جامعة معترف بها تكون لغة التدريس بها اللغة المطلوب الترخيص بها مع ثلاث سنوات خبرة في هذا المجال، أو درجة جامعية تخصص اللغة الأجنبية المعنية مع ثلاث سنوات خبرة، أو شهادة متوسطة مع دبلوم ترجمة مع خمس سنوات خبرة، أو درجة جامعية من جامعة معترف بها مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات واجتياز الاختبار الذي تحدد جهته وزارة التجارة، أو شهادة متوسطة وخبرة سبع سنوات واجتياز الاختبار وان تكون لديه خبرة في مجال الترجمة لمدة عشر سنوات مع الاختبار سالف الذكر».

ولا يجوز أن يزاول مهنة الترجمة إلا من اسمه مقيّد في سجل المترجمين ويكون حاصلا على ترخيص من وزارة التجارة بمزاولة...

كما أن نشأة العديد من الأجهزة والهيئات والمكاتب الاقليمية والدولية والاسلامية واتخاذ مقار لها بالمملكة العربية السعودية قد ضاعف من حجم الترجمة المطلوبة للتفاهم والاتصال.

1/ 6 تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج :

امتدت رقعة التعاون والتنسيق بين بعض الأجهزة القائمة بالمملكة العربية السعودية وخاصة الأجهزة الاقليمية والدولية والاسلامية مع الأجهزة المماثلة خارج المملكة فعقدت اتفاقيات تنسيق وتعاون مع تلك الأجهزة شملت الترجمة والنشر، ونشوق مثالا لذلك اتفاقيات التنسيق والتعاون التي أبرمها مكتب التربية العربي لدول الخليج مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبعض دور النشر العالمية ومعهد التخطيط الدولي بباريس، وتنص هذه الاتفاقيات والبرامج على :

((التعاون والتنسيق في البرامج والمشروعات ومنها الترجمة والنشر)).

وكان من ثمرتها ترجمة بعض الأعمال المفيدة والكتب الثقافية والتربوية والعلمية النافعة.

وإذا أخذنا مكتب الرياض لخدمات الترجمة، أحد المكاتب الخاصة بالملكة العربية السعودية على سبيل المثال، نجد أنه قد أبرم مع اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لترجمة عدة كتب إلى اللغة الانجليزية تم منها ترجمة الكتب الآتية ونشر بعضها بالفعل وهي :

- (1) كتاب الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوي
- (2) كتاب الادارة في الاسلام للدكتور أحمد ابراهيم أبو سن
- (3) قصص الأنبياء لأبي الحسن الندوي
- (4) مجموعة قصص حياة النبي محمد ﷺ (لعبد الحميد جوده السحار والاستاذ سيد قطب)
- (5) دليل المسلم التعليمي إلى جامعات أمريكا وكندا.
- (6) الصحوة الاسلامية للدكتور يوسف القرضاوي
- (7) تنمية الذات والمسؤولية في الاسلام. للدكتور حسن العناني.

7/ 1 أنواع الكتب المترجمة وقائمة المترجمات خلال السنوات 1970 — 1985 :

تشمل أنواع الكتب المترجمة — تعريباً أو تعجيماً — مختلف المجالات التربوية والثقافية والعلمية والدينية والتراثية والادارية وتضطلع كل جهة أو دائرة بترجمة الكتب التي تدخل في اختصاصها أو تعين في أداء واجباتها ومسؤولياتها فتتولى الجامعات ترجمة الكتب العلمية والتربوية وتتولى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ترجمة الكتب والمراجع والبرامج العلمية والفنية ووضع المصطلحات المناسبة، وتتولى كل من الوزارات في مجالات اختصاصاتها ومعهد الادارة ومركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الاسلامية ترجمة ما يناسب مجال عمل كل منها، وتبين فيما يلي : بعض الكتب والمراجع التي تمت ترجمتها أو التي تحت الترجمة خلال المدة من 1970 — 1985م في بعض الهيئات والمؤسسات بالملكة العربية السعودية كما هو مبين أمام كل منها.

1 — في مكتب التربية العربي لدول الخليج

ومعظم هذه الكتب تم في ضوء اتفاقيات تعاون دولي مع اليونسكو وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية.

أ — كتب مترجمة ومنشورة :

- 1 — الاسلام والتربية الصحية (رسالة دكتوراه).
- 2 — ما أصل الانسان ؟ اجابات العلم والكتب المقدسة، تأليف : موريس بوكاي.
ترجمة كمال الهلباوى ومحمود سيد محمد ومحمد العريش وكامل عبد الحميد.
- 3 — الاصلاحات التربوية.
- 4 — أمة معرضة للخطر حول حتمية اصلاح التعليم، ترجمة وعرض الدكتور /يوسف عبد المعطي.
- 5 — الأولويات والاختيارات في تطوير المصدر البشري، فردريك هاريسون، ترجمة رياض رشاد البنا.
- 6 — التخطيط التربوي والتغير الاجتماعي.
- 7 — التخطيط لرعاية الطفولة وتربيتها في البلدان النامية.
- 8 — التربية والتنمية الاقليمية.
- 9 — التعليم العالي والبحث العلمي في دول الخليج العربي.
- 10 — مشاركة التخطيط في التربية.
- 11 — الاهداف التربوية والاسس العامة للمناهج في دول الخليج العربي (إلى اللغة الانجليزية).
- 12 — المنهج النموذجي في علم الحاسبات الآلية.
- 13 — ندوة الرياضيات المعاصرة.
- 14 — التربية في اليابان المعاصرة، إدوارد ر. بوشامب. ترجمة وتعليق الدكتور /محمد عبد العليم مرسي.
- 15 — قواعد اعداد نصوص الرسائل الجامعية للعرض والنشر، ترجمة محمود سيد محمد.

ب — كتب مترجمة تحت الطبع :

- 1 — التعليم العالي والنظام الدولي الجديد.
- 2 — مؤشرات النظم التعليمية.

- 3 — الخدمة العامة في التعليم العالي.
- 4 — تخطيط المناهج للعلوم الطبيعية من وجهة نظر الاسلامية.
- 5 — التربية والطاقة.
- 6 — النساء المسلمات والتعليم العالي.
- 7 — توجيهات ارشادية لمحربي المجلات العلمية والفنية ترجمة كمال الهلباوي. كما يعتزم المكتب ترجمة كتاب (مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الاسلامية (بجزأيه) إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

2 — في جامعة الملك سعود :

أ — كتب مترجمة ومطبوعة :

- (1) دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، تأليف جونستون، ترجمه عن الانجليزية د. أحمد محمد الضبيبي.
- (2) فقه اللغات السامية، تأليف كارل بروكلمان ترجمه عن الألمانية د. رمضان عن التوات.
- (3) الأشتات، تأليف الفين وكيرشاو، ترجمه عن الانجليزية د. عبد العزيز حامد أبو زيادة.
- (4) التعلم والتعليم مدخل في التربية وعلم النفس، تأليف هوغس، ترجمه عن الانجليزية، حسن الدجيلي.
- (5) طرق التدريس، تأليف رونالد هاجمان، ترجمه عن الانجليزية د. ابراهيم محمد الشافعي.
- (6) سفرنامه، رحلة ناصر خسرو القبادياني، تأليف ناصر خسرو ترجمه عن الفارسية د. أحمد خالد البديلي.
- (7) قاموس التغذية وتكنولوجيا التغذية، تأليف ارنولد بلندر ترجمه عن الانجليزية فؤاد عبد العال ورقفاؤه.
- (8) الطرق الرياضية في العلوم، تأليف جورج بوليا، ترجمه عن الانجليزية د. صالح عبد الرحمن القويز.

(9) تاريخ التراث العربي، تأليف د. فؤاد سيزكين، ترجمه عن الألمانية د. عبد الله حجازي.

ب — الكتب المترجمة التي هي في الاعداد والطبع :

- (1) تذوق الفن المعماري، تأليف سينكلير غولدي، ترجمه عن الانجليزية د. محمد حسين ابراهيم.
 - (2) الميكانيكا التقليدية تأليف ليش، ترجمه عن الانجليزية د. فوزي عوض ود. عبد الملك نصر.
 - (3) علم أمراض الفم، تأليف كولبي وآخرين، ترجمه عن الانجليزية د. ظافر العطار.
 - (4) دور المدرس في هجرة الدراسة، تأليف ادمون اميدون، ترجمه عن الانجليزية د. عبد العزيز الباطين.
 - (5) المدخل إلى الدوال الحقيقية، تأليف رالف بُواس، ترجمه عن الانجليزية د. عبد الله الراشد ود. صالح القويز.
 - (6) مقياس صلاحية القراءة، تأليف جورج كلير، ترجمه عن الانجليزية د. ابراهيم محمد الشافعي.
- وثمة كتب أربعة علمية في البيولوجيا والكيمياء، وكتب في الاجتماع والسياسة ما تزال قيد الترجمة.

3 — في جامعة الملك عبد العزيز بجدة

أ — كتب مترجمة :

- 1 — مدخل الهندسة.
- 2 — كتاب الخواص الهندسية للتربة وطرق قياسها.

ب — كتب ترجمتها جارية :

- 1 — كتاب مقدمة الطاقة النووية.
- 2 — كتاب أصول القياسات الهندسية.
- 3 — كتاب أساسيات الهندسة الكهربائية.

- 4 — كتاب النظم الهندسية لاعذاب المياه المالحه.
- 5 — كتاب أساسيات انتقال الحرارة.
- 6 — كتاب أسس تحاليل التقنية الأرضية.
- 7 — كتاب مقاومة المواد.
- 8 — كتاب التفاضل والتكامل.
- 9 — كتاب مبادئ الكيمياء الحديثة.
- 10 — كتاب تحليل النظم واعتمادية محطات التحلية النووية.
- 11 — كتاب الكترونيات القوى الكهربائية.
- 12 — كتاب تفجير الصخور (مختصر العاملين).
- 13 — كتاب أساسيات الهندسة الكيميائية (الجزء الأول).
- 14 — كتاب تحليل المنشآت.

4 — في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلاميه

كتب مترجمة :

- 1 — كتاب (المستشرقون الناطقون بالانجليزية) لعبد اللطيف الطيباوى، عن الانجليزية.
- 2 — دراسات في التنصير (مجموعة بحوث).
- 3 — بعض أجزاء من الموسوعة الجغرافية للعالم الاسلامي، تم اسناد كتابتها إلى أساتذة لا يجيدون العربية علما بأن الموسوعة ستصدر باللغة العربية فقامت وحدة الترجمة بنقلها إلى العربية مثل : جغرافية تركيا (باللغة التركية)، وجغرافية الباكستان (باللغة الانجليزية...).
- 4 — ترجمة قسمين كبيرين من تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين (من اللغة الألمانية) في اثني عشر مجلدا، ولا يزال العمل مستمرا في ترجمة أجزاء أخرى من الكتاب.

5 — في معهد الادارة العامة :

أولا — الكتب المترجمة :

- (1) التدريب الاداري الاعدادي في المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه) تأليف د. عبد الله الشقاري (1983) صدر عام 1405 هـ.

- (2) دراسة تحليلية للتسويق في المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه) تأليف د. عبد العزيز أبو نبعة (1981) صدر عام 1405 هـ.
- (3) النموذج الياباني في الإدارة (نظرية) تأليف وليم أوشي وترجمة حسن ياسين ومراجعة د. يحيى الحسن (1984) صدر عام 1405 هـ.
- (4) أساليب البحث العلمي الاختصاصي العلوم الاجتماعية، تأليف د. أركان أونجيل وترجمة حسن ياسين ومحمد نجيب المقطوش (1983) صدر عام 1403 هـ.
- (5) دليل البحوث التطبيقية في العلوم الاجتماعية، تأليف د. أركان أونجيل وترجمة محمد نجيب المقطوش (1983) صدر عام 1403 هـ.
- (6) المدير ذو أو أسلوب الدقة الواحدة، تأليف د. كينيث بلانتشارد ود. سبسر جونسون وترجمة محمد نجيب المقطوش ومراجعة د. يحيى الحسن ود. خالد زروق (1983) صدر عام 1406 هـ.
- (7) أثر التدريب الوظيفي على الرضا عن العمل بالمملكة (رسالة ماجستير) تأليف يوسف محمد القبلان (1982) صدر عام 1404 هـ.
- (8) الرضا الوظيفي : دراسة ميدانية لاتجاهات ومواقف العمل في الأجهزة الحكومية بالمملكة (رسالة ماجستير)، تأليف ناصر محمد العديلي (1982) صدر عام 1404 هـ.

ثانيا - الكتب المترجمة وهي في مرحلة الطباعة :

- (1) تسرب الموظفين (أسبابه، نتائجه، السيطرة عليه) تأليف وليام موبلي، ترجمة محمد نجيب المقطوش ومراجعة د. محمود مرسي، نشر عام 1982.
 - (2) ادارة الرواتب، تأليف مايكل ارمسترونج وهيلين مورليس، ترجمة كمال جعفر المفتي ومراجعة قاسم ضرار، نشر عام 1980.
 - (3) تحليل وتصميم أنظمة معالجة البيانات، تأليف روبرت وترجمة د. ابراهيم عبد السلام، نشر عام 1985.
 - (4) فن الادارة اليابانية، تأليف ريتشارد باسكال وانتوني آنوس، وترجمة حسن ياسين ومراجعة د. خالد زروق ود. حامد عطية، نشر عام 1981.
- هذا وثمة كتاب لا يزال في مرحلة التقويم وخمسة كتب في مرحلة الترجمة وخمسة في مرحلة الاقتراح للترجمة وطالب الحصول على اذن الناشر بشأنها....

6 — في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ترجمة كتاب «وحدة الفن الاسلامي»

7 — في بعض دور النشر

- 1 — ابن سعود وولادة مملكة — لبنوميشان
رمضان لأوند
- 2 — فيصل عاهل السعودية — لبنوميشان
رمضان لأوند
- 3 — الزنابق الحمر للشاعر الهندي ناغورا
أحمد عبد الغفور
- 4 — محمد بن عبد الوهاب لأحمد عطار
د. راشد البراري
- 5 — بائع التبغ
حمزة بوقري
- 6 — النجم الفريد
عزيز ضياء
- 7 — قصص من سومرست موم
عزيز ضياء
- 8 — شعراء التروبادور
مريم البغدادي
- 9 — كيف تنجح في الامتحانات
أحمد عبد القادر المهندس
- 10 — الجنيات تخرج من علب الهدايا
عزيز ضياء
- 11 — السيارة السحرية
عزيز ضياء
- 12 — الفهرس المصنف — أسسه وتطبيقاته
عبد الوهاب أبو النور
- 13 — ألعاب الفيديو والكمبيوتر — ليان جراهام
وفاء أشرف
- 14 — حياة جنكيز خان — الادارة السياسية والعسكرية
سعد محمد الغامدي
- 15 — سعاد لا تعرف الساعة
عزيز ضياء
- 16 — الحكومات العربية في الهند والسند — لأظهر مبارك
عبد العزيز عزت عبد
الجليل
- 17 — الكؤوس الفضية الاثنتا عشر
عزيز ضياء
- 18 — كيف تستخدم الملح في صيد الطيور
عزيز ضياء
- 19 — سرحانه وعلبة الكريت
عزيز ضياء

- 20 — الدليل إلى كتابة البحوث الجامعية تأليف ل. و سميث
عبد الوهاب ابراهيم
سليمان
- 21 — برجة الكمبيوتر لبريان سميث
وفاء أشرف
- 22 — الاسلام وبنو اسرائيل — تأليف الجنرال التركي حداد
يوسف وليشاه
وفعت
- 23 — تاريخ الفكر الأوروبي الحديث لرونالد استروميرج
أحمد الشيباني
- 24 — العالم عام 1948، لجورج أوريل
عزير ضياء
- 25 — حكايات الأسد — تأليف الان بريسنسر
عبد العزيز النصري
- 26 — الطيور الكواسر
عبد العزيز النصري
- 27 — العلاقات الدولية لجوزيف فرانكل
غازي القصبي
- 28 — حكومة الولايات المتحدة، كيف ولماذا تعمل
عبد اللطيف حسين فرج
- 29 — الحارس الذكي
رباب الدباغ
- 30 — مرجع اداري المدرسة توجه المعلم وطرق التقويم تأليف
رونالد ت. جمان
عبد اللطيف حسين فرج
- 31 — مستقبل الاسلام في الغرب — تأليف رجاء جارودي
رفيق المصري
- 32 — أبعاد لغة الكمبيوتر — بريان سميث
وفاء أشرف
- 33 — مبادئ الكمبيوتر — تأليف باتريشيا هانفان
وفاء أشرف

ثانياً — الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

يتولى الترجمة مترجمون متخصصون في الترجمة أو أساتذة متخصصون في نفس مجال العمل المطلوب ترجمته، ومعظم الكتب المترجمة المطلوب نشرها تخضع لعملية مراجعة فنية ولغوية وبعضها يتم تحكيمه وتحريره قبل النشر ومن التعليمات التي تأخذ بها بعض الجهات والادارات عند تقويم العمل المترجم ما يأتي :

- 1) دراسة محتويات العمل المترجم ومقارنته مع العمل الأصلي.
- 2) كتابة الملاحظات والتعليقات بشأن سلامة نقل محتوى المادة والأمانة في ذلك.

(3) حق المترجم في الرد على ما جاء في التقويم دون أن تتطلب عملية التقويم مناقشة المترجم بشكل مباشر أو معرفة شخصية.

أما اختيار الكتب للترجمة فيخضع في الغالب الأعم لمعايير منها :

- (1) تطابق المعنى أي مدى تطابق المادة المنقولة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية من حيث المعاني والأفكار.
- (2) تطابق المحتوى أي مدى ملائمة النص المنقول من اللغة الأجنبية مع طرق بناء الجملة العربية الصحيحة.
- (3) دقة الصياغة أي مدى الدقة في انتقاء العبارات والمصطلحات العربية المقابلة للعبارات والمصطلحات للنص الأجنبي.
- (4) السلامة اللغوية أي مدى صحة النص العربي من حيث الالتزام بقواعد اللغة العربية الصحيحة.
- (5) تطويع النص أي مدى الجهد المبذول في التطويع الثقافي للنص العربي المنقول من النص الأجنبي دون الاختلال بدقة المعاني والأفكار.
- (6) الاستفادة من الترجمة في تحقيق أهداف الجهة التي تطلب الترجمة.
- (7) تنمية المكتبة العربية والإسلامية والعالمية.
- (8) خدمة البحوث والدراسات العلمية.
- (9) تطوير المناهج الدراسية.
- (10) الإسهام في بناء الإنسانية على الأسس والقيم العربية الإسلامية الصحيحة.
- (11) الكشف عن مكنون التراث العربي الإسلامي العظيم.
- (12) خدمة المصطلح العربي وتنمية اللغة العربية واثرائها.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

ان تكوين المترجمين بالملكة العربية السعودية قضية حديثة نوعا ما حيث تمكنت المملكة خلال فترة ازدهار التنمية بها من التعاقد مع عدد كبير من خيرة المترجمين في العالم العربي إلى أن اهتمت الجامعات بقضية تكوين المترجمين وأعدت جامعة الملك سعود

برنامجاً جيداً لاعداد المترجمين ومنحهم درجة البكالوريوس في الترجمة بعد الموافقة على انشاء قسم لتخصص الترجمة ضمن تخصصات كلية الآداب يبدأ اعتباراً من العام 86/ 1987م، فضلاً عن تدريس مُقرَّرين في الترجمة من وإلى العربية ضمن متطلبات قسم اللغة الانجليزية بجامعة الملك سعود.

كما يسعى قسم اللغات والترجمة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض إلى تخريج المترجمين القادرين على القيام بالترجمة بأنواعها وتشمل المناهج الدراسية هذا القسم عدداً من مواد الترجمة مثل الترجمة الشفهية والكتابية والتبعية والمنظورة والفورية بالإضافة إلى أهمية المواد اللغوية والأدبية في اعداد المترجم الجيد، وتشمل مادة اللغة الانجليزية في المعاهد العلمية التابعة للجامعة — وهي على المستوى المتوسط والثانوي — مادة الترجمة، وقد أنشئ قسم اللغات والترجمة في العام الدراسي 1403/ 1404 هـ (1983/ 1984م) ويبلغ عدد الطلاب فيه 215 طالباً ويتوقع تخريج أول دفعة من هذا القسم (حوالي 20 طالباً) في نهاية عام 1406/ 1407 هـ (1986/ 1987م).

ومن المتوقع أن يفتح في هذا القسم باب الدراسات العليا حتى لا يُتَوَقَّف عند مرحلة الليسانس أو البكالوريوس فقط.

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

لا يوجد بالمملكة العربية السعودية جمعيات أو اتحادات للمترجمين، ولكن هناك نواد أدبية لها أنظمتها ولوائحها الخاصة تهتم بأصحاب المواهب والنبوغ الأدبي ومنها الترجمة.

د — الأنظمة واللوائح المنظمة للمهنة ومكافأة المترجمة :

صدرت بالمملكة عدة مراسم ملكية وقرارات وزارية لتنظيم عملية الترجمة، نذكر منها :

(1) المرسوم الملكي رقم م/ 107 وتاريخ 13/ 4/ 1402 هـ باعتماد نظام المطبوعات والنشر الجديد الذي حل محل نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (15) وتاريخ 8/ 8/ 1378 هـ.

(2) القرار الوزاري رقم 346 وتاريخ 1/ 9/ 1397 هـ في شأن تنظيم مهنة الترجمة. والقرار الوزاري رقم 495 وتاريخ 9/ 10/ 1401 هـ بشأن تعديل شروط مزاول مهنة الترجمة.

ويترك للمجالس العلمية بالجامعات والادارات المعنية في كل دائرة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة أمر تحديد مكافأة الترجمة والمراجعة والتصحيح اللغوي وتصحيح تجارب الطباعة (البروفات) وفقا للوائح وتتراوح مكافأة الترجمة عن الصفحة الواحدة في حدود 250 كلمة من (25 — 30) خمسة وعشرين إلى ثلاثين دولارا امريكيا تقريبا ويحصل المراجع على حوالي ثلث قيمة مكافأة الترجمة، أما مكافأة التصحيح اللغوي ومراجعة تجارب الطباعة (البروفات) ففي حدود عشر قيمة مكافأة الترجمة.

هـ — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

يتم ترويج الكتاب المترجم بتوزيعه والاشتراك في المعارض المحلية والدولية ويكون ذلك أساسا لتحقيق الأهداف الآتية :

- 1) الاطلاع على الفكر الغربي ونشر التراث، وتشجيع الباحثين والدارسين وتمكينهم من القيام ببحوثهم في جو علمي ملائم وتوفير المراجع لهم بلغاتهم التي يجيدونها.
- 2) ترجمة الكتاب المدرسي وتوزيعه على الطلبة الدارسين لمادته وتوزيعه اهداء إلى الجهات المعنية داخل المملكة وخارجها.
- 3) برامج التعريف بالكتب الجيدة بالاذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات.
- 4) يتم ترويج الكتاب بالطرق التجارية المتبعة من جانب دور النشر والمكتبات الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

و — المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاونون معها :

تنوعت اختصاصات المترجمين في المملكة السعودية في ضوء عملية الترجمة بها، ولما كانت الترجمة عملا فكريا لا يجد المترجم صعوبة في القيام بالترجمة حيث كان ولذلك يزداد عدد المترجمين المتعاونين مع مختلف المؤسسات اذ يقومون بالترجمة لشغل أوقات فراغهم فيما هو مفيد والاطلاع على كنوز الثقافات الأجنبية وتحسين مستويات معيشتهم المادية أو الاشتراك في النهضة الثقافية أو محاولات احياء التراث إلى غير ذلك.

ثالثا — الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق على مستوى المملكة :

برزت أهمية التخطيط للترجمة على مستوى المملكة العربية السعودية منذ مدة غير قصيرة. وجاري حاليا اعداد بعض الدراسات لوضع تصور شمولي عملي لهذا الغرض، ويتم

حاليا دراسة مكانية التنسيق بين الأجهزة المتأثلة في هذا المجال والتوفيق بيد الله العلي
القدير.

ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

بدراسة دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نرى أن هذه المنظمة تعمل على
جمع وتوحيد وتنسيق جهود الدول العربية جميعا في الميادين التربوية والثقافية والعلمية، وقد
أصدرت كتاب (واقع الترجمة في العالم العربي — الجزء الأول)، وتعد حاليا لأصدار —
الجزء الثاني — من كتاب واقع الترجمة في العالم العربي، كما أصدرت المنظمة دليل المترجمين
ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي (دليل أولي) عام 1983م وأنشأت المنظمة
مكتب تنسيق التعريب بالرباط. فتمكنت من نشر عدة معاجم علمية وإدارية وفنية، كما
رصدت المنظمة في ميزانيتها للعام المالي (86/1987م) حوالي 87 ألف دولار أمريكي
لترجمة خمسة كتب. وعدة دراسات للاستفادة منها في إدارات المنظمة المتعددة، ولعل
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تستطيع أن تؤدي دورها المنشود في التخطيط لنشاط
الترجمة من وإلى العربية والتنسيق بين جهود الدول العربية في هذا المجال منعا للتكرار
والازدواجية في الانفاق والوقت ووضع خطة عملية تنفيذية لتنشيط حركة الترجمة الأدبية
والإنسانية والعلمية وتعريب العلوم في الوطن العربي بأكمله، وترجمة المصطلحات العلمية
الجديدة، ومن أهم ما ينبغي عمله في هذا الميدان :

أ — تخصيص مجلة للترجمة لا تختص فقط بنشر الكتب المترجمة بل التعريف بمحتوياتها
وأهمية ترجمتها والتعريف بالمترجمين ومجالات اختصاصاتهم والعمل على تراكم الخبرات
والاستعداد للانتقال إلى مرحلة الترجمة التالية بنجاح واتساق يضمن النجاح منعا
لأي قدر ولو بسيط من العشوائية أو الارتجال.

ب — الاستمرار في عقد اللقاءات والندوات الجادة التي تطرح حلولاً عملية وبرمجة زمنية
معتمدة لقضايا التعريب والترجمة من وإلى العربية حتى تستقر هذه العملية في
أذهان الأجيال القادمة باعتبارها قضية حضارية فتأخذ الاندفاعية اللازمة للنجاح.

ج — الاسهام في تكوين المترجمين والمراجعين الفنيين واللغويين تكويناً سليماً بالدورات
التثقيفية والتدريبية.

د — حث جميع الدول العربية التي لا يوجد بها تشريعات أو لوائح للترجمة تعالج جميع
جوانبها أن تستكمل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ج — بعض المؤسسات والهيئات الوطنية والاقليمية أو الدولية بالملكة العربية السعودية التي توفر بعض الترجمات الاسلامية والفنية والعلمية والمصطلحات باللغات المختلفة :

نخص منها بالذكر :

(1) الرئاسة العامة لادارات والبحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالرياض :
تهتم أساسا في ترجمتها بالكتب والبحوث التي تتناول العقيدة الاسلامية وتشرحها وتوضحها لغير العرب وابرار بعض التحديات التي تواجه المسلمين.

(2) رابطة العالم الاسلامي — مكة المكرمة :

تهتم أساسا في ترجماتها بالكتب والبحوث التي تهتم الشعوب المسلمة والأقليات المسلمة بصفة خاصة وكذلك الكتب التي توجه تلك الأقليات وتبصرهم بالتحديات التي يتعرضون لها.

(3) منظمة المؤتمر الاسلامي والمؤسسات المنبثقة عنها — جدة :

تهتم هذه المنظمة التي تجمع في عضويتها (46) دولة مسلمة بالترجمة التحريرية والفورية لجميع وثائق مؤتمرات وزراء خارجية الدول الاسلامية. وتعقد مؤتمرا عاديا كل سنة وتعد لمؤتمرات القمة الاسلامية وكذلك اصدار بعض الكتب التي تهتم المسلمين باللغات المختلفة وتدعوهم إلى التماسك والتعاون.

(4) البنك الاسلامي للتنمية — جدة :

يهتم البنك في ترجماته التحريرية والفورية بالوثائق والمستندات التي تهتم البنك في مشروعاته التنموية التي يقيمها ويشرف عليها البنك بالتعاون مع الدول الأعضاء فيه.

(5) الندوة العالمية للشباب الاسلامي — الرياض :

تعقد الندوة مؤتمرا عاما كل سنتين أو ثلاث تعالج فيه قضية من أهم القضايا التي تشغل بال المسلمين وتقدم في هذه المؤتمرات مجموعة من البحوث والدراسات يضمها كتيب الوقائع لكل مؤتمر من هذه المؤتمرات العامة ويصدر باللغة العربية أساسا ثم تترجم الوقائع كلها أو أهمها إلى اللغة الانجليزية، وكانت موضوعات اللقاءات السابقة :

1 — المنظمات الطلابية الاسلامية ودورها ومشكلاتها.

2 — المقومات الاسلامية في مواجهة التحديات الفكرية.

- 3 — الاعلام الاسلامي والعلاقات الانسانية نظريا وتطبيقيا.
- 4 — الاسلام والحضارة ودور الشباب المسلم.
- 5 — الدعوة الاسلامية (الوسائل — الاستراتيجيات — المداخل).
- 6 — الاقليات المسلمة في العالم.
- 7 — كما تتبنى الندوة مشروع المطويات ومن أهمها المطويات باللغات الانجليزية والفرنسية والفلبينية والاوردية، ويتناول مشروع المطويات التعريف بالاسلام في مختلف المجالات.

(6) مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية — الرياض :

مما تجدر الاشارة إليه أن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أنشأت بنكا آليا للمصطلحات العلمية (باسم) وأدخلت به حاليا — فضلا عن الكتب التي تقوم بترجمتها — 36500 مصطلحا في مجالات الطب والهندسة والصيدلة والجيولوجيا وعلم الأحياء والفيزياء والرياضيات والعلوم الزراعية، وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية حاليا بتبويب 6000 مصطلح في علم الحاسب الآلي و5000 مصطلح في الطاقة النووية و6000 مصطلح في الالكترونيات الدقيقة و8000 مصطلح في هندسة نقل الطاقة ويتوقع الانتهاء منها بنهاية عام 1407 هـ (1987م).

ويهدف بنك المصطلحات العلمية الآلي (باسم) في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى :

أولا : المساهمة في تعريب العلوم والتقنية بالطرق التالية :

أ — اعداد معجم آلي للخدمة :

1 — مترجمي الأعمال العلمية والتقنية.

2 — قراء المواد العلمية المكتوبة باحدى لغات (باسم) الأربع.

ب — اعداد الجزء العلمي والتقني من معجم عام للترجمة الآلية.

ثانيا : تهيئة وسيلة مساعدة لعلماء المصطلحات من العرب، مما يعين في وضع المصطلحات الجديدة (بناء على المعلومات المتاحة لهم من البنك)، وكذلك في توحيد المصطلحات العربية في مجالات العلوم والتقنية.

ثالثا : المشاركة في ايصال المصطلحات العلمية إلى جماهير المستفيدين من علماء ومتخصصين وغيرهم.

رابعا : تنظيم دورات تدريبية في أساليب معالجة المصطلحات العلمية وتعريبها وفق أسس علمية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها.

7) وزارة الأشغال العامة والإسكان :

اهتمت هذه الوزارة بالترجمة الفنية اهتماما بالغاً في ضوء مهامها وإشرافها على مشروعات التشييد والإسكان التي تقوم بها الدولة، وكان من أهم إنجازاتها في مجال الترجمة : ((كتاب المواصفات الفنية لتنفيذ المباني باللغتين العربية والانجليزية في حوالي 1500 صفحة، ويحتوي على حوالي ثمانية آلاف مصطلح فني في مجال التشييد والبناء)).

رابعا : النتائج والاستخلاصات :

ونستطيع أن نستخلص بعض النتائج المهمة من الدراسة التمهيدية لواقع الترجمة في المملكة العربية السعودية من أبرزها :

(1) ان لدى المملكة العربية السعودية قدرات وامكانيات هائلة (بشرية ومادية) تستطيع بأمثل استخدام لها أن تعيد صورة (دار الحكمة) إلى الواقع فتزدهر والثقافة والفنون والآداب ازدهارا رائعا بتفاعل كبير مع الحضارات العالمية الأخرى أخذا وعطاء وخاصة بعد أن بدأت المملكة تثبت أقدامها على طريق التنمية والتصنيع في فترة زمنية وجيزة، فتعامل المجتمع مع التكنولوجيا بصورة مباشرة دون حواجز نفسية أو غيرها.

(2) ضرورة وضع خطة للترجمة تنسق جهود العاملين في هذا الميدان على المستوى الحكومي والخاص تأخذ في حساباتها ماذا يترجم ؟ ومن يترجم ؟ وكيف يترجم ؟.

وقد يكون أمثل طريق لذلك هو تشكيل مجلس أو جهاز مركزي أو لجنة تشرف على هذا العمل وتخطط له. بالتعاون مع الوزارات والجامعات المعنية محليا، والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات المعنية عربيا ودوليا.

وبذلك يمكن تحقيق أهداف حركة الترجمة العلمية والفنية فيزداد عدد الكتب والمراجع المترجمة من العربية وإليها وتتكون أجهزة بشرية عالية الكفاءة للترجمة والمراجعة.

المصادر والمراجع

- 1 — دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي — القسم الأول — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1985م.
- 2 — الترجمة قضايا ومشكلات وحلول — مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1985م.
- 3 — الخطة القومية للترجمة — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1985م.
- 4 — الردود على الاستبانة التي تم توزيعها على الجامعات والمؤسسات والهيئات المعنية بالملكة العربية السعودية، الرياض (1406/ 1407 هـ).
- 5 — تعريب التعليم العالي وسياساته من وقائع المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1984م.

واقع الترجمة

لدى أبناء فلسطين

الأستاذ الدكتور حسام الخطيب

خلفية تاريخية :

للفلسطينيين إسهام معروف في حقل الترجمة منذ أوائل عصر النهضة. وتعود بداية الاسهام الفلسطيني في هذه الحقل إلى عام 1860. ومن أوائل الكتب التي ترجمت في فلسطين كتاب «موشد الأوراد» لفرنسيسكو سوافيوس، ترجمه يوسف دباس اليافي. وقد شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر ما يمكن أن يسمى قفزة في عمل الترجمة في فلسطين، إذ ظهرت مجلة «النفائس العصرية»^(٥) لخليل بيدس، واعتمدت اعتماداً رئيسياً على الترجمة، ولا سيما من اللغة الروسية. وقد اسهم في هذه الترجمات، إلى جانب خليل بيدس، سليم قبعين وأنطون بلان وكلثوم عودة وفارس مدور وإبراهيم جابر وسليمان بولس وعبد الكريم سمعان وعدد من متخرجي المدرسة الروسية في الناصرة وقرينتها في بيت جالا. بل إن طلاب هذه المدرسة كانوا يترجمون القصص والمقالات وينشرونها في «النفائس العصرية».

وبرز من بين مترجمي المرحلة بوجه خاص خليل بيدس، الذي ترجم بين سنتي 1898 – 1899 أربعة كتب عن الروسية، منها ابنة القبطان لبوشكين، عام 1898، بيروت مطابع المنار.

واستمر تقليد الترجمة من الروسية نشطاً بعد ذلك، وحمل لواءه بوجه خاص نجاتي صدقي، الذي ترجم عن تورغينييف، وبوشكين، وتولستوى، ومكسيم غوركي، وتشيفخوف⁽¹⁾ وكانت لغة نجاتي صدقي هي الأرق والأجمل، وهو يحمل الاجازة في الاقتصاد السياسي من جامعة موسكو.

(٥) ظهرت «النفائس العصرية» في حيفا عام 1909، وانتقلت إلى القدس عام 1911، وتوقفت مدة الحرب العالمية الأولى، ثم عاودت نشاطها حتى أواسط العشرينات.

(1) ظهر له كتاب عن (بوشكين) في سلسلة إقرأ، القاهرة، 1945، وكتاب آخر في السلسلة نفسها عن (تشيفخوف) عام 1947، وأثار هذان لكتابان في إبانهما اهتماماً كبيراً لأنهما كانا من الدراسات العربية المبكرة حول الأدب الروسي.

والجدير بالذكر أن «النقائس العصرية» لم تحصر نفسها باللغة الروسية، وإنما فسحت المجال للترجمة عن لغات أخرى، كانت الألمانية من أبرزها، ولا سيما على يد رواد مجدين مثل جبران مطر، والياس نصر الله حداد، ويندلي الجوزي، الذي ترجم عن الألمانية كتاب «الأمومة عند العرب» وطبعه في مطبعة قازان عام 1902.

ومع بدايات القرن العشرين كان قد اتضح تماما الاختيار الفلسطيني بشأن التعدد اللغوي في حقل الترجمة، فاستمرت الترجمة من الروسية قوية، وبرزت إلى جانبها اللغة الانكليزية والفرنسية والألمانية واليونانية⁽²⁾ والتركية. وابتداء من عشرينات القرن أخذت تظهر علام النضج والقدرة على الانتقاء في الترجمات الفلسطينية، سواء منها ما نشر في فلسطين أم ما نشر في بيروت ودمشق. وبرز من بين المترجمين عن الفرنسية عادل زعير (أكثر من 37 كتابا) وعادل جبر واسحق موسى الحسيني. واستمر الرواد الأوائل للترجمة عن الروسية في عملهم دون هوادة. كما برزت أسماء جديدة مجلّة في الترجمة عن الانكليزية، كان من أبرزها أحمد شاكركرمي الذي ترجم أشعار شلي عام 1921، ووديع البستاني الذي أبدى بعض الاهتمام بالآداب الهندية إلى جانب ترجماته الأخرى، وسليم سلامة (أكثر من 27 كتابا)، وتوفيق زيبق الذي عرف بتشدده في لغة الترجمة، واميل بيدس (24 كتابا)، وأحمد ساح الخالدي الذي اختص بالتربية والتعليم كما اهتم آل الجوزي بالترجمات المسرحية وأبرزهم جميل ونصري الجوزي. وابتداء من منتصف القرن بدأت تدخل ساحة الترجمة الأدبية بوجه خاص أسماء كبيرة مبدعة فرضت احترامها على المستوى العربي ولا سيما في مجال الترجمة الأدبية. ومن أبرز هؤلاء : سميرة عزام (12 كتابا) وعمر الديراوي (17 كتابا)، وجبرا ابراهيم جبرا، واحسان عباس، ومحمد يوسف نجم، وآخرون ممن سورد ذكرهم في مرحلة السبعينات وما بعدها، وهي موضوع الدراسة الحالية. ومنذ ذلك الحين وبسبب ظروف الانتداب البريطاني على فلسطين (1918 - 1948) ولأسباب تتعلق بالتفوق العالمي للغة الانكليزية، أصبحت الانكليزية لغة الترجمة الأساسية للمترجمات الفلسطينية.

ويبقى صعبا، على أي حال، إنشاء مسرد للتطور التاريخي لنشاط أبناء فلسطين في حقل الترجمة، بسبب تبعثرهم بعد عام النكبة (1948) وتعدد مراكز نشاطهم في الداخل ومناطق الشتات، واندماج اسهامهم في عجلة انتاج مؤسسات مختلفة لا علاقة لتخطيطاتها بما يمكن أن تكون نموا عضويا لحركة الترجمة الفلسطينية.

مؤشرات عامة ولا سيما بعد السبعينات :

إذا كان صعبا تقديم مسرد تاريخي أو بيليوغرافي للنشاط الترجمي لأبناء فلسطين، ولا سيما في مرحلة الشتات، فإنه يبدو ممكنا تلمس الخصائص الرئيسية لهذا النشاط خلال استعراض عام

(2) في نهاية فترة الانتداب ظهرت ترجمة عنبرة سلام الخالدي للآيافة والأذوية. طبعت (الآيافة) في القدس 1946، وفي القاهرة 1947، أما (الأذوية) فظهرت في القدس سنة 1947 وبيروت 1979.

لجوانبه المختلفة. ويؤسف المرء ان يشير إلى أنه في غياب بيليوغرافيا⁽³⁾ موثوقة لهذا النشاط يظل أي حكم في هذا المجال مشوباً بقلق لا بد منه. كما انه لابد للباحث أن يلاحظ أن (عودة الروح) الفلسطينية مع بروز الثورة الفلسطينية ابتداء من منتصف الستينات لم تشمل - فيما شملته - حركة الترجمة. ومن المعروف انه بعد عقدي الضياع والتبعثر اللذين تبعاً سنة النكبة، عادت الشخصية الفلسطينية العربية إلى الظهور في منتصف الستينات وتبلور ظهورها السياسي والثوري، كما أخذ يتبلور ظهورها الاجتماعي - الثقافي، وفي مطلع السبعينات تكاملت جوانب هذا الظهور من خلال قيام المنظمات الشعبية والاتحادات المهنية، ويعتينا في مجالنا هذا ظهور الاتحادات والتنظيمات ذات الطابع الثقافي مثل اتحاد الكتاب الفلسطينيين، واتحاد المعلمين، واتحاد الحقوقيين. وقد رافق ذلك لإنشاء منابر لهذه الاتحادات، ولا سيما في شكل مؤتمرات ومجلات خلقت أرضية صالحة لبدء تشكل عضوي للشخصية الثقافية الفلسطينية في إطار الشخصية الثقافية العربية الأم، وكان المسوّغ الأساسي لإعادة بناء هذه الشخصية بعيداً جداً عن النزعات الاقليمية والانسلابية، واستمد شرعيته من كون الثقافة العربية الفلسطينية، بالضرورة، ثقافة مقاتلة مهمتها الأساسية تهيق المناخ الروحي لانخراط أوسع قطاع من الجماهير في معركة المصير⁽⁴⁾.

ولكن النشاط الترجمي بقي بعيداً عن إعادة الالتحام هذه، وعلى الرغم من نشوء جمعيات محدودة التخصص مثلاً، كالجمعية الجغرافية الفلسطينية، فإننا لم نشهد أي نوع من أنواع التفاعل ذي الطابع الترجمي حتى الآن، مما يشير إلى أن قوة ارتباط النشاط الترجمي الفلسطيني بمؤسسات حكومية أو تجارية تجعل فرصته للنمو الذاتي بعيدة المنال..

وعلى الرغم من الاحترازمات السابقة، ومن احترازمات أخرى كثيرة لا ترد في السياق الحالي للبحث، فإن المرء يستطيع أن يقدم الخصائص التالية على أنها سمات عامة واستنتاجات غالبية قد تنطبق على القسم الأعظم لعمل الترجمة لدى الفلسطينيين،

- 1 — غزارة الانتاج ورسوخ تقاليد الاهتمام بالترجمة.
- 2 — التنوع اللغوي إلى جانب التركيز على اللغة الانكليزية.
- 3 — التنوع المعرفي.

(3) تشير إلى وجود جهود خاصة محدودة في هذا المجال. وقد قام كاتب هذه السطور بمحاولة استقصاء بيليوغرافي، وعلى الرغم من توفر مادة لا بأس بها حتى الآن فإن صعوبات الاتصال تجعل عملية الانجاز بطيئة جداً.

(4) يمكن مراجعة الكتاب التالي بهذا الشأن :
الخطيب، د. حسام : الثقافة والتربية في خط المواجهة، وزارة الثقافة، دمشق 1983.

4 — إسهام العلماء وأهل الاختصاص في أعمال الترجمة.

5 — التخصص النسبي والاقبال على احتراف الترجمة.

6 — الترجمة في الاتجاه المعاكس.

7 — خاتمة.

ومن فضول القول أن نشير إلى أن كل حديث عن خصائص الترجمة عند أبناء فلسطين هو حديث نسبي، أي مرتبط بظروف الترجمة العربية — الأم —، وهادف أيضا إلى استكمال صورة هذه الحركة الأم من خلال تلمس الأوضاع لكل إقليم.

1 — غزارة الانتاج ورسوخ تقليد الاهتمام بالترجمة :

من الناحية الكمية الخالصة يأتي إنتاج أبناء فلسطين في حقل الترجمة مفاجأة كبيرة، ولا سيما حين يتذكر المرء أن فلسطين بلد صغير محدود السكان⁽⁵⁾ وأن أبناء العرب تعرضوا دائما لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية صعبة جدا. وينطبق ذلك على مرحلتي ما قبل النكبة وما بعدها. وحتى من الناحية التاريخية يتضح تماما، كما رأينا من التمهيد لهذا البحث، أن النشاط الترجمي الفلسطيني بدأ مبكرا جدا. وهذا ما ساعد على إرساء تقليد قوى من الاهتمام بالترجمة، عاش مع الفلسطينيين حتى بعد أن مُزقت بيئتهم وتفرقوا أيدي سباً.

وكما رأينا في التمهيد المختصر، جرت ترجمة عشرات الكتب قبل فترة الانتداب وخلالها (ولا سيما في الإنكليزية)، ونشرت هذه الترجمات في فلسطين نفسها أو في العواصم العربية المجاورة. أما في مرحلة ما بعد النكبة فقد فرضت ظروف الشتات اهتماما متزايدا بالترجمة سواء من حيث هي مهنة متخصصة أم من حيث هو مورد رزق اضافي لغير المتخصص. وهكذا رأينا أسماء فلسطينية منتجة في مختلف حقول الادارة والنشر في البلاد العربية المضيفة، وحتى في تلك البلدان التي لها باع طويل في النهضة العربية الحديثة، وفي حركة الترجمات بالذات، مثل لبنان ومصر، وظاهرة خيرى حماد في مصر مثلا ليست الا مثلا من عدة أمثلة، وقد ترجم حوالي مئة كتاب.

والحقيقة أنه في عقد الخمسينات وحده كان الفلسطينيون إما معلمين وإما مترجمين، واسهموا إلى جانب إخوانهم من أبناء الأقطار العربية إسهاما متميزا في إقامة النهضة الثانية، ترويا وترجميا.

(5) عدد العرب الفلسطينيين الحالي أربعة ملايين ونصف. وكان عددهم في عام النكبة (1948) حوالي مليون ونصف، وعند بدء الانتداب رسميا (1922) كان عددهم حسب احصاءات الحكومة البريطانية 673,411 نسمة.

وفي البليوغرافيا التي يُعدها كاتب البحث للترجمات الفلسطينية من 1970 — 1985 دخل حتى الآن 200 عنوان على الرغم من صعوبات الاتصال والتحقيق من انتفاء المترجمين. وفي تفسير هذه الظاهرة يمكن القول إنه نتيجة لظروف جغرافية (الموقع المتوسط)، وتاريخية (تعاقب الحضارات وموجات الغزاة) وسياسة (اتصال حدود فلسطين) بعدة دول عربية وإطالتها على البحر الأبيض المتوسط) ووجود تراث تراكمي من خلال تفاعل الديانات والأفكار، ظهر دائما استعداد عقلي كبير في فلسطين للتماس مع تطورات الفكر العالمي والحضارة الانسانية، والترجمة — كما هو واضح — أفضل الألفية لتحقيق هذا التطلع. وقد كان لنشاط الرسائل والمدراس التبشيرية تأثير مضاعف في هذا الصدد (المدرستان الروسيان : في الناصرة وبيت جالا هما أوضح مثال). وفي أغلب الأحوال نجح المستشرقون الفلسطينيون في أخذ الجانب الإيجابي من هذه المدارس، فنهلوا منها العلم الحديث وصنوف المعرفة وأتقنوا اللغات، دون أن يقعوا في شر ما لحطط لهم أحيانا من تعصب ديني أو تحلل من الهوية التاريخية والقومية.

2 — التنوع اللغوي إلى جانب التركيز على الانكليزية :

لأسباب التي ذكرت في البند السابق، ظهر لدى المترجمين الفلسطينيين تنوع لغوي لافت للنظر، وذلك على الرغم من أن الدولة المنتدبة حاولت خلال فترة الانتداب البريطاني حصر القنوات التعليمية والثقافية باللغة الانكليزية، وقبلها كانت الدولة العثمانية ولا سيما خلال القرن التاسع عشر وأول العشرين تعمل على جعل فلسطين، شأنها شأن البلدان العربية الأخرى الواقعة تحت السيطرة العثمانية، جزيرة لغوية تركية لا مكان فيها للغة العربية نفسها. وفي الحالتين كلتيهما كانت هناك رغبة واضحة لدى المثقف العربي للخروج من إطار الاحتكار اللغوي. ومن خلال مقارنة المراحل الأربع (ما قبل الانتداب، فترة الانتداب، فترة الشتات، فترة الثورة وما بعد) يمكن أن نتوصل إلى الاحكام التالية :

1 — في فترة ما قبل الانتداب أصاب المثقفون الفلسطينيون نجاحا طيبا في الخروج من دائرة الاحتكار اللغوي التركي ولا سيما باتجاه اللغات الروسية والفرنسية والانكليزية والألمانية. وتلفت النظر في هذه المرحلة الغزارة النسبية للمترجمات عن اللغة الروسية، ويمكن القول إن المترجمين الفلسطينيين كانوا أول من عرّف القراء العرب على بوشكين وتولستوي ودوستويفسكي ومكسيم غوركي وتشيفخوف وتورغنيف وغيرهم من عمالقة الأدب الروسي⁽⁶⁾. وكنا أشرنا في هذا الصدد إلى الجهود الرائدة لخليل بيدس وسليم قبعين ونجاتي صدقي وكلثوم عودة وبندلي الجوزي وغيرهم. وقد نشرت ترجمات هؤلاء في فلسطين وخارجها، أي كانوا روادا على المستوى العربي أيضا.

(6) بل إن القسم الأكبر من المترجمين العرب الرواد في حقول الترجمة عن الروسية تخرج في المدرسة الروسية — الناصرة.

ب — خلال فترة الانتداب، غلبت بالتدرج اللغة الانكليزية على اللغات الأخرى، وحصرت قناة الاتصال التعليمية والعلمية والثقافية بأوروبا، وأخذ نظام التعليم (البريطاني) يخرج أجيالا مشبعة بالثقافة البريطانية، كما جرى تبني أساليب ناجعة نسبيا في تعليم اللغة الانكليزية في المدارس، وعلى الرغم من أن حكومة الانتداب لم تبلغ بهذا الأمر كثيرا (فمثلا كانت العلوم تدرّس بالعربية في المدارس الرسمية، وكان تعليم الانكليزية يبدأ في السنة الرابعة الابتدائية) فإن انتشار الانكليزية كان مذهلا. ومع ذلك فقد سجّلت الترجمات عن الروسية صمودا قويا، كما سجّلت الفرنسية وجودا خاصا عن طريق عادل زعيتر الذي أغنى المكتبة العربية بترجمات من عباقرة المؤلفين الفرنسيين. وإذا كانت الترجمات العلمية والوظيفية قد سجلت طغيانا فائقا للغة الانكليزية فإن الترجمات الفكرية والأدبية ظلّت تجنح باتجاه الروسية والفرنسية، ويبدو أن الترجمات المصرية الأدبية عن الانكليزية سدّت فراغا كبيرا لدى القارئ الفلسطيني، وبما ساعد على ذلك أن سوق الكتاب كانت واحدة.

ج — خلال فترة الشتات أقبل كثير من المتعلمين الفلسطينيين الذين يجيدون اللغة الانكليزية على مهنة الترجمة، ولا سيما في الأردن وبلدان الخليج العربي، أو صاروا معلمين للغة الانكليزية، وفي الحالتين كليهما حملوا عبء الترجمة عن الانكليزية، وهكذا أتى حصاد إنكليزية الانتداب متأخرا بعض الشيء وتوزع في بلدان عربية مختلفة، والحق أن المترجمين الفلسطينيين المشهود لهم في مجال اللغة الانكليزية مارسوا عملهم وميّزوا أنفسهم في فترة الشتات هذه، ولا سيما في الخمسينات والستينات إذ اعتمدتهم دور النشر اللبنانية، وفي بلد مثل سورية معروف برسوخ تقاليده الثقافية كان المترجمون الفلسطينيون هم الذين أدخلوا اللغة الانكليزية في فترتين مهمتين من تاريخه، وهما فترة العشرينات (عن طريق أحمد شاعر الكرمي) وفترة الخمسينات (د. موسى الخوري، حسن البحيري، ورضا حوارى...). وخلال هذين العقدين لم يكن التنوع واسع النطاق.

د — فترة الثورة وما بعدها :

شهدت هذه الفترة نهوضا ترجميا على مستوى الوطن العربي كله، وميلا إلى تنوع مصادر الترجمة المعرفية واللغوية. وقدم المترجمون الفلسطينيون جهودا رائدة في هذا المجال. وإذا كانوا — على مستوى الأردن والوطن المحتل — قد ظلوا متقيدين تقيّدًا كبيرا باللغة الانكليزية فإنهم في مناطق أخرى من الوطن العربي والعالم بدأوا يظهرون ميلا للخروج من بوتقة الانكليزية. وقد ساعدهم على ذلك تنوع البلدان التي رحلوا إليها للعمل أو الدراسة، إذ كثرت البعثات العلمية الممنوحة لهم سواء من قبل الأقطار العربية المضيفة (كسورية بوجه خاص) أو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ظلّت اللغة الانكليزية بالطبع هي اللغة الأجنبية الأولى للترجمات الفلسطينية.

ولم إلى جانب الانكليزية ظهرت ترجمات عن الألمانية⁽⁷⁾ والروسية⁽⁸⁾ والاسبانية⁽⁹⁾. وفي مجال اللغة الاسبانية بالذات لابد من التنويه بجهود الدكتور محمود صبح، الأستاذ في جامعة مدريد، في حقل الترجمة الأدبية، وكذلك السيد صالح علماني الذي برز نشاطه قويا في الثمانينات⁽¹⁰⁾.

وبالطبع يجب أن يؤخذ التنوع في هذه المرحلة بمفهوم نسبي، ذلك أنه يتم في ظل تصاعد مطرد لسيطرة اللغة الانكليزية عالميا، ولا سيما في المجالات العلمية والفكرية، وانتشارها حتى في البلدان العربية التي كانت تقليديا مقيّدة بلغة أجنبية واحدة كالانكليزية.

وبما يلفت النظر هنا أيضا ضالة ما نشر من ترجمات في فلسطين المحتلة (1948 ثم 1967) عن اللغة العبرية، وكذلك خارجها. وباستثناء بعض الترجمات من الأدب العبري⁽¹¹⁾ لا نجد شيئا يذكر. وإذا كان الرفض القومي هو السبب الأساسي فإن هناك سببا علميا مهما يحسن تذكره وهو الشعور بأن ما تقدمه المراجع الاسرائيلية ليست إلا صدق للنتاج الغربي الذي هو ميسور قريب المثال عن طريق الانكليزية أو غيرها.

كما يلفت النظر عدم ظهور ترجمات مباشرة عن لغات غربية تقليديا عن المنطقة العربية ولكنها مهمة مثل اليابانية والصينية وحتى اليوغسلافية، مع العمل أن البعثات التي أرسلتها منظمة التحرير الفلسطينية غطت هذه المناطق ومناطق أخرى كثيرة غيرها. وربما أتت الحصيلة في قابل من السنين.

3 — التنوع المعرفي :

مشكلة العمل الترجمي الفلسطيني أنه لم يخضع يوما ما لأي شكل من أشكال التخطيط أو التنسيق أو التوجيه، ولم يحدث مرة في تاريخ هذا النشاط الثقافي الذي لا يفتقر إلى الجدية أو الغنى ان أتيح له تنظيم مؤسسي من أي نوع، حتى ولو في مستوى الجمعيات الطوعية أو التجمعات ذات الهدف المحدد.

(7) حمزة برقوى، د. كامل العسلي.

(8) د. خضر الأحمد، حسين مسلم جمعة، د. عبد الواحد أبو حمدة، هشام الدجاني.

(9) د. محمود صبح، صالح علماني.

(10) سيأتي ذكرها فيما بعد.

(11) ترجم توفيق فياض رواية (خربة خزعة) للروائي يزار سيملا نسكي، صدرت الرواية عام 1949 وصدرت الترجمة في بيروت عام 1981، ط 1، دار الكلمة، وهناك شذرات مترجمة، كما ان هناك بعض الدراسات المتعلقة بالأدب العبري، ولكن الترجمات الكاملة للروايات أو للدواوين نادرة.

وبالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى نرى أن الشكوى مشتركة في هذا المجال، ولكن يمكن القول إنه بوجود سلطات أو مؤسسات انتهت إلى جدوى محصول الترجمة في مخططاتها الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، كانت هناك ملامح تخطيط أو على الأقل خيوط توجيه تصاحبها إمكانات مناسبة، كما حدث في عهد محمد علي في مصر، إذ اتجهت المواهب إلى الترجمات العلمية والصناعية والتقنية. ثم إن الأقطار العربية المختلفة، بعد أن نالت استقلالها، اتجهت تدريجياً إلى تنظيم عمل الترجمة وتدعيمه، فكانت هناك لجان أو هيئات أو مؤسسات للترجمة والتأليف والنشر، وحملت أسماء مختلفة في مصر وسورية والكويت والجزائر وغيرها. وعلى الرغم من وجود شكوى، تكثر أو تقل في حدتها، من طريقة عمل مثل هذه المؤسسات فإنه لا يمكن أن ينكر ما تقدمه من توجيه ودعم وما توفره من إمكانات لتنظيم الجهود الفردية وتشجيعها ومنحها ضمانات لقاء العمل الجاد.

وبالنسبة للترجمة عند أبناء فلسطين لم تحدث أية فرصة لتنظيم الجهود وتنسيقها. ففي مرحلة ما قبل الانتداب كان أي عمل من أعمال الترجمة عرضة للتشكك والانتباب من قبل أجهزة السلطة العثمانية، وكانت أية فكرة غير مألوقة، حتى في المجال الأدبي أو الروائي، تجرّ على صاحبها أعظم العواقب. وفي عهد الانتداب البريطاني، كان التجهيل هو السياسة العامة للسلطة وإن كانت الأجهزة الحكومية قد عملت على إعداد فئة من الموظفين المتخصصين في الترجمات الحكومية (بين الانكليزية والعربية) لمساعدتها في حكم البلاد وتنفيذ أهدافها الخاصة. ولم تكن الأجهزة الحكومية، على أية حال، تقدم أية إمكانات مادية أو معنوية أو نشرية للباحثين عن متاعب الترجمة. وفي فترة الشتات بعد عام 1948 ظل الوضع على ما كان عليه مدة طويلة في الداخل ثم تبلورت ظروف جديدة بعد سقوط فلسطين كلها بيد العدو الصهيوني عام 1967، وكانت هذه الظروف أشدّ قسوة وأكثر سلبية من الظروف السابقة، وسُلّطت على العمل الثقافي الفلسطيني أعنى أشكال الاضطهاد بغية تغيير هويته وتبديد فعاليته. وعلى الرغم من الصمود الثقافي الفلسطيني المعجز في الداخل فإن الترجمة، من بين القطاعات المختلفة، لم تكن هي الأوفر حظاً في الصمود بسبب ما تحتاجه من مقومات موضوعية، ولذلك اتجهت الجهود الترجمة الفلسطينية إلى النشر في الأردن بوجه خاص، ولم يسجل لأعمال الترجمة في الداخل نشاط يلفت النظر، حتى في المجال المتوقع وهو الترجمة عن اللغة العبرية، ولو من باب (اعرف عدوك). أما في خارج الأرض المحتلة فقد انصبّت جهود الأفراد الفلسطينيين في قنوات الترجمة الرسمية أو التجارية أو العلمية أو الخاصة حسب ظروف كل بلد من البلدان العربية المضيفة، وكذلك كان الأمر بالنسبة للنشاط الفلسطيني في الترجمة خارج الوطن العربي.

وفي خضمّ هذه الظروف غير المواتية، شقّت حركة الترجمة طريقها بفضل حماسة المثقفين العرب الفلسطينيين وإيمانهم بجدوى رسالة الترجمة. ومنذ البدء ظهرت ملامح السمات التي تبلورت فيما بعد، ومن أبرز هذه الملامح الحرص على التنوع المعرفي، وعدم الاكتصار على جانب

واحد من جوانب النشاط الترجمي. ولا شك أن العامل الاقتصادي كان ذا دور أساسي في هذا المجال. إذ دُفع المترجم الفلسطيني إلى الخوض في جميع أنواع الترجمة التي يمكن أن تقيم أودّه وتساعد في معركة الحياة الصعبة، ولكنه لم يكن العامل الوحيد، فإلى جانبه كان هناك عامل التطلع المعرفي، وكذلك عام التخصص الذي وضع الأفراد تحت تصرف المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الأكاديمية، كما وضعهم دائما في خط مستلزمات المنافسة مع زملائهم في كل حقل من حقول المعرفة أو النشاط العملي.

ومن خلال استقصاء، ولو متعجل، للأفضليات المعرفية عند المترجمين الفلسطينيين يستطيع المرء أن يجد دليلا كافيا على الرغبة في التوسع المعرفي، والتجاوب الدائم مع الضرورات العملية، وفي هذا المجال تسجل حركة الترجمة الفلسطينية نقطة أخرى مضيئة إلى جانب ما جرى تسجيله سابقا في هذا البحث.

منذ البدء كانت الرواية هي المفضلة لدى المترجم الفلسطيني الأول خليل بيدس «ابنة القبطان» — 1898، «الطيب الحاذق» — 1898، «القوزاقي الوهاني» — 1899، «شقاء الملوك» — 1922، «الحسناء المتكررة» — 1925، «أهوال الاستبداد» — 1927، ومع الرواية هناك المسرحية طبعاً، ولم تكن الترجمات العربية الأولى تفرّق تفرقاً واضحاً بين هذين الجنسيتين الأدبيين لا في المصطلح ولا في تناول، وعند خليل بيدس مثلاً هناك «هنري الثامن وزوجته السادسة» — القدس 1921، وهناك «العروش والحب». وغيرها.

وبالطبع ليس هذا الاتجاه الروائي غريباً عن تاريخ الترجمة العربية فإن الترجمات بدأت أصلاً برواية فنلون : «مواقع الأفلاك في وقائع تليماك» — لرفاعة الطبطبائي رائد مترجمي هذا العصر العربي وشيخهم، وظلت الرواية سائدة، سواء في مترجمات السوريين في مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، أم في النشاط الترجمي في لبنان في الفترة ذاتها. بل يمكن القول إنه حتى اليوم تحظى الرواية بالأفضلية الأولى لدى المترجمين. على أن احتفاظ الترجمة الفلسطينية بأولوية الرواية لم يصل إلى درجة المبالغة أو الشطط، وحتى في المراحل الأولى جرى اهتمام بأشكال المعرفة المختلفة، وبالأجناس الأدبية الأخرى إلى جانب الرواية في الترجمات الأدبية. وبلغت النظر في وقت مبكر جداً الأفضليات التي اختارها المترجم المجدد وديع البستاني، والتي ما كانت ممكنة التحقق لولا وجود تقليد من التحصيل الثقافي الجاد لدى القراء العرب في فلسطين. ففي عام 1910 ترجم وديع البستاني كتابي «محن الحياة»، و«السعادة والسلام» من تأليف اللورد إيفري. وفي عام 1911 ترجم له أيضاً كتاب «مسرّات الحياة» و«محاسن الطبيعة». وفي عام 1916 انتقل إلى ترجمة الشعر فنقل «رباعيات عمر الخيام» عن الانكليزية، وبعدها ابتداء من عام 1917 التفت إلى الآداب الهندية فنقل مختارات من طاغور وأتبعها بقصص وقصائد ومسرحيات هندية مختلفة مسجلاً بذلك نقطة مضيئة أخرى للترجمة الفلسطينية بوجه خاص والترجمة العربية

بوجه عام. ويكفي أن يشير المرء إلى أن العربية حتى الآن مازالت تعاني من فقر الترجمات من الآداب الهندية والآسيوية بوجه عام. وكل ما وصلنا حتى الآن إنما هو عن طريق العواصم الكوزموبوليتانية لا عن الطريق المباشر⁽¹²⁾.

وفي فترة الانتداب استمرّ الاتجاه الجادّ في الترجمة، إلى جانب الانكفاء على أفضلية الفن الروائي، فترجمت مثلاً في وقت مبكر رواية «ذهب مع الريح» لمارغريت ميتشل على يد د. فؤاد حنا ترزي (بالمشاركة)، وكان هو نفسه الذي ترجم كتاب ساربتون العظيم «تاريخ العلم» وهو الذي انصف تاريخ العلم العربي ولفّ الأنظار إلى إنجازاته الكبرى.

وفي وقت مبكر جداً أنجزت ترجمة كتاب «روح القومية» لماكس نوردو على يد عادل جبر (القدس، مطبع لسان العرب، 1921). وظهرت كذلك ترجمات تاريخية عن المستشرقين مثل كتاب «امراء غسان من آل جفنة» لتيودور نولدكه وقد نقله إلى العربية الدكتور بندلي صليبا الجوزي بالاشتراك مع قسطنطين زريق (بيروت 1933). ومن المؤلفات السياسية التي ظهرت في هذه الفترة كتاب «تحليل وعد بلفور» الذي ترجمه عن الانكليزية محمد يونس الحسيني إلى جانب ترجمات أخرى سياسية وتاريخية. وكذلك ظهرت ترجمات تربوية وعلمنفسية مثل ترجمات أحمد سامح الخالدي عن «الحياة العقلية» للانكليزي وودورث، و«الطريقة المنتسورية في التربية والتعليم» للانكليزي ي. ج. هولز. كما ظهرت مترجمات تتعلق بالادارة والتنظيم الاجتماعي والريف.

وخلال فترة الشتات تنوّعت الترجمات الفلسطينية تنوعاً شديداً وشملت مختلف فروع المعرفة الأدبية والانسانية والعملية والعملية والمدنية والعسكرية وسوف نرى بعد قليل ان ملامح تخصص نسبي في حقول المعرفة بدأت تظهر في الستينات، وتبلورت ابتداءً من السبعينات تبلورا واضحا، وبرز في كل مجال مترجمون فلسطينيون أصبحوا حجة كلّ في مجال تخصصه، ويعكس هذا الأمر بالطبع نموّ حركة الترجمة العربية واتجاهها إلى العمق والتخصص، على الرغم من الشوائب الكثيرة التي تعترض مسيرتها.

4 — إسهام العلماء وأهل الاختصاص في الترجمة :

ذلك الشرط المهم الذي اشترطه لاتقان الترجمة الرفيعة الجاحظ ومتى بن يونس والمترجمون العرب الأوائل، عمل على تحقيقه المترجمون العرب المحدثون بوجه عام والفلسطينيون بوجه خاص،

(12) لعله غير بعيد عن الموضوع أن أذكر أن مجلة (الآداب الأجنبية) التي تصدر في دمشق مازالت منذ زمن تعمل على تحضير عدد خاص عن الآداب الهندية، ومن خلال موقعي كرئيس تحرير لهذه المجلة أستطيع أن أقول إن هذه التجربة بالذات كشفت لنا ضخامة المهوة التي تفصلنا عن الآداب غير الأوربية، واضطرارنا الدائم إلى الاعتماد على الوساطة الأوربية و(المصنفة) الأوربية كقناة للاتصال.

وأعني به ان يكون المترجم متخصصا في الموضوع الذي يترجمه أو — على الأقل — في مستوى النص المترجم علميا وفكريا⁽¹³⁾.

وباطمئنان يمكن للباحث أن يقول إن أكبر وفد يُعْمَث به حركة الترجمة العربية الحديثة هو إقبال العلماء وأهل الاختصاص على نقل الكتب الواقعة في دائرة اختصاص كل منهم إلى اللغة العربية. وبالطبع ليست هذه الظاهرة جديدة تماما، فقد بدأت منذ عهد محمد علي، وتابعتها أساتذة الجامعات بمجد واهتمام. ولا سيما أساتذة الجامعات السورية الذين عنوا بقضية التعريب وجعلوه جزءا عضويا من عملهم العلمي، ولكن تلك الترجمات كانت وظيفية أي مكملة للعمل الأكاديمي في معظمها. أما التطور الذي حدث مجددا فهو بروز اهتمام عام لدى الأكاديميين بمتابعة التطورات العلمية الكبرى ونقلها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية في مختلف حقول المعرفة من علمية وتطبيقية وإنسانية وأدبية وإدارية واقتصادية وغير ذلك.

وتعدّ هذه الخطوة نقلة نوعية لأسباب كثيرة أهمها تمكّن المترجم المفترض من المادة العلمية التي يتعامل معها، ثم حسن اختياره بسبب متابعته المفترضة للتطورات العلمية. ولم يكن هذان الشرطان متحققين في السابق إلا عند الجهابذة من الأساتذة بسبب طبيعة الظروف التاريخية لنشأة العلم العربي الحديث. وبما ساعد على تبلور هذه الظاهرة توسع الامكانات النشورية للجامعات العربية من جهة وبروز حافز اقتصادي (مكافأة الترجمة) من جهة أخرى.

ونظرا لوجود عدد كبير من الأساتذة الفلسطينيين في المؤسسات الجامعية العربية، ولا سيما تلك البلدان التي تفجرت امكاناتها المادية والعلمية في السبعينات (جامعة الخليج بوجه خاص) فقد انعكس ذلك إيجابيا على حركة الترجمة الفلسطينية، وبرز في هذا الحقل مترجمون فلسطينيون زودوا المكتبة العربية بأحدث تطورات العلم الحديث، وعملوا إلى جانب اخوانهم وزملائهم على تضيق الثغرة المعرفية بين الوطن العربي والبلدان المتقدمة. ويمكن القول إنه على مستوى جامعات المشرق العربي، وباستثناء مصر والسودان ولبنان، لم يرق أي مشروع تعريب علمي، صغر أم كبر، ألا كان للمترجمين الفلسطينيين فيه أوفى نصيب، ولا سيما في نطاق الترجمة من الانكليزية، ويصبح الأمر نفسه بالنسبة لمشروعات الترجمة العلمية التي تقوم بها مؤسسات تجارية أو شبه تجارية متخصصة. ولعل أحدث مثال على ذلك كله ذلك المشروع الجليل الذي تنهض به الأردن منذ أواخر السبعينات لترجمة الكتب العلمية الجامعية الأساسية (مجمع اللغة العربية والجامعة الأردنية) ولا سيما في مجال الكيمياء والبيولوجيا والطب والرياضيات وغيرها، والذي يشارك فيه من المترجمين الفلسطينيين الأساتذة الدكتور: أحمد سليم سعيدان، عادل أحمد جرار، حميد أحمد الحاج، ديب

(13) انظر بهذا الصدد مقال «المترجمون العرب الأوائل» لرمك كركوك في: الخطيب، د. حسام: «ملاح في الأدب والثقافة واللغة» وزارة الثقافة، دمشق 1977، ص 315 — 332.

علي حسين، محمد أحمد حمدان، زكريا فريد دواد، محمد أحمد الديسي، يحيى عبد القادر الزرو، سلمان عيسى سعسع، عفيف محمود صيام، محمد صالح يوسف العالم، صادق ابراهيم عودة، مروان راسم كمال، محمد عرفات طه التنشة، وكثيرون غيرهم من الأساتذة الجادّين في اختصاصاتهم.

وقد أشرت بوجه خاص إلى هذا المشروع لأنه أحدث المشروعات للتعريب العلمي الأكاديمي، مع العلم أن جهود التعريب العلمي الأسبق عهدا في بلدان عربية أخرى مثل سورية بوجه خاص سائرة على قدم وساق.

إن الكلام على الترجمة العلمية الأكاديمية يجب ألا ينسنا الانجازات الطيبة الأخرى في حقول المعرفة الانسانية ولا سيما في مجال التخصص الأدبي التي نهد بها أساتذة عرب متخصصون، من بينهم عدد من الفلسطينيين البارزين الذين تصدّوا لأصعب أنواع الترجمة، ولا سيما ابتداء من الستينات، وأسهموا في نقل بعض جوانب التراث النقدي الغربي إلى اللغة العربية. ويمكن أن يذكر النقد الأدبي هنا بوجه خاص، لأن ترجمة الكتب النظرية في النقد الأدبي تعرت في أوائل القرن بسبب بعد الشقة بين النقد القديم والنقد الحديث من جهة، وعدم تبلور المصطلح النقدي العربي من جهة ثانية، وقلة عدد المستهلكين لمثل هذه الكتب (محدودية شريحة القراء المهتمين بالنقد الأدبي) من جهة ثالثة. والملاحظة بالنسبة للترجمة من اللغة الانكليزية بالذات ان الجهود المصرية المبكرة في مجال الترجمة النقدية رُفدت فيما بعد بجهود أساتذة فلسطينيين مبرزين في حقل النقد والدراسة الأدبية، يمكن أن يذكر منهم هنا د. إحسان عباس الذي ترجم في وقت مبكر كتابي (الشعر) لأرسطو⁽¹⁴⁾ كما ترجم — فيما ترجم — دراسات عن ت. س. إليوت وإرنست همنغواي، ود. محمد يوسف نجم الذي ترجم — فيما ترجم — (مناهج النقد الأدبي بين النظرية والتطبيق) من تأليف دايفيد ديتشس⁽¹⁵⁾، واشترك مع زميله الدكتور إحسان عباس في ترجمة كتب نقدية إنكليزية بالغة الصعوبة مثل: «النقد الأدبي ومدارسه الحديثة» بحزايه من تأليف ستانلي هايمن⁽¹⁶⁾، كما اشتركا في ترجمة بعض الكتب الاستشرافية مثل كتب غرينباوم وغيب. وليس هذا مجال الاستقصاء بالطبع.

وهناك أيضا د. عبد الرحمن ياغي الذي قدّم في الستينات ترجمات نقدية وأدبية رفيعة منها :

— المسرحية الاميركية الحديثة، تأليف أنجر، بيروت 1961

— ت. س. إليوت، تأليف داونر، بيروت 1961

(14) ظهر في القاهرة عن دار الفكر عام 1950.

(15) ظهر في بيروت عن دار صدر عام 1967.

(16) ظهر في بيروت عن دار الثقافة عام 1958 — 1960.

- دراسات في النقد، تأليف تيت، بيروت 1961
- جيرترود شتاين، تأليف هوفمان، بيروت 1962
- وفي الستينات قدّم د. محمود السمرة ترجمات رائدة نذكر منها في باب النقد والدراسة الأدبية :
- القصة السيكولوجية، تأليف ليون ايدل، بيروت 1959
- روائع التراجم في أدب الغرب، تأليف كلينت بروكس، بيروت 1974
- هنري جيمس، تأليف ليون ايدل، بيروت 1961
- أرنست همنغواي، تأليف فيليب يونغ، بيروت 1966
- وقد اقتصرنا هنا على ذكر الأبحاث النقدية والأدبية الدسمة، مع العلم إن اتجاه الترجمة الروائية استمرّ في صُعد، كما ازدادت نسبيا الترجمات الشعرية.

وفي السبعينات استمرت الأمور على ما هي عليه، ولم يلاحظ تصاعد واضح في نسبة إسهام الأساتذة الجامعيين في ترجمة الأبحاث النقدية والأدبية، وانضمّ إلى القافلة على استحياء وحذر د. حسام الخطيب الذي استهل حياته الأكاديمية في جامعة دمشق أوائل السبعينات بوضع مشروع (سلسلة ترجمات نقدية) للمجلس الأعلى للآداب (وزارة التعليم العالي — دمشق)، في محاولة لاستدراك النقص الشديد على مستوى الوطن العربي كله في ترجمة الكتب النظرية في النقد الأدبي ونظرية الأدب. وقد نُفذ من المشروع عدة كتب، أبرزها «نظرية الأدب»⁽¹⁷⁾ الذي ترجمه محيي الدين صبحي، الناقد السوري وراجع د. حسام الخطيب، وكذلك كتاب «النقد الأدبي : تاريخ موجز»⁽¹⁸⁾ الذي نُفذ بالاشتراك مع محيي الدين صبحي⁽¹⁹⁾.

(17) صدر في دمشق عن (المجلس الأعلى للآداب)، 1972، وظهرت طبعة ثانية له في بيروت عام 1979، تأليف رهنه ولك واوستن وارن.

(18) صدر في دمشق عن (المجلس الأعلى للآداب) على النحو التالي : الجزء الأول عام 1973، الجزء الثاني عام 1974، الجزء الثالث عام 1975، الجزء الرابع عام 1977، من تأليف وليام ويمزات وكلينت بروكس.

(19) تابع محيي الدين صبحي اهتمامه بالترجمات النقدية، ونشر الخطيب ترجمات نقدية ومقارنة متفرقة ولكن المشروع نفسه لم يستمر طويلا، ومازالت هناك حاجة ماسة لتنفيذ مثل هذه المشروعات. وإن مجرد ذكر الواقعة السابقة يشير إلى الطبيعة المصطنعة للدراسات التي تجري حول النشاط الترجمي أو غيره من ألوان النشاط الثقافي لكل قطر عربي على حدة. ومن الواضح أن كل ما نعله هنا مجرد اجتراء بحشي غرضه استكمال الصورة العربية لحركة الترجمة. وإذا سمح لي بمجرد ملاحظة شخصية هنا أقول إنني كدت أتوقف عن البحث عدة مرات لما لمست من عدم إمكان الحديث عن الترجمة لدى أبناء فلسطين على هذا النحو.

وفي السبعينات كذلك تبرز جهود بعض الأساتذة الفلسطينيين الذين يعملون في جامعات غير عربية. ويمكن أن يُذكر في مقدمتهم الجهد النوعي الذي قدّمه الدكتور محمود صبح، الأستاذ في جامعة مدريد، من خلال القناة المباشرة التي أنشأها بين العربية والإسبانية، ومن أعماله :

— مختارات من الشعر الاسباني المعاصر، 1973.

— بابلونيرود، مختارات شعرية، 1974.

— أشعار فرناندو بّيالين، 1976.

— القوادة توليستينا، 1977.

— انطونيو ماتشادو — مختارات شعرية، 1979.

— نماذج من المسرح الاسباني المعاصر، 1980.

ومن الأساتذة الجامعيين الذين يجدر التنويه بهم في مجال التخصص الأكاديمي في الترجمة الدكتور محمود زايد (التاريخ والسياسة) والدكتور فخر الدين القلا (التربية).

ومرة أخرى، ليس هذا مجال الاستقصاء ولا التنويه، وإنما اقتصر البحث على ذكر النقاط التي تفيد في استكمال الصورة.

5 — التخصص النسبي والاقبال على احتراف الترجمة :

ليس الاقبال الأكاديمي على الترجمة سوى وجه واحد من وجوه ظاهرة التخصص النسبي التي ميّزت حركة الترجمة الفلسطينية وساعدها على أداء رسالتها في الساحة الثقافية العربية. وكما يمكن أن يتوقع المرء ليست ظاهرة التخصص الترجمي غريبة عن أوساط حركة الترجمة العربية، ولكن يمكن القول إنها ظهرت لدى أبناء فلسطين ظهوراً مبكراً واستمرت بقوة وتبلورت منذ السبعينات تبلوراً واضحاً.

ويمثل التخصص الأكاديمي وجهاً مهماً جداً منها بالطبع، أما الوجه الآخر فهو التخصص الاحترافي، بمعنى الاقبال على اتخاذ الترجمة حرفة معاشية، وهذا الموضوع لا يدخل دخولا عضوياً في اهتمامات هذا البحث، وإن كان شديد الأهمية من ناحية استكمال صورة الجهود الفلسطينية في حقل الترجمة. ولا بأس بأن نذكر هنا أن الترجمة تعدّ من المهن الأثيرة لدى أبناء فلسطين، في جوانبها الادارية والحكومية والتجارية، بالإضافة إلى جوانبها العلمية والثقافية، وإن الترجمة الفلسطينية سدوا فراغاً كبيراً منذ الخمسينات في مجال الترجمة من اللغة الانكليزية إلى العربية وبالعكس، وكانوا رواداً بكل معنى الكلمة في بعض الأقطار العربية التي استضافتهم وفسحت لهم

المجال رحبا، وكان تآزر جهودهم مع جهود اخوانهم من المترجمين المصريين بوجه خاص هو الذي سمح للوطن العربي بالافادة من انجازات اللغة الانكليزية في شتى مجالات المعارف والفنون والمرافق الحياتية.

ويمثل الوجه الثالث للتخصص الفلسطيني في الترجمة بإقدام عدد من المترجمين البارزين على حصر نشاطهم طوعيا باختيارات ترجمة معينة، حتى أصبحوا — أو كادوا يصبحون — ثقافت في مجال تخصصهم، وقد أغنوا المكتبة العربية بسلسلة من الترجمات التخصصية الناجعة.

وبالاضافة إلى من ذكروا في البنود السابقة يمكن أن نذكر في رأس القائمة الأستاذ خيرى حماد الذي مارس نشاطه في مصر (أم الترجمة) وميز نفسه بمتابعة الكتب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الحيوية، ويتقديم ترجمات سريعة طازجة تجعل القارئ العربي على اتصال مباشر بشمرات القرائح العالمية المنشورة باللغة الانكليزية، ومنذ الخمسينات كان يصدر كل سنة كتابا أو كتابين، وكثير من هذه الكتب من النوع الضخم الذي يقع في مجلدات. نذكر من هذه الكتب :

— الاستراتيجية العسكرية السوفيتية، سوكولوفسكي

— امبراطورية العرب، جون غلوب

— مذكرات، انتوني ايدن

— مذكرات، شارل دوغول

— اليهودي العالمي، هنري فورد

— الفردية قديما وحديثا، جون ديوى

— الفتوحات العربية الكبرى، جون غلوب

— السلطان : آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع، برتراند رسل

وتبلغ قائمة مترجمات خيرى حماد حوالي مئة كتاب. ومع خيرى حماد يمكن أن نذكر جهودا متخصصة أو شبه متخصصة أخرى من أبرزها في حقل الدراسات السياسية والتاريخية والاجتماعية (الانسانيات بوجه عام) جهود المترجمين عمران أحمد أبو حجلة وعمر الديراوي اللذين قدما من خلال العمل المشترك سلسلة عنوانات مهمة مثل : تاريخ نجد (1964 — 1968)، الرأسمالية المعاصرة (1964)، كنوز مدينة بلقيس (1963)، روح الاسلام (1973 — 1980) وغيرها، وإلى جانب هؤلاء يقف في الستينات وما بعدها الناقد الأديب جبرا ابراهيم جبرا بوصفه مترجما أديبا متخصصا متضلعا، وله ترجمات في القصة والرواية

والمسرحية والشعر، بالإضافة إلى النقد الأدبي والدراسة الأدبية، والفنون والفلسفة. ومن أبرز ترجماته النظرية في النقد (وهي أصعب أنواع الترجمات كما أشرنا سابقاً) :

«الأديب وصناعته»، لعشرة نقاد، بيروت 1962

«آفاق الفن»، الكسندر إليوت، بيروت 1963

«الحياة والدراما»، اريك بنتلي، بيروت 1968

«قلعة اكسل»، إدموند ولسون، بغداد 1976

«الأسطورة والرمز»، خمسة عشر ناقداً، بغداد 1973

ولجراً كذلك المجازات أصيلة في مجال ترجمة مسرحيات شكسبير وسوناتاته. وفي ترجمة دراسات نقدية كثيرة عنه، وعن وليم فوكنر، وروبرت فروست، وديلان توماس، وألبير كامو، إلى جانب ترجماته الروائية، وقد استمرّ عطاؤه خصباً حتى اليوم ويتميز كل ما قدّمه بروح المغامرة والمبادرة.

ومنذ السبعينات تزداد ظاهرة التخصص رسوخاً، وتغني المكتبة العربية لغوياً ومعرفياً، كما تحمل معها درجة مطمئنة من المصداقية بالنسبة لحسن الاختيار ودقة الترجمة. ومن يجدر ذكرهم في مجال التخصص الدقيق العميد صبحي مسعود الجاوي⁽²⁰⁾ الذي أغنى المكتبة العربية منذ مطلع السبعينات حتى الآن بستة وعشرين كتاباً مترجماً عن الانكليزية، منها كتب دقيقة التخصص في النواحي العسكرية مثل : «العمليات الجوية الثقيلة»، دمشق 1974، ومنها كتب عامة في الحروب مثل «الحروب العربية الاسرائيلية»، دمشق 1975، ومنها كتب سياسية واستراتيجية عامة مثل : «سياسة واستراتيجية التقنية العسكرية في التاريخ»، دمشق 1979، و«صانعو الاستراتيجية الحديثة»، دمشق 1981. وكان آخر كتاب أصدره العميد الجاوي عام 1985 هو كتاب «حرب فوكلاند — المعارك الجوية في جنوب الاطلنطي»، ونذكره هنا دليلاً على المتابعة العسكرية حتى نهاية الفترة التي تشملها الدراسة الحالية.

ومن الذين يمكن أن يذكروا في مجال الكلام على التخصص السياسي بالذات، الأستاذ محمود فلاحه الذي بدأ عمله في الترجمة عن الانكليزية في نهاية الستينات، واستمرّ ينتج بمعدل كتاب كل سنتين، وتمتاز ترجماته بأنها تتابع المناخ السياسي العالمي ومن بينها :

— «المقاومة ستنتصر»، تروونغ شينه (فيتنام)، دمشق 1970.

— «خفايا في عدوان حزيران»، يان ججيك وتاديوش فالشنوفسكي (بولونيا)، دمشق 1973.

(20) يعمل حالياً رئيساً لفرع الترجمة والنشر، ورئيس فرع الدراسات الاستراتيجية في مركز الدراسات العسكرية للجيش العربي السوري — دمشق.

- «الأرض غير المقدسة»، ا. س. فورست 1975.
 - «ليس للنشر»، مايكل ادامز، وكريستوفر مايهيو، دمشق 1978.
 - «اليسار العربي»، طارق اسماعيل، دمشق 1980.
 - «فلسطين أولا»، لوكانش غروللنبرغ، (هولندا)، دمشق 1982.
 - «التسلح ونزع السلاح»، معهد استكهولم الاستراتيجي، دمشق 1983.
 - «أوروبا بلا دفاع»، جنرال روبرت كلاوس، دمشق 1983.
- ومن المترجمين الذين يمكن أن يذكرنا في مجال التخصص الأدبي، سليم سلامة، توفيق الأسدي، وصديقي حطاب (تربية أيضا)، هشام الدجاني (أدب وسياسة)، وفي مجال الدراسات العامة إبراهيم الشهابي ومحمد حنونة، وفي مجال التربية د. فخر الدين القلا وصادق إبراهيم عودة. وكلهم يترجمون عن الانكليزية، ويهتم الدكتور نايف خرما بمحفل اللغويات بوجه خاص.
- ولم جانب هؤلاء برز في الثمانينات شاب مُعجّد هو السيد صالح علماني نقل عن الاسبانية مباشرة، ولا سيما من أدب أمريكا اللاتينية، أحد عشر كتابا بين عام 1980 — 1986، وتستحق هذه القائمة أن تُذكر هنا لأنها تظهر خروجاً عن تقليد اللغة الانكليزية، ولأنها متخصصة أدبيا، ولأنها أيضا حديثة جدا، وقد حرص هذا البحث أن يكون اتكاؤه على صورة الواقع الحالي وأن يكون اهتمامه بالتاريخ موظفا لاغناء الحاضر.
- ليس لدى الكولونيل من يكاتبه (رواية)، غابرييل غارسيا ماركيز، بيروت 1980.
 - شيء من حياتي (مذكرات)، لويس كورفالان، بيروت 1980.
 - أربع مسرحيات، فيديريكو غارسيا لوركا، بيروت 1981.
 - مختارات شعرية، رفائيل البرقي، بيروت 1981.
 - قصة موت معلن (رواية)، غابرييل غارسيا ماركيز، بيروت 1981.
 - القطار الأصغر (مسرحية)، مانويل غاليتش، بيروت 1982.
 - فيرودا (دراسة)، البيرتو كوستي، بيروت 1982.
 - بيدرو بارامو (رواية)، خوان رولفو، دمشق 1983.
 - أرسوس، الدب القطبي (رواية للأطفال)، أستير برات، دمشق 1984.

— بوبول فول، الكتاب المقدس عند قبائل الكيتشي — مايا، عمان 1986.

— مختارات من القصص الأمريكي — اللاتيني، دمشق 1986.

ولا بد في ختام هذا البند حول ظاهرة التخصص الإيجابية من التذكير بأن لهذه الظاهرة جذورا في تاريخ الترجمة الفلسطينية، بدأها المترجم الفلسطيني الأول خليل بيدس، وتابعها بمجدية مثيرة للاعجاب عدد من رجال الرعيل الأول أبرزهم عادل زعير (في مجال التاريخ والسياسة والمجتمع) ونجاشي صديقي (في المجال الأدبي).

6 — الترجمة في الاتجاه المعاكس :

ربما بسبب التفتح الفكري المبكر، ربما بسبب الشعور بأن الفلسطينيين شعب صغير لا بد له من أن يفرز إلى وجدان العالم ليضمن شيئا من حقوقه، ربما بسبب موقع فلسطين كعقدة مواصلات بين الشرق والغرب، ربما بسبب شعور الفلسطينيين بأن قوة عدوهم المادية والمعنوية على السواء مستمدة من مراكز القوة في العالم (الغرب حتى وقت قصير)، ربما استمرارا لآثر تاريخي ضارب الجذور في أعماق النفسية الفلسطينية العربية، وربما لكل هذه الأسباب مجتمعة كانت هناك صبوة فلسطينية لاهثة دائما باتجاه العالم على رحبه. ولا نكاد نعرف مثقفا واحدا بارزا، من الرعيل الأول أو الثاني أو الثالث أو حتى الرابع (وفق المراحل التي ارتضيها في هذا البحث) تلكأ في تقديم نفسه أو قضيته أو ثقافته أو تراث شعبه إلى العالم كلما واثت ريح أو مض بصيص من فرصة. سيدهم ورائدهم بالطبع روجي الخالدي^(*)، رائد الأدب العربي المقارن، الذي كانت له محاضرتان في مقر الجمعية العلمية في باريس (1896 — 1897). وتتابع سلسلة نشاط المثقفين الفلسطينيين بعد ذلك في بريطانيا وألمانيا وروسيا (بنلدي الجوزي، كلثوم عودة إلخ..)، ومن خلال مثل هذا الموقف برز تيار الترجمة المعاكسة أي الترجمة من العربية إلى اللغات الحية. إن التقليد الفلسطيني في هذه القناة ممتد وطويل ومتشعب ويستحق بحث ذاته بحثا مستقلا مفصلا ومن عبث أن نشير إليه بشذرات من هنا وهناك⁽²¹⁾. وحسبنا أن نلفت النظر إلى أهميته من

(*) هل من حاجة للتذكير بكتاب الخالدي الشهير «تاريخ علم الأدب عند الانج والعرب وليكنز هوكر» الذي ظهرت طبعته الأولى في القاهرة سنة 1904، وظهرت مجددا طبعة في دمشق عن اتحاد الكتاب الفلسطينيين 1985 مع مقدمة وإقية لحسام الخطيب.

(21) ان المعلومات بهذا الشأن مذهلة حقا وتحتاج إلى متابعة دقيقة. يكفي أن نذكر مثلا أن الفلسطينيين نشروا خلال العشرين سنة الأخيرة من الانتداب 1926 — 1946 حوالي مئة كتاب مؤلف باللغات الأجنبية أو مترجم إليها (غالبيا الانكليزية وبعض الألمانية)، وخلال العقد الثاني من القرن العشرين 1912 — 1922، نشرت عشرة كتب. انظر قائمة هذه الكتب في :

«الكتاب العربي الفلسطيني كما نشرته لجنة الثقافة العربية في فلسطين عام 1946»، القدس 1946. اعد نشره الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت 1981، من ص 74 — 79.

ناحية خدمة الثقافة العربية والقضية الفلسطينية وتحسين صورة العربي في العالم، وإن نؤكد أن هذا التيار يبدو راسخا في الوجدان العربي الفلسطيني، لذلك نراه يوميا في صعد، وأحدث أشكاله اليوم قيام مشروعات كاملة يتولاها أفراد متحمسون مكربون، ربما كان أحسن ممثل لهم الشاعرة الباحثة المترجمة سلمى الخضراء الجيوسي صاحبة مشروع (بروتا) الذي يتولى نقل روائع التراث العربي (ماضيه وحاضره) إلى اللغة الانكليزية من خلال اختياراتنا نحن لا من خلال أذواقهم هم، ولكنه لا يحرمنا فرصة الافادة من كفاءاتهم من التدقيق اللغوي والصياغة والاخراج. وإلى جانب سلمى الخضراء الجيوسي هناك أسماء كريمة أخرى لم تضرّ بالعطاء نؤثر في هذه المرحلة ألا نتعرض لأي منها حتى لا نقع في الانتقائية، كما نأمل أن تسعف الأيام في إبراز دور الجميع.

والجدير بالذكر أن هناك إسهامات ذات شأن بدأت في مرحلة السبعينات تخرج عن إطار اللغة الانكليزية لتدق أبواب لغات حية أخرى مثل الروسية (التي لها باع طويل في استقبال النتاج العربي عامة والفلسطيني خاصة) والاسبانية (إذ يقوم الدكتور محمود صبح منذ أوائل السبعينات بجهود متواصلة لنقل الشعر الفلسطيني وجوانب من الأدب العربي إلى الاسبانية)، والفرنسية والايطالية والألمانية وغيرها.

— خاتمة —

إن منهج الدراسة الحالية ونطاقها المحدود لا يسمحان بالدخول في مسائل التقييم الشائكة، ومع ذلك لا يستطيع أي دارس لحركة الترجمة الفلسطينية أن يعفي نفسه من التأكيد ان هذه الحركة لا تظهر تميزا في غزارة الانتاج وسعة نطاقه وتعدد وتنوعه فحسب، ولكنها أيضا عند التفحص تكشف عن جدية في القصد وإخلاص في التناول ودقة في المنهج، وتصل في حالات كثيرة إلى مستوى الابداع في الترجمة كما هو الشأن عند مترجمين كبار مثل جبرا ابراهيم جبرا واحسان عباس وسميرة عزام وسلمى الخضراء الجيوسي، ومحمود السمرة وعبد الرحمن ياغي ومحمد يوسف نجم وكثيرين غيرهم. وقراءة بعض هؤلاء، مثل جبرا واحسان عباس، تذكر المرء بوصف ريناتو بوجيولي للمترجم البارع بأنه (الصانع المضاعف The Added Artificer)⁽²²⁾.

وهناك، في رأينا عاملان، ساعدا المترجمين الفلسطينيين المبرزين على بلوغ الشأو الرفيع الذي بلغوه.

الأول : قوة التأهيل الثقافي، ذلك أن الترجمة ليست عملية آلية إنما هي عملية استيعاب وتمثّل قبل أن تكون عملية نقل.

(22) أتمنى لكل عامل في الترجمة أن يقرأ المقال الذي يحمل هذا العنوان. انظر :

Poggioli, Renato: «The Added Artificer» in *On Translation*, Harvard University Press, USA, 1969. pp. 137-147.

الثاني : انتقال اللغة العربية إلى جانب إتقان اللغة الأجنبية. ذلك أن الترجمات الفلسطينية بمجموعها تكشف عن تيار متأصل في مجال التمكن من العربية واحترام قواعدها وأساليبها في التعبير، وهو تقليد تمسك به الرعيل الأول ولم تتهاون بشأنه الأجيال اللاحقة.

واقع الترجمة

في دولة الكويت

الأستاذ شحادة الخوري

المقدمة :

نقصد بالترجمة، في هذه الدراسة، الترجمة العلمية والثقافية دون سواها من أنواع الترجمات، وهي عديدة منها : الترجمة السياسية والإدارية والإعلامية والتجارية والمالية، سواء أكانت كتابية أم شفوية.

والمراد بالترجمة العلمية والثقافية، وأردنا بوصف الترجمة العلمية التخصص فقط للتنويه بأهميتها، لأنها تدخل أصلاً في إطار الترجمة الثقافية، نقل المؤلفات والكتب والبحوث والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية، بالمعنى الواسع، من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، لغرض تعليمي أو تثقيفي، وكذلك ما يتم بالاتجاه المعاكس، أي النقل من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية بقصد تعريف القراء بتلك اللغات بأفضل ما أنتجه الفكر العربي قديماً من إبداعات علمية وأدبية، وما أنتجه هذا الفكر من روائع في العصر الحديث، وإطلاع هؤلاء من خلال هذه الترجمات على نتاج العبقريّة العربية، ماضياً وحاضراً، وعلى شؤون الأمة العربية ومشكلاتها وهمومها ومطامعها، كسباً للتعاطف مع حقوقها والتأييد لقضاياها العادلة في خضمّ المعترك العالمي.

ومن المعروف أن الترجمة حركة، شأنها شأن سائر النشاطات الانسانية، إنما تنبع عن حاجة الاطلاع على تراث الفكر والابداع لدى الشعوب الأخرى والافادة منها، وتصدر عن رغبة في تحقيق غاية من الغايات مثل توفير الكتاب الذي يساعد على تعريب التعليم أو المؤلف الذي يغني الثقافة القومية بتجارب الشعوب الأخرى أو الذي يعين على استثمار الموارد الطبيعية ويسر سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنها ليست بحال من الأحوال الهية يُتلهّى بها أو ترفا ذهني يُنقاد إليه، أو ظاهرة تنشأ محض مصادفة، بل هي جزء لا يتجزأ من الحياة الثقافية للأمة، تنشط إن نشطت الأمة وتحمد إن خمدت، وهي شارة حيوية ونشاط يبعث على الارتياح ويُبشر بالازدهار، ويُمهّد السبيل للانتاج الخيّر والابداع الخصب... إنها القناة التي تصل الحياة الثقافية في بلد ما بالحياة الثقافية في البلدان الأخرى، أخذاً وعطاء... وهي بالتالي وسيلة التواصل الفعال بين

الثقافات تمدُّ الثقافة الوطنية أو لنقل الثقافة القومية، بأسباب الانتعاش والتفتح، وتنقل هذه الثقافة إلى القراء باللغات الأجنبية، فتحول دون التفوق والعزلة وتقرب بين مشاعر الناس وأفكارهم، على اختلاف مواطنهم ولغاتهم وقومياتهم واتجاهاتهم الاجتماعية والفكرية والسياسية.

الترجمة في الكويت :

لقد باشرت دولة الكويت، غداة استقلالها عام 1961 عملاً جاداً في كل ميدان من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مستفيدة من القدرات البشرية لأبنائها وللعرب المقيمين فيها والعاملين في مؤسساتها ومن الموارد المالية المتاحة لتحقيق نهضة شاملة، على أسس راسخة، وفي أقرب الآجال.

وفي خط مواز للنهضة التعليمية في الكويت، بذلت جهود طيبة في ميدان الثقافة بكل أنواعها، وأحدثت البنى والهياكل التي تتولى العمل الثقافي وتنهض به، وكان للترجمة، مقترنة بالتأليف ومرافقة له، نصيب وافر من الاهتمام.

ونعرض فيما يلي، إلى أهم معالم حركة الترجمة في دولة الكويت :

أولاً : الناحية التوثيقية :

إن عمل الترجمة في الكويت تتولاه ، عدا بعض المؤسسات الخاصة، عدة أجهزة حكومية قادرة، تسعى لتوفير الكتاب، المؤلف والمترجم، للقارئ العربي. وتقوم هذه الأجهزة بالتخطيط لهذا النشاط وإدارته والانفاق عليه ومتابعته في كل مراحله : اختيار الموضوع والتكليف بالتأليف أو الترجمة أو التحقيق أو المراجعة ثم الطبع والتوزيع.

أ — الأجهزة والمؤسسات :

نذكر من هذه الأجهزة والمؤسسات الجهات التالية :

1 — وزارة الاعلام :

1 — سلسلة المسرح العالمي : انصرفت هذه الوزارة للعناية بالزاد الثقافي الذي يرقى بالفرد والمجتمع، فتولت إصدار «سلسلة المسرح العالمي» بانتظام إلى جانب إصدارها كتباً اجتماعية وثقافية أخرى.

فقد قامت هذه الوزارة بتكليف عدد من كبار المترجمين العرب سواء منهم من كان يعيش في الكويت أو كان يعيش خارجها، بترجمة العديد من روائع المسرحيات العالمية إلى اللغة العربية، وتصدر هذه السلسلة شهريا وتباع أعدادها بثمن رمزي.

2 — مجلة «العربي» : وتصدر وزارة الاعلام في الكويت مجلة معروفة هي «مجلة العربي» وهي مجلة ثقافية مصورة تهتم بالقضايا الفكرية والاجتماعية والعلمية والأدبية واللغوية، وهي مجلة معروفة في أرجاء الوطن العربي ويقبل عليها القراء إقبالا شديدا لتنوع موضوعاتها وغنى مادتها وحسن إخراجها، وجمعها بين المواد العلمية والاجتماعية والثقافية واللغوية بأسلوب شائق محبب.

3 — مجلة «عالم الفكر» : وهي مجلة ثقافية فكرية محكمة، تخاطب خاصة المثقفين وتهتم بنشر الدراسات والبحوث الثقافية والعلمية ذات المستوى الرفيع.

وتصدر هذه المجلة عن وزارة الاعلام الكويتية، مرة كل ثلاثة أشهر، وقد تأسست عام 1969.

2 — المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب :

اهتم هذا المجلس بتنشيط الثقافة والفنون والآداب في الكويت، بل في البلاد العربية جميعا لما لاقت منشوراته من رواج في أرجاء الوطن العربي.

وهذا المجلس هو مؤسسة حكومية رسمية تتولى نشر الكتب المؤلفة والمترجمة وفق خطة مقرر، ومن منشوراته :

1 — سلسلة كتب «عالم المعرفة» : إن «عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية مؤلفة أو مترجمة، يصدر المجلس الوطني كتابا منها في مطلع كل شهر.

ويتولى الاشراف على هذه السلسلة لجنة تضم عددا من الشخصيات العلمية المعروفة على مستوى الوطن العربي كله.

وتهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وإطلاعه على أحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة.

ومن الموضوعات التي تعالجها هذه السلسلة، ترجمة وتأليف :

1 — الدراسات الانسانية : الفلسفة، علم النفس والتربية، علم الاجتماع، السياسة والاقتصاد، التاريخ، الدراسات الحضارية، الجغرافيا وأدب الرحلات.

- 2 — الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي، الآداب العالمية، علم اللغة.
- 3 — الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن، المسرح، الموسيقى، الفنون التشكيلية، الفنون الشعبية.
- 4 — الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته، التكنولوجيا والانسان، تبسيط العلوم الطبيعية (الفيزياء، الكيمياء، علم الحياة، الفلك) والرياضيات التطبيقية، مع الاهتمام بالجوانب الانسانية لهذه العلوم.

2 — **مجلة الثقافة العالمية** : انطلاقا من اهتمام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بنشر الثقافة وتيسير تداولها وإطلاع المثقف العربي على كل ما يهمه من معارف، ونقلها إليه من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، فقد أنشأ مجلة الثقافة العالمية، وخصّصها لنشر أحدث ما ينشر من بحوث ودراسات في العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية في المجالات والدوريات العالمية مترجمة إلى اللغة العربية.

وأما الموضوعات التي يتوجه إليه اهتمامها فهي عديدة : النظريات الفكرية، والسياسة والتنمية، أجواء الفنون والآداب، الانسانيات، الدراسات الاجتماعية والتربوية، الدراسات الاقتصادية والمالية، مبتكرات التكنولوجيا، آفاق العلوم، المستقبلات، مغامرات اكتشاف الفضاء، الجديد في التراث والآثار.

3 — **إصدارات أخرى** : ويصدر المجلس الوطني كتباً ومنشورات أخرى، غير ما ذكر، إذ يصدر سلسلة تراثية بعضها مترجم مثل كتاب «حدود العالم» الذي ترجمه ف. مينورسكي عن الفارسية وحرره بوس ورث وقدمه بارتولد ثم ترجمه إلى العربية صلاح الدين هاشم عثمان. وقد يكون هذا الكتاب ترجمة لأحد نصوص كتاب المسالك والممالك العربية في القرن الرابع. وكذلك يصدر كتباً أخرى خارج السلاسل المشار إليها مثل كتاب «تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي» تأليف المستشرق الروسي بارتولد، الذي نقله إلى العربية صلاح الدين هاشم عثمان.

4 — **معرض الكتاب** : هذا ويقوم المجلس الوطني، في كل عام، بالكويت معرضاً للكتاب، المؤلف والمترجم، والهدف منه إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات عن الانتاج الفكري في البلاد العربية وتيسير الاتصال عن طريق الكتاب فيما بين القراء والمؤلفين والمترجمين والناشرين من أجل تبادل الكتب وتسويقها.

3 — مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :

تم انشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبادرة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد عندما كان ولياً للعهد، بدعم ومساهمة من غرفة التجارة والصناعة بالكويت.

وتنحصر الأهداف الرئيسية للمؤسسة في تقديم العون للقائمين على التنمية الفكرية وإبداء المساعدة والدعم للباحثين، وتخصيص المنح الدراسية والتدريبية، وكذلك الجوائز التشجيعية والتقديرية للدارسين والباحثين والمؤلفين والمترجمين في مختلف المجالات العلمية. وعلى العموم تقوم المؤسسة بكل نشاط من شأنه تحقيق الهدف العام وهو المعاونة في سبيل التقدم الحضاري في الكويت وفي الأقطار العربية والإسلامية.

وتقوم المؤسسة بنشاطها من خلال برنامج سنوي يضعه المسؤولون في المؤسسة ويطبق بعد الموافقة عليه من قبل مجلس إدارتها. وتحتل البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية مكانة أساسية في برامج المؤسسة، وبخاصة ما يتصل منها بالكويت ومنطقة الخليج العربي. وتقوم المؤسسة بتمويل مشاريع البحوث عن طريق بعض الهيئات العلمية في الكويت وبعض الأقطار العربية الأخرى التي تجري فيها البحوث، وتعتبر المؤسسة من بين هيئات النفع العام بالكويت وتتلقى الدعم من الشركات المساهمة الكويتية بمقدار 5% من صافي الأرباح السنوية لهذه الشركات، كما تقبل الهبات التي ترد من الأفراد والهيئات العامة والخاصة وتعمل على استثمار مواردها.

ويشرف على إدارة المؤسسة مجلس إدارة يرأسه أمير البلاد، ويتألف من ستة أعضاء تختارهم الشركات المساهمة الكويتية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى إدارة المؤسسة مدير عام مسؤول أمام مجلس إدارتها ويعاونه مديرو الدوائر وعدد من المستشارين والخبراء الذين يعملون في المؤسسة بعض الوقت.

وتتألف المؤسسة من ست إدارات إحداها هي إدارة الترجمة والتأليف التي مهمتها دعم المكتبة العربية بالمراجع والدراسات وتحضير المعاجم والخطوطات، وذلك بتقديم الدعم المادي والمساعدة العلمية والمساندة الأدبية للأفراد في سبيل ذلك، تتركز اهتماماتها على مجالات العلوم الطبيعية والهندسية والصحية والاجتماعية وغيرها.

وقد قامت إدارة التأليف والترجمة بالمساهمة في دعم المكتبة العربية بالمراجع المتخصصة والدراسات الجادة والكتابات الهادفة والمشاركة في إحياء اللغة العربية بالمؤلفات العلمية والمجالات التخصصية وربط التراث بمنجزات العصر في العلوم، وذلك تيسيراً لسبل النشر والاطلاع وتوفير المراجع والمنشورات وتأمين المعاجم لدفع عجلة العلم والتقنية.

1 - برنامج «كاتب وكاتب» : تحقيقاً لهذه الأهداف تبنى هذه الإدارة برنامج «كاتب وكاتب» إيماناً منها بأن نشر الكتاب العلمي هو خير طريقة لمواكبة التقدم العلمي وأفضل وسيلة لنقل المعلومات العلمية.

وتقدم المؤسسة الدعم المادي للمؤلف والمترجم والمساعدة العلمية والمساعدة الأدبية في سبيل إنجاح حركة التأليف والترجمة والتحقيق في ميدان العلوم. وهذا البرنامج لا يستهدف

الربح المائي ولذا تنشر مطبوعاته على الصعيدين الرسمي بالاهداء، والتجاري بلا اعتبار للكلفة. إن جل الكتب التي تصدر في برنامج «كاتب وكتاب» مؤلفة وأقلها مترجم، مثل كتاب «التربية الانتاجية للحيوان» من ترجمة وإعداد إدارة التأليف والترجمة ومراجعة وتقديم من د. عبد الحافظ حلمي، وكتاب «السرطان أو الخلية المتعددة» ترجمة عدد من المترجمين ومراجعة من د. حسين محمود عبد الدايم، وكتاب «أحاج رياضية» ترجمة إدارة التأليف والنشر، وكتاب «الرضاعة الطبيعية» ترجمة إدارة التأليف والنشر وتقديم الشيخة لطيفة الفهد ومراجعة د. علي التنيير، وكتاب «التقنيات التربوية في تدريس العلوم» ترجمة د. مضباح حاج عيسى وآخرين وكتاب «جسم الانسان» ترجمة إدارة التأليف والترجمة.

2- برنامج «الموسوعة التربوية» : تتناول هذه الموسوعة مختلفة التخصصات. ويتكون كل تخصص من صلب الموسوعة وملحقات ثلاثة هي عبارة عن قواميس الأول عربي — عربي يجمع المفردات المترادفة الشائعة في محاولة لتوحيد المصطلح بين الأقطار العربية، وثاني عربي — انكليزي يقابل بين الكلمة العربية وقرينتها الانكليزية والفرنسية، والثالث تم ترتيبه بوضع المرادف بالانكليزية ومقابلته بالعربية والفرنسية.

والغاية من هذا المشروع كما رسمها مخطوطه :

1. تمكين القارئ العربي من الاستفادة من جميع الكتب التربوية باللغة العربية.
2. مساندة حركة تعريب العلوم في الوطن العربي.
3. تشجيع استخدام اللغة العربية لتصبح لغة علمية عن طريق توحيد المصطلح العلمي العربي ووضع مصطلحات عربية جيدة مقابل المصطلحات التربوية المستحدثة، وقد تم تجميع ما يقارب عن عشرين ألف مصطلح.

وندرج فيما يلي أسماء المعاجم التي أصدرتها المؤسسة ضمن هذا البرنامج :

- 1 — قاموس الكيمياء عربي — عربي 1983 برنامج الموسوعة العلمية
- 2 — قاموس الكيمياء عربي — انكليزي 1983 برنامج الموسوعة العلمية
- 3 — قاموس الكيمياء فرنسي — انكليزي — عربي 1984 برنامج الموسوعة العلمية
- 4 — قاموس الكيمياء انكليزي — عربي 1984 برنامج الموسوعة العملية
- 5 — قاموس الكيمياء عربي — انكليزي — فرنسي 1984 برنامج الموسوعة العلمية
- 6 — معجم الرياضيات (برنامج كتاب وكتاب) 1983 برنامج الموسوعة العلمية
- 7 — معجم الرياضيات عربي — عربي 1984 برنامج الموسوعة العلمية

8 — معجم الرياضيات — ث / ث — ص

ض — ل / م — ي 1984 برنامج الموسوعة العلمية

9 — قاموس النبات

والميكروبيولوجيا انكليزي — عربي 1985 برنامج الموسوعة العلمية

3 — برنامج «مجلة التقدم العلمي» : تصدر إدارة الثقافة العلمية في المؤسسة مجلة فصلية تدعى «مجلة التقدم العلمي» بداية من عام 1982، سعيًا منها لاشاعة التربية العلمية التي هي دعامة التقدم التربوي والعلمي في المجتمعات المتحضرة التي تتطلع إلى مزيد من التقدم والازدهار. وتنشر هذه المجلة موضوعات علمية وثقافية، مترجمة أو موضوعية، كما تنشر أخبار المؤسسة ونشاطاتها وإنجازاتها وتوزع على جميع مرافق الدولة ومؤسساتها والأفراد المعنيين بشؤون العلم والثقافة في دولة الكويت وفي البلدان العربية والإسلامية.

4 — برنامج «مجلة العلوم» : إن شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع التي انبثقت عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والتي تأسست حديثًا، تعزم أن تصدر، باللغة العربية مجلة العلوم الأمريكية الشهيرة Scientific American بترجمة بحوثها ومقالاتها إلى العربية، بالاتفاق مع إدارة المجلة المذكورة، وبذلك تحتل العربية مكانها بين لغات العالم التي تصدرها هذه المجلة وهي : الانكليزية والفرنسية والاسبانية والروسية والصينية والألمانية واليابانية والاطالية. وبالفعل شرعت الشركة بالعمل لتحقيق هذا المشروع وأصدرت من الطبعة العربية عددين تجريبيين وأرسلتهما إلى كبار المعنيين بهذا الموضوع من العلميين للاستفادة من آرائهم في تبويب المجلة وإصدارها.

5 — الجوائز التشجيعية : خصصت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، رغبة في إعطاء حركة التأليف والترجمة مزيدًا من الدعم والتشجيع، ست جوائز سنوية، ثلاثًا منها للتأليف في العلوم والآداب، واثنين للترجمة في هذين المجالين، وجائزة واحدة لأحسن كتاب مؤلف للطفل العربي. ومن الكتب التي نالت جائزة الترجمة في العلوم لعام 1981 كتاب البيولوجيا تأليف ريتشارد جولدزبي ومتجموه هم : د. عدنان علاوي ورققاؤه من الأساتذة الجامعيين بالأردن ونشره مجمع اللغة العربية الأردني بعمان. وفي عام 1982. نال الجائزة في العلوم كتاب «الألكترونيك الرقمي» ترجمة نبيل خليل ورياض كمال وهو من منشورات جامعة الموصل في العراق، والجائزة في الآداب والفنون والعلوم الانسانية الكتاب المعنون «تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي» تأليف المستشرق الروسي بارتولد وترجمة السيد صلاح الدين عثمان، وهو من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت.

4. جامعة الكويت :

إن لجامعة الكويت نشاطا مهما في ميدان الترجمة والتأليف وهي تصدر إلى جانب المؤلفات والكتب التدريسية عددا صالحا من المجلات التي تجمع بين المؤلف والمترجم والمكتوب باللغة العربية وباللغة الانجليزية، منها :

1. **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : وهي مجلة فصلية تصدرها جامعة الكويت، و تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية.

2. **مجلة العلوم الاجتماعية** : وهي مجلة فصلية أكاديمية مختصة بالشؤون النظرية في مختلف العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية، كما تنشر بعض دراسات مترجمة كما في العدد الرابع من السنة العاشرة لشهر ديسمبر/كانون الأول 1982، علما بأنها بدأت بالصدور عام 1972.

3. **حوليات كلية الآداب** : تصدر هذه الحولية عن كلية الآداب بجامعة الكويت، وهي دورية علمية محكمة ومنظمة تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج موضوعات وقضايا علمية في مجالات اللغة والأدب والفلسفة والتاريخ والاجتماع والجغرافيا وعلم النفس، وتنشر الرسائل بالعربية والانجليزية مع ملخص بالعربية، في هذه الحال.

وقد صدر منها سبع حوليات أي بلغ عمرها سبع سنوات من 1979 — 1986.

4. **المجلة التربوية** : تصدر عن كلية التربية بجامعة الكويت وتنشر المقالات والبحوث التربوية ومراجعات للكتب التربوية الحديثة باللغتين العربية والانجليزية.

5. **دور النشر الخاصة** : ثمة دور نشر خاصة في الكويت تهتم بترجمة الكتب، وقد تولت فعلا ترجمة عشرات الكتب في موضوعات مختلفة.

وتأتي في طليعة هذه الدور شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع التي أحصيت لها اثني عشر كتابا في الموضوعات السياسية العالمية في الوقت الحاضر مما يدل على نشاط متميز لهذه الدار في هذا المضمار مثل كتاب : «تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط» (1945 — 1975) تأليف بيتر مانغولد وترجمة أديب يوسف شيش وكتاب النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية تأليف جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف وترجمة د. وليد عبد الحق وكتاب الأمانة الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود تأليف : اندريه بريغو ودومنيك دافيد وترجمة أحمد عبد الكريم.

إن هذه الدور يمكن أن تسهم في رفد حركة الترجمة بمجهودها ولا سيما إذا أوكلت إليها نشاطات محددة ضمن خطة للترجمة توضع في الكويت من قبل المسؤولين عن النشاط الثقافي.

6. القوانين والأنظمة : ليس في دولة الكويت قوانين وأنظمة تتناول الترجمة وتنظم شؤونها، ولكن ثمة أعرافاً اجتماعية وقواعد تسير عليها الأجهزة والمؤسسات الرسمية ودول النشر الخاصة.

ب — حقوق المؤلف :

ليس في الكويت قانون لحماية حقوق المؤلف، ولكن إذا ترجم أحدهم كتاباً دون اتفاق مع المؤلف والناشر وإذن منهما، فإن لكل منهما أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض.

بيد أن حكومة دولة الكويت قد وقعت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الذي انعقد في مدينة بغداد بالجمهورية العراقية من 5 — 8 محرم 1402 هـ الموافق 2 — 5 تشرين الثاني /نوفمبر 1981، ثم اقترنت هذه الاتفاقية بتصديق الجهات الحكومية الكويتية ذات الصلاحية، إذ صدر التصديق بتوقيع صاحب السمو الشيخ جابر أحمد الجابر الصباح أمير الكويت بتاريخ 25 رجب 1406 هـ الموافق 7 إبريل /نيسان 1986. وتشمل الحماية التي تنص عليها هذه الاتفاقية عمل المؤلف وعمل المترجم في آن واحد، إذ تنص المادة الأولى — الفقرة أ — منها على ما يلي : «يتمتع بالحماية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم... أي يحمى حق المؤلف للكتاب فلا يصح طبعه أو إعادة طبعه أو ترجمته أو التصرف، بأي شكل كان إلا بعد الاتفاق مع المؤلف وبإذنه، وتنص المادة الثانية — الفقرة أ — منها على ما يلي : «يتمتع بالحماية ويعتبر مؤلفاً من قام بإذن من المؤلف الأصلي بترجمة المصنف إلى لغة أخرى، وكذلك من قام بتلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو غير ذلك من الأوجه التي تظهر المصنف بشكل جديد».

وتعتبر هذه المصادقة خطوة مهمة على النطاق العربي، في إقرار وحماية حقوق المؤلف ولا سيما أن أربع عشرة دولة عربية قد وقعت هذه الاتفاقية التي من شأنها أن تصون الحقوق وتشجع على الإبداع والابتكار.

ج — حجم الإنتاج وأسلوب العمل وأنواع الكتب المترجمة :

إن حجم إنتاج الأجهزة والمؤسسات المعنية بالترجمة في الكويت، إذا ما أخذ في الاعتبار عدد السكان والمدة القصيرة التي انقضت على نشوء هذه الأجهزة والمؤسسات، هو حجم كبير نسبياً من الناحية الكمية كما أنه يتسم بالتنوع والتخصص والمستوى الجيد، من الناحية الكيفية.

أما التخصص فقد تبين من سياق هذا البحث أن وزارة الاعلام في الكويت قد اختصت بترجمة المسرحيات العالمية، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قد اختص بترجمة كتب متخيرة في موضوعات تراثية وأدبية وتربوية وثقافية وعلمية... ومؤسسة الكويت لتقدم العلمي اختصت بترجمة كتب ومجلات علمية في العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية وإصدار المعجمات في المصطلحات العلمية.

وفيما يلي بعض الاشارات عن السمات المميزة لهذه الأعمال وحجمها وأسلوب العمل فيها :

1 - وزارة الاعلام : انصرفت على وجه التخصص إلى ترجمة الأعمال المسرحية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، انطلاقاً من أن المسرحية هي صنف أدبي متميز يلبي حاجة القارئ إلى المتعة الفكرية الأدبية ويرضي ذوقه ويرقى بثقافته، فالمسرحية ممتعة ومفيدة في آن واحد ثم إنها تصلح للقراءة والتحميل والعرض في وقت واحد.

ويلاحظ المدقق في المسرحيات التي ترجمتها وزارة الاعلام والتي بلغ عددها (205) معتين وخمس مسرحيات خلال ست عشرة سنة وعشرة أشهر، من مطلع عام 1970 حتى نهاية شهر تشرين الأول /أكتوبر 1986، وجود أسماء ألع المسرحيات في العالم وأشهرها في كل اللغات، وأسماء أكبر الكتاب المسرحيين في القديم والحديث أمثال : سوفوكليس وشكسبير، وموليير، وسترنبرغ وفاييس، ويونسكو، وجويس ولوركا.

وكانت آخر مسرحية صدرت في شهر أكتوبر 1986 بعنوان : عطلة الاسكافي تأليف توماس ذكر ترجمة وتقديم خالد حسب ربه ومراجعة د. علي أحمد محمود. ومن مراجعة كشف هذه المسرحيات يظهر لنا أن العمل في ترجمتها وإصدارها كان عملاً متواصلاً لا انقطاع فيه، إذ تصدر وزارة الاعلام مسرحية مترجمة واحدة في كل شهر من أشهر السنة. ان هذا الاستمرار يعطي العمل الثقافي مصداقية ويجعله قوي التأثير في نفوس القراء، ويعغذي ثقافتهم المسرحية ويشيدها حجراً فوق حجر.

وأما مجلة (العربي) التي تصدرها هذه الوزارة فهي مجلة فكرية ثقافية أدبية تصدر في مطلع كل شهر، وقد انقضى على صدورها تسعة وعشرون عاماً لم تنقطع خلالها عن الصدور قط، وقد صدر عددها الأخير رقم (335) عن شهر تشرين الأول /أكتوبر 1986.

إن أكثر الموضوعات التي تنشرها هذه المجلة هي من وضع العلماء والأدباء والباحثين العرب وتأليفهم، ولكنها تنشر إلى جانب ذلك بعض النصوص المترجمة مثلما ورد في العدد (332) شهر تموز /يوليو 1986 قصة من تأليف خوجا أحمد عباس ترجمها السيد شوكت يوسف، وفي العدد (335) لشهر تشرين الأول /أكتوبر 1986 قصة بعنوان ماخالايا للكاتب الأوزبكستاني عبد الله قهار ترجمها الأستاذ سهيل أيوب.

وتنشر مجلة «عالم الفكر» دراسات وبحوثاً جادة، وفي بعض أعدادها بحوث مترجمة مثلما ورد في المجلد 15 — العدد الرابع لعام 1985 دراسة عن المسرح الإفريقي : الزمان والمكان والهوية في مسرحية عقدة الدم لأثول فوغارد، تأليف أنارذر فورد وترجمة محمد الظاهر، وفي المجلد 16 — العدد الثالث لعام 1985، بحث بعنوان : الأسس الفلسفية للتحليل النفسي بقلم بول لوران أسوف وترجمة محمد سيلا وبحث الإسلام والعلوم الدقيقة تأليف رشدي راشد وترجمة نبيل السخاوي.

2 — **المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب** : تتصف إصدارات هذا المجلس المترجمة بالتنوع، فهو يصدر سلسلة كتاب «عالم المعرفة» بمعدل كتاب واحد في مطلع كل شهر، وموضوعات هذه الكتب متنوعة وجهة الفائدة للقارئ العربي.

وتصدر هذه السلسلة في قياس متوسط وحجم يتراوح ما بين 250 و 300 صفحة، ويبلغ عدد الكتب المترجمة التي أصدرها المجلس الوطني منذ مطلع عام 1978 حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر 1986 ستة وعشرين كتاباً مترجماً من أصل (106) كتب هي مجموع ما أصدره من كتب مؤلفة ومترجمة. وهذه الكتب المترجمة مختلفة الموضوعات : ثلاثة منها ذات طابع تراثي مثل كتاب «تراث الإسلام» وإثنان طابعهما أدبي مثل كتاب «الكوميديا والتراجيديا» وثلاثة طابعها تربوي مثل كتاب «نظرية التعلم» وعشرة طابعها ثقافي مثل «حكمة الغرب» وثلاثة طابعها علمي مثل كتاب «الميكروبات والإنسان» وأربعة طابعها تنموي مثل كتاب «العالم الثالث وتحديات البقاء» وإن آخر كتاب صدر من هذه السلسلة في شهر تشرين الأول 1986 هو كتاب مترجم تأليف هيربرت شيللر وترجمة عبد السلام رضوان وعنوانه : المتلاعبون بالعقول.

أما مجلة الثقافة العالمية فهي مجلة فصلية تصدر كل شهرين، وقد صدر العدد الأول منها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1981، كما صدر العدد الثلاثون في شهر سبتمبر/أيلول 1986.

3 — **مؤسسة التقدم العلمي** : يتصف عمل هذه المؤسسة بالتنوع في إطار «الترجمة العلمية» إذ أنها تعنى بهذا النشاط بوصفه أحد أركان التقدم العلمي وأهم مستلزماته وهو يشمل :

أ — الكتب التي تصدرها المؤسسة ضمن برنامج «كاتب وكتاب».

ب — المجلات العلمية مثل مجلة «التقدم العلمي» و«مجلة العلوم».

ج — المصطلح العلمي الذي تصدره المؤسسة في قواميس متخصصة ليساعد في أعمال الترجمة والتأليف.

وعلى الرغم من حداثة هذه المؤسسة التي أنشئت عام 1976، فإنها قد نجحت في إصدار سلسلة من الكتب العلمية ومجلتين علميتين الأولى فصلية والثانية شهرية وتسعة قواميس في الكيمياء والرياضيات والنبات، وهذا جهد سيكون له أثر إيجابي في داخل الكويت وفي خارجها بالوطن العربي.

4 — جامعة الكويت : تصدر هذه الجامعة وكلياتها المختصة عددا من المجلات في العلوم الاجتماعية والانسانية والآداب والتربية، تشتمل في بعض أعدادها على بحوث ودراسات مترجمة.

أما أسلوب العمل في الأجهزة والمؤسسات الكويتية فهو متشابه ومتقارب فيما بينها، ذلك ان اختيار الكتاب للترجمة لا يتم اعتباطا، بل يختار الكتاب في ضوء معايير تتصل بأهداف الجهاز أو المؤسسة، وتبت في الاختيار لجنة خاصة من المتخصصين بالموضوع والذين اكتسبوا خبرة ودراسة واطلاعا واسعا.

د — التعاون العربي والدولي :

ان الترجمة الثقافية والعلمية التي تتم في الأجهزة والمؤسسات الكويتية انما تتم من قبل جهات وطنية تخطيطا وإدارة وتمويلا، ويقوم بالترجمة أبناء الكويت والعرب المقيمون فيها والذين هم أصلا من رعايا مصر وسورية والعراق أو من أبناء فلسطين العاملين في الكويت. فهذا العمل جهد كويتي لا يستند إلى أي عون خارجي أو دولي، لا على صعيد التعاون بين دولة الكويت ودولة أخرى في هذا المجال، ولا على صعيد التعاون بين المؤسسات الوطنية والأجنبية أو بينها وبين الهيئات الدولية.

ولكن من المهم أن نسجل هنا أن دولة الكويت قد بذلت جهدا مرموقا في الساحة العربية لتنسيق وتنشيط العمل الثقافي فعملت على عقد الندوات والحلقات الخاصة بالترجمة واهتمت بالموسوعة العربية ذاتها وفيما يلي عرض موجز حول ذلك :

1. الندوات والحلقات :

أ — حلقة الترجمة في الوطن العربي (1973) :

ولا بد عند الحديث عن الترجمة في دولة الكويت من التطرق إلى «حلقة الترجمة في الوطن العربي» التي دعت إلى عقدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واحتضنتها دولة الكويت بدافع اهتمامها الثقافي ولا سيما بموضوع الترجمة، فانعقدت الحلقة فيها من 24 — 31 ديسمبر/كانون الأول 1973.

وقد شاركت فيها إلى جانب وفد المنظمة، وفود من الدول العربية بلغ عددها ثلاثة عشر وفداً. وبعد أن استمع أعضاء الحلقة إلى بحوث وتقارير عن واقع الترجمة في بعض البلدان العربية، أصدرت جملة من التوصيات الهامة في المجالات التالية :

1. في مجال وسائل تنسيق حركة الترجمة في البلاد العربية : التنسيق نوعان أولهما : تنسيق داخل كل قطر عربي يتولاها جهاز تنسيق في كل دولة : لجنة أو هيئة أو اتحاد وثانيهما تنسيق على الصعيد الوطن العربي يتولاها مكتب ينشأ في المنظمة، بالإضافة إلى وضع خطة قومية للترجمة مع الأجهزة الوطنية. وبالتنسيق مع المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية الأجنبية المعنية بالثقافة العربية، ووضع خطة للدول العربية والمنظمة لترجمة الكتب الأساسية وتيسيرها للقارئ العربي.

2. في مجال النهوض بحركة الترجمة إلى اللغة العربية: وتشتمل هذه الترجمة على عدة نقاط منها كمرتكزات للعمل :

- إن ترجمة المواد العلمية تنحصر في المتخصصين من أساتذة الجامعات والباحثين.
- في ترجمة المواد الانسانية ولا سيما الآثار الأدبية الإبداعية، يفضل من كان لهم أسلوب عربي متميز.
- يستحسن بالدول العربية أن تنشئ معاهد عليا للترجمة تعمل لأعداد مترجمين.
- تشجيع الكتابة والتأليف في موضوع الترجمة : طرقها وأساليبها ووسائلها...
- الاهتمام بتوحيد المصطلحات العلمية ووضع المعاجم.
- التمسك بمبدأ الأمانة في الترجمة والاعتماد على المراجعة.
- تسهيل عمليات الطباعة والنشر والتوزيع.
- إنصاف المترجمين وإنشاء رابطة أو اتحاد لهم حيثما كان ذلك ممكناً.

ب — الندوة الثقافية للكتاب العربي (1982) :

عقدت الأمانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الناشرين العرب الندوة الثانية للكتاب العربي بعنوان : «واقع الكتاب العربي في السبعينات وآفاقه في الثمانينات» وذلك في الفترة الواقعة بين 8 و 11 نوفمبر / تشرين الثاني 1982.

وقد أقيمت في هذه الندوة خمسة بحوث، أحدها موضوعه : الكتاب المترجم قدمه ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وبعد مناقشة هذه البحوث، أصدرت الندوة مجموعة

من التوصيات تتعلق بأمر عديدة تتصل بالكتاب. وقد نصت هذه التوصيات على النقاط التالية المتعلقة بالكتاب المترجم :

1. تأييد جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سعيها لاحتداث «معهد عربي للترجمة» يتولى إعداد مترجمين فوريين وكتابين أكفيا يعملون، بشكل خاص، في الهيئات الدولية والمنظمات العالمية والاقليمية والقومية، وإنشاء «مؤسسة عربية للترجمة والترجمة والتأليف والنشر» تكمل عمل المؤسسات القائمة، وتوفر ما يستدعيه تعريب التعليم العالي وتلبية حاجة القراء عامة.
2. تنفيذ «الخطوة القومية للترجمة» التي وضعتها المنظمة العربية، من قبل الجهات المعنية وإغناؤها من خلال التطبيق.
3. مراعاة تلبية الكتاب المختار للترجمة حاجة أساسية للقارئ والمجتمع العربي، وإيجاد توازن بين أنواع الكتب العلمية والأدبية المترجمة، وحدثة الكتاب العلمي المراد نقله والاسراع بإصداره من قبل الجهات المعنية بالترجمة والنشر.
4. الاهتمام بالأداء اللغوي في الترجمة واستخدام المصطلحات الموحدة واعتماد المراجعة وسيلة لتأمين سلامة النص بمعنى ومبنى والأخذ بمبدأ العمل الجماعي في ترجمة أمهات الكتب والافادة من التقنيات الحديثة في الترجمة.
5. تشجيع عمل الترجمة بمختلف الوسائل واستصدار اللوائح الناطمة له، ومساعدة المترجمين على التفرغ لعمل الترجمة، والعمل على إحداث تنظيمات مهنية قطرية لهم تؤدي إلى إنشاء اتحاد عام للمترجمين العرب.

2. الموسوعة العربية :

ومن المبادرات التي تذكر لدولة الكويت، والتي تتصل بشؤون الترجمة والثقافة، عامة، مسعاها الطيب لأصدار موسوعة عربية.

فقد تقدم ممثلها في اجتماع الخبراء المكلفين بدراسة الثقافة العربية المعاصرة الذي دعت إليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو، بموضوع سبق أن ناقشه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت بشأن «ترجمة الموسوعة البريطانية إلى اللغة العربية» علما بأن مشروع إصدار موسوعة عربية هو في الأصل توصية من توصيات المؤتمر الأول لوزراء المعارف في دول جامعة الدول العربية الذي انعقد بالقاهرة عام 1953.

وبعد مناقشة الموضوع، أوصى اجتماع الخبراء المنعقد بتاريخ 24 — 27/ 6/ 1974 بأن تؤلف المنظمتان الدولية والعربية لجنة من مندوبي بعض الدول العربية والخبراء لدراسة

مشروع إصدار موسوعة شاملة باللغة العربية، سواء أكان ذلك بالتأليف أم بالترجمة الاقتباس من الموسوعات الأجنبية أم بالطريقتين معا.

وبناءً على مساعي المنظمة الدولية والمنظمة العربية، والاجتماعات والاتصالات العديدة التي جرت حول هذا الموضوع بينهما، تمت مناقشة المشروع في لقاء تم بين ممثلي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وممثلي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت في شهر ديسمبر / كانون الأول 1978 ثم عرض في المؤتمر الثاني للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية المنعقد بطرابلس عام 1979 وفي المؤتمر العام الخامس للمنظمة المنعقد في العام نفسه.

وعند عرض الدراسة المفصلة عن المشروع على المؤتمر الثالث للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية المنعقد عام 1981 في بغداد، وافق هذا المؤتمر على مشروع إصدار موسوعة عربية شاملة على ضوء الدراسة المذكورة، وتقدمت الجمهورية العراقية بإهداء استعدادها لاستضافة المشروع، وتنازلت دولة الكويت والجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية عن طلب الاستضافة الذي تقدمت كل منهما به.

وقد وافق المؤتمر العام السادس للمنظمة المنعقد في تونس من 21 — 26 / 12 / 1981 على المشروع الذي وافق عليه المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، وعلى أن يكون مقر هيئة الموسوعة العربية في بغداد.

ثانياً - الناحية الفنية :

أ - المراجعة والتدقيق اللغوي :

تخضع الترجمة في الكويت بصورة عامة، للمراجعة، فألى جانب المترجم أو المترجمين نجد اسم المراجع. ومثال ذلك كتاب «ارتقاء الانسان» نجد ما يلي : تأليف : ج. برونوفسكي، ترجمة : د. موفق شخاشيرو ، مراجعة : زهير الكرمي.

إن أقرار المراجعة كأسلوب غالب وإن لم يكن شاملاً، يدل على حرص القائمين على الترجمة على تجويد العمل وإعطاء الفرصة لاستدراك الخطأ أو السهو الذي قد يقع فيه المترجم.

ونجد في الكتب المترجمة الخمسة والعشرين التي أصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أن أكثرها قد دققها مراجع، يكون في الغالب، ممن أثبتوا جدارة في الترجمة واكتسب فيها خبرة ومراساً من عمله المتصل في هذا الميدان.

إن المراجعة في واقع الأمر مراجعتان : مراجعة فنية علمية تتناول دقة أداء المعاني والمفاهيم والمفردات بين لغة وأخرى بما يبعد الترجمة عن السطحية والغموض ويبيدها قدر الإمكان عن «الحياة» أي التنكر للمعنى الوارد في الأصل، ومراجعة لغوية تتصل باللغة العربية المنقول إليها كيما تكون لغة سليمة، سائغة، فصيحة اللفظ، بليغة العبارة، واضحة المعنى من غير تزيد أو إخلال أو تحوير.

إن المراجعة بوجهيها الفني واللغوي تقدّم للنص خدمة ونفعاً كبيرين إذا أحسن اختيار المراجع، وإن كان بعضهم يرى فيها إضعافاً لدور المترجم وانتقاصاً من شعوره بالمسؤولية.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة وأنظمتها :

ليس ثمة معاهد لتكوين المترجمين في الكويت، ولكن يؤخذ في الاعتبار عند التعاقد مع مترجم أو مراجع لتكليفه بعمل الترجمة أو المراجعة، الشهادة التي يحملها من جهة اللغات التي يتقنها والتجربة التي مرّ بها في هذا المضمار.

ويعتمد في ترجمة سلسلة المسرح العالمي، بشكل خاص، على الأساتذة المتخصصين باللغات الأجنبية وآدابها لأنهم أقرب فهماً وأوثق صلة بالمشروعات المكتوبة باللغة التي يتقنها كلّ منهم والتي هي موضوع اختصاصه.

ثمة مركز للغات في مركز خدمة المجتمع بجامعة الكويت ولكن لا يمكن اعتباره معهداً لتكوين المترجمين.

وفي الكويت عدد وافر من المترجمين الذين يتقنون لغة أجنبية أو أكثر بالإضافة إلى الاختصاص. وعندما قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأعداد «دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي» بالاستعانة باللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في الدول العربية، تلقت من دولة الكويت تسعة وعشرين كشفاً تشتمل على معلومات مفصلة عن مترجمين في حقول الثقافة والأدب والعلم مع ذكر مؤهلاتهم واختصاصاتهم وأسماء الكتب التي قاموا بنقلها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، كما تلقت قائمة تشتمل على أسماء أكثر من ثلاثمائة مترجم مع ذكر اللغات التي يحسنون الترجمة منها وإليها دون الإشارة إلى ذكر مؤهلاتهم واختصاصاتهم ونتاجهم في مجال الترجمة.

إن هذا العدد الكبير من المترجمين والقادرين على الترجمة، من أبناء الكويت والعرب المقيمين فيها، هو من العوامل التي ساعدت على تنشيط حركة الترجمة والنهوض بها، وأعان على إصدار العدد الوافر من الكتب المترجمة التي أصدرتها وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومؤسسات التأليف والترجمة والنشر التي يملكها الأفراد، وإصدار المجلات العلمية والأدبية في هذا القطر.

ج — اتحاد المترجمين :

ليس للمترجمين في الكويت جمعية أو رابطة أو اتحاد يجمع كلمتهم وينظم شؤونهم ويرعى حقوقهم وواجباتهم، وجميع من يقومون بترجمة الكتب الأدبية والعلمية ليس عملهم الرئيسي الترجمة بل هم من أساتذة التعليم الجامعي، بصورة عامة، أو من العاملين في الإدارات والمؤسسات الحكومية.

د — توزيع الكتاب المترجم :

يجري توزيع الكتاب المؤلف والمترجم معاً، وتسويقه عن طريق مؤسسات التوزيع.

ومن الملاحظ أن المنشورات الكويتية، الأدبية والعلمية، قد لاقت رواجاً حسناً داخل دولة الكويت، وخارجها في البلدان العربية الأخرى، ولعل ذلك عائد إلى الموضوعات المختارة ومستوى الترجمة الجيد ورخص ثمن المطبوع بالنسبة لثمنه في الدول العربية الأخرى.

ثالثاً : الناحية التخطيطية :

أ — على النطاق الوطني :

إن التخطيط للترجمة في الكويت ليس قائماً من الوجهة القانونية أو التنظيمية بمعنى أنه ليس ثمة جهة ترسم المبادئ وتضع الخطط وتوزع الأدوار للعمل والتنفيذ، ولكنه قائم من وجهة النظر العملية التطبيقية، ذلك أن كل جهاز أو مؤسسة قد سلك طريقاً خاصاً في اختيار موضوعاته وأساليب عمله، بما يتوافق مع تخصصه والهدف الذي انشأ من أجله، مما نفى الإزدواجية أو التضارب في ميدان هذا النشاط الثقافي.

ويعمل المسؤولون في كل جهاز أو مؤسسة، مع اللجان المختصة على اختيار الكتب والمؤلفات المراد ترجمتها في ضوء أهداف الجهاز أو المؤسسة والمهام الموكولة إليه.

ب — على المستوى القومي :

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تستطيع أن تقوم بعمل نافع بل جليل النفع، إن هي وضعت المعايير والمواصفات للكتب المراد ترجمتها في جميع الأقطار العربية كيما يستفيد منها كل قطر بل كل جهاز ومؤسسة.

وكذلك يحسن بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تعمل على تأسيس جمعية أو رابطة أو اتحاد للمترجمين في كل بلد عربي كيما تلتقي هذه الجمعيات أو الروابط أو الاتحادات في اتحاد عربي عام للمترجمين، وتتولى كل جمعية تنسيق العمل مع الجمعيات الأخرى في الأقطار العربية ومع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بما يعود على الثقافة العربية والنهضة العلمية بالخير العميم.

واقع الترجمة

XX

في الجمهورية اللبنانية

XX

الأستاذ بول شاوول

مقدمة :

قد يكون لبنان، من خلال تركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية من أكثر البلدان العربية تفردا في التعامل مع اللغات والثقافات الأجنبية. فهو، ارتباطا بالواقع التاريخي له، متعدد التعابير : الفرنسية والانكليزية، ومن ثم، وفي نسبة أقل بكثير، الاسبانية والألمانية. ولعل وجود الجامعة الأميركية في لبنان منذ أكثر من مائة عام، ووجود المؤسسات والمراكز ذات الطابع الفرنسي كالجامعة اليسوعية والمركز الثقافي الفرنسي قد أدى إلى تفتح اللبناني على ثقافتين غنيتين هما الثقافتان الفرنسية والانكلوساكسونية، وإلى امتلاك لغتيهما الفرنسية والانكليزية مع ما تمثل هاتين الثقافتين من امتداد أو تلاقي أو تناقض.

ولكن القطر اللبناني الذي لا تزال تكثر فيها المدارس والارساليات الأجنبية الفرنسية والأميركية، لا تشكل هذه الازدوجة اللغوية عنده مشكلة كالتى يمكن أن نراها في بعض بلدان المغرب العربي كالجزائر. فهو إلى امتلاكه هذه اللغة الأجنبية أو تلك أو الاثنتين معا، يتميز بامتلاكه اللغة العربية السائدة بقوة، والمتطورة بقوة، والطاغية، رغم وجود اللغات الأجنبية. ولعل هذا مرتبط أساسا بالوضع التاريخي والجغرافي للبنان، واتجاهاته القومية المعقدة، ودوره في استنهاض اللغة العربية، من ضمن الدور الكبير الذي لعبه في بلورة ودفع النهضة العربية التي تمت من خلال الحالة القومية التي عاشها في منتصف القرن الماضي، وبلغت أوجها في بدايات هذا القرن وفي خمسينياته.

فاللغة الأجنبية لا تشكل عقدة نفسية ولا أزمة تربوية أو اجتماعية أو ثقافية عند اللبناني وهو يتعامل معها، من موقع المستوعب لها لا من موقع المستوعبة له. ومن الطبيعي أن ترتبط حركة الترجمة في لبنان بهذه الظواهر الثقافية، ومن الطبيعي أن يكون لبنان مع مصر وإلى حد سوريا، من أكثر البلدان العربية تعاطيا مع الترجمة ومن أكثر البلدان العربية تنوعا وغزارة في انتاجه.

فالتُرْجمة، في لبنان تحولت، بفعل هذا التلاحق الثقافي المتفتح، ظاهرة يومية يشترك في اغنائها المثقف والمتخصص والهاوي والمؤسسة.

هذه الظاهرة اليومية، يحسها من خلال دخول الترجمة عنصرا في الصحافة اليومية والمجلة الأسبوعية، ودار النشر والمجلة الشهرية. ولقد اجريت احصاء تقريبا حول كمية الترجمة التي تنشر في الجرائد اليومية الأساسية في لبنان (النهار) (السفير) (الأنوار) فوجدت أن نسبة كبيرة من موادها الثقافية هي مواد مترجمة شعرا وقصة ومقالا سياسيا وفلسفيا وايدولوجيا واقتصاديا.

أولا — الناحية التوثيقية :

أ — تطور حركة الترجمة في لبنان :

واذا كانت حرفة الترجمة قد شكلت تراكمية على امتداد نحو قرن كامل، فانها في السبعينات، وصلت إلى أوجها، ارتباطا بمجمع ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت لبنان في قمة ازدهاره وفي قمة تفجراته الثقافية، وإضافة إلى ذلك وجود أكثر من (170) دار نشر وتوزيع في لبنان، وهو عدد تقريبي يكشف المدى الذي وصلت إليه صناعة الكتاب وتسويقه، داخلها، وعربيا، وعالميا، ولأسيما ان هناك دور نشر كآئها وإلى حد كبير باتت تشكل الترجمة فيها نسبة عالية كدار (عويدات) و (التنوير) مثلا ...

لهذا السبب تبدو محاولة القاء الضوء على واقع الترجمة في لبنان عقيمة ما لم نتوجه مباشرة، ومن دون تردد، إلى كشف الواقع الموضوعي الذي ترعرعت فيه الترجمة حتى أصبحت، في حد ذاتها، حركة تؤثر في الواقع اللبناني وتتأثر به، ولسنا نقصد من جراء هذا القول استخدام حركة الترجمة من أجل التوصل إلى نتائج يمكن أن ترتدى طابعا سياسيا أو اجتماعيا يتصل بالازمة اللبنانية بل ان جل ما نطمح إليه هو تبيان ابرز الاتجاهات التي سلكتها حركة الترجمة في لبنان وعلاقتها بالواقع الموضوعي.

ولقد مرت الترجمة في لبنان منذ السبعينات وحتى اليوم بمحطات متعددة كانت احداها تغيب بسبب من ضرورة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية لتظهر أخرى بسبب من الدوافع نفسها. ومهما يكن من أمر، فإن حركة الترجمة في لبنان تكتمل حلقات بعد أخرى وليس أدل على ذلك من حرصها على مواكبة أبرز ما يمكن أن يدخل في نطاق دائرة التعريب : أدبا وفلسفة واجتماعا وتاريخا وعلوميا وسياسة وتكنولوجيا وقصة وإلى ما هنالك من مجالات شتى تسعى باتجاهها حركة الترجمة في لبنان، تلبية لحاجات ومتطلبات تعكس في معظمها اهتمامات محلية أو اهتمامات عربية واقليمية الغرض منها توسيع دائرة الفهم عند القارئ العربي بشكل عام. وإذا أعملنا النظر في عناوين الكتب التي سيأتي ذكرها، وقد اختيرت نماذج عشوائية، وجدنا انها تنتمي في

مضامينها إلى أبواب شتى مستمدة من حقول المعرفة المتعددة، ففيها التاريخ والفلسفة والاقتصاد والسياسة إلى ما هنالك من موضوعات تشبع نهم القارئ العربي في زمن تتكاثر فيه المعارف وتعدد من يوم إلى آخر.

ان حرب لبنان بسنواتها الدامية اضافت إلى المكتبة العربية عددا لا يستهان به من الكتب المعربة التي جاء تعريبها معبرا عن مرحلة من الضياع التي جثمت طويلا فوق صدر اللبناني. صحيح ان هذه الكتب عربت بفعل الازمة اللبنانية وبوحي منها، ولكنها في الوقت نفسه تضمن تفاعلا حقيقيا مع مختلف الأقطار العربية، وذلك من منطلق ان الكتاب المعرب في لبنان هو جزء من المكتبة العربية ككل.

اما اذا عدنا إلى الكتب المعربة التي تعكس، بحد ذاتها متطلبات وحاجات محلية بغض النظر عن كون هذه الحاجات والمتطلبات ترتدي، في معظم الأحيان الطابع العربي العام، فاننا نقع عموما ومنذ عام 1970 وحتى اليوم، على مرحلتين حاسمتين في حقل الترجمة والتعريب وهما : المرحلة التي تمتد من عام 1970 وتنتهي عند بداية نشوب الحرب اللبنانية، والمرحلة الثانية التي تمتد من بداية نشوب الحرب اللبنانية حتى يومنا هذا.

واذا اعتبرنا ان المرحلة الأولى شهدت ازدهار الترجمة والتعريب على صعيد مختلف دور النشر اللبنانية، ازدهارا لم يسبق له مثيل في تاريخ صناعة الكتاب والتسويق في مختلف الأقطار العربية حتى صبح القول : ان لبنان مكتبة العالم العربي، فان المرحلة الثانية شهدت تدهورا مريعا لصناعة الكتاب في لبنان ولاسيما المغرب منه، نظرا إلى استمرار الحرب التي امتدت يد الخراب فيها لتعيب بكل المؤسسات والقطاعات ومنها دور النشر وهي النافذة التي يطل منها لبنان على مختلف الأقطار العربية، وإلى عوامل عربية أخرى منها المنازعات العربية وبعض الأزمات الاقتصادية العربية، ومشكلة البيروقراطية عند بعض الدول العربية.

واذا كانت حركة الترجمة شهدت تطورا فذلك في مرحلة الازدهار الأولى حيث تم تعريب عدد ضخم من الكتب التي مدت جسورا قوية بين القارئ العربي والعالم. أما المرحلة الثانية فانها وان لم تتوقف فيها حركة لترجمة والتعريب، فقد أصيبت بركود نسبي بلغ أوجه في الفترة الممتدة منذ العام 1982 وحتى اليوم. ولكن هذا لا يمنعنا من القول إن حركة الترجمة والتعريب في لبنان لا تزال تحتفظ بابرز قسماتها، فقد كانت ولا تزال مرآة تعكس بصدق أبرز الاتجاهات الفكرية والثقافية والأدبية والفنية في لبنان والعالم العربي. وان أبرز ما يمكن أن يقال عن الكتب التي عربت في الفترة الأولى، أي منذ سنة 1970 حتى نشوب الحرب اللبنانية انها جاءت لتعبر عن الواقع الاجتماعي والسياسي السائد آنذ، فقد كان لبنان يجتاز أكثر مراحله ازدهارا اقتصاديا وانفتاحا على محيطه العربي، اضافة إلى انفتاحه على الغرب الأوروبي والأمريكي، لكنه في الوقت ذاته كان يُخَيِّ

في باطن تركيبته الاجتماعية والسياسية مخاضات كانت تظهر حيناً وتختفي أحياناً أخرى، لذلك، فإن الاتجاه الذي سلكته الكتب المعربة آنفذا جاءت لتصب في هذا الإطار.

وبعد نشوب الحرب اللبنانية، وإضافة إلى الوهن الشديد الذي أصاب ديناميكية دور النشر المتعددة، اتخذت الكتب المعربة مسارات محددة جاءت لتعكس اتجاهات فكرية واجتماعية عند مختلف قطاعات المجتمع اللبناني. فمثلاً كثر الاقبال في بداية الحرب اللبنانية على تعريب الكتب التي تعنى بدراسة الظواهر والنظم السياسية السائدة في البلدان المختلفة في العالم، إضافة إلى الأسباب التي تؤدي عادة إلى تفجير الثورات فيها. وفي هذا المجال يجب ألا ننفل الكتب التي تم تعريبها من قبل شتى الأحزاب والمنظمات السياسية في لبنان، وذلك من أجل ان تدعم مواقفها ووجهات نظرها إزاء الصراع الدائر في لبنان. وما أن هدأت الحرب قليلاً حتى اشتد الاقبال على ترجمة الكتب النفسية والاجتماعية التي تعنى بالتوغل بعيداً في شخصية الفرد ونفسيته، وخصوصاً بعد الأزمات النفسية العنيفة التي تعرض لها اللبناني ولا يزال. وفي تلك الأثناء أخذت الرواية والقصة وقصائد الشعر المعربة تلاقى رواجاً كبيراً عند الناس في لبنان، ولا سيما التي تبعد باجوائها عن ممارسة العنف بشتى أشكاله ونتائجه. ولا غرابة في ذلك، فقد كان اللبناني، ولا يزال بأس الحاجة إلى ما يرتفع به قليلاً عن أتون الحرب المشتعلة من حوله، وقد لاقى هذا النوع من الكتب المعربة هوى في نفوس اللبنانيين. ليس هذا فحسب بل ان مختارات شعرية جرى تعريبها لشعراء أوروبيين، وذلك من ضمن رواج سوق الكتاب الشعري الذي انتعش، إلى حد كبير، في أثناء الحرب اللبنانية، وذلك تعبيراً عن استمرارية ما للثقافة اللبنانية المتفتحة برغم كل المآسي والحروب.

أما بالنسبة إلى الكتب الفلسفية، فيمكن القول انها ازدهرت ازدهاراً ملحوظاً في أثناء الحرب اللبنانية، كما أنها تلاقى رواجاً وإقبالاً في السوق اللبنانية. وهناك دور نشر متخصصة بتعريب النتاج الفلسفي الغربي، ويذكر في هذا المجال الفيلسوف الألماني هيجل الذي تم تعريب معظم مؤلفاته في لبنان. والحقيقة أن رواج الكتب الفلسفية المعربة، ذو علاقة وثيقة بالأوضاع المستجدة في لبنان من جراء الحرب. وتشير احصاءات صادرة عن دور نشر محلية إلى أن كثيراً من القبول على شراء الكتاب الفلسفي المعرب من أي صنف كان ليتمكنوا من التقرب من جوهر الازمة اللبنانية ودوافعها وأسبابها، أو ان هذه الكتب الفلسفية تشدهم أحياناً بعيداً عن واقع مؤلف يتبنون التفلسف منه... وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكتب المعربة ذات المضامين الإسلامية، إما على صعيد الاستشراق وعلاقته بفهم الحضارة الإسلامية، وإما على صعيد دراسة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وفي هذا المجال نذكر عدداً من الكتب المعربة :

(الاسلام في الغرب) (تاريخ التشريع الاسلامي) (الاسلام : الأمس والغدا) (جاذبية الاسلام) (الاسلام في القرون الوسطى)... الخ...

وما تجدر فيه الملاحظة ان كتباً عديدة تبحث في الاحتلال الاسرائيلي للبنان عربت ومعظمها يتسم بطابع الاثارة والكشف عن جملة من الحقائق التي كانت مخفية حتى وقت قريب. وقد لاقى هذا النوع من الكتب المعربة اما عن الانكليزية واما عن العبرية رواجا كبيرا مذهلا في سوق النشر اللبناني، وبيعت اعداد كثيرة من هذه الكتب نظرا إلى ما تتضمنه من معلومات مباشرة عن الحرب ومن أجوبة محددة عن عدد من الأسئلة في اذهان اللبنانيين. ومن هذه الكتب نذكر : (كرة الثلج) و(حرب الألف سنة). وفي الوقت نفسه، فان عددا يسيرا من الكتب التي تعنى بدراسة تركيبة المجتمع اللبناني (طوائف ومعتقدات وتاريخا) تم تعريبه عن الانكليزية والفرنسية والعبرية، وهذه تتسم جميعا بنظرة تحليلية تحمل الكثير من المفاهيم التي تنظر المجتمعات الغربية إلينا من خلالها، وان كنا نسجل تحفظا على عدد كبير منها.

ولا بد من ذكر الكتب العلمية المعربة التي أخذت تنتشر في المدة الأخيرة تعبيرا عن الاستعداد لتقبل ثورة التكنولوجيا. وتتناول هذه الكتب مختلف قطاعات التكنولوجيا التي بدأت تغزو المجتمعات العربية، ونذكر من هذه الكتب، على سبيل المثال لا الحصر، مشاكل نقل التكنولوجيا مثل : (تحلية مياه البحر) .. الخ.

ب — الاستئذان من المصدر الاصلي — حقوق المؤلفين :

ان القانون اللبناني يحمي حقوق النشر والتأليف، وهناك مواد تشير إلى ضرورة استئذان الناشر أو المؤلف أو المترجم قبل الاقدام على طبع أي كتاب أو ترجمته، من الكتب التي يفترض اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها قبل طبعها وتسويقها.

ومهما يكن من أمر، فان على المعرب أو المترجم، اضافة إلى الناشر أن يبادر المعني منهم إلى استئذان المؤلف أو الناشر قبل الاقدام على ترجمة كتاب معين أو تعريبه. ويبحث، حسب القوانين المرعية، احد هؤلاء المذكورين بمذكرة خطية إلى المؤلف أو الناشر تتضمن طلبا صريحا بأخذ الاذن القانوني بترجمة الكتاب المزمع نشره، ويفترض بالمعرب أو المترجم أو الناشر أن يحصل على مذكرة خطية من الجانب الآخر مؤلفا كان أم ناشرا تتضمن صراحة الاذن القانوني المطلوب حتى يصار إلى ترجمة الكتاب المزمع نشره.

وقد يشترط المؤلف أو الناشر وهو من يملك حقوق النشر، قبل اعطاء الاذن، الحصول على مبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من الأرباح، أو غير ذلك، من الجهة التي تتولى تعريب كتابه أو ترجمته، وقد لا يشترك شيئا من هذا القبيل.

أما بالنسبة إلى القانون اللبناني فانه يفسح المجال لكل من يدعي ان شخصا أو جهة ما تولت تعريب كتاب له أو ترجمته ونشره من دون اللجوء إليه لاستئذانه قبل القيام بهذا العمل، ان

يتقدم بدعوى ضده أمام القضاء في لبنان يطالب فيها بمعاقبة المزرور وتغريمه بما يتناسب مع حجم الخسارة التي يبت بها القضاء، إضافة إلى مصادرة نسخ الكتاب المزورة. ولكن لشديد الأسف، فإن حادثة من هذا القبيل لم يسبق أن تولاها القضاء اللبناني على الرغم من حالات التزوير التي لا تحصى ولا تعد.

وفي هذا المجال لا بد لنا من القول ان عددا غير يسير من دور النشر في لبنان انما تقوم تجارتها على أساس من تعريب الكتب ونشرها من دون الحصول على اذن قانوني يحولها القيام بهذه الخطوة، حتى أصبح بإمكاننا القول ان ظاهرة تعريب الكتب ونشرها في لبنان من دون التقيد بالاجراءات القانونية المتعلقة بذلك، أصبحت هي القاعدة. أما اذا حدث خلاف ذلك بان تم الحصول على الاذن القانوني المعتمد، فإن هذا الأمر يعتبر استثناء من القاعدة.

على الرغم من ان القضاء اللبناني يحفظ للمؤلف أو المترجم حقه الطبيعي في ما يتعلق بما اصدر من كتب، الا أن هناك حلقة مفرغة لا بد من القاء الضوء عليها حتى تتضح لدينا الجوانب المتعددة لقضية الترجمة والتعريب في لبنان.

ان اتفاقية جنيف التي تنص صراحة على حفظ حقوق المؤلف أو الناشر واللجوء إلى التشريعات القانونية بين الدول الأعضاء التي وقعت عليها والتزمت بمضمونها، ليست مرعية بأي شكل من الأشكال في لبنان، علما بأنه كان قد وافق عليها من حيث المبدأ، وعلى التقيد ببندها. ولكن تدهور الأحوال الأمنية في لبنان وعدم تمكن القضاء من ضبط قانونية الاجراءات التي يلجأ إليها كل من المهرب أو الناشر، حال دون أن يفهم لبنان بما كان قد أعد العدة له عندما دعي إلى التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء التي اتفقت من حيث المبدأ، على وضع بنودها موضع التنفيذ. وبناء عليه، وفي ظل استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان، وتوقف القضاء فيه عن ممارسة سلطاته القانونية، ينشط تعريب الكتب في لبنان على قدم وساق من دون رقيب أو حسيب أو سلطة يمكن أن يلجأ إليها كل من غبن حقه ولم يستأذن في تعريب كتابه أو ترجمته. وفي هذا السياق، لم يحدث أن نلجأ إلى مؤلف أو ناشر سرق منه حقوق ترجمة كتاب أو تعريبه في استرداد حقه عبر القضاء اللبناني البتة، وقد أصبح معروفا لدى الدول المعنية أن لبنان يمثل البؤرة التي يتم فيه تعريب الكتب الصادرة في أوروبا وأميركا، ولذلك فإن احدا من هؤلاء المعنيين لا يكلف نفسه عناء استرداد حقوقه، لأن محاولته هذه ليست سوى قبض الريج.

ولكن ينبغي لنا القول أن جهات كثيرة ومؤلفين كثيرا لا يجدون غضاضة البتة، في أن يصار إلى تعريب كتبهم في لبنان ولاسيما تلك التي تبحث في مشاكل دول العالم الثالث من ايدولوجية أو سياسية أو اقتصادية، ولسنا نبالغ اذ نقول أن اعدادا كبيرة من الكتب الصادرة بلغات أجنبية تدفع دفعا باتجاه السوق اللبنانية ليتم تعريبها نظرا إلى الأغراض المتعددة التي يتوخى بثها في لبنان

ومختلف الأقطار العربية. وليس غريبا ما يحصل اذ ان هذه الكتب بالتحديد، أو أمثالها لا يمكن لها أن ترى النور في اللغة العربية الا في لبنان لانعدام السلطات التي يمكن أن تغير من مجرى الأمور اذا ما تم اللجوء إليها.

وفي أحيان أخرى، ولدينا أمثلة على ذلك، نرى أن جهات أجنبية معنية لا تمنع في أن ترسل إلى دور النشر اللبنانية التي تتولى تعريب كتبها ونشرها نسخا أصلية عن الأفلام والصور المتعلقة بطباعة هذه الكتب وإخراجها حتى لا يصار إلى الاستعانة في طبع الكتاب العرب من دون الحصول على إذن من صاحبه، بالفرع بل بالأصل الذي يجري إرساله في هذه الحال إلى دور النشر اللبنانية التي تتولى إصداره. ونلاحظ في هذا المجال بالتحديد، ان الجهات التي تصدر الكتاب في الخارج تشارك عن سابق تصور وتصميم، في انعاش حركة التزوير في لبنان وذلك من أجل أن تروج كتبها في دول العالم الثالث.

ولا بد لنا من القول أن فشل لبنان في تنفيذ التزاماته المعنوية بالنسبة إلى اتفاقية جنيف لحفظ حقوق المؤلف والناشر، إضافة إلى انعدام تطبيق القوانين التي تحفظ في لبنان، من حيث المبدأ، حق المؤلف والناشر، افاد حركة الترجمة في لبنان افادة جمة، وفي الوقت نفسه فقد افسح في المجال لظهور عدد غير يسير من المترجمين الذين اخذوا يميلون نحو التفرغ لأعمال الترجمة والتعريب. ولسنا نبالغ اذ نقول أن عدم تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بحفظ حقوق المؤلف والناشر، كان السبب الأهم والأكثر فعالية ومساهمة على تجذير حركة الترجمة في لبنان، ولولا ذلك لحرم القارئ العربي من مئات الكتب التي جرى تعريبها عن لغات أجنبية، ولما تمكنت دور نشر كثيرة في لبنان من أن تزدهر من خلال انكبابها على تعريب عدد ضخم من الكتب التي تتضمنها المكتبة الأجنبية.

ومن الأسباب التي أدت إلى ازدهار حركة الترجمة والتعريب في لبنان تشابه الوضع السياسي في لبنان ووصوله إلى حد التآزم وانصراف كل فريق من الفرقاء اللبنانيين إلى تعريب كتب يرى فيها مناسبة للدفاع عن أفكاره ومعتقداته. ولذلك لا مفر من القول إن الحرب اللبنانية اغنت حركة الترجمة والتعريب اغناء منقطع النظير، إذ ان أسباب هذه الحرب وانعكاساتها قد دفعت بالمعربين والناشرين إلى البحث في المكتبة الأجنبية عما يمكن أن يتلاءم مع الوضع السياسي والاجتماعي المستجد في لبنان. ولذلك فان تنوع الكتب التي عربت في لبنان، منذ بداية الحرب اللبنانية وحتى اليوم، تنبئ إلى حد بعيد بتنوع الاتجاهات الفكرية والعقائدية في لبنان وغناها. ولذلك، وكما ذكرنا سابقا فإن أي محاولة لفهم واقع الترجمة والتعريب في لبنان، لا يمكن لها أن تفي بما هو مطلوب ما لم تُعجل النظر بما هو خلفها ونقصه بذلك الاطار الموضوعي سواء أكان سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا أم ... الخ.

ج — الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وحجمها وأساليب عملها :

ان غياب المؤسسات المختصة بالترجمة والتعريب جعل دور النشر بالدرجة الأولى تكون المنبر الرئيسي لحركة الترجمة، إلى جانب الدوريات الثقافية والعلمية والاقتصادية والمجلات السياسية الأسبوعية والجرائد اليومية من خلال اقسامها وصفحاتها الثقافية، ونذكر أكثر الجهات اهتماما وانتاجا في هذا المجال الثقافي :

أ — دور النشر :

- دار الكلمة — ص — ب — 5288 — 13، بيروت.
- المكتبة العصرية — ص — ب — 8355 — 11، بيروت.
- دار العودة — ص — ب — 6284 — 14، بيروت.
- مركز دراسات الوحدة العربية — ص — ب — 6001 — 13، بيروت.
- معهد الانماء العربي — ص — ب — 5300 — 14، بيروت.
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر — ص — ب — 5769 — 11، بيروت.
- دار الطليعة — ص — ب — 1813 — 11، بيروت.
- دار العلم للملايين — ص — ب — 8038 — 11، بيروت.
- دار ابن خلدون — ص — ب — 9308 — 11، بيروت.
- دار الفارابي — ص — ب — 3181 — 11، بيروت.
- دار الفكر الجديد — ص — ب — 3081 — 11، بيروت.
- مؤسسة بدران — ص — ب — 2676 — 11، بيروت.
- دار الآفاق الجديدة — ص — ب — 9333 — 11، بيروت.
- دار النهار للنشر — ص — ب — 2161، بيروت.
- الدار العربية للموسوعات — ص — ب — 5348 — 13، بيروت.
- دار التنوير — ص — ب — 6499 — 13، بيروت.
- مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر — ص — ب — 5251 — 13، بيروت.
- دار الآداب — ص — ب — 4123 — 11، بيروت.

- المكتبة الشرقية — ص — ب — 1986 — 11، بيروت.
- مؤسسة الأبحاث العربية — ص — ب — 5057 — 13، بيروت.
- دار ابن رشد — ص — ب — 5537 — 14، بيروت.
- منشورات عويدات — ص — ب — 638 — 11، بيروت.
- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — ص — ب — 6300 — 113، بيروت.
- دار الحدادنة — ص — ب — 5636 — 14، بيروت.

2 — الدوريات الثقافية والفكرية :

- «الطريق» تأسست عام 1942 مؤسسها انطوان ثابت عنوانها منطقة الظريف الوتوات، شارع البحرين — بيروت — ص — ب — رقم 64.
- «دراسات عربية» تأسست عام 1964 عنوانها المصيطبة، بيروت تلکس 20043.
- «الآداب» مؤسسها الدكتور سهيل ادريس — عنوان : ص — ب — 4122، بيروت.
- «المقاصد» تأسست 1981، تصدر عن جمعية المقاصد الاسلامية، عنوانها : الزيدانية — شارع ابن رشد ص — ب — 5832 — تلکس 20278.
- مجلة «شعر» تأسست 1957، توقفت في 1973 من مؤسسها : يوسف الخال، أدونيس، أنسي الحاج، شوقي أبو شقرا.
- «الفكر العربي المعاصر» تأسست 1980، مطاع صفدى صاحبها ومؤسسها — عنوانها : ص — ب 135072.
- «المسيرة» توقفت عام 1980.
- «قضايا عربية» تأسست في 1973 وتوقفت في 1983.
- «الفكر العربي» تأسست عام 1978 — تصدر عن معهد الانماء العربي وعنوانها : فردان — بناية المانوليا، بيروت — ص — ب — 5564.
- «مواقف» صاحبها ومؤسسها ادونيس، تأسست عام 1973.
- «المستقبل العربي» تأسست عام 1975، عنوانها : بناية سادات تاور بيروت ص — ب — 6001.

— «تحويلات» تأسست عام 1983، وتوقفت بعد ثلاثة اعداد في عام 1984.

3 — المجلات الأسبوعية :

— «المستقبل» لبنانية تصدر في باريس، صاحبها ورئيس تحريرها نبيل خوري، تأسست عام 1977.

— «النهار العربي والدولي» رئيس تحريرها جبران تويني، تأسست عام 1978 بباريس وانتقلت بعدها إلى بيروت.

— «بيروت المساء» (تصدر حالياً اصداراً مؤقتاً) رئيس تحريرها محسن ابراهيم.

— «صباح الخير» (حزبية) مديرتها محمد العريضي.

— «الكفاح العربي» تصدر عن شركة أبو ذو الغفاري، رئيس تحريرها وليد الحسيني. تحولت من جريدة يومية إلى مجلة أسبوعية.

— «الشرائع» رئيس تحريرها حسن صبرا.

— «الأسبوع العربي» ناشرها جورج أبو عضل ورئيس تحريرها شارل أبو عضل.

4 — الجرائد اليومية :

النهار تصدر بالعربية.

السفير » »

الأنوار » »

اللواء » »

الحقيقة » »

اللوجور تصدر بالفرنسية.

الريفي » »

ليس في لبنان أجهزة حكومية أو مؤسسات عامة تعنى بحركة الترجمة أو التعريب، ولم يحصل في أي وقت من الأوقات ان تبنت الدولة اللبنانية القيام بمثل هذه النشاطات أو اعطاءها الطابع الرسمي. وفي الوقت ذاته، فان مشاريع من هذا النوع لم تدرج ضمن خطط الدولة اللبنانية التربوية لانجازها في المستقبل سواء على صعيد اقدم الدولة على انشاء مؤسسات (دور نشر رسمية) تعنى

بحركة الترجمة والتعريب، أو المشاركة في انشاء مؤسسات خاصة بمثل هذه النشاطات. وقد عطلت الحرب اللبنانية انصراف الدولة إلى مجازاة المؤسسة الخاصة التي أخذت على عاتقها تحقيق هذه المهمة التي تستدعي في معظم الأحيان قدرات مالية وبشرية وبرايج تجد هذه المؤسسات نفسها مقصرة دونها، الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا من قبل الدولة لتبني مثل هذه النشاطات واعطائها الطابع الرسمي العام.

ويبدو ان المؤسسات الخاصة قد وفقت — إلى حد بعيد — بالنهوض بحركة الترجمة. فان في دور النشر اللبنانية الخاصة أفرادا استطاعوا تدريجيا، وبفضل نشاط وجهدهم، ان يقدموا خدمات كبيرة لهذا القطاع الذي أصبح متخصصا واستطاع بعد أن قطع شوطا بعيدا في هذا المضمار أن يحل محل القطاع العام. ولا غرابة في ذلك، فقد تحولت دور النشر اللبنانية، بفضل مجاراتها لحركة الترجمة والتعريب والارتقاء بهذه الحركة — رغم الحرب اللبنانية التي دمرت معظم القطاعات — إلى مؤسسات ذات تقاليد راسخة، اذ ان إقدامها على تعريب الكتب لا يتم بصورة انتقائية أو عشوائية، بل بشكل منظم يتناول تعريب معظم الكتب التي تغطي أبرز مجالات الثقافة الغربية. ومن هنا بإمكاننا القول أن دور النشر اللبنانية هي في طريقها إلى التحول التدريجي إلى أن تصبح مؤسسات لها طابعها الخاص فيما يتعلق بهذا المضمار ان لم يكن قسم منها قد تحول فعلا إلى مثل هذه المؤسسات.

د — تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج :

لا تقوم الدولة اللبنانية في الوقت الحاضر بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج، لأنها — في الأساس — تفتقد هي نفسها مثل هذه الأجهزة والمؤسسات. وهذا لا يمنع من القول ان أجهزة رسمية لبنانية تقدم على المشاركة في عمل من هذا النوع، ولكن ليس بدافع الاتجاه أو التخصص بمثل هذا النوع من النشاطات، بل بشكل يخضع اما للمصادفة أو لتنفيذ فكرة لا يمتد تأثيرها إلى ما بعد الانتهاء من تنفيذها. ولست اعني في هذا المجال أكثر من ان تستشير الدولة اللبنانية في بعض الأحيان بعض المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو الجامعة العربية بشأن تعريب كراس، أو مشاركة بعض المؤسسات الخاصة (دور النشر) أو الطلب منها تبني هذا العمل على صعيد الطباعة وما شابه. وهذه النشاطات الضئيلة التي لا تتعدى الاستشارة في معظم الأحيان، تنتهي بانتهاء الاستشارة ولا تخضع أبدا لخطوة الغرض منها تحول هذه النشاطات إلى ما يشبه المؤسسة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان عددا من دور النشر اللبنانية ولا سيما تلك التي تتمتع بشبكة علاقات متينة مع عدد المنظمات المتخصصة التابعة اما للأمم المتحدة واما للجامعة العربية، فانها، وبشكل دوري، تكلف من قبل هذه المنظمات القيام بترجمة عدد من الدراسات

والكتب والنشرات التي تفرص هذه المنظمات على ادراجها في خطط أعمالها التربوية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ونظرا إلى ان دور النشر هذه قد استحوذت على خبرة مميزة في هذا المجال، فان المنظمات المذكورة لا تجد غضاضة في الطلب إليها القيام بمثل هذه المهمة التي تبدو شاقة في معظم الأحيان. وتحتاج إلى خبرة عالية، وذلك من أجل الاسراع في تنفيذ في هذه المهمة. ويبدو أن دور النشر اللبنانية قد حازت فعلا على هذه الخبرة العالية، ولذلك فان هذه المنظمات المتخصصة تعتمد عليها بين الحين والآخر لتعريب عدد من المطبوعات.

هـ - أنواع الكتب المترجمة خلال أعوام 1970 - 1985 :

إذا استعرضنا قائمة المترجمات خلال أعوام 1970 - 1985 المثبتة في آخر الدراسة تبين لنا أن أنواع الكتب المترجمة هي التالية :

دراسات فلسفية	46	273
دراسات نقدية	102	11
دراسات سياسية	77	06
دراسات اقتصادية	23	28
دراسات تربوية واجتماعية	11	51
دراسات تاريخية	14	11
نصوص شعرية		16
	<hr/>	<hr/>
	273	396

ويشير ذلك إلى أن الدراسات، عموما، تحتل نسبة 70 بالمائة، من مجمل المطبوعات، يقابلها النصوص الأدبية (رواية، قصة، مسرحية، شعر) التي لا تتجاوز النسبة المئوية المتبقية. وهذا مرتبط، بعوامل كثيرة، أبرزها الخاح الواقع اللبناني في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه، ومن ضمن متطلبات السوق العربية، وكذلك من ضمن ارتباط هذه المتطلبات بالحاجات الأكاديمية والدراسية المتضاعفة، سواء في المستوى اللبناني أو العربي، من هنا، فان محاور هذه الدراسات، داخل النسبة المئوية الطاغية، كانت تتسع أو تنقلص، على امتداد هذه السنوات، في موازين غير ثابتة، تتعلق بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية والعقلية التي تُستنفَر أو تُستنهض في هذه المرحلة أو تلك.

فالدراسات الفلسفية مثلا ازدادت في المرحلة الأخيرة، أي بين الأعوام 1982 و1985، وهذا يحمل دلالات أهمها بداية انحسار الاهتمامات العامة بالظواهر الطائفية المتصلة بتصادم أزمت الحرب والمشروعات السياسية المطروحة والبحث عن تفسير للاحداث خارج هذه الظواهر.

ونجد ان الدراسات التربوية والنفسية برزت في الفترة التي تلت هدنة 1977، وما بعد، وهذا طبيعي بالنسبة للتربويين وللنفسيين، في ان يعالجوا تأثيرات الحروب والمعارك والأزمات، وان مثل هذه الدراسات تتم عادة في أزمات (السلم) أو الهدنات الطويلة، لأنها تبحث في النتائج والآثار التي تخلفها الأزمات المسلحة والعسكرية في البنى النفسية والعقلية والتربوية، وفي مستوى الأعراف والقوانين الاجتماعية العامة، على عكس الدراسات العسكرية التي تكثر في ذروة الصراعات العسكرية المباشرة، وتكون مصدرا للاستفادة المعرفية والخبرات العسكرية المتصلة بالظروف العسكرية الآنية، اضافة إلى ذلك، فان المؤلفات العسكرية والموسوعات العسكرية تندرج كذلك ضمن الصراعات العربية وغير العربية، ولا سيما الصراع العربي الصهيوني.

اما النصوص الأدبية، فنسبتها تعبر ليس عن واقع لبناني فحسب وإنما عن واقع عربي. فالرواية والقصة، طاغيتان، بالنسبة إلى النصوص المسرحية والشعرية لأن القارئ اللبناني وتالياً العربي بات يتوجه إلى الرواية، كأداة قراءة، أكثر مما يتجه إلى الشعر كأداة (سماعية) القائية، وإلى المسرح كأداة تشخيص على الخشبة. وهذه الظاهرة، وإن كان لها علاقة وطيدة بالواقع اللبناني — العربي إلا انها لا تنفصل عن المدى العالمي وخصوصاً الغربي في تعامله مع هذه الأنواع الأدبية، فالشعر تراجع في أوروبا، والرواية تقدمت، وصارت من المصادر الأساسية التي تعبر عن وجدان الشعوب والأفراد، ولهذا نجد ان ترجمة الرواية والقصة تتصل بآخر الانجازات الطالعة في الغرب : أمريكا اللاتينية، وفرنسا بالطبع، وفي اليابان أيضاً. وهناك ناحية سياسية أساسية تتعلق بنوع الترجمات الروائية والقصصية وهي تعكس أحيانا، وإن مداورة، إسقاطات على الواقع العربي الراهن. أما المحدودية النسبية لتعريب الشعر، فرمما تعود اضافة إلى الأسباب التي أوردناها، إلى ان اللبناني العربي، يخاف (وليس بالضرورة ان يكون خوفاً في محله)، من أن تؤدي ترجمة الشعر إلى (تخريب) ذائقته الشعرية العربية التاريخية، هذه الذائقة التي يعتبرها التعبير العريق لأصالة الخالصة.

ثانيا : الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

ليس في لبنان جهة تتولى الاشراف على الكتب المعربة والمترجمة غير الدور التي تتولى بنفسها اختيار الكتب التي تسعى إلى تعريبها. ولكن يجدر القول إن الناحية الفنية وكذلك الناحية المضمونية التي تمس جوهر الكتاب المعرب من حيث قدرة المترجم على نقل محتويات الكتاب بأمانة إلى العربية وبلغة متينة ومتأسكة وبعيدة عن الاسفاف، متوفرة إلى حد بعيد في معظم الكتب التي تعرب في لبنان ولا سيما تلك التي تصدر عن دور نشر لها سمعتها ومكانتها في لبنان وخارجه.

ان المترجم في لبنان ولا سيما ذلك الذي أصبح متخصصا في عمله، وهو يكلف باستمرار من قبل دور نشر معينة بنقل الكتب المختارة إلى العربية، قد أصبح بمقدوره مراجعا لا يجارى في فنون هذه المهنة الصعبة. ومن ناحية أخرى فان عددا من دور النشر اللبنانية التي استطاعت الاستحواذ على مكانة ثقافية وعلمية رفيعة في أوساط المثقفين، لا يمكن لها أن تقدم على تكليف مترجمين لا يتميزون بالكفاءة المطلوبة من أجل تعريب هذه الكتب المختارة. كما أن الكتب التي يصار إلى اختيارها لا تنسم بطابع السهولة في معظم الأحيان فهي تتراوح بين الكتب الفلسفية والاجتماعية والتاريخية والفكرية، ولذلك فان مترجما لا يمتلك قدرات مهنية عالية لا يسعه القيام بمثل هذه المهمة. ولكن هذا لا يمنعنا من القول إن عددا غير يسير من الكتب، خاصة تلك التي عربت في الفترة الأخيرة، ومعظمها يتناول الحرب الاسرائيلية — اللبنانية، قد عرب بشكل ردي جدا، ولم يكن الغرض اتقان الترجمة بل هو اصدار الكتاب بالسرعة المطلوبة من أجل تسويقه قبل أن تقدم جهة أخرى على ترجمته.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

ولا يسعنا في هذا المجال الا ان نشير إلى مادة الترجمة والتعريب التي تلقى لطلاب الصفوف التكميلية والثانوية، اضافة إلى ان كلية الآداب في الجامعة اللبنانية في قسمي اللغة العربية والأجنبية تطرح أمام الطلاب مادة تعنى بالترجمة والتعريب يمتحن الطلاب فيها عند نهاية السنة الدراسية، وينتهي الأمر عند هذا الحد.

أما بالنسبة إلى طلاب الصفوف الثانوية، فان هذه المادة (الترجمة والتعريب) تفرض على طلاب الفرع الأدبي (البكالوريا — القسم الأول) فقط، ولا تفرض على طلاب الفرع العلمي. وعلى الطالب أن يتقدم في نهاية السنة للامتحانات الرسمية التي تتضمن مادة الترجمة والتعريب هذه، وعلى الطالب في الامتحان الرسمي النهائي ان يختار اما التعريب واما الترجمة. ويبدو ان الطلاب يقبلون — بمعظمهم — على اختيار مادة التعريب لسهولة النسبية، ولكن هذا لا يمنع من القول، ان عددا غير يسير يختار الترجمة نظرا إلى قدرته على التعاطي مع اللغة الأجنبية بيسر لا يتوفر له في تعاطيه مع اللغة العربية.

والحقيقة ان مادة الترجمة والتعريب بالنسبة إلى الصفوف الثانوية في لبنان أصبحت مقصورة إلى حد كبير، لأنها لا تتماشى اطلاقا مع حاجة الطلاب تبعا لضرورات العصر والعمل. ولذلك فان هناك بونا شاسعا في لبنان بين التقنيات المتخلفة التي تدرس بها هذه المادة (الترجمة والتعريب) وبين الضرورات التي تحتم على الطالب اتقان هذه المادة.

وقد انشئت مؤخرا «مدرسة الترجمة» في بيروت، وهي تابعة لكلية الآداب والعلوم الانسانية في جامعة القديس يوسف.

ومن الأهداف التي أعلنت عنها المدرسة أعداد مترجمين يتميزون بمستوى رفيع ويعتمدون على اللغة العربية اعتماداً أساسياً. لكنها إلى ذلك، تهدف إلى تنمية استعمال اللغتين العربية والفرنسية بصورة متوازنة، كل أن تكون اللغة الانكليزية هي اللغة الثالثة. وتعمل هذه المدرسة، في سياق اتقان اللغات والترجمة، على اكساب الطلاب ناحية منهجية تتيح لهم (الفهم والتفكير، والتعبير عن طريق تنمية انتباههم والسرعة في الالتقاط واختيار المعلومات ودقة التحليل ووضوح العرض)، واكسابهم، من ناحية أخرى، مفهوم النظام، الذي من خلاله، يمكن فهم الواقع اللغوي أو الاقتصادي أو الديني، لكل بلد.

أما الإعداد فيستغرق، في مدرسة الترجمة، ثلاث سنوات، تكون سنوات مشتركة وتهيئ للاجازة في اللغات الحية. وتفسح هذه الاجازة المجال أمام الطالب لاعداد شهادة الاستاذية في اللغات الحية، وسنة تخصص في مجال الترجمة، وستين للتخصص في مجال الترجمة الفورية.

اما الدروس فتشكل وحدة متكاملة، الا انها تسير في اتجاهات أربعة تلخص ميدان عمل المترجمين وتوزع الى الشكل التالي :

- (1) التعبير الشفهي والكتابي، ويقتضي تملك الطالب اللغتين العربية والفرنسية.
- (2) لا تكتفي عملية الترجمة بتملك اللغة فحسب، لكنها تفرض على المترجم أن يكون على بينة من مضمون ما يترجم. وتضاهي فروع الترجمة فروع التخصص في العلوم الانسانية : كالترجمة الأدبية — والسياسية، والتجارية، والشفهية السياحية، لكنها تشدد على حقلي أساسيين هما : الحقل الاقتصادي والحقل القانوني.
- (3) اكساب الطالب منهجية فنية في العمل والتعبير، من خلال تنمية تفكيره ومنطقه، وهذا ما يتيح له قدرة على التعبير الواضح والدقيق ويساعده على اكتشاف التسلسل الداخلي والمنطقي في كلام غيره.

ووضعت مدرسة الترجمة شروطاً لقبول الطلاب في صفوفها في سنواتها المختلفة، أساسها البكالوريا اللبنانية القسم الثاني في السنة الأولى، وشهادة الدروس الجامعية العامة أو الاجازة الجامعية في السنة الثانية، واجازة مدتها الدراسية 4 سنوات أو ما يعادلها في السنة الثالثة، على أن ينجح المتقدمون المقبولون بمباريات الدخول في السنوات الثلاث.

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

يفتقد لبنان أي جمعية أو اتحاد أو هيئة يمكن عبرها توحيد المترجمين، ضمن عمل ثقافي أو غير ثقافي يكون من شأنه تعزيز الروابط بينهم، والمحافظة على حقوقهم، وتنظيم توجهاتهم به، سواء

من حيث الاستعداد المهني، أو التقني أو من حيث الاسهام في نشاطات وأعمال بعض الجمعيات والاتحادات العربية للترجمة. فالترجمون مبعثرون لا يجمعهم سوى المهنة أو (الهواية) وإن بطريقة غير مباشرة. ولعل عدم الالتحاح على تكوين مثل هذه الجمعيات يعود إلى ان المترجمين عادة غير متفرغين، وبالتالي، فانهم ينتمون أساسا إلى اتحادات وجمعيات أو نقابات أخرى كنقابات المعلمين أو المحامين أو المهندسين أو الأطباء أو القطاعات والمراكز الجامعية والتربوية القائمة.

فالترجمون كما سبق وقلنا لا يكونون جسما موحدا له مواصفاته وشروطه وظروفه.. كما انهم لا يشكلون، في تبعثرهم، أي تجمع يمكن أن يمثلهم أو أن ينطق باسمهم أو يدافع عن حقوقهم أو يبحث، بصفة مرجعية، عن أحوال الترجمة والمترجمين والكتب والمواضيع المترجمة أو يراقب أعمال الترجمة في المؤسسات ودور النشر...

د — القوانين المنظمة للمهنة ومكافأة المترجم :

ليس في لبنان قوانين تنظم مهنة الترجمة والتعريب وذلك لأن الدولة اللبنانية لم تأخذ على عاتقها تحويل هذه المهنة إلى قطاع عام، أو مشاركة بعض دور النشر الخاصة أو على الأقل المساهمة بالتعاون مع هذه الدور الخاصة لوضع قوانين لهذه المهنة.

وباستثناء الاجراءات القانونية التي يمكن اللجوء إليها اذا أقدمت جهة ما على تعريب كتاب من دون استئذان الجهة المعنية التي تملك حقوق نشر الكتاب المنوي تعريبه (وحتى في هذه الحال فان القوانين معطلة تماما بسبب الحرب اللبنانية)، فان مهنة الترجمة والتعريب تقتصر إلى قوانين وأنظمة تحم على من يريد خوضها إلى الأدنى من متطلبات تقنية أو خبرات ثقافية.

ولكن هذا لا يعني ان مهنة الترجمة في لبنان تخلو من قوانين أو أعراف معينة، ذلك ان دور النشر الخاصة، بعد أن أصبحت دورا متخصصة في نقل أهم نتاج الثقافة الغربية قد وضعت هي نفسها قوانينها الخاصة بها أو ان هذه الدور بالتحديد قد أصبح لها بفعل ممارستها للتعريب أنظمتها التي لا يمكن لها ان تحيد عنها حتى لا تتضرر سمعتها ويخسر كتابها العرب موقعه في أوساط القراء والمثقفين العرب. فهذه الدور أو على الأقل تلك التي تتمتع بسمعة معروفة لا تكلف الا المترجمين الذين تكون لديهم خبرات تقنية عالية في هذا المضمار. ومن ناحية أخرى فان لدى عدد من هذه الدور مترجمين يتخصص كل منهم بقطاع معين من قطاعات الثقافة الغربية وغالبا ما تلجأ هذه الدور إلى تكليف المترجم المتخصص في حقله تعريب الكتاب الذي يتماشى مع اختصاصه.

اما بالنسبة إلى مكافأة المترجم، فإن كل دار من الدور اللبنانية المتعددة لها شروطها وقدراتها المالية التي تتعامل بموجبها مع المترجم من حيث مكافأته. وليست هناك قوانين تفرض على دور النشر مكافأة معينة. ينبغي عليها أن تقدمها إلى المترجم.

هـ — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

ان قسما كبيرا من الكتب التي تنشرها المؤسسات الخاصة في لبنان مترجم عن لغات أجنبية كما ان في لبنان دور نشر أصبحت تميل مع الوقت إلى التخصص في الترجمة والتعريب، اذ ان معظم اصداواتها من الكتب مترجم عن لغات أجنبية. ولذلك فإن ترويج الكتاب المترجم في لبنان هو كترويج غيره من الكتب، ولا يستلزم بالضرورة ترويجا خاصا به على الإطلاق. ولقد أصبح القارئ اللبناني ملما بحقيقة مفادها ان دور نشر معينة متخصصة بنقل بعض نتاجات الثقافة الغربية إلى العربية، ولذلك تراه يتوجه مباشرة إلى هذه الدور بعينها ليشتري منها مبتغاه.

وهناك ظاهرة سنوية متخصصة في لبنان منذ حوالي ربع قرن وهي اقامة معرض الكتاب العربي السنوي، وقد تحولت هذه الظاهرة إلى ما يشبه التقليد، نظرا إلى ان عددا غير يسير من مختلف دور النشر العربية يشارك في هذه التظاهرة الثقافية الضخمة التي تتحول بطبيعة الحال إلى مُرْوَج كبير للكتب المعربة عن لغات أجنبية، لا بل انها المروج الأكبر لمثل هذه الكتب، نظرا إلى أن آلاف كثيرة من اللبنانيين ينتظرون سنويا هذا المعرض لابتاعوا منه حاجتهم من الكتب، ومن بينها الكتب المعربة. ونظرا إلى ان أسعار الكتب تكون عادة مخفضة في هذا المعرض فإن القارئ اللبناني يجدها فرصة مناسبة لشراء المزيد من الكتب، ومن هنا يتم الترويج للكتاب المترجم أو المعرب.

أما الوسيلة الأخرى التي يصار من خلالها إلى الترويج للكتاب المعرب داخل القطر وخارجه فعادة تكون عن طريق الاعلان عن الكتب المترجمة أو المعربة في الصحف والمجلات الأسبوعية التي تصدر في لبنان وخارجه. وهذه الوسيلة مهمة وفعالة نظرا إلى أنها تربط بين المثقفين في الوطن العربي بشبكة دائمة عبر الصحافة اليومية والأسبوعية والدوريات الثقافية والأدبية.

و — المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاونون معها :

كما سبق وقلنا ليس في لبنان من يمكن اعتباره مترجما متخصصا ومتمفرا بطريقة جدية ورسمية. فالمترجمون، اما يمارسون الترجمة بدافع الحاجة (الآنية) إلى جانب عملهم الأصلي واما يمارسونها بدافع الهواية، أو يخوضون هذا المضمار لحواز ثقافية أو سياسية أو ايدولوجية أو حتى دينية... ومعروف ان مجمل هذه الممارسات لا تشكل عناصر ثابتة يمكن من خلالها اعتبارهم مختصين.

وعلى هذا الأساس يتم التعاون بينهم وبين المؤسسات (وغالباً هي دور النشر)، تعاوناً فردياً لا يندرج ضمن استراتيجية أو تخطيط أو تصور يتجاوز الحاجة المؤقتة. ولهذا نجد أن اختصاصات المترجمين مختلفة ومتنوعة : فهناك المحامي والمهندس والأستاذ الجامعي والشاعر والروائي والمسرحي والناقد والصحفي، وكل منهم، بعيداً من اختصاصه الأصلي يكب على ممارسة الترجمة. بالطبع، هذه الناحية تؤثر أحياناً كثيرة في مستوى الترجمة المقترحة، لأن أصحابها، بصفته غير المتفرغة وغير المختصة، يفتقدون الاستمرارية التي من شأنها تعميق وبلورة خبراتهم.

ثالثاً : الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق على مستوى القطر :

لقد قضت الحرب اللبنانية على مؤسسات كثيرة لو استمرت لتكنت من تطوير نشاطاتها والقيام بمثل هذا التخطيط والتنسيق. وليس في لبنان حالياً جهة رسمية تقوم بدراسة التخطيط لتعريب الكتب التي يحتاج إليها المجتمع في لبنان. وفي الوقت ذاته، فإن الدولة اللبنانية لا تشارك دور النشر الخاصة بنشاطاتها فيما يتعلق بهذه المهمة بالتحديد. بل إن جل ما في الأمر أن دور النشر الخاصة في لبنان وبفعل تقاليد الراسخة في هذا المضمار وإقدامها على تعريب الآلاف من الكتب التي تطلع القارئ العربي على أهم محطات الثقافة الغربية قد تحولت هي نفسها إلى مؤسسات تخطيط بشكل أو بآخر للقراء والمثقفين بشكل عام في لبنان وسائر أقطار الوطن العربي.

إن دور النشر الخاصة في لبنان — وبعضها معنى بشكل خاص بترجمة أهم نتاج الثقافة الغربية — بفعل احتكاكها اليومي بالقارئ العربي في لبنان وخارجه، قد أصبحت ملمة — إلى حد بعيد — بأهم ما يطلبه هذا القارئ فيما يتعلق بالكتب المعربة عن اللغات الأجنبية.

إن ظروفاً سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية سائدة في فترة معينة هي التي توحى إلى دور النشر هذه بالأسراع في تعريب الكتب التي تتماشى مع التيارات الجديدة في المجتمع العربي في لبنان وخارجه. صحيح أن عامل الكسب هو الذي يسيطر على مثل هذه الدور، ولكن لا يمكننا إلا أن نقول أن هذا التخطيط الذي يعتبر عشوائياً إلى حد كبير، قد أصبح مع الوقت تخطيطاً يناسب تطلعات الأجيال في المجتمعات العربية، أي أن دور النشر هذه تنصرف وكأنها أخذت على عاتقها التخطيط لبرنامج تتولى هي فيه تنفيذ تعريب الكتب المتعددة التي تراها مناسبة لحقبة زمنية معينة من الحقبة المتعددة التي تتعاقب على مجتمعاتنا العربية.

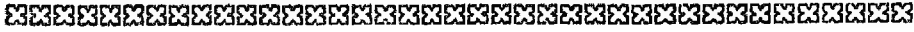
ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

لبنان بكل أسف ليس عضوا في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم* وإن كان في صلب اهتماماتها وعلينا، أولا، مطالبة الحكومة اللبنانية بالاشتراك اشتراكا رسميا بالمنظمة شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى، وعلى هذه الناحية نعلق كثيرا من الآمال بأن تلعب المنظمة الدور المركزي الذي تقوم به ضمن استراتيجيتها لتعميق وتطوير هذا القطاع الثقافي المهم، في الوطن العربي، ولا سيما بعد انشائها المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

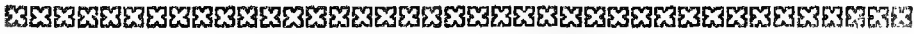
في انتظار هذه الخطوة أي انخراط لبنان بالمنظمة، يمكن للمنظمة ان تمد جسورا بينها وبين المترجمين اللبنانيين من جهة الاستفادة من خبراتهم واستفادتهم من مركزيتها واستراتيجيتها وجديتها. الناحية الأخرى التي نعتبرها مهمة هي تسويق الكتاب الذي تترجمه المنظمة في اتجاه لبنان، فيقوم بذلك حوار بين القارئ اللبناني عموما والمترجم خصوصا، وبين المنظمة، ليشكل هذا الحوار عنصرا ثقافيا توحيدا شاملا.

* انضمت الجمهورية اللبنانية الى المنظمة بتاريخ 21 ديسمبر/كانون الأول 1985، وحضر مندوبها المؤتمر العام الثامن للمنظمة والذي انعقد حينئذ.

واقع الترجمة



في جمهورية مصر



الأستاذ محمود محمود

أولا : بداية حركة الترجمة في تاريخ مصر الحديث :

يرجع تاريخ حركة الترجمة في مصر الحديثة إلى عهد محمد علي باشا الذي تولى الحكم في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها، وهي الحملة التي جثمت على صدر البلاد ثلاث سنوات (1788 — 1801). وقد لمس محمد علي التفوق الحضاري في غربي أوروبا ممثلا في الفرنسيين الذين تركوا بصماتهم على الثقافة العربية في مصر، وأدرك بثاقب بصره ما كانت عليه البلاد من تخلف عن مواكبة العصر والحضارة الحديثة، وآمن بأن سر تقدم البلاد الأوربية هو العلم، فعمل على تنشئة جيل متعلم ينهض إلى فرنسا لدراسة العلوم والصناعات التي تقوم عليها الحضارة الحديثة، وأمر بترجمة هذه العلوم إلى اللغة العربية. وكان على كل مبعوث أن يترجم كتابا في فنه الذي تخصص فيه، كما كان أكثر هؤلاء المبعوثين من خريجي الأزهر الشريف المتضلعين في اللغة العربية وأساليب الكتابة بها، وأكثر ما ترجم هؤلاء المبعوثون الأوائل كتباً مدرسية مما كان مقررا في المدارس الفرنسية، وكان هدف محمد علي من وراء ذلك، نقل الثقافة الفرنسية إلى مصر.

ومن بين من أوفد محمد علي إلى فرنسا في عام 1826 رفاعة الطهطاوي، وكان رجلا نابها فشرع وهو في فرنسا ينقل إلى العربية كل ما كان يقع بين يديه من المؤلفات الفرنسية في العلم والأدب. ولما عاد إلى مصر في عام 1831 وأصل اشتغاله بالترجمة، وعرض على محمد علي فكرة إنشاء مدرسة الألسن، يدرس فيها الطلبة، اللغات الفرنسية والتركية والفارسية والإيطالية إلى جانب اللغة العربية، وبعض المواد الأخرى، ولما استجاب له محمد علي اختار عددا ضخما من الكتب وعهد إلى الطلاب بترجمتها إلى اللغة العربية.

وتوفي رفاعة الطهطاوي في عام 1873 وخلف من بعده عددا كبيرا من تلاميذه الذين واصلوا بذل الجهود في حركة الترجمة، وقاموا بنقل أكثر من ألفي كتاب أو رسالة في مختلف العلوم والفنون.

ولم تكن اللغة العربية في تلك الحقبة من تاريخ مصر مطوّعة للترجمة، فلجأ الكاتب إلى نقل كثير من التعابير والمصطلحات العلمية نقلاً حرفياً اتسم بالتعريب واستخدام اللفظ الأجنبي وكتابه بأحرف عربية، وكثيراً ما لجأ المترجمون إلى السجع فيما كتبوا متأثرين في ذلك بأسلوب النثر العربي الذي كان شائعاً في ذلك الحين.

وكان من نتيجة دعوة رفاة الطهطاوي إلى الاهتمام بالترجمة وفتح النوافذ على الثقافة الغربية خاصة ظهور طلائع المترجمين المصريين وحفاوة الصحافة بالمقالات والأفكار المترجمة.

ويلاحظ على حركة الترجمة في زمن رفاة الطهطاوي أنها انصرفت إلى ترجمة كتب العلوم المختلفة والصناعات لحاجة البلاد الشديدة إليها في تلك الأيام، ولم تعبأ بالأدب والفلسفة والفنون إلا بقدر ضئيل.

وربما كان الشيخ محمد عبده من الرواد الأوائل الذين فطنوا إلى هذه النواحي فترجم بنفسه كتاباً في التربية لهربرت سبنسر.

ونذكر من الرواد كذلك أحمد فتحي زغلول الذي نقل إلى اللغة العربية «سر تقدم الانجيز السكونيين» و«سر تطور الأمم» ثم أحمد لطفي السيد الذي ترجم عن اللغة الفرنسية كتاباً لآسطو هي «الكون والفساد» و«علم الطبيعة» و«الأخلاق»، وتبع هؤلاء مجموعة أكثر أفرادها من خريجي مدرسة المعلمين العليا القديمة، نذكر منهم — على سبيل المثال — محمد فريد أبو حديد الذي ترجم «فتح العرب لمصر» تأليف بطر، ومحمد عوض محمد الذي نقل إلى العربية «فاوست» لجوته، وإبراهيم عبد القادر المازني وقد ترجم «قصص انجليزية قصيرة» ومحمد بدر الذي عكف على الترجمة وأخرج أكثر من أربعين كتاباً في الأدب والتاريخ.

وكل هؤلاء التابعين كانوا ممن حذقوا اللغة الانجليزية خاصة واقتنوا الأساليب العربية في الكتابة.

ومن أئمة الترجمة في ذلك العهد خليل مطران الذي ترجم بعضاً من آثار شكسبير، وسليمان البستاني الذي ترجم «الباذة هوميروس» شعراً وأحمد حسن الزيات الذي قام بترجمة «آلام قرتر» و«رفائيل» للامرتين والدكتور أحمد زكي الذي نقل كتباً مختلفة في العلوم.

ومن الآثار الشعرية الرائعة التي تصدى لنقلها إلى العربية أكثر من كاتب «رباعيات عمر الخيام» ترجمها شعراً وديع البستاني ومحمد السباعي وأحمد رامي وكثير غير هؤلاء.

ومع تطور التعليم وإنشاء الجامعات كثر عدد الأفراد الذين يتقنون اللغات الأجنبية ويحسنون التعبير بالعربية فازدهرت حركة الترجمة واتسع نطاقها فشملت فروعاً من الثقافة لم تكن تحظى من

قبل الا بقليل من الاهتمام كالمسرح والنقد الأدبي والفلسفة والآثار والتاريخ والجغرافيا. وبعد ان كانت الجهود المبذولة مبعثرة يتولاها افراد لا تجمع بينهم رابطة، بدأ بعضهم ينضم إلى بعض ويؤلف هيئة أو جماعة أو لجنة تقوم بعمل مشترك.

وما لبثت هذه الحماسة للترجمة طويلا حتى أخذت تفتت نظرا للجهد الشاق الذي تقتضيه مع ضعف الأجور المادية التي يتقاضاها المترجمون واتجاه الكتاب إلى التأليف الذي يلقي من التقدير العلمي والأدبي ما لا تلقاه الترجمة. ولكننا يجب كذلك — في هذا الصدد — الا ننسى أن كثيرا من كبار كتابنا كانوا ثمرة لحركة الترجمة القوية التي امتدت من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، ونذكر من هؤلاء طه حسين وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ.

والي لارجو الا يقضي الاتجاه إلى التأليف على الاستمرار في الترجمة حتى يقف المثقفون على ما انتجته أو تنتجها العقول الفذة لدى غيرها من الأمم في ميادين العلوم والفنون والآداب، وتتولد من لقاء الفكر العربي بالأفكار الأجنبية ثقافة عربية متطورة.

ثانيا : الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة التي تعنى بحركة الترجمة :

1 — لجنة التأليف والترجمة والنشر :

لعل هذه اللجنة هي أولى الهيئات التي تألفت في مصر وأولت الترجمة عناية كبرى. وقد انشأتها في عام 1914 جماعة من المثقفين الذين يتقنون اللغة العربية ويميدون لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية. ومعظم أعضاء هذه اللجنة من العاملين في حقل التربية والتعليم. ولا تزال لجنة التأليف والترجمة قائمة حتى اليوم، ولكنها للأسف فائرة النشاط تكاد لا تخرج كتباً مترجمة أو مؤلفة نظرا لشدة المنافسة من القطاع العام الذي تدعّمه الحكومة وانصراف الشباب عن الانضمام إليها لأنها لم تعد تذيع لهم اسما أو تدر عليهم ربحا. والواقع أن هذه اللجنة قد شاخت مع شيخوخة أعضائها القدامى، ولكنها عندما كانت في ذروة نشاطها احتضنت مجموعة كبيرة من أبرز المترجمين الذين قاموا بنقل الكثير من الكتب الأدبية والعلمية باللغات الأجنبية — وخاصة الانجليزية والفرنسية — إلى اللغة العربية، وذلك بالاضافة إلى وضع العديد من الكتب المدرسية وأغلبها منقول عن مصادر أجنبية، واليكم أمثلة قليلة لما أخرجته هذه اللجنة من كتب مترجمة أوردتها بغير ترتيب زمني :

فصول من المنثوري	جلال الدين الرومي	ترجمة عبد الوهاب عزام عن الفارسية.
غادة الكاميليا	تأليف اسكندر دوماس	ترجمة الدكتور أحمد زكي

فتح العرب لمصر	تأليف بطر	ترجمة محمد فريد أبو حديد
تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين	تأليف شباح	ترجمة محمد عبد الله عنان
الحضارة الاسلامية في القرن القرن الرابع الهجري	تأليف متر	ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة
معالم تاريخ الانسانية	تأليف هـ. ج. ولز	ترجمة توفيق جاويد
قصة الحضارة	تأليف ويل ديورانت	ترجمة محمد بدران وآخرين
السياسة	لأرسطو	ترجمة أحمد لطفي السيد
قواعد النقد الأدبي	تأليف آبر كرومي	ترجمة محمد عوض محمد
الوسائل والغايات	تأليف ألدوس هكسلي	ترجمة محمود محمود
المجتمع السليم	تأليف اريك فروم	ترجمة محمود محمود
اعترافات تولستوي	» » »	» » »
الطلسم	تأليف سير والتر سكوت	» » »
مقالات مختارة من الأدب الانجليزي	-	ترجمة محمد بدران
قصص من شيكسبير	تأليف تشارلز وماري لام	ترجمة محمد بدران
تس سليلة دربرفيل	تأليف توماس هاردي	ترجمة فخري أبو السعود
مختارات من القصص الانجليزي	-	ترجمة ابراهيم عبد القادر المازني
اقاصيص هانز ادرسون	تأليف هانز اندرسون	ترجمة ابراهيم الدسوقي
دفاع عن الأدب	تأليف جورج ديهاميل	ترجمة محمد مندور
رفائيل	تأليف لامارتين	ترجمة أحمد حسن الزيات
فاوست	تأليف جوته	ترجمة محمد عوض محمد
مبادئ الفلسفة	تأليف رابو بورت	ترجمة أحمد أمين

معارف افلاطون	—	ترجمة زكي نجيب محمود
الكون والفساد	تأليف ارسطو	ترجمة أحمد لطفي السيد
تاريخ الفلسفة الغربية	تأليف برتراند رسل	ترجمة زكي نجيب محمود
تجديد الفكر الديني في الاسلام	تأليف محمد اقبال	ترجمة عباس محمود

وهذه نماذج قليلة جدا مما قامت لجنة التأليف والترجمة والنشر بنقله إلى اللغة العربية اردت فقط ان أشير بها إلى الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على أعضاء هذه اللجنة. وما هو جدير بالذكر ان أكثر المترجمين الذين ينتمون إلى اللجنة كانوا أيضا من المؤلفين والناشرين (والنشر هنا معناه احياء التراث).

2 — لجنة دائرة المعارف الاسلامية :

ثم اقتفى أثر أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر وكان أكثرهم من خريجي مدرسة المعلمين العليا — جيل آخر ممن تخرجوا في كلية الآداب بجامعة القاهرة أو في المعاهد الأخرى — وتصدت مجموعة منهم في عام 1933 لترجمة دائرة المعارف الاسلامية، وهي الموسوعة التي أصدرها بالفرنسية والانجليزية والألمانية ائمة المستشرقين في العالم تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العلمية. وهذه الموسوعة هي أشمل ما كتب عن الاسلام ومشاهير رجاله ومدنه وعلومه وآدابه وفنونه. ولم يكتف أعضاء هذه اللجنة بمجرد الترجمة بل قاموا أحيانا بالتعليق عليها مستعينين في ذلك بجهود اعلام الكتاب المصريين والعرب.

3 — الادارة الثقافية :

في أواخر الأربعينات من هذا القرن انشأت وزارة التربية والتعليم التي كانت تعرف آنذاك باسم وزارة المعارف العمومية إدارة للثقافة العامة، وجعلت الدكتور طه حسين مشرفا عليها. ثم تولى بعد ذلك على ادارتها نفر من المثقفين، وأخذ نطاق العمل في هذه الادارة يتسع شيئا فشيئا حتى هبت الثورة أخيراً في عام 1952 ورأى مديروها والقائمون عليها انشاء وزارة مستقلة للثقافة، كانت في طبيعتها استمرارا لعمل الادارة واخرجت كثيرا من الكتب المترجمة التي عاون على رواجها مجانية التعليم والاهتمام بمحو الأمية مما زاد من عدد القراء زيادة كبيرة.

ولعل أهم ما صدر من ادارة الثقافة مشروع الألف كتاب الذي بدأ في عام 1955، وأصدر أكثر من الألف كتاب فعلا، وغالبيتها كتب مترجمة من عيون الانتاج الأدبي في مختلف اللغات. ويضيق المقام عن ذكر أسماء من اسهموا في هذا المشروع بجهودهم الأدبي، أو ذكر عناوين الكتب التي صدرت، وانتهى العمل في هذا المشروع في عام 1968. ولكن هناك تفكيراً

في احيائه باختيار ألف كتاب أخرى والشروع في نقلها إلى اللغة العربية بحيث تتلافى النقص في مجموعة الألف الأولى وتتمشى مع ما استجد في مجالات العلوم والفنون اللغات والآداب والدراسات الاجتماعية.

4 — لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة :

ولعل أولى الهيئات التي تشرف على الترجمة على المستوى القومي وتعمل على تشجيعها هي الوقت الحاضر لجنة الترجمة المنبثقة من المجلس الأعلى للثقافة، وهي — في آخر صورة لتشكيلها — تتألف من ثلاثة عشر عضواً ومنهم المقرر، وهم جميعاً من كبار المشتغلين بالترجمة والمعنيين بأمرها، وقد وضعت لنفسها منذ عام 1980 برنامجاً طموحاً لا تزال تعمل على تنفيذه ولكن في تودة وبطء شديد نظراً لقلّة الموارد المادية التي تضعها الدولة تحت تصرفها، وهي تعمل متعاونة مع الهيئة العامة للكتاب التي سيأتي ذكرها فيما بعد.

وقد وضعت اللجنة منذ تجديدها في عام 1980 برنامجاً طموحاً لاعداد مترجمين على درجة عالية من الكفاءة وذلك باشتراك أساتذة اللغات والترجمة في الجامعات في جلساتها. وهي ترمي كذلك إلى توفير الأدوات الخاصة بالترجمة ومتطلباتها من معاجم عامة ومتخصصة وموسوعات وأطالس وغيرها مستعينة بالجهود التي يبذلها الأساتذة في كلية الألسن. ومن أهدافها تنسيق حركة الترجمة في البلاد للمحافظة على التوازن بين نوعيات الكتب المترجمة فلا تطفئ الآداب على العلوم ولا تطفئ العلوم على الآداب ويكون لكل فن نصيبه في الترجمة من روائع ما صدر فيه باللغات المختلفة، وذلك مع كفالة حرية الأفراد والهيئات في اختيار المادة التي تترجم إلى اللغة العربية أو منها، وتلافي النقص الملموس في نقل أساسيات الفكر الانساني في مختلف فروع المعرفة، وتشجيع المترجمين ذوي الجدارة تشجيعاً مادياً ومعنوياً على نشر انتاجهم، ومنح الجوائز السنوية لمن ينجزون في الترجمة اعمالاً لها قيمتها ويستحق أصحابها تقدير الدولة.

وكذلك شرعت اللجنة في اعداد قوائم الكتب والمراجع، وحصر التراث الأدبي الانساني الذي ينبغي أن يكون بين يدي القارئ العربي بلغته القومية وذلك مع تحديد الأولويات ووضع برامج زمنية للتنفيذ.

ورأت هذه اللجنة — فوق ذلك — انشاء مكتب توثيق دائم للترجمة يسجل أسماء المترجمين المعروفين في العالم العربي وأهم ما نقلوا من كتب من اللغات الأجنبية إلى العربية وبالعكس، وكذلك استيفاء حاجة المكتبة العربية من الكتب المتخصصة في الترجمة باعتبارها علماً وفناً عن طريق التأليف والترجمة في هذا المجال، والاتصال بالمؤسسات الصحفية والإذاعية — مسموعة ومرئية — للتوسع في المساحة المخصصة للمواد المترجمة.

كما تفكر اللجنة في اصدار مجلة فصلية تقوم على نشر ترجمات من المستوى الرفيع في مختلف فروع الفكر والفن والأدب، وتعمل على اعطاء المترجم حق الحصول على منحة تفرغ من الدولة في الترجمة أسوة بما هو متبع في فروع الإبداع الأخرى، وإصدار دليل مفسر للكتب التي تمثل تيارات الفكر العالمي المعاصر، على أن يشتمل على تعريف مختصر لكل كتاب ليسترشد به المترجمون الناشئون في اختيارهم.

وتسعى اللجنة نحو انشاء شعبة للمترجمين باتحاد الكتاب، وقد تم بالفعل قيد بعضهم أعضاء في هذا الاتحاد.

كما تسعى إلى استصدار قانون يحدد الحد الأدنى من الأجر الذي تدفعه الدولة كمكافأة للمترجم الذي يكلف بنقل كتاب أو نص معين من أية لغة أجنبية إلى العربية أو من العربية إلى إحدى اللغات الأجنبية، مع تخفيف الأعباء الضريبية على المترجمين، وقد نجحت فعلا في استصدار قانون يعفي الأعمال المترجمة من الضرائب تشجيعا للمترجمين على الإقبال على هذا العمل الذي يقتضي ثقافة عميقة ومعرفة دقيقة بأحدى اللغات الأجنبية على الأقل واثقان اللغة العربية.

وقد شرع أعضاء اللجنة في اصدار سلسلة من روائع الفكر العالمي مترجمة إلى اللغة العربية نذكر منها على سبيل المثال :

- مختارات من الأدب الألماني في القصة، قام بترجمتها الدكتور مصطفى ماهر.
- مختارات من الرواية الفرنسية بدأتها الدكتورة سامية أسعد بكتاب «على ناصية بيت سوزان» لمارسل بروس.
- مختارات من الشعر اليوناني الحديث ترجمة الدكتور نعيم عطية.
- كتاب «الجزيرة» لأولدس هكسلي، ترجمة محمود محمود، وهو عبارة عن تصور رائع لعالم جديد يقوم على دعامة من الأيمان الصحيح والعلم الذي يوجه لسعادة الانسان.
- «فكرة التقدم» تأليف المؤرخ البيطاني بيوري وترجمة أحمد حمدي محمود.
- «أولويات المنطق الرمزي» تأليف امبروز ولايو فيتش وترجمة الدكتور عبد الفتاح الديدي.
- «من حياتي شعر وحقيقة» لجوته ترجمة مصطفى ماهر.

ومن الكتب التي صدرت بالانجليزية نقلا عن اللغة العربية «مختارات من الفكر العربي الحديث» وهي مقطوعات قام باختيارها وترجمتها محمود محمود.

وإلى جانب الجهد الذي تبذله لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة يقوم المجلس القومي للثقافة والفنون والاعلام بدراسة مستفيضة لمستقبل الترجمة في مصر تمهيدا لإنشاء ديوان للترجمة يضم صفوة منتخبة من المفكرين والعلماء ويقوم بالتخطيط والإشراف الفني والمتابعة لحركتها وبذل كل جهد ممكن في تنشيطها مع استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة لإنشاء بنك للمعلومات الخاصة بالترجمات كما تستخدم في الترجمة الآلية للمواد العلمية.

هذا وتكاد كل وزارة من الوزارات الحكومية أو كل هيئة عامة أن يكون بها قسم للترجمة الادارية فيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به.

5 — الهيئة المصرية العامة للكتاب :

وهي تتبع وزارة الثقافة وقد سبق لي ذكرها في هذه العجالة عندما تحدثت عن لجنة الترجمة المنبثقة من المجلس الأعلى للثقافة. وهذه الهيئة هي الاسم الجديد للمؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر التي انشئت في عام 1961، وتهدف إلى احياء التراث القديم والنهوض بالانتاج الجديد في مجال التأليف، ونقل الآثار الغربية إلى اللسان العربي.

وقد اخرجت هذه الهيئة سجلا ضخما هو «الثبت الببليوجرافي لأعمال الترجمة» من سنة 1956 حتى سنة 1967. ومن المؤسف أن هذه الهيئة لم تواصل التسجيل بانتظام لكل ما يصدر من ترجمات، غير ان هذا الثبت — مع ذلك — يشير إلى اتجاه حركة الترجمة في الفترة الأخيرة.

ودراسة هذا الثبت تشير إلى أن الأدب يحظى بالكثرة الغالبة من أعمال الترجمة فقد صدر فيه 1883 كتابا من الآداب الانجليزية والفرنسية. وكان حظ العلوم الاجتماعية 1500 كتاب، اما العلوم البحتة والتطبيقية فقد خصها 459 كتابا. ومعنى ذلك اننا لازلنا مقصرين في نقل العلوم، وهو نقص ارجو ان نتداركه في الفترة المقبلة، خصوصا بعدما انشئت أكاديمية البحث العلمي التي تشجع التأليف والترجمة على حد سواء في افرع العلم المختلفة.

ويدلنا هذا الاحصاء كذلك على ان من الأدب كثيرا من المسرحيات وقد صدرت في سلسلة «روائع المسرح العالمي» مما دعا إلى انتعاش التمثيل المسرحي.

وكان من نتيجة ذلك ارتفاع مستوى الثقافة في البلاد واشتغال المعلمين بكل انتاج عالمي له قيمته. وزاد عدد القراء على اثر مجانية التعليم وكثرة الصحف والمجلات التي تعنى بمواد الترجمة.

غير ان هذه الموجة — للأسف — قد أخذت في الانحسار نظرا لطغيان المعايير المادية وارتفاع ثمن المطبوعات ارتفاعا جنونيا، ونرجو ان توفق لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة لتدارك هذا الاتجاه.

ويلاحظ ان عددا كبيرا ممن اسهموا في حركة احياء حركة الترجمة من أستاذة الجامعات، وقد اهتموا أساسا بترجمة المراجع في مختلف فروع المعرفة وبخاصة في العلوم — ولكننا يجب أن نذكر هنا ان العلم يتطور ويتقدم واذن فلا بد من ملاحقته بالترجمة، حتى يكون الجديد والمعاصر دائما بين ايدي المختصين، ويقتضي ذلك جهدا شاقا مستمرا، تقاعس عنه الأساتذة بعد بضع سنوات، ورأى بعضهم ان اتقان اللغات الأجنبية ودراسة المستويات الرفيعة في العلوم بلغاتها الأصلية ربما كان أجدى ولا تزال هذه المشكلة مثارا للجدل حتى اليوم.

ولعل من أسباب الخطأ في التفكير هو هذا القيد الذي يقيد الأستاذة انفسهم به عند البحث في هذا الموضوع : اما التعريب، واما اتقان اللغات والاستغناء عن ترجمة الكتب التخصصية، لست أرى داعيا لهذه البلبلة في الفكر، والواجب يحتم علينا السير في الاتجاهين، الاهتمام بدراسة اللغات وبخاصة في المرحلة الثانوية ومتابعة الترجمة لأهميات الكتب المراجع التي أصبحت من الكلاسيكيات.

6 — مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر :

ونذكر إلى جانب الهيئة المصرية العامة للكتاب هيئة أجنبية مارست نشاطا ملحوظا في الترجمة في مصر في الخمسينات والستينات خاصة، وتلك هي مؤسسة فرانكلين التي صدر عنها مئات الكتب المترجمة في العلوم والآداب وأكثرها من المؤلفات الأمريكية.

ومن الجهود الضخمة التي بذلتها هذه المؤسسة اصدار «الموسوعة العربية الميسرة» بمعونة مالية ضخمة من مؤسسة فورد، وقد استمدت جانبها كبيرا من مادتها من موسوعة كولومبيا قاينج دسك الأمريكية مع حرية كاملة في الحذف منها والاضافة إليها، وقد سدت فجوة ملحوظة في المطبوعات العربية.

وإلى جانب هذه الهيئات الكبرى التي اسهمت في ازدهار حركة الترجمة ينبغي لنا الا ننسى الدور الذي تقوم به دور النشر في اخراج الكثير من الكتب المترجمة والعمل على رواجها متحررة من توجيهات الجهات الرسمية الا فيما يتعلق بالمطبوعات التي تخل بالأمن العام في البلاد.

7 — المجمع اللغوي :

أحسن أعضاء هذا المجمع بحاجة المترجمين إلى توحيد المصطلحات العلمية فعهدها إلى جماعة من العلماء المتخصصين بترجمة المصطلحات الأجنبية التي يتعذر على أكثر المترجمين الاهتداء إليها. ولكي تكون هذه المصطلحات موحدة في كل ما يكتب في البلاد العربية نقلا عن اللغات الأجنبية، ولا يزال المجمع يتابع هذا العمل، حتى اذا ما فرغ منه قام على تصنيفه بطريقة فنية بحيث يصبح لدينا قاموس جامع مانع لمصطلحات كل أنواع العلوم والمعارف.

ويدرك من مارس الترجمة انه في كثير من الأحيان بحاجة إلى ضبط اللفظ العربي، ولا بد له من الاستعانة بالقواميس العربية. وقد اخرج المجمع «المعجم الوسيط» مصنفًا على أحدث الطرق وهو من المستلزمات الضرورية التي ليس لأي مترجم إلى اللغة العربية غنى عنها لاستقامة الأسلوب.

ولا زلنا في حاجة إلى المزيد من القواميس التي تترجم إلى اللغة العربية اللفظ الأجنبي في اللغات كافة.

وكانت الهيئة العامة للكتاب قد شرعت في تدوين قاموس شامل انجليزي — عربي، ثم توقف العمل، ونرجو ان تعود إليه الهيئة وتسعى إلى إتمامه، وإلى وضع قواميس أخرى إلى جانبه للغات غير الانجليزية التي نترجم منها.

ثالثا : القوانين المنظمة للعمل :

قلت من قبل ان لجنة الترجمة التابعة للمجلس الأعلى للثقافة في جمهورية مصر العربية هي الهيئة المسؤولة في الوقت الحاضر على تنشيط حركة الترجمة في البلاد. وتدرك اللجنة تمام الادراك ان دورها لا يتجاوز التخطيط العام وتقديم المعونة المادية والمعنوية للأفراد والهيئات الحرة التي تعنى بالترجمة، ولا ينبغي أن تكون لأية هيئة رسمية حق التحكم في ما ينشر وما لا ينشر، بل ان واجبها هو كفالة الحرية للكتاب يختارون ما يشاؤون للترجمة وينشرونه أو يذيعونه ما لم يكون مخلا بالأمن أو الشرائع والقوانين والآداب العامة.

أما فيما يتعلق بالكتب التي يقدمها أصحابها إلى اللجنة لكي تقوم على طبعها ونشرها فقد وضعت لها اللجنة شروطا تملخص فيما يلي :

- أ — يعرض الكتاب المقدم على لجنة فنية من أعضاء لجنة الترجمة أو غيرهم لفحص الكتاب بلغته الأصلية وتقديم تقرير عنه وتقييمه من حيث اتصال موضوعه بالحركة الثقافية في مصر والبلاد العربية واتفاقه مع التخطيط العام الذي وضعته اللجنة لتشجيع الترجمة.
- ب — يشترط في المترجم ان يكون من المختصين في موضوع الكتاب وأن يكون ملما إلماما تاما باللغة التي يترجم عنها ومن يجيدون الكتابة باللغة العربية.
- ج — يختار لكل كتاب مراجع للترجمة على أن يقدم تقريرًا عن مدى الصحة والأمانة في النقل.
- د — يكتب المترجم أو المراجع مقدمة للكتاب تنوه بموضوعه وبأثره في الحياة الثقافية في مصر والبلاد العربية، ويجوز ان يكتب المقدمة أحد المختصين المعروفين في المادة المترجمة.

هـ — يقوم المترجم بنسخ الكتاب على الآلة الكاتبة من ثلاث نسخ على نفقته الخاصة على أن يكون في صورة صالحة للطباعة، ويمكن قبول الكتاب من كبار المترجمين إذا قدم بخط واضح مقروء.

و — يقدم الكتاب بشكله النهائي إلى المجلس الأعلى للثقافة للتصرف في مسألة التعاقد مع المترجم وتقدير الكفاءة المستحقة، ثم القيام على طبعه ونشره بعد ذلك.

ز — ويكون للمترجم — بخلاف المكافأة التي يتقاضاها — الحق في عشرين نسخة مجانية بعد طبعه، كما يكون للمراجع الحق في عشر نسخ.

أما المكافأة المستحقة فلها قرار جمهوري يحددها، ويتلخص بعد التعديل المقترح فيما يلي :

أ — تكون مكافأة الترجمة التحريرية للأعمال ذات المستوى العام بواقع ستين مليما عن الكلمة الواحدة في الأصل وذلك من أية لغة أجنبية إلى اللغة العربية وثمانين مليما عن الكلمة الواحدة من اللغة العربية إلى أية لغة أجنبية، وتكون مكافأة مراجعة الترجمة المذكورة بواقع ثلاثين مليما عن الكلمة الواحدة من اللغات الأجنبية وأربعين مليما عن الكلمة الواحدة من اللغة العربية.

ب — تتولى لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة تحديد المكافأة عن الترجمة التحريرية للأعمال ذات المستوى الخاص والتي يقوم بها مترجمون من ذوي الكفاية الممتازة ممن لا تحتاج ترجمتهم إلى مراجعة وذلك بما يتفق وقيمة هذه الأعمال ومستواها الخاص دون التقيد بالأجر المذكور في المادة الأولى.

هذا ويحدد القانون كذلك مكافأة خاصة لتصحيح تجارب الطباعة، وتصرف المكافآت المستحقة للمترجم والمراجع وتصحيح التجارب فور انتهاء كل منهم من العمل الذي يؤديه.

هذا فيما يتعلق بالترجمة التي تقدم إلى لجنة المجلس الأعلى للثقافة. أما فيما يتعلق بالترجمة التي يتعاقد أصحابها فيها مع مختلف دور النشر فليس لها ضابط يحكمها. إلا أن الشائع بين هذه الدور أن تحصل لنفسها من بيع الكتاب تكاليف الطباعة والنشر أولاً، ثم تقاسم مع المترجم بعد ذلك ما تحصله من أثمان الكتب المباعة بنسب معينة، للمترجم القسط الأكبر فيها.

ولا يجوز ترجمة كتاب إلى اللغة العربية أو منها إلا بعد استئذان صاحبه أو ناشره، والالتزام بحقوق التأليف بما نصت عليه اتفاقية برن التي وقعت مصر بالموافقة عليها، والتقيد بما قرره جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

ويقوم الناشر عادة بالإعلان عن الكتاب لترويجه داخل القطر وخارجه ويلعب النقد دورا هاما كذلك في التعريف بالكتاب المترجم. وتتعاون الهيئات المشرفة على حركة الترجمة في مصر مع

الأجهزة والمؤسسات المماثلة في البلاد الأخرى، وجدير بالذكر أن اللغة العربية قد أصبحت إحدى اللغات الرسمية التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظماتها.

رابعاً : تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

لا تزدهر الترجمة في أي بلد من البلدان الا بازدهار الثقافة العامة فيها واهتمام المتعلمين بالانتاج الفكري في أقطار العالم كافة. ويقتضي ذلك بطبيعة الحال الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية واتقان اللغة المنقولة إليها وتطويرها لتمكن التعبير بها عن جميع أفرع المعرفة الانسانية.

ولا بد على أية حالة من تكوين جماعة متخصصة تدرس أصول الترجمة علماً وفناً وتدريب على مهارة النقل من لغة إلى أخرى، ومن ثم نشأت معاهد الترجمة التي تخرج جيلاً تكون مهنته الترجمة. ومن المعاهد القائمة في مصر لهذا الغرض كلية الألسن التي تعد إلى جانب المترجم التحريري المترجم الفوري وهي من الكليات التابعة لجامعة عين شمس، وكلية الاعلام بجامعة القاهرة، وكلية الترجمة بالجامعة الأزهرية، وقسم الترجمة بالجامعة الأمريكية، إلى جانب تدريس الترجمة بأقسام اللغات الأجنبية في كليات الآداب بمختلف الجامعات.

وقد ظهرت كتب لبعض الأساتذة في فن الترجمة اذكر منها كتابا لمحمد عبد الغني حسن عضو المجمع اللغوي وآخر للدكتور محمود شوكت ونجيب أمين الأستاذين بكلية المعلمين بالقاهرة.

خامساً : نحو خطة مستقبلية للترجمة في مصر :

يتبين لنا مما سبق ان حركة الترجمة بدأت في عصر محمد علي برفاعة الطهطاوي وتلاميذه واقتصرت على العلوم والصناعات التي كان الجيش المصري بحاجة إليها كالتطب والهندسة وفنون الحرب وما إلى ذلك. وأخذ المترجمون في اعتبارهم حاجة المدارس إلى الكتب والعلوم الحديثة فترجموا عن الفرنسية كثيراً من الكتب الدراسية، ولما تطور التعليم وانشئت الجامعات وكثر عدد الأساتذة والعلماء والأدباء والدارسين ازدهرت هذه الحركة واتجه الأساتذة إلى ترجمة الكتب المراجع لطلاب الجامعات والدراسات العليا. وكان لانشاء المؤسسات الكبرى التي أولت الترجمة عناية قصوى اثر في ترجمة طائفة كبيرة من أمهات الكتب الأجنبية في مختلف العلوم والفنون والآداب. ولما كان طابع العصر في النصف الأول من هذا القرن رومانسياً فقد اتجه بعض كبار المترجمين إلى روائع الأدب الأجنبي ونقلوا كثيراً منه إلى اللغة العربية، ونذكر من هؤلاء المترجمين مصطفى لطفي المنفلوطي وأحمد حسن الزيات الذي نقل إلى العربية «آلام فرتر» وحافظ إبراهيم الذي ترجم «البؤساء» عن الفرنسية وخليل مطران الذي اختار بعض مسرحيات شيكسبير ونقلها شعراً ومحمد السباعي وترجمته «قصة مدينتين» وكانت الترجمات العربية تتميز بالبلاغة اللغوية وروعة الأسلوب أكثر مما تعنى بدقة الترجمة.

وبلغت حركة الترجمة أوجها في النصف الأول من هذا القرن، ثم أخذت مع الأسف تنحدر في النصف الثاني منه، نظرا لما طرأ على مناهج الدراسة من ضعف في تعلم اللغات، وإيثار الكتاب التأليف على الترجمة لأنه أجدى لهم ماديا وأدبيا. والمسار الثقافي الصحيح هو النهوض بالترجمة مع التأليف جنباً إلى جنب نظراً لأن العلم يتطور يوماً بعد يوم ولا بد لنا من معرفة ما يستجد فيه أولاً بأول حتى لا نتخلف عن مستوى الحضارة الحديثة.

وما لاشك فيه ان هناك عقبات كأداء تعترض سبيل النهوض بالترجمة ولابد لنا بالعزم والارادة من أن نتغلب على هذه العقبات بكل وسيلة ممكنة، واذكر من هذه العقبات :

1 — ضعف مستوى اللغات الأجنبية في المدارس والجامعات وعدم الاهتمام بدراستها، وهو جانب من جوانب هبوط المستوى الثقافي بوجه عام في مناهج التعليم ولدى المتخرجين من الجامعات.

2 — عدم العناية الكافية برفع مستوى دراسة اللغة العربية ذاتها، مما يحول دون التعبير بها تعبيراً سليماً حتى ان وجد المترجم الذي تقن إحدى اللغات الأجنبية.

3 — تفشي الأمية في البلاد، ولست أعني بها فقط أمية القراءة والكتابة، وإنما أشير كذلك إلى أمية المتعلمين الذين لم يتدربوا في المعاهد على حب الاطلاع والقراءة في غير الكتب المقررة، وعلى تنمية قدراتهم على التعليم الذاتي واكتساب المعارف بانفسهم. وإذا لم يتكون لدينا الجمهور القارئ فما جدوى ان يؤلف المؤلف أو ينقل المترجم عن لغة أخرى.

4 — ارتفاع ثمن الكتاب إلى درجة يتعذر فيها على أكثر المثقفين اقتناؤه ومطالعة.

5 — إيثار الكتاب كما ذكرنا من قبل التأليف على الترجمة نظراً لضعف أجور الترجمة وعدم التقدير الأدبي الكافي لمن يشتغل بها.

6 — نحن نسير في تدريس اللغات الأجنبية على أساس ان المهارات اللغوية أربع : حسن الاستماع، واجادة التعبير الشفوي، والقراءة الجهرية والصامتة مع فهم المقروء، والتعبير الكتابي باللغة الأجنبية تعبيراً سليماً. وليس في هذه المهارات مجال لدراسة مقارنة في أساليب التعبير بمختلف اللغات وبخاصة بين اللغة الأجنبية الأساسية التي يتعلمها الطالب ولغته القومية العربية، وهو ما تعني به دراسة الترجمة. ان الترجمة اذن يجب ان تكون فرعاً من أفرع دراسة الطالب، لست أعني بذلك ان نعلمه اللغة الأجنبية بطريقة الترجمة، لأن ذلك قد يعرقل سرعة تعلمه لهذه اللغة والاضطراب في التعبير بها، وإنما اعني ان تكون الترجمة مادة مستقلة وبخاصة في الصفوف العليا في المرحلة الثانوية والدراسة الجامعية في أقسام اللغات الأجنبية.

7 — انعدام التخطيط لاختيار ما يترجم بحيث تغطي ناحية ثقافية على أخرى، فيكون للعلوم نصيب، وللأدب نصيب، ولا ينال كل من الفنون لفئة من المختصين فيه فيعملوا على تغذيته بما يستجد فيه في أي لغة من اللغات، ولابد أن نستكمل ترجمة التراث الأدبي الانساني إلى لغتنا العربية.

8 — عدم كفاية المعاجم اللغوية العامة والمتخصصة في فروع المعرفة المختلفة وتعريب المصطلحات الأجنبية، حتى لا يجد المترجم نفسه عاجزا عن التعبير بسبب القصور في اللغة.

هذه بعض العقبات التي تعترض سبيل الانتقاء بفن الترجمة، وهي تشير إلى الحلول التي ينبغي لنا أن نشرع فيها بخطة مدروسة : ومن ذلك العناية بدراسة اللغة العربية واللغات الأجنبية في معاهد التعليم، ومحو الأمية بمستوياتها المختلفة، وضرورة دعم الدولة للكتاب دعمها لرغيف الخبر. ورفع أجور المترجمين، وادخال الترجمة مادة منفصلة في المدارس وأقسام اللغات الأجنبية، وانشاء المعاهد التي تخرج المختصين في الترجمة على أن تتولاها بالتدريب المستمر، وتدعيم لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة بالأعضاء الأكفاء والاعتمادات المالية حتى تستطيع أن تضطلع بمهمة التخطيط والتنفيذ بالدرجة الملائمة، ثم الشروع في استكمال المعاجم العامة والمتخصصة، وهي من الأدوات الضرورية التي ليس لمترجم عنها غنى.

سادسا : دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

لا جدال في ان الثقافة في البلاد العربية واحدة تستند إلى لغة واحدة هي لغة القرآن الكريم، وان الأدب العربي تراث مشترك. ومن ثم كان مما ليس منه بد أن تكون الجهود التي تبذل في سبيل رفع مستوى هذه الثقافة عملية موحدة، ووجب ان تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاجراءات والدراسات التي تؤدي إلى تعميق هذه الثقافة ومسايرتها للعصر الحديث والفكر الجديد. فنحن أشد ما نكون حاجة إلى اتخاذ كل وسيلة ممكنة للنهوض بالترجمة من اللغات الأجنبية كافة، كما اننا بحاجة إلى تعريف جميع الشعوب بالجهود التي يبذلها الانسان العربي مما يعد اضافة إلى الفكر العالمي، وسبيلنا إلى ذلك الترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية.

ولكن حتى لا تكون جهودنا مشتتة وحتى لا يتكرر العمل الواحد في أكثر من قطر عربي. كان على المنظمة العربية ان تسعى إلى التنسيق وإلى وضع خطة مستقبلية مشتركة تسير على هداها وفي ضوءها الدول العربية.

ولعل الخطوة الأولى التي ينبغي لها ان تخطوها لتحقيق هذا الغرض هي القيام بمحصر شامل لما تترجم إلى اللغة العربية وتصنيفه وتقييمه، وكذلك ما تم ترجمته من اللغة العربية إلى اللغات

الأخرى، والاستعانة في ذلك بالوسائل الالكترونية الحديثة تمهيدا لانشاء بنك للمعلومات الخاصة بالترجمات.

ويتلو ذلك تحديد المجالات التي توجه إلى جهود الترجمة، واختيار ما تستلزم الحاجة إلى ترجمته مع تحديد الأولويات ووضع الأسس العامة للعمل.

ثم لابد لسهولة الأداء من اعداد الأدوات الأساسية للترجمة من وضع المعاجم والاتفاق على التعبيرات العربية للمصطلحات العلمية في جميع المجالات وحصر الجهود التي قامت بها المجموع اللغوية.

وقد يقتضي الأمر انشاء مركز خاص لتوثيق الترجمة من العربية وإليها فيعد لنا بالطرق الفنية الحديثة قوائم باسماء المترجمين وتعريف بما قاموا بانجازه، وقوائم مصنفة بالكتب التي تم نقلها، وأخرى بالكتب التي يدعو العلماء والمفكرون إلى ترجمتها.

ويمكن أن يطلب هذا المركز من كل مترجم عربي ان يمدّه بيبضع نسخ من الكتب التي اضطلع بنقلها، وتتألف بذلك مكتبة مستكملة للترجمات مع تزويدها أولا بأول بكل ما يستجد فيها.

وبما يعين على وضع خطة سديدة اتاحة الفرص للقاءات عربية للمعنيين بشؤون الترجمة، واذكر هنا ان الادارة الثقافية قد عقدت بالكويت حلقة لترجمة في الوطن العربي في عام 1973، وارجو ان تتلوها حلقات أخرى لمعالجة ما تكشف من مشكلات تعوق اطراد سير الحركة إلى الامام.

سابعا : توصيات عامة :

لقد أوردت فيما تقدم بضعة آراء تصلح ان تكون منطلقات للمناقشة. وأود ان أضيف إليها فيما يلي مقترحات أخرى خاصة ويمكن للادارة الثقافية في مصر ان تجعلها محل النظر وهي تفكر في وضع خطة شاملة للنهوض بالترجمة على المستوى العربي :

1 — ان الهيئات التي تتكون والمؤسسات التي تنشأ لتشجيع حركة الترجمة والعمل على ارتقاها ينبغي الا تطنى على حرية الأفراد العاملين في مجال الترجمة في انتقاء الكتاب الذي يترجم ونشره، فان مهمة هذه الهيئات والمؤسسات لا يصح بحال من الأحوال ان تتحول إلى رقابة على العمل الأدبي أو العلمي ما دام لا يخل بالآداب أو يחדش الحياء، وحتى في مثل هذه الحالات تكون للقضاء الكلمة العليا.

ومن واجب هذه الهيئات ان تعمل على سد أية ثغرة ثقافية بحيث يتم التوازن المنشود بين أفراد المعرفة المختلفة وذلك بتقديم المنح والمكافآت لمن تختارهم من المترجمين للاضطلاع بهذا العمل وبخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الضخمة كوضع القواميس اللازمة أو نقل تراث الانسانية من لغة إلى أخرى.

2 — في كل ساعة من ساعات النهار يظهر العديد من الكتب الجديدة التي ينبغي للقارئ العربي المثقف أن يلم بها أو ببعضها حتى يكون لدينا دائما الخبراء اللازمون لارساء قواعد النهضة العربية الحديثة. وقد يعجز الأفراد عن ملاحقة هذا السيل الجارف من الكتب المترجمة والنشر، ومن ثم اتجه المجلس القومي للثقافة والفنون والاعلام إلى انشاء ديوان أو دار للترجمة على غرار دار الحكمة في عز الخلافة الاسلامية ويكون هذا الديوان كالمجمع اللغوي له استقلاله الذاتي، يقوم بجمع الكتب التي يرى ضرورة نقلها إلى اللغة العربية واختيار من يقومون بترجمتها، ويكون له حق انشاء المعاهد التي تخرج المختصين في الترجمة يستعين بالمستشارين الفنيين في اداء ما يقوم به من عمل ويتعاون مع الهيئات المماثلة في البلاد العربية الأخرى، وأرجو ان يتم انشاء هذا الديوان في أقرب فرصة ممكنة.

3 — يكون من المهمات الأساسية لهذا الديوان ترجمة التراث الانساني الذي لا تخلو منه لغة حية، وتوجيه عناية خاصة إلى الكتب التي تبحث في الاسلام ومصر والعرب والشرق، مع التأكيد على ان تراث الانسانية يشمل كل ما تفتق عنه الذهن البشري في رجي من ارجاء العالم في أوربا وآسيا وأمريكا وإفريقيا قديما وحديثا.

ونوصي ان تصدر الكتب المترجمة في طبعتين احدهما فاخرة يمكن أن توضع في المكتبات العامة وان يقتنيها القادرون على دفع قيمة ما يتكلف اصدارها، والأخرى شعبية في حدود قدرات العامة من الناحية المادية، حتى وإن أدى ذلك إلى ضرورة الدعم من جانب الدولة.

4 — حث الصحافة على الاعلان عن الكتب المترجمة والتفات النقاد إليها وعرض خلاصات وافية لها ان كانت من المطولات، وبيان ما فيها من مزايا وعيوب، على أن يكون النقد بناء يفيد منه القارئ والمترجم الناشئ والمؤلف ذاته.

وضرورة التنبه إلى ان الترجمة لم تعد فنا فقط يمارسه الفرد حسب هواه بل هي كذلك اليوم من العلوم التي لها أصولها وقواعدها، ويتصدى علم الترجمة لدراسة مذاهبها في مختلف العصور، ونقد أمهات الكتب التي ترجمت في الماضي، والبحث في علم اللغة المقارن، وفي أصول وضع المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات، ومقارنة النصوص وتحليلها واستخلاص الأساليب المتميزة للمترجمين المعروفين، واستطلاع التطورات التقنية الحديثة للترجمة الآلية.

ولا زالت المكتبة العربية تفتقر إلى الكتب التي تعالج الترجمة باعتبارها فنا وعلمًا. وأوصي بأن يكل المجلس الأعلى للثقافة إلى بعض الأساتذة المختصين في الترجمة بتأليف الكتب في هذا العلم الجديد وأن يجزل لهم العطاء مكافأة على ما يخرجون.

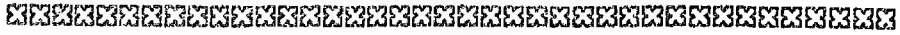
واقترح كذلك تشجيع طلبة الكليات والمعاهد العليا التي تدرس اللغات وفن الترجمة على أن يختار طالب الماجستير أو الدكتوراه اثرا من الروائع الأجنبية يتوافر على نقله إلى اللغة العربية مع التقديم له ونقده والتعليق عليه ودراسة صاحبه لينال به الدرجة العلمية التي يعد لها.

5 — العناية باختيار المترجمين الذين يعملون بالصحافة ووسائل الاعلام الأخرى وتدريبهم على الترجمة الصحيحة ومراعاة الدقة وجمال الأسلوب حتى لا تشيع عن طريقهم الأخطاء اللغوية والاستهانة بالأمانة العلمية والأدبية.

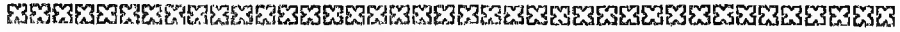
6 — التمسك بأن تكون الترجمة العربية لرائعة أدبية أو فكرية من لغتها الأصلية وليس من خلال لغة أخرى سبق نقل الأثر الأدبي أو الفكري إليها لأن الترجمة عن ترجمة مدعاة للابتعاد عن الأصل.

7 — أوصي أن تشمل الاتفاقات الثقافية التي تبرم مع الدول الأخرى بنودا تيسر الحصول على حقوق الترجمة وفقا للاتفاقية الدولية لليونسكو لحقوق التأليف في بنودها الخاصة بالعامل الثالث.

واقع الترجمة



في المملكة المغربية



الأستاذ شحادة الخوري

المقدمة :

ان الترجمة هي أداة التبادل الفكري بين الشعوب، والجسر الذي تعبر عليه الثقافات من قارة إلى قارة، ومن بلد إلى بلد، ومن لغة إلى لغة.

بيد ان نشأة الترجمة وازدهارها مشروطان بوجود لغة لها الأفضلية لدى الناطقين بها على كل اللغات الأخرى، في بلد ما، ولها الأرجحية في الاستعمال لديهم بوصفها وسيلة تخاطب وتعلم وثقافة، فينقل إليها من اللغات الأخرى، ما يراد ان يجعل بها زادا تعليميا أو ثقافيا.

ان اللغة العربية، وان كانت اللغة المفضلة اليوم لدى أبناء المغرب على كل لغة سواها لأنها اللغة التي تحمل في ثناياها تراثهم الروحي والفكري والأدبي، وكانت لها الأرجحية في التخاطب، بمستوى الدارجة حسب لهجتهم، الا انها لا تملك الأرجحية المطلقة في مجال التعليم والثقافة، على الرغم من الجهود التي تبذل في ميدان التعريب، تعريب التعليم وتعريب المجتمع، بل تشاركها اللغة الفرنسية في الاستخدام التعليمي والثقافي وتقاسمها دورها كأداة تعبير في بعض المجالات وتنفرد دونها في مجالات أخرى كمجال العلوم الأساسية والتطبيقية.

ان ثمة ازدواجية في اللغة : يقرأ المثقف المغربي باللغتين العربية والفرنسية ويكتب بهما على حد سواء. مع ملاحظة أن ثمة فئة تؤثر أن تقرأ وتكتب بالعربية وهي التي تيسر لها ان تنهل المعرفة من مصادر عربية في المغرب أو في البلدان العربية الأخرى، وفئة تؤثر ان تقرأ وتكتب بالفرنسية لأنها كانت لغة التعليم والتعلم في سني دراستها فألفتها ويسرت على ألسنتها وأقلامها.

في هذه الحال نجد أن في مقدور المثقف الوسط بالمغرب أن يقرأ رواية البؤساء للمؤلف الفرنسي فيكتور هيغو أو اشعار لامرتين بالفرنسية دون عناء، كما ان في مقدوره ان يقرأ ذلك بالعربية مترجما، وفي حال التساوي ترجح عادة قراءة النص باللغة التي كتب بها أصلا.

ان هذه الازدواجية اللغوية التي ماتزال غالبية في المغرب، والتي أضعفت الحافز إلى الترجمة، لم تكن وليدة الصدفة، بل هي أثر باق من الجهد المستमित الذي بذله المستعمرون الفرنسيون لنشر

لغتهم بين المغاربة واقصاء اللغة العربية عن مجالات الحياة بقصد اقتلاع الشعب المغربي العربي من جذوره التاريخية ليسهل اخضاعه لسلطانهم والتحكم بمصيره.

يقول الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي في بحث له : «ان الاستعمار كان يردد أطروحته التالية :... بما ان اللغة العربية الكلاسيكية تعتبر شبه ميتة، وبما ان اللغة العربية العصرية انما تتم المشرق، وبما ان المغربية الدارجة غير صالحة لتكون رسمية، فان الرأي هو ان يستغنى عن العربية نهائيا وان يستعاض عنها باللغة الفرنسية...». ويقول : «لقد مر الاستعمار بتجارب طويلة في عدد من المستعمرات وخاصة في تونس والجزائر، وأفرغ حصيلة كل تلك الاجتهادات في المغرب، وهكذا كنا نعيش مع الحرف اللاتيني في الشارع والمدرسة والبيت وفي المحاكم المدنية، بل وفي محكمة القاضي... ان عقد الزواج الذي لا تصحبه ترجمة باللغة الأجنبية عقد غير معترف به في الادارة، وشهادة المدرسة اذا لم تكن محررة بحروف رومانية تعتبر شهادة عاطلة.....».

وهكذا كانت حال اللغة العربية غداة الاستقلال، ولذا كان مهما وتاريخيا ان يعلن الملك محمد الخامس عام 1947 في طنجة : ان هوية المغرب هي العربية.

وهكذا وجد المغرب المستقل نفسه أمام مشكلة الاغتراب اللغوي، وبدأ التفكير في التعريب أي العودة إلى الأصل.

والهدف واضح وببيل ولكن الطريق ليست مفروشة بالورود. جاء في تقرير اللجنة الملكية العليا التي انشئت لهذا الغرض : «يجب ان نكون مثاليين في المبدأ واقعيين في التطبيق».

ومن هنا بدأ السعي فاحث مع معهد الأبحاث والدراسات للتعريب عام 1960، ودعي أقطاب اللغة والثقافة العربية إلى عقد مؤتمر بالرباط عام 1961 وكان ان انبثق منه المكتب الدائم للتعريب الذي يحمل اليوم اسم مكتب تنسيق التعريب وصار منذ عام 1970 جهازا من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وحينما صدر الدستور المغربي نص على ما يلي : «اللغة الرسمية للمملكة المغربية هي اللغة العربية». ومنذئذ كان التعريب الشغل الشاغل للمغرب لا على المستوى الجغرافي القطري فحسب بل على مستوى أقطار المغرب العربي أي مع الجزائر وتونس.

بيد انه على الرغم من الارادة الطيبة والجهد المستمر من أجل التعريب والنتائج الكبيرة التي تم بلوغها سواء في ميدان التعليم أو في ميدان الادارة، فان التحول الحاصل باستمرار لصالح اللغة العربية لم يحسم.

لقد عربت المواد العلمية في الصنفين الأول والثاني من المرحلة الاعدادية وسيتابع تعريبها في الصفوف التالية، والعلوم الاجتماعية والانسانية معربة في الجامعات عدا الحقوق التي تدرس باللغتين

في قسمين... ولكن اللغة الفرنسية ما تزال تحافظ على مواقع مهمة ولا سيما في الكليات العلمية : العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية والتقنيات جملة.

أما في الثقافة والنشر فانه إلى جانب (140) صحيفة ومجلة تصدر في المغرب بالعربية، تصدر (93) صحيفة ومجلة باللغة الفرنسية.

وقد بلغ عدد الكتب المطبوعة بالعربية عام 1980، كما تذكر نشرات الإيداع (253) مطبوعا بالعربية و200 مطبوع بالفرنسية، وفي عام 1983 بلغ 123 مطبوعا بالعربية ازاء 102 مطبوع بالفرنسية بنسبة 5/9 إلى 4/9 لصالح العربية.

يقول الدكتور محمد عزيز الحبابي في تقديم «الكتاب المغربي» العدد الأول 1983 : «ان جل المثقفين المغاربة المزدوجي اللغة يفضلون التحدث أو الكتابة بل حتى التدريس باللغة الفرنسية أو الانجليزية على اللغة العربية».

ان هذه الازدواجية اللغوية — استخدام العربية والفرنسية بقدر متقارب — في التعليم والتأليف والصحافة قد أثر تأثيرا فعالا على حركة الترجمة، فأبطل الشعور بالحاجة إليها. ويحلل الدكتور عباس الجاروي الأديب والباحث المغربي ظاهرة الازدواجية فيلاحظ «انها مع كونها حقيقة واقعة لها تأثيرها السلبي على الترجمة، لا تشمل جميع الناس اذ لدى الكثيرين العربية هي الأولى والفرنسية هي الثانية وليستا عند الجميع على قدر سواء، ولكن يحول دون تقدم الترجمة احتياجها إلى ميل وقرس وقدرات معينة. ان الترجمة في المغرب عمل مازال في بدايته، ويقبل من يجب المطالعة بالعربية على الكتب المترجمة في المشرق ولا سيما في لبنان ومصر.....».

ومن اشارات التحول ان ثمة أدبا مغربيا باللغة الفرنسية «شعر، قصة، رواية، دراسة....» قد ظهر قبل الاستقلال وبعده، وكان يحظى بقدر من العطف ويلقى بعض الأقبال ولكن الحال تغيرت... منذ منتصف الستينات، وانصرف الناس عنه، اذ ساد الاعتقاد بأن الأدب الوطني لا يكون الا باللغة الوطنية.

واذ انجلت الأسباب الكامنة وراء ضعف حركة الترجمة في المغرب، فاننا نتنقل إلى تبيان ملامحها وخصائصها والنتائج التي حققتها حتى الآن.

أولا — الناحية التوثيقية :

أ — الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين النازمة للعمل :

ليس في المغرب قوانين وأنظمة تضبط عمل الترجمة وتنظمه على مستوى الدولة، وان كان للجمعيات التي تعني بالترجمة انظمتها الخاصة. وهذه الحال متاثلة في أغلب البلدان العربية اذ لم تصدر تشريعات تتعلق بهذا النشاط الثقافي.

ومن الملاحظ ان وزارة الثقافة بالمغرب لا تشتمل عل ادارة تهتم بالترجمة على غرار عدد من وزارات الثقافة في الأقطار العربية، ولكن المسؤولين في هذه الوزارة يدرسون بجد موضوع انشاء ادارة للتأليف والترجمة والنشر بغية توفير الثقافة للجماهير.

وفي الواقع ما تزال حركة الترجمة تفتقر إلى التخطيط وتمثل بمجهود أفراد مثقفين أو أساتذة جامعيين ينقلون كتباً من وإلى العربية بدوافع ومبادرات شخصية. أما المؤسسات التي من أغراضها تنشيط الترجمة فهي :

1 — أكاديمية المملكة المغربية :

هي مؤسسة حديثة العهد ولكنها ثابتة الخطوات، تهتم باللغة العربية اهتماماً كبيراً وتعدّد اجتماعات وندوات فكرية يحضرها رجال الثقافة والعلم ويتحدثون فيها بالعربية في مختلف الموضوعات.

أنشئت بموجب ظهير شريف بمثابة قانون صدر بتاريخ 8/ 10/ 1977 والهدف الرئيسي له هو : «السهر، بالتعاون مع الهيئات ذات العلاقة، على حسن استعمال اللغة العربية في المغرب، وعلى اتقان الترجمة من اللغة العربية وإليها وابداء الآراء ذات القول الفصل في هذا الموضوع».

2 — المعهد الجامعي للبحث العلمي :

أنشئ هذا المعهد عام 1962 في اطار جامعة محمد الخامس وصدر بشأنه الظهير الشريف، القانون رقم 1 — 75 — 102 تاريخ 25/ 2/ 1975 المتعلق بتنظيم الجامعات والمرسوم رقم 2 — 75 — 662 تاريخ 17/ 10/ 1975 المتعلق بانشاء مؤسسات جامعية.

ان هذا المعهد يهتم «بتنمية وتشجيع وتوجيه نشاطات البحث المتعلقة بأصول اللغة والجغرافيا والانتروبولوجيا والتاريخ والحضارة الوطنية وذلك بجميع الوسائل المناسبة»، ويضم هيكله التنظيمي قسماً للتوثيق والترجمة.

ومن مراجعة انجازات هذا المعهد حتى نهاية 1983 تبين أنه نشر (13) مؤلفاً مخطوطاً تتعلق بتاريخ المغرب الاسلامي وحضارته منها واحد فقط هو «معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار للسان الدين بن الخطيب» قام الدكتور محمد كمال شبونة بترجمته إلى الاسبانية ونشر عام 1977 في 168 صفحة.

ويعتمد المعهد في أعماله الفكرية على اللغتين العربية والفرنسية اذ نجد انه من تاريخ تأسيسه حتى نهاية عام 1983 قد حقق إلى جانب نشره المخطوطات التاريخية الثلاثة عشر، اثنتي عشرة

اطروحة ودراسة باللغة الفرنسية، كما انه يصدر ثلاث مجلات بالعربية هي : «البحث العلمي» و«تطوان» و«المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع» وخمس مجلات بالفرنسية هي :
Revue de HesperisTamuda ومجلة Bulletin de la société d'histoire du Maroc ومجلة Revue de géographie du Maroc ومجلة Bulletin économique et social du Maroc ونشرة Bulletin Signalétique.

3 — الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر :

تأسست هذه الجمعية يوم الجمعة الواقع في 29 / 2 / 1980 اثر اجتماع عقد في المكتبة الصباحية بمدينة سلا، وهي تخضع لمقتضيات الظهير رقم 1378 تاريخ 15 / 11 / 1958 والظهير المؤرخ في 10 / 4 / 1973 ومقرها الدائم بالرباط (شارع علال بن عبد الله رقم 53).

تعمل هذه الجمعية على تحقيق الأهداف التالية :

— تنشيط حركة التأليف والترجمة والنشر بالمغرب على مستوى علمي لائق في العلوم الانسانية والقانونية والاجتماعية وغيرها.

— التعريف بالتراث المغربي عن طريق التحقيق والنشر.

— ربط الصلات مع الجمعيات والهياكل المهتمة بالتأليف والترجمة والنشر داخل المغرب وخارجه للتعريف بالانتاج المغربي وتوسيع آفاق التعارف والتعاون.

ولها أن تستخدم جميع الوسائل الناجعة كتنظيم المحاضرات والندوات داخل المغرب وخارجه لتحقيق أهدافها المذكورة.

وقد اشترط القانون التأسيسي للجمعية في العضو ان يكون استاذًا جامعيًا سبق له أن نشر كتابًا على الأقل من تأليفه أو تحقيقه أو ترجمته، ولكن للجمعية الحق في منح العضوية لغير استاذ جامعي اذا رآته أهلا لذلك.

وتتكون الجمعية من هيئتين :

(1) الجمع العام : ويتألف من جميع الأعضاء الذين يتمتعون بصفة العضوية.

(2) المكتب المركزي : ويتألف من أحد عشر عضواً ينتخبهم الجمع العام مرة في السنتين ويمكن ان يتجدد انتخابهم كلهم أو بعضهم ثلاث مرات متوالية على الأكثر.

ومن أعمال الجمعية في مجال الترجمة قيامها على ترجمة وإصدار الكتابين التاليين :

1 كتاب «وصف افريقيا» للحسن الوزان المعروف بليون الافريقي، ترجمه الدكتوران محمد الحجي ومحمد الأخضر وصدر في جزأين.

2 كتاب رحلة مارمول كرنجال المسماة «افريقيا» ترجمة الدكاترة : محمد الحججي ومحمد زنيبر، ومحمد الأخضر، وأحمد توفيق وأحمد بنجلون. وقد صدر الجزء الأول منه (تمت الترجمة من الفرنسية التي كان هذا الكتاب قد نقل إليها عن الاسبانية المكتوب بها أصلاً) والجمعية هي التي تقوم باختيار الكتاب وترجمته ونشره وتسويقه.

ومن الأعمال القيمة التي تقوم بها هذه الجمعية اصدارها مجلة سنوية باسم «الكتاب المغربي» وهي مجلة بيليوغرافية نقدية مديرها المسؤول الدكتور محمد الحججي استاذ التاريخ في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ورئيس الجمعية ولها هيئة استشارية وهيئة تحرير. وهدف هذه المجلة ان تكون سجلا منظما ومتنظما لكل ما يصدر من كتب ومجلات مما كتبه مغاربة في أي موضوع وبأية لغة، داخل المغرب وخارجه، أو كتبه غير المغاربة وله تعلق بالمغرب أو نشر في المغرب لاغراض علمية. وبذلك تحقق المجلة رصد المنشورات المغربية كيما تعرف وتحفظ ويستفاد منها، وتكون اداة بيليوغرافية متجددة بين أيدي الباحثين. وقد صدر من هذه المجلة العدد الأول عام 1983 وضم عرضا وشرحا عن مائتي كتاب ومائة مجلة صدرت كلها عام 1982 وصدر العدد الثاني عام 1984 وهو يزيد عن العدد الأول بنسبة 40%.

ان هذه الجمعية تشكل أول تجمع هادف وناشط في ميدان الترجمة الأدبية والثقافية عامة، ونظرا للسوية العالية لعضائها فان الأمل معقود على ما سوف تقدمه الجمعية من مادة مترجمة في الميادين التي يشملها اختصاصها : العلوم الاجتماعية والقانونية والانسانية.

ومن الجدير بالذكر ان في المغرب دور نشر خاصة تعنى بطبع ونشر الكتب المترجمة إلى جانب عنايتها بطبع ونشر الكتب المؤلفة والكتب المدرسية، ويبلغ عدد هذه الدور اثنتي عشرة دارا منها تسع في الدار البيضاء هي :

(1) الشركة المغربية للنashرين المتحددين.

(2) الناشر الاطلسي.

(3) دار الرشاد الحديثة.

(4) دار الثقافة.

(5) دار السلمي.

(6) شركة التوزيع والمنشورات الجديدة.

(7) مكتبة وراقة المدارس.

(8) مطبعة النجاح الجديدة.

(9) دار النشر المغربية.

واثنتان في الرباط هما :

(1) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

(2) مكتبة الطالب.

واحدة في مدينة طنجة هي :

(1) مطبعة دار الأمل.

وقد انتظمت هذه الدور في اتحاد يسمى «الجمعية المغربية للناشرين» يرأسها السيد عبد الحفيظ الكتاني، ومقره بالدار البيضاء 38 شارع هيفو ص — ب : 4038.

ب — الاستئذان من المصدر الأصلي : حقوق المؤلفين :

ان الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر تستأذن من المصدر الأصلي عندما تعمد إلى ترجمة كتاب ما وتدفع للمؤلفين حقوقهم اذا طلبوا ذلك. وثمة مكتب حكومي يعنى بحقوق المؤلفين تابع لوزارة الاعلام أنشئ بموجب المرسوم رقم 2.64.406 تاريخ 5 ذي القعدة 1384 هـ الموافق 8 مارس / آذار 1965، ويقوم هذا المكتب بحماية المؤلفات الأدبية والفنية تنفيذا للظهير الشريف رقم 1.69.135 بشأن تلك الحقوق.

وقد وقعت الحكومة المغربية «الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف» التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووافق عليها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد في بغداد من 5 — 8 المحرم 1402 هـ الموافق 2 — 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1981.

ومن المهم ان نذكر ان ثمة قانونا للايداع القانوني في المملكة المغربية تطبقه الخزنة العامة التابعة لوزارة الثقافة، وقد صدر هذا القانون بالظهير الشريف المؤرخ 7 / 10 / 1932 وهو يوجب ايداع ثلاث نسخ من المطبوعات أيا كان نوعها من قبل المؤلف أو المترجم أو الناشر، وتصدر الخزنة العامة نشرة ببيوغرافية سنوية بما يصدر من مطبوعات تأليفا أو ترجمة أو تحقيقا ويبين في المطبوعات اسم الطابع ومحل اقامته وتاريخ التأليف (أو الترجمة أو التحقيق) وتاريخ الطبع، وفي حالة اعادة الطبع يذكر تاريخ اعادة الطبع.

ج — حجم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وأساليب عملها :

ان الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بالترجمة تقتصر على أكاديمية المملكة المغربية والمعهد الجامعي للبحث العلمي والجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، وعلى أفراد تتوفر لديهم رغبة في ممارسة الترجمة الأدبية بدافع شخصي.

والأسلوب المتبع هو أن يتم اختيار الكتاب من قبل الهيئة المختصة ويكلف أحد المتعاونين معها بترجمته، ثم يصار إلى طبعه ونشره وتوزيعه.

وإذا رغب أحد الأفراد في ترجمة كتاب ما تدبر أمره بمفرده في أغلب الأحيان من حيث الطبع والتسويق.

ان الظروف اللغوية والتعليمية التي اكتنفت المغرب وما زالت لم تستدع نشوء حركة ترجمة نشيطة أو نشوء ادارات متخصصة لهذا الغرض ويكون لها بالتالي طرائق وأساليب متعددة ومتنوعة في العمل.

د — تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج :

ليس بين المؤسسات المغربية والمؤسسات الخارجية تعاون في ميدان الترجمة العلمية والأدبية لأن المؤسسات المغربية المتخصصة في هذا المجال لم تنشأ بعد، والهيئات التي تهتم حالياً بالترجمة لا تجعل الترجمة هدفاً رئيسياً لها بل هي أحد نشاطاتها وربما كان أقلها.

هـ — أنواع الكتب المترجمة وقائمة الترجمات خلال السنوات 70 — 1985 :

يمكننا ان نسجل أسماء الكتب الأدبية والعلمية التي صدرت في المغرب خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ابتداء من عام 1970 حتى بداية عام 1985 مستقاة، بصورة خاصة، من النشرات الببليوغرافية التي تصدرها الخزنة العامة التابعة لوزارة الثقافة المغربية ومن «الكتاب المغربي» لعام 1983 وعام 1984 الذي تصدره الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر :

1 — كتاب «لو أبصرت ثلاثة أيام»

تأليف الكاتبة الأمريكية هيلين أدامس وترجمة الدكتور عبد الهادي التازي، 190 ص — طبع في بغداد عام 1970.

2 — كتاب «تخطيط خدمات المكتبات»

تأليف فيكتور بينا (كارلوس) وترجمة أحمد الخلوني.
اصدار اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، 65 ص قياس 21 سم 1972.

- 3 — كتاب «الحق في التربية من المبدأ إلى الانجازات 1948 — 1968»
تأليف فرانسوا (لويس) وترجمة مركز التنسيق بين اللجان الوطنية العربية بمساعدة اليونسكو.
95 ص، 21 سم، 1972.
- 4 — كتاب «دوماكو : الشخص والأسطورة في العالم الميلانيزي»
تأليف لينارت (موريس) ترجمه وعلق عليه وقدم له الطاهر وعزيز. الرباط، مكتبة المعارف
447 ص + صور وملاحق، قياس 24 سم 1973.
- 5 — كتاب «مؤرخو الشرفاء»
تأليف بروفنسال (لوفي) دار الكتاب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة التاريخ، 5).
الرباط 319 ص، قياس 24 سم 1977.
- 6 — كتاب «وصف افريقيا»
تأليف الحسن بن الوزان الفاسي المعروف بليون الافريقي، ترجمة الأستاذ محمد الحجي
والأستاذ محمد الأخضر من منشورات الجمعية المغربية للتأليف والنشر — الرباط / الشركة
المغربية لدور النشر المتحدة، ج 1، 300 ص، قياس 24 سم، 1980.
- 7 — كتاب «الحماية الفرنسية : بدؤها، نهايتها حسب افادات معاصرة» (من مصادر تاريخ
المغرب الديلموماسي) يتألف من ثلاثة فصول هي :
أ) أيام فاس الدامية : من وضع الصحفي الفرنسي هبير جاك.
ب) رأي الرئيس ادغار فور : أجرته مجلة (جوردي فرانس) في انتفاضة المغرب.
ج) مذكرات الجنرال دولاتور : حقائق عن الشمال الافريقي — ترجمة الدكتور عبد
الهادي التازي
ط 1 — اصدار دار الرشاد الحديثة بالدار البيضاء 1980.
- 8 — كتاب «زهور الألم» قصائد شعرية
تأليف بودلير، وترجمة مصطفى القصري — تونس — الدار التونسية للنشر، 271 ص
قياس 23 سم، 1981.
- 9 — كتاب «حرب يوغرطة»
تأليف المؤرخ اللاتيني شالوست : صفحات من تاريخ الشمال الافريقي القديم — ترجمة
محمد التازي سعود. ط 2، فاس، مطبعة السلام، 268 ص — قياس 24 سم، 1981.

- 10 — كتاب «قيمة العلم»
تأليف هنري بوانكره وترجمة الميلودي شغموم. بيروت — دار التنوير للطباعة والنشر 176
ص، 14 × 21 سم، 1982.
- 11 — كتاب «أزهت شجرة الحديد» — ديوان شعر —
تأليف عبد اللطيف الكعبي وترجمة محمد بنيس وآخرين 1982.
- 12 — كتاب «جيل الظمأ»
تأليف محمد عزيز الحبابي وترجمة المؤلف نفسه
نشر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ط جديدة 252 ص، 13 × 20 سم،
1982.
- 13 — كتاب «قصائد تحت الكمامة»
تأليف عبد اللطيف الكعبي وترجمة محمد برادة ومحمد بنيس وأحمد تسوسة. الدار
البيضاء، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، منشورات الثقافة الجديدة رقم 5، 128 ص،
20 سم، 1982.
- 14 — كتاب «درجة الصفر للكتابة»
تأليف رولان بارت ترجمة وتقديم محمد برادة أمين اتحاد الكتاب المغربي سابقا، بيروت /
دار الطليعة / الرباط — الشركة المغربية للناشرين المتحدة، ط 2، 96 ص، 20 سم،
1982.
- 15 — كتاب «مدخل إلى الثقافة الافريقية»
من منشورات اليونسكو ترجمة الأستاذ عبد الله عميد، 1982.
- 16 — كتاب «نظامي عروضي سمرقندي»
أو كتاب جهار مقاله (أربع مقالات) ترجمه عن الفارسية محمد بن تاويت. الرباط —
منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الدار البيضاء — مطبعة النجاح الجديدة، 235
ص، قياس 17 × 24 سم، 1982.
- 17 — كتاب «المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية»
1952 — 1956 ترجمة السيد عبد الرحيم الوردني، ط 2، الرباط، دار ابن خلدون
1979 ص + صور، قياس 24 سم، 1982.

18 — كتاب «الخفايا السرية في المغرب المستقل»

1956 — 1961 تأليف السيد عبد الرحيم الورديني ثم نقل من الفرنسية إلى العربية وطبع بها — الدار البيضاء — دار الرشاد الحديثة، 271 ص قياس 24 سم، 1982.

19 — كتاب «وصف افريقيا»

تأليف الحسن بن الوزان الفاسي المعروف بليون الافريقي، ترجمة الأستاذين محمد الحجي ومحمد الأخضر. من منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، الجمعية المغربية لدور النشر المتحدة ج2 — 297 ص + خرائط، قياس 24 سم، 1982.

20 — كتاب «نظرية المنهج الشكلي» نصوص الشكلايين الروس

تأليف اينغبوم بوريس وجاكسون رومان وتيتانوف يوري وآخريين، وترجمة السيد ابراهيم الخطيب، الشركة المغربية للنashرين، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 231 ص، قياس 21 سم، 1982.

21 — كتاب «حرودة»

تأليف الطاهر بنجلون وترجمة رشيد بنحدو بيروت، دار ابن رشد، الشركة المغربية للنashرين المتحددين بالرباط، 157 ص، 13 × 20 سم، 1982.

22 — كتاب «الخبز الحافي»

تأليف محمد شكري، سيرة ذاتية كتبها صاحبها منذ عشر سنوات ونشرت ترجمتها بالانجليزية والفرنسية والاسبانية قبل ان تعرف طريقها إلى القراء العرب بنصها الأصلي بالعربية. الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة 215 ص، 13,5 × 20 سم، 1982.

23 — كتاب «حركة الموحدين في المغرب — في القرنين الثاني عشر والثالث عشر»

تأليف روجيه لي تونزو وترجمة الدكتور أمين الطيبي ليبيا — تونس — الدار العربية للكتاب، 144 ص، 13 × 20 سم، 1982.

24 — كتاب «المغاربة بالأمس واليوم»

تأليف روم لاندو، تعريب وتقديم بنحمان الداودي 135 ص، قياس 20 سم، 1983.

25 — كتاب «من المهد إلى اللحد»

أو «التعلم وتحديات المستقبل»

تأليف مهدي المنجرة وجيمس و. وبوتكين مرسيا ماليتزا، تقديم ليوبولد سينغور، دار
الشتوكي للنشر. 212 ص، قياس 29 سم، بلا تاريخ.

26 — كتاب «اسرائيل — الصهيونية العالمية»

تأليف روجيه غارودي، ترجمة دار الشروق — بلا تاريخ.

27 — كتاب «أيتها العدالة يا موطن الانسان»

تأليف الأستاذ جان شارل لوكران، ترجمة الأستاذ أحمد مجيد بنجلون، ج 1 — نشر
المنشورية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 1، مطبعة الأنباء بالرباط
1984.

28 — كتاب «افريقيا»

تأليف مارمول كرنجال، ترجمه عن الفرنسية الأستاذة : محمد الحجى، محمد الأخضر،
أحمد توفيق، محمد زبير وآخرون — الرباط، مكتبة المعارف، 542 ص، قياس 24 سم،
1984.

29 — كتاب «مجمع تاريخ المغرب»

تأليف الأستاذ عبد الله العروي (بالفرنسية) وترجمة المؤلف نفسه إلى العربية الرباط، مطبعة
المعارف الجديدة، 173 ص، قياس 24 سم، 1984.

30 — كتاب «الخطاب التاريخي : دراسة منهجية ابن خلدون»

تأليف الأستاذ علي أوليل : كتبه بالفرنسية ثم نقله المؤلف نفسه إلى العربية — الدار
البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط 2، 229، قياس 24 سم، 1984.

31 — كتاب «المنهجية في علم اجتماع الأدب»

تأليف لوسيان غولدمان ترجمة مصطفى المناوي الدار البيضاء، ط 3، 62 ص، قياس
15، 1984.

32 — كتاب «مدينة المسلمين في اسبانيا»

تأليف الأستاذ جوزيف ماك كيب (بالانجليزية) ترجمة الدكتور محمد تقي الدين الهلالي
الحسيني مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ط 2، 1985.

كتب مترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية :

- 1 — كتاب «مراحل استقلال المغرب»
من مطبوعات مجلس النواب وهو دراسة ترجمها السيد عبد الله عميد من العربية إلى الإنجليزية والإسبانية، وصدرت في شهر سبتمبر /أيلول 1979.
 - 2 — كتاب «لجنة القدس — منجزات وآفاق» اشترك بترجمته السيد عبد الله عميد من العربية إلى الإنجليزية والفرنسية الرباط، مطابع الأنباء، 1981.
 - 3 — كتاب «معياري الاختيار في ذكر المعاهد والديار»
تأليف لسان الدين بن الخطيب، ترجمه إلى الإسبانية الدكتور محمد كمال شبانة 168 ص، 1977.
 - 4 — كتاب «الموجز في تاريخ العلاقات الدولية» للمملكة المغربية
تأليف الدكتور عبد الهادي التازي وتقوم السيدة أمينة عاشور بترجمته إلى الفرنسية ويقوم السيد محمد بن عبود بترجمته إلى الإنجليزية.
 - 5 — كتاب «التحدي»
للك المملكة المغربية جلالة الحسن الثاني. ط 2، المطبعة الملكية، الرباط 456 ص، قياس 24 سم، 1983 (ترجمه إلى الفرنسية والإنجليزية).
- ومتابعة لرصد ما ترجم في المملكة المغربية، لابد من ذكر المجهودات التي بذلها الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، مدير المعهد الجامعي للبحث العلمي التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في ميدان الترجمة، إضافة إلى مجهوداته القيمة في ميدان التأليف. ونظرا لأهمية ما أصدر من ترجمات ندرجها متتالية في هذا الفصل :
- (1) الحقيقة عن أفريقيا الشمالية
La vérité sur l'Afrique du Nord
تأليف بويه دي لاتور
G. Boyer de Latour Libr. PLON PARIS 1956
ترجمها عن الفرنسية ونشرها في عشرين حلقة في جريدة «العلم» من 11 / 12 / 1956 — 15 / 4 / 1957 ثم نشرت مجموعة من قبل مكتبة دار الرشاد الحديثة بالدار البيضاء : 202 ص، 1980.

Les Journées Sanglantes de Fez

(2) أيام فاس الدامية

17, 18, 19 Avril 1912

1912/ 4/ 19، 18، 17

Librairie Chapelot 1913 PARIS

(3) كتاب «ادغار فور يجيب ويكذب»

أيام فرنسا رقم 104 : السبت (10) نوفمبر/تشرين الثاني 1956.

ورقم 105 : السبت (17) نوفمبر/تشرين الثاني 1956.

نشر في ثلاث حلقات بمجريدة «العلم» من 27 — 29 / 11 / 1956 ثم طبعت مجموعة من قبل مكتبة دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء 202 ص، 1980.

(4) كتاب «الأرض تتكلم»

من الشعر التشيكي المعاصر، نشر بمجلة دعوة الحق المغربية إبريل /نيسان 1959.

Mechanical water chochs-of water in Fez

(5)

ithaca-26 VIII- 2 IX 1962.

ترجمة مع تعليق، والنشر في المجلد (13) من مجلة المجمع العلمي العراقي 1966 وفي مجلة البحث العلمي المغربية 1984، 24 ص — حجم متوسط.

If i had three days to see

(6) لو أبصرت ثلاثة أيام

Keller, Hellen Adams

تأليف هيلين أدامس

نشرت في مجلة دعوة الحق المغربية عام 1967 وفي مجلة الأقلام ببغداد عام 1970 وفي جريدة الرائد في ليبيا عام 1968 ومجلة الفيصل السعودية، ومجلة الثقافة العالمية عام 1982 — 26 ص بحجم متوسط.

Euloge Boissonade — Eddawya

(7)

Revue lectures pour tous Paris N° 192, 1970

نشرت بمجلة اللقاء المغربية في حلقتين عام 1970.

Morocco and the barbary corsaires during the 17° centery Old Dominion

(8)

University, Norfolk, Virginia

Jerome B. Weiner.

ترجمت بالتعاون مع السيد طارق العسكري ونشرت بمجلة «البحث العلمي» عدد 29 و30 عام 1979.

The green March in Historical Perspective
Jerome B. Weiner.

(9)

نشر في مجلة البحث العلمي العدد 31 عام 1980.

United states Consul (Tangier)

(10)

North West of Africa Sus, Wadnun, and forty independent tribes.

Printed by G. T. Abrines, Tangier 1881.

نشر في مجلة «البحث العلمي» العدد 31 أكتوبر/تشرين أول 1980.

ويجدر في هذا المقام الاشارة إلى محاولة استهدفت تعريب الكتاب العلمي قام بها الأستاذ الدكتور مصطفى بنيخلف مدير المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط اذ تولى وضع كتاب علمي بالعربية في «الاحتمالات والاحصاء الرياضي» ونشرته دار النشر المغربية عام 1975 ليكون مرجعا دراسيا لطلبة المعهد المذكور.

ونظرا لأهمية الموضوع ولقلة المراجع بالفرنسية تم نقل الكتاب إلى اللغة الفرنسية وقامت بتوزيعه شركة ايرول بباريس سنة 1977.

ونظرا لنجاح هذه المحاولة، تابع الأستاذ بنيخلف دعوته إلى التدريس بالعربية فأصدر عام 1980 كتابا بعنوان : «من أجل تعريب في المستوى» وشارك في تأليف كتب في الرياضيات أطلق عليها اسم «سلسلة التعريب والمعرفة» وبلغ ما أصدره منها حتى عام 1984 ستة أعداد.

وبالاضافة إلى ذلك قام الدكتور بنيخلف بصفته مديرا للمؤسسة تكوين الأطر باصدار «مجلة المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي» وهي مجلة سنوية صدر منها حتى الآن وبدءا من عام 1977 ستة أعداد، وتتناول ميادين الاحصاء والاقتصاد والرياضيات والاعلاميات بالعربية والفرنسية معا ويسهم فيها جامعيون وباحثون.

وتعتبر هذه النشاطات خطوات أولى في طريق تعريب التعليم في المواد العلمية ووضع كتب علمية تدريسية باللغة العربية.

ان تحول التعليم الجامعي — في ميدان العلوم — من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، سيؤثر تأثيرا ايجابيا على حركة الترجمة، اذ لابد من توفير الكتاب المنهجي والكتاب المرجعي الموسع عن طريق التأليف أو الترجمة.

وقد انتقل الدكتور بنيخلف من الدعوة العاطفية والنظرية إلى الدعوة العقلانية والموضوعية المدعومة بالعمل والفعل، وعالج موضوع التعريب من وجهة نظر تربوية تعليمية فقد كتب ما يلي : «ان الاستمرار في الافراط في استعمال الفرنسية ولو على مستوى التعليم الجامعي تنتج عنه عدة عيوب، أذكر منها أن نظامنا التكويني سيبقى ملتصقا بل أسيرا للنظام الفرنسي الذي يعاني من داء مزمن بحيث تتعاقب عليه الاصلاحات تلو الاصلاحات دون الوصول إلى الاستقرار وأكثر من ذلك فعندما ينجح الاصلاح نسبيا في فرنسا يجب أن ننتظر عشر سنوات أو أكثر قبل أن يصبح الاصلاح ساري المفعول كذلك في المغرب.... وتعريب التعليم هو أساس التعريب الشامل لأن اللغة التي تلقى بها الطالب دراسته هي التي يسهل عليه استعمالها في نشاطه المهني... وسهولة الاتصال اللغوي هي ضمن العوامل التي تفسر التبعية الاقتصادية في بلادنا وهي التي تكمن وراء عدة ظواهر في حياتنا الثقافية والاجتماعية».

ثانيا — الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

لا تشير الكتب الصادرة في المغرب، مترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية إلى أنها خضعت للمراجعة.

ان هذه الظاهرة طبيعية مادامت الترجمة مازالت في بدايتها ولا يتصدى لها الا من توفر لديهم الميل والمقدرة لازياء نزوع ثقافي لديهم، ولم تتحول إلى عمل يمارسه أفراد من منازع شتى واختصاصات متباينة ومن أجل مكافآت يحصلون عليها، في أغلب الأحيان.

والملاحظ أن بعض الكتب قد أسهم في ترجمتها عدة أشخاص لا شخص واحد بهدف الاسراع في الترجمة والاختصار في الوقت.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

ليس في الوقت الحاضر معهد لتكوين المترجمين في المغرب، وأما في السابق فكانت الترجمة، أيام الحماية الفرنسية، موضع عناية، وكانت تدرس بمثابة مادة تدريسية في المرحلة الثانوية، كما كان ثمة قسم في كلية الآداب للترجمة، عندما كانت هذه الكلية تدعى معهد الدراسات العربية العليا. كان هذا القسم على ثلاثة مستويات ويمنح في نهاية كل مستوى شهادة تتدرج كما يلي : «سرتفيكا، بروفه، ودبلوم» ولم تكن شهادة الدراسة الثانوية مشترطة في القبول بهذا القسم.

وعندما انشئت كلية الآداب عام 1957 استمر هذا القسم يعمل مدة سنتين ثم ألغي عام 1959، ويدور التفكير الآن حول انشاء معهد خاص بالترجمة لتدريس الترجمة الكتابية والترجمة الفورية بعد أن تبينت الحاجة إلى المترجمين الكفاء لسد الحاجة إليهم داخل المغرب وخارجه.

إن المترجمين الكتابيين والفوريين في المغرب الآن فئتان : فئة قليلة العدد من خريجي معاهد الترجمة الأوروبية كالمدرسة العليا بباريس التابعة للجامعة السوربون أو مدرسة جنيف للترجمة والمترجمين... وفئة أخرى أكبر عددا تعمل في هذا الميدان بحكم التجربة والممارسة... ولهذا السبب ثمة حاجة إلى معهد يدرس الترجمة وفق طرائق وأساليب علمية وبرامج مدروسة لأعداد تراجمة ومترجمين مقتدرين فيغني عن الاستعانة بأجانب كما يغني عن الاعتماد على أشخاص دخلوا هذه المهنة عن طريق التجربة والممارسة دون التعلم المنتظم لهذا الاختصاص.

مشروع المدرسة الوطنية العليا للترجمة :

ثمة مشروع قيد الإعداد لإنشاء شعبة للترجمة في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط يقبل فيها من أنهما السلك الأول في الاجازة بشعب اللغات وآدابها (العربية والفرنسية والانجليزية) أي الذين أنهما سنتين دراسيتين من أصل سنوات الدراسة الأربع، وتكون مدة الدراسة بالنسبة إليهم سنتين، كما يقبل فيها حملة الثانوية فتكون مدة الدراسة بالنسبة إليهم أربع سنوات.

أما المشروع الآخر الجارية دراسته والاستعداد له فهو افتتاح مدرسة وطنية عليا للترجمة في مدينة طنجة في مطلع العام الدراسي 1986 — 1987. وفيما يلي أهم المبادئ والأسس التي ستقوم عليها :

* **الأهداف :** تستهدف هذه المدرسة تكوين مترجمين كتابيين وفوريين. وبالإضافة إلى ذلك تستهدف تنظيم حلقات دراسية خاصة في النقل والترجمة للراغبين في إعادة التكوين واستكمال الخبرة، تلبية لطلب الوزارات والمؤسسات والمنظمات الوطنية. وكذلك تنظيم دورات لتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، وإقامة دورات تعليم لغات أجنبية، والقيام ببحوث ودراسات في فن الترجمة والمصطلح بالتعاون مع معهد الأبحاث والدراسات للتعريب.

* **شروط الالتحاق :** يتم الالتحاق بالسنة الأولى في المدرسة عن طريق النجاح في مباراة (مسابقة) ويشترط في المرشح لهذه المباراة ان يكون حاصلا على شهادة تثبت اجتيازه بنجاح امتحانات السنتين الأولى والثانية من السلك الأول الجامعي على الأقل. وليس من الضروري ان يكون الطالب منتسبا إلى كلية الآداب اذ من الممكن قبول ترشيح طلاب من كليتي الحقوق والعلوم وغيرهما من مؤسسات التعليم العالي. ويجب أن يكون المرشح ملما بلغتين أجنبيتين إضافة إلى إتقانه اللغة العربية.

ويمكن لحاملي الاجازة في اللغات الراغبين في الالتحاق مباشرة بالسنة الثانية ان يجتازوا مباراة إضافية خاصة وذلك بعد دراسة ملفاتهم.

* **التشكيلات اللغوية** : انطلاقاً من واقع تعليم اللغات تكون لغة العمل في المدرسة هي اللغة العربية (أ) وتكون اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية (ب أو ج) مع امكان ادخال لغات أخرى في برنامج التدريس.

أما المواد العامة المشتركة فان لغة تدريسها هي العربية (اللغة أ).

* **البرنامج الدراسي** : يتضمن البرنامج الدراسي ثلاثة أنواع من الدروس :

دروس عامة : الهدف منها اعطاء الطالب تكويناً يمكنه من الاحاطة بالمواضيع الأساسية والمشكلات العالمية، في القانون والاقتصاد والعلاقات الدولية والحضارة وعلم الاجتماع... الخ.

دروس لغوية : تستهدف تقوية مهارات الطلاب ومساعدتهم على التمكن من اللغة الأصل (اللغة أ) وتقوية المامه باللغتين الاخرين (ب و ج) وذلك من خلال دروس في بنية اللغة وتحليل النصوص والنحو والتلخيص والتعبير الكتابي والشفوي... الخ.

دروس متخصصة : ترجمة نصوص ذات طابع عام ونصوص ذات طابع تقني وعلمي ولا تقل عن 40 % من الدروس جميعها في السنة الأولى و 45 % في السنتين الثانية والثالثة. وفي السنة الثالثة تضاف حصة في الترجمة المنظورة، وبطال الطلاب بتحضير بحث بحوالي أربعين صفحة حول نقد نص أو ترجمة نص مع تعليق أو حول المصطلح.

* **الاقامة في الخارج** : يشترط في الطالب المنتسب للمدرسة أن يقيم بالخارج مدة تحددها المدرسة يزاوّل خلالها تكوينه في إحدى المؤسسات التعليمية ويفضل ان تكون مؤسسة للترجمة. والهدف هو تمكين الطالب من تعميق معلوماته اللغوية واكسابه معلومات دقيقة حول حضارة البلد ومؤسساته.

* **مدة الدراسة والشهادة** : تستغرق الدراسة في هذه المدرسة ثلاث سنوات يعطى الناجح المتخرج بعدها دبلوماً في الترجمة الكتابية.

ويمكن لحاملي الدبلوم في الترجمة التحريرية الالتحاق بالسلك العالي بعد اجتياز امتحان الدخول. وتكون مدة الدراسة في هذا السلك سنتين تنتهي في حال النجاح بدبلوم عالٍ في الترجمة الكتابية أو دبلوم عالٍ في الترجمة الفورية وذلك حسب تخصص الطالب.

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

في المغرب جمعية تدعى «الجمعية المغربية لتراجمة ومترجمي المؤتمرات» تأسست في شهر يونيو/حزيران 1982 هدفها جمع شمل المترجمين والتراجمة المتخصصين في أعمال المؤتمرات والمنظمات الدولية والذين تزايد عددهم في المغرب بحكم الحاجة والضرورة.

ان هذه الجمعية تجمع مهني وليست مؤسسة تسعى للربح المادي.

ويقصد بالتراجمة والمترجمين، كما تنص المادة الثانية من النظام الأساسي للجمعية، الأشخاص الذين يحملون على الأقل شهادة جامعية في الترجمة الشفوية أو الكتابية أو القادرين على إثبات حصولهم على تجربة مهمة لا تقل عن مائتي يوم من الممارسة المهنية الفعلية.

وتلخص أهداف الجمعية بما يلي :

أ — ان تكون الجمعية صلة وصل بين المغاربة العاملين في هذا الميدان وتسهر على التنسيق وتعزيز الروابط فيما بينهم سواء أكانوا مقيمين داخل البلاد أو خارجها.

ب — تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عنها والسهر بالخصوص على احترام القانون المهني للترجمة الشفوية والكتابية الذي تعتمده الجمعية والذي يشكل قانون السلوك المهني.

ج — مساعدة المسؤولين عن تنظيم المؤتمرات في المغرب على انجاز مهامهم في الانصال بالمترجمين من ذوي الخبرة في هذا المجال، واخبار أرباب العمل سواء في القطاع العام أو الخاص بكل ما يتعلق بحال الترجمة بالمغرب وتوظيف تراجمة ومترجمي المؤتمرات الأكفاء بصفة دائمة أو مؤقتة وبمعدل الأسعار المطبقة.

د — اقامة علاقات التعاون وتبادل المعلومات والخبرة مع الجمعيات والروابط العربية ومع الدوائر المختصة في منظمة الألكسو للنهوض بالترجمة في الوطن العربي.

ولهذه الجمعية نظام أساسي مصدق من السلطات حسب الأصول، ومقرها مدينة الدار البيضاء (23 شارع زوريج هاتف 25.65.58). ويبلغ عدد أعضائها ثمانية وعشرين عضوا ويديرها مكتب يتكون من رئيس ونائب رئيس وأمين عام ومساعد أمين عام وأمين صندوق ومساعد أمين صندوق ومستشار وجميع أعضاء المكتب يجب أن يكونوا متمتعين بالجنسية المغربية.

ان هذه الجمعية تعتبر تنظيميا مهنيا ممتازا يستطيع أن يرقى بمهنة الترجمة الفورية والكتابية ويحدد واجبات المترجم وحقوقه، كما يستطيع أن يخدم المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تكاثر عددها وتنوعت موضوعاتها في المغرب وفي الأقطار العربية الأخرى، ويرفد الترجمة الأدبية والعلمية بكفاءات تشحذها الميول وتصلقها التجارب.

غير ان هذه الجمعية ستزداد حجما وترقى خدمة وأداء وتتحسن مستوى بعد أن يتحدث المدرسة العليا للترجمة في طنجة في العام الدراسي 1986 — 1987 اذ ان خريجي هذه المدرسة سيكونون مددا لهذه الجمعية وعونا لها ودعامة في مجهوداتها لخدمة الثقافة واللغة العربية.

د — القوانين المنظمة للمهنة ومكافأة المترجم :

ليس لمهنة الترجمة قوانين في المغرب سوى ما ورد ذكره في هذه الدراسة أقصد القانون الذي أحدثت به أكاديمية المملكة المغربية والمعهد الجامعي للبحث العلمي، ثم النظام الأساسي للجمعيتين اللتين ورد ذكرهما آنفا : الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر والجمعية المغربية لترجمة ومترجمي المؤتمرات.

وبما انه ليس ثمة ادارات حكومية أو دور خاصة تتولى الترجمة وتكافئ المترجمين، فليس ثمة مكافآت مقننة، وغالبا ما يختار المترجم كتابا استرعى انتباهه واثار اهتمامه فيترجمه ثم يتدبر بعد ذلك أمر طبعه ونشره بالاتفاق مع احدى المطابع أو أحد الناشرين.

ان ادارة للتأليف والترجمة تنشأ في رحاب وزارة الثقافة المغربية من شأنها ان تبدل الموقف وتبعث في المغرب نشاطا ثقافيا منظما أساسه دراسة الحاجات وتخطيط العمل وتنظيم الجهد، وتكون مدعاة لوضع أنظمة تشمل سائر جوانب عملية الترجمة والنشر بما في ذلك المكافآت التي ينبغي أن تعطى للمترجمين والمراجعين لقاء ما يبذلون من جهد.

هـ — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

ان في المغرب اثنتي عشرة دارا للنشر أقامت بينها اتحادا، وهي تمارس التوزيع إلى جانب الطباعة، وجلي ان الكتاب المغربي المترجم رائج في المغرب ويباع في المكتبات بصورة حسنة، وان كان توزيعه يلاقي، خارج المغرب، ما يلاقه الكتاب العربي عامة من صعوبات قانونية ومالية في انتقاله من قطر إلى قطر.

وبما يساعد على ترويج الكتاب المترجم في المغرب أمران، أولهما : الموضوع، اذ أن أكثر موضوعات الكتب المترجمة هي موضوعات أدبية وتاريخية تهتم جمهور المثقفين المغاربة، وتدخل في باب الثقافة العامة، وثانيهما : الاشهار، الذي يتولاها «الكتاب المغربي» الذي تصدره سنويا الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، وهو اشهار رصين وعمل بليبوغرافي جاد لان الكتاب يشتمل على عرض ممتاز مع تقويم ونقد، غالبا، لكل كتاب مؤلف أو مترجم أو محقق سواء أكان هذا الكتاب من انتاج أحد المغاربة في المغرب أو من عمل أحد المغاربة خارج المغرب أو من صنع أحد الكتاب الأجانب، عن المغرب.

و — المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاونون معها :

ان المترجمين في المغرب لا يمارسون الترجمة بمثابة عمل يتفرغون له، بل هم يمارسونها بوصفها نشاطا ثقافيا وعملا أدبيا يميلون إليه ويرغبون في أدائه.

ومن مراجعة الأسماء التي وردت في الفقرة هـ من (أولا) : تحت عنوان : «أنواع الكتب المترجمة وقائمة الترجمات خلال السنوات 1970 — 1985» نجد ما يلي :

(1) أنهم من رجال التعليم الجامعي أمثال : الدكتور عبد الهادي التازي والدكتور محمد الحججي والدكتور عباس الجراري والدكتور محمد الأخضر والدكتور أحمد توفيق والدكتور محمد زبير، أو من المثقفين العاملين في التعليم والإدارة والمصالح المختلفة أمثال السادة الأستاذة : محمد بنيس ومحمد براءة وعبد الرحيم الورديني وأحمد الخلوفي ومحمد التازي وسعود ومصطفى القصري...

(2) انهم من أصحاب الاختصاص في الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية ونلاحظ أن واحدا منهم الأستاذ عبد الله عميد، رئيس الجمعية المغربية لترجمة وترجمي المؤتمرات، يحمل شهادة الماجستير في اللسانيات ويمارس الترجمة في منظمة اليونسكو.

وبما ان التعليم العلمي في معظم صفوف المدارس الثانوية وفي التعليم المهني والتقني وفي مستوى الجامعات ما يزال يقدم للطلاب باللغة الفرنسية فاننا لا نعثر على كتب علمية مترجمة لانعدام الحاجة إليها في هذه الحال، وبالتالي لا نجد بين المترجمين اختصاصيين في العلوم الأساسية والتطبيقية.

(3) اخذت «الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر» تستقطب المترجمين الأكفاء الذين هم أعضاء فيها أصلا وأساتذة في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط أمثال : الدكتور محمد الحججي رئيس الجمعية والدكاترة محمد الحبابي وعباس الجراري ومحمد الأخضر وأحمد بنجلون أعضاء مكتبها... وهذه ظاهرة حسنة تدعو إلى التفاؤل ويؤمل أن تنجز وتعطي ثمرات يانعة وتوسع لتشمل الكليات الأخرى بما فيها كليات العلوم الأساسية والتطبيقية فيكون ما ستمطيه من انتاج ناضج زادا ثمينا للقارئ وباعثا على تنشيط حركة التعريب في المستوى الجامعي وإنجاحه.

ثالثا — الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق على مستوى القطر :

كادت الترجمة في المغرب ان تكون، حتى اليوم، عملا فرديا وعفويا لا تنظمه خطة ولا يضبطه منهج، غير أنه يبدو مما ظهر من ترجمات خلال السنوات الأخيرة ان الاهتمام الذي كان

منصرفاً إلى الآداب وحدها واتجه إلى ترجمة القصة والرواية والشعر والبحوث التاريخية، قد أخذ يتحول إلى ترجمة الدراسات النقدية والاجتماعية بل أخذ يقترب ويطمح إلى تحقيق خطوات في طريق النقل العلمي.

ولدى المثقفين المغاربة شعور بأن هذا الجانب الثقافي بحاجة إلى مزيد من العناية، وهم يقترحون، من أجل تنشيط هذا القطاع، تشكيل لجنة وطنية في نطاق وزارة الثقافة أو تحت رعايتها أو بالتعاون معها، تضم ممثلين عن هذه الوزارة وعن اتحاد الكتاب المغاربة وجامعة محمد الخامس واتحاد الناشرين تكون مهمتها تنظيم وتنشيط حركة الترجمة لتكون رافداً مفيداً من روافد الثقافة المغربية العربية.

ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

ان الاعتقاد السائد لدى رجال الفكر والثقافة بالمغرب ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمقدورها أن تسهم في دعم حركة الترجمة بالمغرب باجرائها اتصالات بالهيئات المعنية في المغرب ولا سيما وزارة الثقافة لتدارس أفضل السبل لبعث حركة ترجمة ناشطة ومفيدة، كما يرون ان تقوم المنظمة بعقد ندوة علمية حول الترجمة وطرائقها وأساليبها وأهميتها، كما يعلقون الآمال العريضة على قيام «المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر» بمثابة جهاز من أجهزة المنظمة، للعمل على خدمة تعريب التعليم العالي والتثقيف العام والوصل بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية وتحقيق صيغة من الأصالة المتفتحة على العصر بعلومه وتقنياته.

وكذلك يثار في أوساط رجال الفكر والثقافة هؤلاء ضرورة السعي لتنسيق المصطلح وتوحيده والعناية بالمعجمات العامة والمتخصصة بوصفها أدوات ضرورية للترجمة الناجحة وخدمة اللغة العربية، كيما تصبح هذه اللغة لا لغة الأدب فحسب بل لغة العلم والتكنولوجيا المتطورة في مختلف بقاع الوطن العربي.

واقع الترجمة

في الجمهورية العربية اليمنية

الأستاذ عبد الله فاضل فارع

تمهيد :

إن بلدا أسهم بحضارته منذ العصور المرفقة في القدم، وظهرت فيه مدنيات ودول مائزلة رسوما الباقيات شواهد اثبات نواطق؛ لا يستغرب منه أن يلحق التجدد بالعراقا ويصوغ منها كلاً مشرقاً.

واليمن على كثرة ما ورثه من تقاليد وما حرص عليه من عادات آخذ — في آوتنا هذه — بأساليب الحياة المعاصرة، متزايد الشوق إليها، تعبيرا عن حافز التطور الايجابي الذي يعتمل في أبنائه نحو بناء حياة متجددة خلاقة.

وما ذلك إلا لأن اليمن بحكم موقعه ظلّ جسرا بين الحضارات المحيطة به من قصوى ومن دنيا، وتشربها ليمثل خيراتها في صياغة حيويته ولينبذ باطلها بالكفاح المستمر حتى يصل في الأخير إلى أهداف شعبه المتميزة.

فلم يكن اليمن مخزنا تجاريا بين الشرق والغرب ومعبرا، بل كان ينبوع فكر وعلم وحضارة، فقد أنشأ أهله شواهد حضارتهم وابتدعوا ما نقل شرقا وغربا عنهم؛ فأسواقهم ميادين منافسة لبلداتهم هم وما يبدع الآخرون، ومدنهم مواطن ثقافة تؤخذ عنها وتبث خارجها.

ولكن كثيرة هي الدول العريقة التي مرّت بفترات عزلة وتخلّف، ومنها اليمن؛ ومن عهودها البائسة فترة الحكم الحبشي بعد القرن السادس الميلادي وتغلب الشعب اليمني عليه، ثم وقوع اليمن تحت حكم (الأبناء) من الفرس. وبجيّ الاسلام ويستمر اليمن مرتبطا بالخلافة العباسية، ويفصل اليمن عن العباسيين فتتوالى على حكمه سلالات متتابعة — يعيش اليمن فيها بين مدّ وجزر، وزعزعة واستقرار، وتكرر غزوات الأتراك تواجهها مقاومة اليمنيين الصلبة حتى (الحرب العظمى) العالمية الأولى (1914 — 1918) اذ تستقل اليمن وتغدو أول دولة عربية مستقلة عن الحكم العثماني.

تخرج اليمن من حكم الخلافة العثمانية لتدخل عهد الامامة فتمسي في جهل فرض عليها من داخل حكامها، لأن الجهل كان في نظرهم صمام امان يقيم يقظة الشعب ويضمن لهم اخلاصه، حتى ليقال إن الامام كان يتمنى أن لا يتعلم الناس من القرآن سوى (الفاتحة) وسورة (الاخلاص) وفي اسم (الاخلاص) ايعاز بأن يكون له وحده. لذلك فقد فرض الأئمة عزلة اليمن عن باقي الدول، والعربية منها على الخصوص. حارب الأئمة الثقافة العصرية، ومنعوا تداول الكتب الحديثة وأغلقوا المكتبات، واضطهدوا القلة التي تمكنت من كسر الطوق والخروج للتعليم، وكانوا يودعون المتنورين غيايات السجون...

وبعد انشاء جامعة الدول العربية في 22 مارس /آذار 1945 والتوقيع على ميثاقها، وقد كان اليمن من الدول السبع الأول الموقعة عليه، ومن أغراض الميثاق توثيق الصلات الثقافية بين أعضائه، فتحت مدارس في (تعز) و(صنعاء) و(الحديدة) بمعونة هيئة تدريسية من مصر، واتبحت فرص للبعثات إلى المدارس الثانوية المصرية كان من بين أفرادها بعض من التلاميذ، أسهم كثير منهم مع من سبقوهم ومن لحقوا بهم — برغم متاعب (من بعضها الموت والسجن) — في اذكاء الوعي الوطني الذي حقق عبر انتفاضات متتالية — راح ضحيتها أبطال كثيرون — توجت في الأخير بثورة 26 سبتمبر 1962.

نجحت الثورة في تغيير نظام الحكم ومن بعد صمدت ثمانية أعوام تخوض حربا لا هوادة فيها ضد أعداء الثورة الذين حاولوا اخمادها من الداخل والخارج، ثم استكانوا للمصالحة وآثروا شرف المواطنة الصالحة، فاستتب الأمور، وفتحت طرق جديدة للاستقرار والاشادة والبناء والتطوير المتسارع.

والجمهورية العربية اليمنية اليوم مغدة في استكمال بنى الدولة الحديثة، مغدة في ركضها للحاق بمن تقدمتها من الدول العربية لتدخل عهد الموازة والمسيرة في الوطن العربي، ثم استيفاء كل الشروط الحياتية لمعانقة التقدم العام في عالم اليوم.

لذلك فبمقدار ما تقدم في مضامير انشاء الأجهزة والمؤسسات العامة تتيح مجالا للمؤسسات الخاصة للظهور وتشجعها بحكمة ووعي، وتعير الناحية الثقافية عناية شديدة وتطور آفاقها يوما بعد يوم، فتوفر المطلوب لدعم مسيرتها، وتستوفي المتوافر لتزكو ثماره وتوثق أكلها.

ولعل هذه الدراسة الصريحة المتواضعة عن واقع الترجمة في الجمهورية العربية تعكس صورة يبية مما هي الحال عليه في هذا الميدان الجديد على حياتها، وهي تتسلح جادة لدخوله بجهود أبنائها وتعاون اخوانها العرب السابقين في مجاله وخبرة عالم اليوم الذي غدا صغيرا ... صغيرا حدا، متقاربة ارجاؤه، ميسورة طرق الاتصال بين سكانه.

أولا — الناحية التوثيقية :

أ — الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين النازمة للعمل :

- 1 — وزارة الاعلام والثقافة.
- 2 — مركز الدراسات والبحوث اليمني (ادارة الترجمة).
- 3 — اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم.
- 4 — جامعة صنعاء.
- 5 — المكاتب الخاصة للترجمة.
- 6 — مترجمون متخصصون (من أستاذة الجامعة ومثقفى اليمن).

1 — وزارة الاعلام والثقافة :

لها جهاز محدود عدد موظفيه يقوم بالترجمة اليومية العاجلة التي يحتاج له سير العمل. وادراكا منها لكثرة عملها وتنوعه في ميداني الثقافة والاعلام، وما تحتاج إليه انشطتها من عناية متخصصة فيما يترجم من عملها أو ما يترجم من عمل غيرها لها قد أذنت لعدد من مكاتب الترجمة منتشرة في انحاء البلد يعتمد عملها على القيام بالترجمة. هذا اضافة إلى أن الوزارة تكلف من تراه مناسباً لموضوعات عملها من الأكفاء من المثقفين المعروفين وأساتذة الجامعة.

ومما تصدر وزارة الثقافة من الدوريات التي تحتاج إلى الترجمة فيها :

مجلة اليمن الجديد : شهرية ثقافية جامعة، تصدر عن قطاع الثقافة، وتبلغ السنة الرابعة عشرة.

مجلة الاكليل : دورية تعنى بتاريخ اليمن الفكري والحضاري، تصدر بعض دراساتها بلغاتها الأصلية وترجم إلى العربية، وهي : (منبر الباحثين العربي والمستشرقين الذين عشقوا وما زالوا يعشقون حضارة العرب في جنوب شبه الجزيرة العربية «اليمن»).

2 — مركز الدراسات والبحوث اليمني (ادارة الترجمة) :

انشئ المركز عام 1978، وصدر قانون يقضي بتنظيمه وتحديد اختصاصاته، فألى جانب عنايته بموضوع تسميته : الدراسات والبحوث، يعنى بالمحققات من امهات التراث اليمني التي

تصدّر بمقدمات منهجية، وتوثق توفيقا علميا منهجيا ويسهر على طباعة الكتاب اليمني الجاد الحديث في الدراسات ويعيد طباعة النادر مما طبع من الكتب اليمنية، وتلح الجاححة اليه من مؤلف ومترجم، ويعقد ندوات عن موضوعات وطنية يسهم فيها متخصصون دوليون ثقاة، وينشر أعمال تلك الندوات وفقا لاهتمامات المواطن اليمني مترجمة الموضوعات المكتوبة باللغات الأجنبية منها إلى اللغة العربية، وهنا يأتي دور (إدارة الترجمة) في المركز.

فإضافة إلى قيام الثلة الموجودة نواة لإدارة الترجمة بتعريب بعض الموضوعات، حسب التخصصات المتوافرة، فهي تنسق العمل المراد ترجمته، وتختار له من يؤديه، على ضوء الخبرة المكتسبة لدى الساهرين على تسيير المركز والمستشارين، من أساتذة الجامعة والمثقفين الأكفاء.

ويصدر ما يترجم من الموضوعات التي تهم أنشطة المركز في مجلته :

دراسات يمنية : مجلة فصلية منتظمة الصدور، تعنى بشؤون البحث العلمي في اليمن، وتضم أبوابها الرئيسية : الدراسات الأدبية، التاريخية، والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويبلغ عدد ما نشر من هذه المجلة ما يقارب العشرين في أواخر عام 1985.

3 — اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم :

انشئت في 4/ 10/ 1986 برئاسة وزير التربية والتعليم تقوم هذه اللجنة في وزارة لتربية ولها صلاة وثيقة متواصلة بوزارة الاعلام والثقافة وبجامعة صنعاء، وتنسق معها في تنفيذ النشاط المطلوب داخليا وخارجيا عن طريقها. وتشكل نواة نشطة فيما يختص بالعلاقات اليمنية بالدول العربية تنسيقا مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وغيرها من الدول الأجنبية وتنسيقا مع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة وما يتصل بالأنشطة الثنائية الثقافية، ولا يخلو عمل هذه اللجنة من القيام بالترجمة أو الإيعاز بالقيام بها، لذلك، ووفاء بغرض الترجمة تعتمد على نواة ادارة في سبيل التوسع، تقوم بترجمة العمل الاداري والملح فيها وتسهم بمقدار وافر من ترجمة ما يساير الاختصاصات المتوافرة لديها.

أما ما يتطلب جهدا كبيرا وتخصصا دقيقا من عملها فيوكل به إلى مكاتب الترجمة، اذا كان على سبيل التوثيق، أو إلى الاساتذة الجامعيين والمثقفين المتخصصين المعروفين.

4 — جامعة صنعاء :

هي المؤسسة الكبرى التي تلتقي فيها الكفاءات المتعددة ذوات الاختصاصات التي يمكن أن يوجد بينها من يقوم بالترجمة المتوخاة، من أبناء اليمن ومن اخوانهم العرب المتدربين للعمل في الجامعة.

ويبدو نشاط أساتذة الجامعة، فيما يترجم في مجلات كلياتها المتخصصة، كما يسهمون في ترجمة ما يولكون به من عمل من وزارة الثقافة أو مركز الدراسات والبحوث اليمني وغيرها مما يحتاج عمله إلى النقل الموثوق بصحته.

5 — المكاتب الخاصة للترجمة :

تلك هي مكاتب خاصة يمتلك شؤونها شخص مستعد للقيام بأعمال الترجمة، قد يعينه على عمله واحد أو أكثر، أو تكون دواوين صغيرة تستلم العمل وتساهم على مكافأته وتنسيق ترجمته، ولكن المعتمد عليها فيه هو ترجمة الشهادات الدراسية والوثائق والمعاملات الشرعية الواردة من وزارة العدل والتجارية وتفصيلات جوازات السفر، ولا ترقى في عملها إلى ترجمة الكتب الفكرية أو الأدبية، لأن العمل اليومي العاجل هو أهم ما تختص به، وتقوم عليه، وكلها تترجم إلى اللغة الإنجليزية وقلما تجد ما يترجم منها إلى لغة أخرى.

وقد أذنت وزارة الاعلام والثقافة للعدد القائم منها لمزاولة عمله لتيسير أعمال الجمهور العام، وتدل تسمياتها الشخصية على كونها خاصة محدودة المجال، ومنها :

1 — مكتب لقمان للترجمة، 2 — مكتب الزوقي للترجمة، 3 — مكتب عبد الله عبد الرضا للترجمة (دار الجامعة للترجمة)، 4 — دار صنعاء للترجمة، 5 — دار اليمن للترجمة، 6 — المَسْنِي للترجمة، 7 — عبيد للترجمة، 8 — دار سبأ للترجمة، 9 — المركز الجديد للخدمات والترجمة.

وهذا العدد من المكاتب للترجمة أكثر ما يدل عليه هو نشاط التعامل التجاري منه العمل الثقافي : الفكري أو الأدبي.

6 — المترجمون المتخصصون (من أساتذة الجامعة والمثقفين) :

تعج اليمن بمجموعة مثقفة من خريجي الجامعات الذين دخلوا حياتها منذ الخمسينات، وقد تنوعت ثقافتهم بين العربية (ولا سيما خريجي العراق ومصر ولبنان) وبين الأجنبية (ولا سيما خريجي ايطاليا وبريطانيا وألمانيا وأمريكا)، ومن غيرها مثل دول الكتلة الشرقية (روسيا ودول شرق أوروبا) وكثير ما هم من بين هؤلاء من أجادوا لغة البلد الذي عاشوا فيه، واقتدروا على الترجمة، ويشكل هؤلاء، من الجامعيين اليمنيين الحاليين، وأساتذة الجامعة، الفئة الصالحة للقيام بأعمال الترجمة بكفاءة واقتدار. وقد صدرت لبعض أبناء اليمن ترجمات لكتب في الأدب والفكر والسياسة وغيرها — على مر السنين منذ الخمسينات — هي مجال الحفاوة والتقدير لدى القراء عامة.

وما يقوم به الأساتذة الجامعيون والاحوان العرب في جامعة صنعاء وغيرها يدعم مجهود الترجمة في اليمن ويعززوه.

فالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة : هي وزارة الاعلام والثقافة، ومركز البحوث والدراسات، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وجامعة صنعاء، والخاصة هي المكاتب الخاصة، ثم المترجمون المتخصصون.

أما ما يتعلق بالقوانين النازمة للعمل، فإنه، وإن يقيم حالياً على أعراف العرض والطلب، وتفاوت تكاليف الترجمة على الصفحة الواحدة من مترجم إلى آخر ومن مكتب ترجمة إلى آخر من (250) إلى (150) إلى (100) وحتى (50) و(40) ريالاً على الصفحة الواحدة، إضافة إلى اتساع عمل الترجمة، فقد اقتضى وزارة الاعلام والثقافة أن تنسق مع وزارتي العمل والتربية القوانين النازمة للعمل، وتتخذ الاجراءات على اصدار هذه القوانين إلى حيز الوجود، حرصاً على اقامة العدل على السند المكتوب وتطبيقه، والمحافظة على حقوق المتعاملين.

ب — الاستئذان من المصدر الأصلي : حقوق المؤلفين

الجمهورية العربية اليمنية : عضو في اليونسكو، واحدى الدول الأعضاء في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد أمضت على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف في عام 1983، في بغداد... تعي مسؤوليتها وتحرص على حقوق المؤلفين؛ وأجهزتها الحكومية في حال الحاجة إلى ترجمة عمل ما تحرص على الاستئذان من المؤلف صاحب الحق، اذا كان حق الملكية مازال قائماً، واذا عرض عليها مترجم عملاً يستحق دعمها مكافأة ونشراً، فهي تشترط عليه أن يكون قد برأ ذمته فيما يختص بالاستئذان، وهو أقل ما يجب عمله بالخصوص، وأهم مكافأة قد يحصل عليها المؤلف، إذ أن قلة عددة النسخ التد تعد من الكتاب تحتم على المؤلف التفاوضي عن طلب السريع الزهيد، ويكفيه تعويضاً انشار كتابه بلغة غير لغته.

أما الدراسات والأبحاث التي يكلف بها مختصون أجانب لأغراض معينة وللندوات أو المقررات الدراسية أو الثقافية أو الاعلامية، فإن اعدادها والمكافأة عليه متلازمان فيما يخص ترجمتها، وتدفع مكافأة للمترجم فقط.

ج — حجم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وأساليب عملها :

سواء أكان الأمر متعلقاً بوزارة الاعلام والثقافة أم بأية وزارة أخرى، وكذلك اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وجامعة صنعاء، فلا توجد ادارة معينة يُطلق عليها اسم ادارة الترجمة؛ ولكن ينتقى من بين موظفيها اكفاء يوكل اليهم القيام بما تراد ترجمته. وفي مركز الدراسات والبحوث اليمني (ادارة الترجمة) لا يزيد عدد افرادها عن ثلاثة، تحت إشراف سيدة متخصصة في الأدب الانجليزي، بدرجة مدير عام، وترتبط أساليب عملها بمواعيد انجاز العمل وحاجته إلى الأداء العادي.

أما المكاتب العادية للترجمة الخاصة، فبعضها صغير لا يزيد في حجمه على مقرات كاتبتي (العرضحالات)، وبطاولة وكرسي وبضعة مقاعد لطالب الخدمة، والبعض الآخر محلات عصرية مجهزة بسكرتارية وآلات طباعة وآلات نسخ وتصوير وغيرها مما يحتاج إليه العمل. والفرق بين بساطة المكان وفخامته نقص وزيادة في تكاليف العمل، وتقوم أساليب هذه المكاتب على استقبال العمل والمساومة على انجازه في موعد محدد لتسلمه بعد لأي، أو أداء العمل بصورة عاجلة، وعلى أساس ذلك يُتراضى على تكاليف العمل.

د — تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة لها في الخارج :

إضافة إلى التعاون الذي يفرضه العمل العربي المشترك بين الدول العربية الأعضاء بوساطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكذلك العمل الدولي بوساطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقوم اتفاقيات تعاون في إصدار الكتب وطباعتها ونشرها مع بعض الأجهزة الحكومية المماثلة كوزارة الاعلام في المملكة السعودية التي تم توقيع اتفاقية ثقافية معها للتعاون في مختلف المجالات، وكذلك وزارة الثقافة والإرشاد القومي — بالجمهورية العربية السورية، ووزارة الثقافة والاعلام — بالجمهورية العراقية. هذا إضافة إلى التعاون القائم بين وزارة الثقافة مع العديد من الجهات العربية الأخرى والدول والجهات الشرقية والغربية ذوات العناية بالثقافة. وكذلك تقوم علاقات بين جامعة صنعاء وبين الجامعات العربية عن طريق اتحاد الجامعات العربية ومع الجامعات الأجنبية التي تبدي اهتماما بالحياة والحضارة اليمنية. ولمركز الدراسات والبحوث صلاته الوثيقة العربية والأجنبية فيما يتصل بالدراسات اليمنية في مراكز الدراسات والبحوث المتخصصة، مثل الأمانة العامة لمراكز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ومؤسسة فورد التي يقوم التشاور معها في مشروع لترجمة بعض المختارات من الشعر اليمني، يختارها المركز وتقوم المؤسسة بتغطية النفقات اللازمة من حيث الأعداد والطبع.

هـ — أنواع الكتب المترجمة وقائمة المترجمات خلال السنوات 1970 — 1985 :

تكاد تنحصر كل الكتب التي ترجمت في هذه الفترة بالسياسة والتاريخ السياسي أو الرحلات في اليمن، وهي على قلتها دليل على شغف اليمنيين بالتعرف على واقعهم السياسي كما يبدو في عيون كتاب هذه المصنفات، من مصاف جادّ لم يتفرع بعد لترجمة الفكر الأجنبي ترفاً والفنون والآداب تذوقاً، وقائمة الكتب المتعلقة باليمن بأقلام مؤلفين أجانب والتي ترجمت حتى الآن، حسب ما ورد من دار الكتب الوطنية بصنعاء هي :

- 1 — فايان، كلودي. كنت طيبة في اليمن (بيروت : دار الطليعة، 1962، الطبعة الأولى).
- (صنعاء : دار الكلمة، 1985، الطبعة الثانية.
- تعريب : محسن أحمد العيني.

- 2 — توركيل، هانسن. من كوينهاجن إلى صنعاء (بيروت مطبعة النجومى، 1969، الطبعة الأولى). بيروت : دار العودة، 1983.
الطبعة الثانية
تعريب : محمد أحمد الرعدي.
 - 3 — جيڪب، يعقوب هارولد. ملوك شبه جزيرة العرب — الجزء الأول (دمشق : مطبعة العلم، 1967) الطبعة الأولى. (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى، 1983) الطبعة الثانية.
تعريب : أحمد المضواحي.
 - 4 — ماكرو، أريك. اليمن والغرب (لندن : هيرست أند كامين، 1978)
ترجمة وتعليق : حسين عبد الله العمري.
 - 5 — بلودري، جون. العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن أبان الحكم التركي (1914 — 1919)
(القاهرة : المطبعة الفنية، 1981)
ترجمة وتقديم : سيد مصطفى سالم.
هذا وقد سبق أن ترجم كتابان قبل الفترة التي تشتمل عليها الدراسة، هما :
6 — هولفريستر، هانز. اليمن من الباب الخلفي (بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1961)
تعريب : خيرى حماد.
 - 7 — أبونتي، سلفاتور. مملكة الامام يحيى (القاهرة : مطبعة السعادة، 1947)
رحلة في بلاد العربية السعيدة (بيروت : دار الآداب، 1963).
تعريب : طه فوزي.
ملحوظة : هو نفس الكتاب وإن اتخذ المغرب اسما جديدا له عند اعادة نشره.
- اضافة إلى هذه المجموعة من الكتب فقد اصدر مركز الدراسات والبحوث اليمنى عددا وافرا من الدراسات المترجمة — من الانجليزية والفرنسية والألمانية والروسية نشرت كلها في مجلة المركز (دراسات يمنية)، وهي متنوعة وتشتمل على الأغراض الأدبية والاجتماعية والصحية والتاريخية والاقتصادية وغيرها، وحسب تقرير المركز، فإن من أهمها :
- 1 — ولادة حركة المعارضة في شمال اليمن، بقلم : أوليغ جيرا سيموف. نقلها إلى العربية : د. أحمد حسن سعيد. (يونيو/يوليو 1982).

- 2 — ملحمة سيف بن ذي يزن : البطولة الرومانسية، بقلم فيلشتينسكي، عن «بحوث سوفيتية، دار التقدم، موسكو : 1978. نقل الكتاب إلى العربية : خيرى الضامن.
- 3 — وثيقة من الأرشيف الاقتصادي للأمير سيف الاسلام القاسم، بقلم : اوليخ جيراسيموف ترجمها عن الروسية : د. أحمد حسن سعيد. (يونو/يوليو 1982).
- 4 — ميلاد حركة المعارضة ودور منظمة الأحرار اليمنيين و
- 5 — انقلاب 1948. بقلم : الينا جلو بوفسكايا،
- 6 — انتفاضة 1948. بقلم : ليف كتلوف. ترجم هذه الدراسات الثلاث : عبد الحليم سيف
- 7 — الاعلان الكاذب عن وفاة الامام يحيى. بقلم : لي دوجلاس،
- 8 — ثورة 1948 (من كتاب اليمن الحديث). بقلم : منفرد وايزر،
- 9 — القات : المادة المنبهة (فصل من كتاب مشكلة المخدرات في الاطارين الاجتماعي والثقافي). منشورات منظمة الصحة العالمية،
- 10 — أبعاد المواضع الجغرافية في اليمن عبر التاريخ. بقلم : توماس كوكنار،
- 11 — يهود اليمن (فصل من كتاب الإبادة الجماعية). اصدار ناتوري كارتا. ترجمت هذه الدراسات والفصلين من كتابين : بلقيس ابراهيم الحضرائي.
- 12 — حول أدوات نقش الأحجار ولفترة ما قبل الاسلام في العربية الجنوبية. بقلم : بيريسيسكين
تعريب : ادارة الترجمة بمركز الدراسات والبحوث اليمني.
- 13 — دراسة ميدانية (ديسمبر 1980) حول تغذية الرُّضْع والأَوْضَاع الغذائية في (العُدين) و(إب). بقلم : تَد جرانر. ترجمة : مروان نعمان.
- 14 — تلخيص لبحث : حول السمات الاجتماعية والبشرية. بقلم : د. جيرالد ج. اوبرماير. ترجمة : أحمد باشا.
- 15 — تاريخ استعمال القات في الجمهورية العربية اليمنية. بقلم أرمن شوبين. ترجمة : فريتس مبرج (عن الألمانية) ومراجعة قسم التحقيق بمركز الدراسات والبحوث اليمني.
- 16 — استخدام القات ومشكلات الادمان. بقلم : جون كنيدي. ترجمة أحمد القصير.
- 17 — اختلاف القوى الاجتماعية في الفترة الأولى من الثورة،
- 18 — «الأخدام» في اليمن. كلاهما بقلم : الينا جلوفوفسكايا، وترجمة : محمد البحر.

ثانياً — الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

يتم اختيار المادة التي تراد ترجمتها من قبل الجهة الحكومية أو العامة المعنية بها لمسايرتها لأهدافها وحاجتها إلى ترجمتها، سواء أكانت الجهة المعنية هي وزارة الاعلام والثقافة أو مركز الدراسات والبحوث أو غيرها من الجهات الرسمية، لأن هذه الجهات لا يملك أي منها طاقما متكاملًا لترجمة كل مواد أنشطتها، ولتوافر جهات الترجمة التي يمكن تكليفها والاعتماد عليها في أداء العمل لقاء مكافأة يتفق عليها.

والمؤسسات الخاصة والأشخاص الذين يلجأون إلى مكاتب الترجمة الخاصة والمترجمين الأفراد فيما يعينهم ترجمته من وثائق ومستندات، وعقود واتفاقيات، ومحتويات شهادات وجوازات سفر فهؤلاء وأولئك يتم عملهم على صعيد تجاري.

وفي كلتا الحالتين فإن المراجعة تتم بطريقتين :

1 — ففي مركز الدراسات والبحوث البني، بعد أن يختار العمل المطلوب للترجمة، وبعد أن يُتم المكلف بالترجمة عمله، يهيم قسم التحقيق بالمركز بمراجعة العمل مراجعة دقيقة، وإذا كان الموضوع مما يترجم للنشر في دورية المركز (دراسات يمنية) فإنه يعرض على هيئة التحرير لمراجعتها له ثم إجازته للنشر، وإذا كان كتاباً بكامله فإن نشره لا يتم إلا بعد مراجعته.

2 — وفيما تقوم به المكاتب الخاصة للترجمة والأفراد محترفي الترجمة، فإن المادة المترجمة من وثائق مختلفة الأصناف، كما ذكر آنفاً، تعرض قبل استعمالها، على اللجنة الوطنية للترجمة والثقافة والعلوم، بوزارة التربية التي تفحصها محتوي وأسلوبها، وقد ترفضها حتى تكتمل مقوماتها اللازمة، بعد إعادة النظر في تقويمها جيداً، ثم يصادق عليها أمين عام اللجنة بالصحة وامكان الاستعمال.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

تتكون أغلبية المترجمين من ثلاث فئات :

1 — فئة الذين يزاولونها بالخبرة الطويلة والثقافة المكتسبة، وتجد بين بعض هؤلاء من لا يحمل حتى مؤهل الدراسة الثانوية، ولكن دوام الممارسة بداية تحت عناية مترجم سبقه خبرة وزاد عنه ثقافة، ترسخ قدميه في الميدان وتكسبه كفاءة في اجرائه، وكثير ما هم أولئك الذين افتتحو مكاتب خاصة وثبتت جدارتهم في الأعمال المحدودة التي يزاولونها.

2 — فئة خريجي الجامعات الطُّلعات الذين دخلوها وتُصب أعينهم اجادة اللغة الأجنبية التي يعايشون أهلها في مواطنهم، أو يتخصصون في علم ويتقنون فهم إقاموسه ويسخرونه لنقل شيء مما يخصهم من معارف تلك البلد إلى لغتهم. وأكثر اليمنيين الذين زاولوا ترجمة الكتب هم من هذه الفئة الطليعية، والذين قاموا بواجب الترجمة منهم أكثر جدا ممن نشروا كتباً مترجمة، وربما يحول دون نشر أعمالهم نوع من عدم الاهتمام أو اللابالية أو ظروفها هم أعرف بها.

3 — فئة الأستاذة الجامعيين، وهؤلاء يترجمون من موقعي التخصص والخبرة، والثقافة المتمكنة ولا سيما حينما يترجمون موادّ يزاولون تدريسها والبحث فيها ويظنون مواكبي مسارها حتى آخر ما يكتب فيها.

هذا، ومع عدم وجود معاهد متخصصة لتكوين المترجمين حالياً، فإن الشعور سائد والاهتمام اكيد، بأن لا بدّ أن تتخذ الاجراءات اللازمة لسدّ هذا النقص والتأكد من تخريج مترجمين أكفاء ينهضون بواجب الترجمة، لأن ما كتب ويكتب عن اليمن في اللغات الأجنبية كثير جدّاً، ولكي لا يظل حكرًا على القلة القارئة باللغات الأجنبية، ولكي يطلع الجمهور العام على رأي الآخرين فيه، فلا بدّ من توصيل ذلك إليه بلغته وتغذو الترجمة سبيلاً ممهداً إلى الوفاء بالعرض.

وقد تكون جامعة صنعاء هي المكان الذي يُعد فيه المترجمون المنشودون. فدراسة اللغة — أية لغة — لا بدّ أن تُعزّز بدراسة لغة ثانية دراسة متمكنة تؤدي بالخير، حامل الدرجة الجامعية الأولى (الاجازة) إلى أن يترجم من الأخرى إلى تلك التي تخصص بها. أما حامل (الاجازة) التي يتطلع إلى دراسة عليا (الاستاذية، أو الدكتوراه)، فإن تخصصه لا بدّ أن يكون مدعوماً بعمل ترجمي يقوم به مما له علاقة ببلده ومما يدخل في اهتماماته.

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

الرأي السائد هو أن عدد المترجمين قليل جدّاً، لا يسمح بإقامة جمعيات مستقلة أو اتحادات لهم، ولذلك فإن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، برغم أن سجلّه العام، عندما يشير إلى النوع الأدبي الذي يزاوله عضوه هو، اما الشاعر (حكيم أو شعبي)، أو روائي، أو قاصّ، أو كاتب (مؤرخ، أو ناقد أدبي) أو مسرحي، ألا أنه لا يشير إلى مترجم، فإن الاتحاد (لوجود من يزاولون الترجمة الأدبية والفكرية والسياسية، الخ بين أعضائه وهم من النخبة المثقفة المواكبة للعمل الأدبي) قد نصّ (في المادّة 5 — أ — تعريفات من قانونه الاساسي) على الآتي :

«الأعضاء العاملون : كلّ من يمارس عملاً فكرياً أو أدبياً — ابتكاراً أو دراسة أو ترجمة أو تحقيقاً ونقداً، ويشترط في الشاعر الشعبي أن يجيد القراءة والكتابة».

فالترجمون، اذن، مخلولون لعضوية اتحاد الأدباء والكتاب، ومعظمهم أعضاءه.

وانّ نص (المادة 6 — الأهداف (من نفس القانون الاساسي) القائلة في الهدف رقم 9، «العمل على نقل عيون الفكر والأدب الغربي والعالمي إلى اليمن وتعريف الانسان اليمني بأهميتها».

قد صرّح بتحميل مسؤولية هذا النقل على كواهل المترجمين من أعضاء الاتحاد.

وتشير (قرارات وتوصيات المؤتمر الأول للأدباء والكتاب اليمنيين) في المادة رابعا — 8 إلى الآتي :

«يوصي المؤتمر المجلس التنفيذي بالعمل على توفير الضمانات القانونية لحماية حقوق التأليف والترجمة والنشر».

وما توقيع الجمهورية العربية اليمنية على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين، والتي تنص (المادة الثانية — أ — 1) على الآتي :

أ — يتمتع بالحماية أيضا ويعتبر مؤلفا لأغراض هذه الاتفاقية :

1 — من قام بإذن من المؤلف الأصلي بترجمة المصنف إلى لغة أخرى... ألا اعتراف بالمترجم مؤلفا، وكون اتحاد الأدباء والكتاب مظنة انضوائه وحل انتائه المناسب، فإنه ضمينا، اتحاد المترجمين من حيث أحقية تسميتهم كتابا، وهو أعضاءه ويتمتعون بحقوق المؤلفين.

د — القوانين المنظمة للمهنة ومكافأة المترجم :

هذه القوانين، وإن لم توجد حاليا إلا أنها موضع عناية الجهات الثقافية، وهي في سبيلها إلى السنّ ليتم تنظيم العمل مهنيا وماديا الصالح الجهات التي تكلف المترجمين بالعمل وكذلك لوضع المعايير التي على أساسها تصرف المكافآت لناقل العمل إلى اللغة المرجوة وللمراجع الذي يدقق العمل، ويطمئن على اخراج النص سليما محتوى وشكلا.

ه — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

الجهة التي تكلف بالترجمة، أو المترجم الذي يقوم بنقل أثر أدبي أو فكري، هما المكلفان بالترويج. فقسم التوزيع في وزارة الاعلام والثقافة أو مركز الدراسات والبحوث اليمني أو غيرهما، يتم الترويج لما يصدر من العمل عن أيهما أو عن غيرهما، بالاعلان عنه مقدّما في المنشورات التي تصدر قبل خروج الكتاب من مرحلة الطباعة، ويعلن عنه في الصحافة المحلية ومرافق الاعلام الأخرى، كما ان ادارة النشر هي التي تتولى تسويق العمل وتوزيعه على جميع المكتبات المحلية.

و يتم الترويج خارج القطر عن طريق وكلاء معتمدين من عملهم الاعلان عن العمل في الخارج وتوزيعه وتسويقه.

و — المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاونون معها :

المترجمون	اختصاصاتهم واللغة التي يترجمون عنها	المؤسسات التي يتعاونون معها
1 — أحمد باشا	الدراسات الاجتماعية (الانجليزية)	— مركز الدراسات والبحوث اليمني
2 — د. أحمد حسن سعيد	الدراسات التاريخية والاقتصادية (الروسية)	» » »
3 — د. أحمد قائد الصائدي	علم الاجتماع والتاريخ (الألمانية)	— مركز الدراسات والبحوث اليمني (عميد كلية الآداب بجامعة صنعاء).
4 — أحمد القصير	الدراسات الاجتماعية (الانجليزية)	— مركز الدراسات والبحوث اليمني — جامعة صنعاء
5 — بلقيس ابراهيم الحضرائي	الأدب الانجليزي	— مركز الدراسات والبحوث اليمني (مدير عام الترجمة)
6 — د. جمال سيد مصطفى سالم	الدراسات التاريخية (الانجليزية)	— مركز الدراسات والبحوث اليمني — كلية الآداب — جامعة صنعاء — الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
7 — جميلة محمد رجاء	الأدب الانجليزي	— وزارة الاعلام والثقافة
8 — حسين عبد الله حبشي	الحقوق (الانجليزية)	— مستشار قانوني — رئاسة الجمهورية
9 — د. حسين العمري	الدراسات التاريخية والتراث (الانجليزية)	— وزير التربية والتعليم (سابقا)
10 — حمزة علي ابراهيم لقمان	الدراسات التاريخية والفولكلورية (الانجليزية)	— مترجم محلف وصاحب دار لقمان للترجمة
11 — عبد الحليم سيف	الدراسات التاريخية (الروسية)	— مركز الدراسات والبحوث اليمني — جريدة الثورة — مؤسسة سبأ
12 — عبد الرحمن عبد الله عبد ربه	اللغة الانجليزية	— الجمعية الدولية لمعلمي الانجليزية لغوي الناطقين بها — جمعية مدرسي اللغة الانجليزية — كلية الآداب بصنعاء.
13 — عبد الرحيم محمد علي لقمان	أدب انجليزي وثقافية (الانجليزية)	— وكيل كلية الآداب. — نائب الوكيل الفني لوزارة التربية والتعليم (سابقا)

- أمين عام أمانة ميناء عدن
(سابقاً)
— أعمال حرّة — الجديدة —
الجمهورية العربية اليمنية.
— وزارة الاعلام والثقافة
- 14 — عبد الكريم صالح المقالح أدب وإخراج تلفزيوني — سينمائي
(الانجليزية)
- 15 — عبد علي عقلاان علم الاجتماع السياسي
(الانجليزية)
- 16 — قائد محمد طربوش الحقوق
(الروسية)
- 17 — محسن أحمد العيني الحقوق
(الفرنسية)
- 18 — محمد أحمد الرعدي إدارة اعمال
(الانجليزية)
- 19 — محمد أنعم غالب الحقوق
(الانجليزية)
- 20 — محمد عبده غانم آداب وتربية
(الانجليزية والعربية)
- 21 — محمد علي البحر .. الحقوق
(الروسية)
- 22 — مروان نعمان أدب أنجليزي
(الانجليزية)
- 23 — د. يوسف عبد الله الدراسات التاريخية اليمنية
القديمة والآثارية
(الانجليزية والالمانية)
- كلية الاداب بجامعة صنعاء.
— اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.
— مركز الدراسات والبحوث اليمني
— الجمعية العربية لعلم الاجتماع.
— مجلة الحكمة (اتحاد الأدباء
والكتاب اليمنيين)
— مجلة الثقافة الجديدة (وزارة
الاعلام والثقافة)
— رئيس وزراء سابق، وسفير.
— نائر مدير مركز الدراسات
والبحوث اليمنية.
— اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين
— مدير معهد الادارة
— مدير معارف سابق
— رئيس قسم الدراسات العليا
بجامعة صنعاء
— مركز الدراسات والبحوث اليمني
— مجلس الشعب التأسيسي،
والمؤتمر الشعبي
— مركز الدراسات والبحوث اليمني
— مستشار في وزارة الخارجية.
— مركز الدراسات والبحوث اليمني
— كلية الاداب — جامعة صنعاء
— اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين

ثالثاً — الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق على مستوى القطر :

لقد تراكمت عبر السنين مجموعة كبرى من الكتب والدراسات، تعززها كمية هائلة من التقارير السياسية والاجتماعية في اللغات الأجنبية، بعضها مفرق في القدم من اليونانية واللاتينية

وبعضها مما لم يحف حبر الطباعة على صفحاته في اللغات الأوروبية، وتلك آثار متعلقة باليمن قديما وحديثا، ويمكن أن تقسم إلى صنفين :

1 — ما قد غدت مادته غير ذات بال بالنسبة للقارئ الحديث، وهذه يمكن تلخيصها تلخيصا أميناً ثم تترجم الملخصات لاطلاع القارئ، مع مقدمات تنسق مادتها وتربطها بواقعهم وعلاقتها به.

2 — ما اكتسبت أهمية تاريخية أو أدبية أو فكرية أو اجتماعية وما لا يذ للقارئ من ادراك كنه مادتها سواء أكانت لمصلحة اليمن أو عكس مصلحته، وهذه الكتب يجب أن تترجم على ضوء دراسة جادة لها، فتوضع لها مقدمات واعية، ويعزز متنها بالتعليقات تصويبا أو تطويبا، ليفهم القارئ ما عليها وماها ويضعها موضعها من سلم ثقافته ليدل على المواكبة المستمرة فيما هو حديث من شؤون بلده وشعبه والدراية بداحائل ما كتب عن بلده وشعبه قديما من منظور حضاري وطني واع ومتفتح في نفس الوقت.

وتقوم دار الكتب الوطنية بصنعاء بإعداد فهرست موثق عن الكتب الأجنبية المتوافرة من مخزونها، ومما تنزود به حديثا، وتنسيق قوائم، بحسب الأهمية، أملاً في امكان رصد الاعتمادات المالية، على مراحل، ليتخذ السبيل نحو اصدار الأعمال المترجمة بعيدا عن فوضى الاختيار الشخصي المرتجل وقصدا إلى جنى الفائدة العامة المرشدة.

وكذا يعمل مركز الدراسات والبحوث اليمني على ترتيب الموضوعات المعدة للترجمة بحسب الحاجة الملحة والأهمية معا، ويقصد إلى ترجمتها بتؤدة وبصيرة وحسب ما تتيحه الاعتمادات المالية ونجاح ما ينشر من أعمال حافز إلى توافر الامكانيات لاختراج أعمال أكثر وفي فترات متتابعة في آاماد تتقاصر مع مرور الوقت.

ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

لقد أسهمت المنظمة بدور ريادي في العمل العربي المشترك بإقامة (وحدة الترجمة) ولا سيما في اصدار (الخطة القومية للترجمة) و(دليل المترجمين) بشكله الأولي، والقسم الأول من كتاب (دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي)، وما تزود به الدول العربية الأعضاء من مواد تنسقها عن شؤون مختصة بالترجمة أو قوائم مما يصدر من مترجمات في قطر معين من أقطار الوطن العربي للتعريف به في بقية الأقطار. وإن (الخطة) قد «استهدفت رسم الخطوط الرئيسية للنهوض بالترجمة العلمية والأدبية... على أساس التعاون... بين الأقطار العربية» ورصد (الدليل) ما توافر للمنظمة من أسماء المترجمين، والأنواع الأدبية والفكرية التي يترجمونها، وأهم ما ترجموا — دون أن يتيسر فيه رصدهم كلهم كافة، حتى الآن، فإنه قد بين هذه الثروة المتوافرة من الكفاءات لامكان الانتفاع بها في بلادها وفي غيرها من البلاد العربية الأخرى. وكذا فإن (القسم الأول من الدراسات) رافد للخطة القومية يعكس كثيرا من واقع هذا العلم — الفن التي تنطلق منه معرفة

وثيقة للتخطيط للمستقبل الواعد المشرق، واكتمال هذه الدراسات بتجديدها واستكمالها بالدراسات الباقية عن واقع الترجمة، سوف يقرب شقة المعارف المتوافرة وينسج منها قماشه تتجدد مع الزمن وتزداد متانة وهباً.

وترى الجهات المختصة في الجمهورية العربية اليمنية، على ضوء الدور القومي الملموس الذي تؤديه المنظمة نظيراً واعلاماً وتنسيقاً يمكن أن يطرد فيما يخص وضع برنامج ومشروعات لدورات تعريفية بين المترجمين، وتدريبية للتأهيل، وتنسيق المنح الدراسية في المعاهد العليا في الجامعات التي فيها مساقات للترجمة، إضافة إلى رصد معونات لترجمة الكتب التي ينوي اعدادها، من حيث الاسهام بمكافأة المترجمين أو الاشراف على المراجعة والتحقيق، وكذلك تبني الطباعة والنشر، فإن كتابا يصدر عن قطر ما قد يغدو أكثر نفعا ورواجا اذا نشر تحت رمز المنظمة وشعارها، اذ أنها لسان الدول العربية الثقافي المعبر عن اتحاد أدبها وفنها وثقافتها المشتركة.

واقع الترجمة

في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الأستاذ عبد الله فاضل فارح

تمهيد :

عندما نشرت (دار الهمداني للطباعة والنشر) دليل إصداراتها لعامي 1983 و 1984، قدمته بكلمة إلى القارئ جاء فيها :

(... الدرس الذي قدمته هذه التحرية — إنشاء الدار — أنها اكتشفت قدرة الكادر اليمني — أدباء ومثقفين — على العطاء — بل أنها استطاعت أن تكتشف مواهب كانت في الظلال... وكانت النتيجة هذا المجهود الكبير من إصدارات... في مختلف فروع الأدب والثقافة والفنون وكافة المجالات الأخرى...)

ومن بين ما أصدرته (دار الهمداني) مما تحدثت عنه، ما يربو على عشرين كتابا مترجما حتى منتصف عام 1984. ويعود ذلك إلى أن التعليم الحديث في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بدأ منذ عام 1856، وبرغم التضييق والتعثرات التي فرضها الاحتلال البريطاني، تمكن أبناء المنطقة من الإلمام باللغة الإنجليزية، وحافظوا إلى جانبها على مستوى ثقافتهم العربية ولغتها ونموها، إلى أن غدت في الثلاثينات من القرن العشرين موازية للإنجليزية، وتوصل قبل الاستقلال بعقد من الزمن إلى أن تغدو اللغة العربية هي لغة المنطقة الأولى. ولم تشوّه معرفة المثقفين بالإنجليزية شخصيتهم العربية، بل ظلّت الإنجليزية منطلق المثقفين إلى الجديد الأجد مما يجب الاطلاع عليه من المعرفة في عالم اليوم، ولم يتخلّفوا جريا في مضمار الاطلاع بالعربية.

وبعد الاستقلال، وانفتاح جمهورية اليمن الديمقراطية على عوالم جديدة، وثقافات غير الثقافة الانجلوسكسونية، وانطلاق المبعوثين إلى أجواء لغات كالروسية، والألمانية وبقية اللغات الأخرى، ويُجد أن تجربة الانسان العربي في هذه المنطقة من الجزيرة العربية مع اللغة الإنجليزية — لغة المختل لما يقارب مائة وثلاثين عاما — منطلق جرى لتلقي لغات أخرى ومصافحة ثقافات جديدة يمد أهلها أيدي الصداقة ويفتحون صدورهم لتلقي لغاتهم وتقديم ثقافتهم لأنداد أسيا.

فبينما كانت الترجمة من الانجليزية إلى العربية والعكس، غدت من لغات عدّة إلى العربية والعكس، ولا يعني ذلك التخلي عن اتقان اللغة الانجليزية أو معاداتها، بل الاستمرار في الحفاظ على معرفتها لمواصلة السير في ركب الحضارة متكاملًا شاملًا. ولا تزال الانجليزية هي اللغة الثانية، وتعطى حقها من مقررات التدريس بلا أفضلية ولا اهمال. وتظل الانجليزية هي لغة التفاهم بين مواطني جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبين مواطني أية دولة يمكن التفاهم معهم بها، هذا مع التمسك بالتفاهم بالعربية في الشؤون الرسمية، وتقوم الترجمة بينها وبين لغة المتحدث الرسمي بلغته.

ويجرى التعليم العام في كلّ مواده باللغة العربية، كما يجرى التعليم الجامعي باللغة العربية في الكليات النظرية وفي الحقوق والاقتصاد والادارة — مع مواصلة دراسة مساعدة للغة الانجليزية مماشية للمساقات المتبعة؛ أما في الكليات العلمية والتطبيقية، فالتعليم بالانجليزية : كما في أقسام العلوم، والطب والهندسة.

ويقدر ما يزداد عدد المتخرجين في الدراسات العليا وتوطّد اقدامهم في مجالات اختصاصهم وتمكنهم من المصطلحات العلمية والتقنية العربية، وتكامل ذلك في جامعات الدول العربية الأخرى، يتم تكامل ذلك في جامعة عدن، ويوازي ما يتطلبه العمل العربي المشترك.

وتظل العملية التعليمية والعملية الثقافية مرتنتين بما يقوم به مثقفو جمهورية اليمن الديمقراطية لأدائهما بمسؤولية وإدراك للدور الذي يؤدونه لخلق المواطن المُلمّ بالمعارف المكونة لحضارة هذا العصر، المدرك لاجبايات الحياة، الطامح إلى تذوق آداب الشعوب الأخرى وثقافتها وفنونها، الساعي إلى إعطائها والأخذ منها، بلا تعالٍ ولا قبول بتعالٍ، ولا دونية أو رضا بها للغير.

ويقدر ازدياد المثقفين العارفين بلغات مختلفة، يتحمل هؤلاء مسؤولية الترجمة مستقبلا على نطاق أوسع ويفتحون أبوابا متنوعة لنقل ما يراد نقله من ثقافات غيرهم، وإضافة جديد إلى ثقافات غيرهم بما ينقل من ثقافتهم وتراثهم مما يفاخرون بأن يقدم، ويشاع بين الشعوب الأخرى.

وإن برنامج ما يجب أن ينقل من ثقافات الشعوب الأخرى — ما يتصل باليمن فقط — طويل وضروري جدا ويجب انجاز رصده والتخطيط لوضعه بين أيدي القراء اليمنيين، وفي خط مواز آخر يجب انجاز ما يجب نقله من الأعمال اليمنية إلى لغات الشعوب الأخرى، والتخطيط لوضعه تحت أنظار القراء المهتمين به من شعوب الدول الأخرى.

والبدء بالترجمة، أو التكليف بها بخطى — مهما كانت قصيرة أو وثيدة — أجدر بأن يؤخذ به ويتم تنفيذه، ليكون حافزا ملحا لمواصلة المسيرة التي ستضمن بلوغ منتهاها أجيال المثقفين التابعين على خطى مثقفي اليوم، الأسوة الحسنة والقُدوة التي تحافظ على بقاء شباك الأمل مفتوحا والعمل مستمرا.

أولا — الناحية التوثيقية :

أ — الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين النازمة للعمل :

لابد من الاشارة — بادئ ذي بدء — أن الأجهزة التي سيرد الحديث عنها، وكذلك المؤسسات، أنها كلها حكومية وعامة، وأن المؤسسات الخاصة تستقي وجودها من اعتمادها على الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة من ناحية الاستعانة بها في اداء الأعمال الاضافية التي تكلف من قبل الاختصاص أو المعاونة التجارية الملزمة بمعايير دقيقة لا تتيح استغلالا للجمهور المستفيد من أعمالها أو المتنتفع بخدماتها. وأهم الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة التي تدور الدارسة حولها — في هذه الناحية هي :

أولا : وزارة التربية والتعليم

1 — الدائرة السياسية

2 — اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

3 — مركز البحوث التربوية.

ثانيا : وزارة الثقافة والسياحة

— المركز اليمني للأبحاث الثقافية

— مجلة الثقافة الجديدة.

ثالثا : وزارة الاعلام

— دار الهمداني للطباعة والنشر

رابعا : جامعة عدن.

أولاً — وزارة التربية والتعليم :

تنظم وزارة التربية والتعليم بالنظام القانوني الصادر بشأن التربية والتعليم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في 7 جمادي الآخرة عام 1392 هـ الموافق 18 يوليو 1972 م (قانون تنظيم وزارة التربية والتعليم — رقم 26 — لعام 1972).

ومن أهم المكاتب التي يحتاج فيها إلى الترجمة في الوزارة :

— مكتب الاعلام

— المكتب الفني

— مكتب المناهج والوسائل التعليمية.

وفي الوزارة كادر مقتدر على الترجمة في شؤون هذه المكاتب الثلاثة.

ولمّا كان مخوّلاً لمعالي وزير التربية والتعليم، حسب المادّة 43 من القانون رقم 26 لعام 1972، اصدار القرارات والتعليمات واللوائح الفرعية لأغراض هذا القانون، واستنادا عليه، لاحتياج الوزارة فقد انشئت :

1 — الدائرة السياسية :

حسب اللائحة المسماة : (لائحة تنظيم الدائرة السياسية بوزارة التربية والتعليم) والتي صدرت بقرار وزاري رقم 83 لعام 1984. وتلك في 28 شعبان 1384 هـ الموافق 15 سبتمبر 1974 م.

وينص الفصل الثاني من اللائحة في الفقرة (5) على :
(اصدار مجلة خاصة بالوزارة تهدف إلى نشر احدث التطوّرات في الحقل التربوي بقصد استمرار تأهيل العاملين في المجال التربوي مهنيا وعلميا)

ومنذ يونيو 1975 صدرت :

مجلة التربية الجديدة

تربوية — ثقافية — سياسية، تظهر كل ثلاثة شهور صدر عددها الأول في يونيو 1975 وحتى نهاية عام 1985 تكون أنهت عامها الحادي عشر من الصدور المنتظم. من أهم أبوابها الدائمة: المقالات العامة في التربية والتعليم، والتنمية الاجتماعية وارتباطها بالتربية، وعلاقة التربية بالسياسة العامة، وتدريب الكادر التدريسي والاداري.

وتقديم دراسات وبحوث مكثفة يعدها متخصصون من أهلين وأجانب. كما أنها لا تهمل الأدب والثقافة ويضم القسم الأخير منها والذي يحتوي على ربع إلى ثلث المجلة الوثائق والتقارير التربوية التي لا مندوحة لأهل التربية منها — اداريين ومدرسين، اضافة إلى الاحصائيات المؤكّبة خلال الفترة بين صدور كل عددين.

وتتم ترجمة المواد المكتوبة باللغات الأجنبية إلى اللغة العربية عن طريق كادر مؤهل مقتدر من موظفي وزارة التربية والتعليم، والمتقّفين التربويين العرب الذين تتعامل معهم الوزارة، وعلى كواهل هؤلاء تقع مهمة ترجمة — ما يُحتاج إلى ترجمة من البرامج التثقيفية والتربوية في الاذاعة والتلفزيون، والصحافة المحلية.

2 — اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم :

انشئت اللجنة بعد الاستقلال مباشرة، لتقوم مقام مكتب العلاقات الدولية، الذي كان ينظم العلاقات التربوية فقط بين المنطقة وبين الجهات التربوية في بريطانيا والكونغولث على وجه

الخصوص، فيما يتصل بالعون الفني المتعلق بالبعثات والمعونات المادية وانتداب المدرسين للثانويات والمتوسطات.

وبإنشائها توافر الربط بين الجمهورية الفتية وبين شقيقتها الدول العربية على ضوء الاتفاقية العربية، تم انضمام الدولة عضوا في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتمكين علاقاتها الدولية عن طريق انضمامها عضوا في اليونسكو، والذي كانت من ثمار هذه العلاقة تعاونه في التخطيط مع وزارة التربية لعون كلية التربية عند قيامها، في الاستشارة الفنية وبعض تكاليف هيئة التدريس بمدنها بكادر دولي.

واللجنة، وإن يكن مقرها وزارة التربية والتعليم، إلا أنها وسيلة التنسيق بين الدول العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عن طريق (الالكسو) وبينها بدورها وبين الدول الأخرى عن طريق (اليونسكو) فيما عدا العلاقات الثنائية بين دولة صديقة أو شقيقة وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

فكل ما يرد عن التربية والثقافة والعلوم يصل عن طريقها وتتابعه مع الجهات المختصة ثم يصدر عن طريقها، وللجنة جهاز كفؤ ينهض بعمله باقتدار ويربط الصلة بكل دقة ومسؤولية، وللترجمة في عملها مكان هام فيما يخص ناحيتي التعريب والتعجيم.

3 — مركز البحوث التربوية :

انشئ بناء على قانون تنظيم وزارة التربية والتعليم رقم (26) لعام 1972 بصدر لائحة تنظيم مركز البحوث التربوية رقم (41) لعام 1975، وإلى جانب البحوث التي يعدّها حول الموضوعات التربوية، ففيه تم ترجمة الكتب التي تعد خصيصا لوزارة التربية، كمبررات العلوم والرياضيات، التي من بين من يعدّها خبراء أجانب، واعداد تلك المواد لتصبح كتباً دراسية؛ وترجمة اللوائح المتصلة بالتربية من العربية إلى غيرها من اللغات المتعامل معها، أو ترجمة اللوائح التي تصدر عن بعض الدول الصديقة للاستشارة بها في ميادين التحديث والتجديد، ثم ترجمة بعض الدراسات والبحوث الصادرة في الدوريات المتخصصة ويُعنى التربويون بها، وذلك لمواكبة التقدم التربوي الدولي، أو ترجمة الدراسات التي تعدّ بالعربية، عن التربية اليمنية اسهاما في أعمال مؤسسات دولية تشترك وزارة التربية، ولا سيما المركز، في انشطتها مثل منظمة اليونسكو.

ثانياً — وزارة الثقافة والسياحة :

نظمت وزارة الثقافة والسياحة بناء على المواد : 31، 32، 73، 91، 92 من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتهتم بكل الشؤون العامة التي تشملها تسميتها. وما يرتبط بوزير الثقافة والسياحة مباشرة :

1 — المركز اليمني للأبحاث الثقافية :

صدر شأن انشاء المركز اليمني للأبحاث الثقافية (القانون رقم 30 لعام 1974 بتاريخ 20 جمادى الآخرة 1393 هـ الموافق 10 مايو 1974)، وتنص المادة 6 من القانون فيما يخص الوسائل التي يسعى المركز بها لتحقيق أهدافه بها متصلا بالترجمة، إلى الآتي :

الفقرة (4) ترجمة ونشر أي إنتاج فكري أو ثقافي له قيمة علمية.

الفقرة (6) الدعوة إلى التأليف والترجمة في موضوعات يحددها المركز.

الفقرة (7) تقديم اعانات مالية أو جوائز تشجيعية للباحثين والمؤلفين والمترجمين.

وبما أنّ الفقرة (15) من المادة والقانون نفسيهما تنص على :
العمل على اصدار مجلة دورية تتضمن الأبحاث والدراسات التي تتعلق بإنجازات المركز وتحقيق أغراضه، فإن المركز قد أصدر :

— مجلة التراث :

فصلية، تعنى بشؤون التراث اليمني خاصة والعربي عامة

— مجلة ريدان :

حولية، تعنى بشؤون التراث الآثاري والتنقيبات، وتعالج في بحوث ضافية معمقة هذه الموضوعات من حيث التخصص الدقيق، وتصدر على مستوى يُعدّ بحوثها بمحوثها يمينون ومتخصصون أجانب.

ويُلجأ في حال المجلتين إلى ترجمة المواد الواردة إليهما من المتخصصين الذين يكتبون باللغات الأجنبية، أو ترجمة ما يكتب خصيصا بالعربية ويحتاج إلى ترجمة إلى لغة أخرى (ولا سيما الانجليزية والفرنسية).

ولما لعملية الترجمة من أهمية في عمل المركز، فقد صدرت لائحة تنظيمية لإدارة الترجمة فيه، لها مدير تابع للمدير العام للمركز، يعمل تحت إدارته عدد من المترجمين، وتجاوز له الاستعانة بمترجمين من خارج المركز بمكافأة. وقد حدّدت اللائحة كلّ ما ينبغي أن تزاوله هذه الإدارة من حيث : انتقاء ما يترجم والتكليف به، ومراجعة الترجمة، وحصر الكتب التي تقترح ترجمتها على المدى الطويل، واستئذان مصدر النشر، ومتابعة آخر ما تصدره دور النشر، وأشفقة عمل الترجمة بما صدر داخل الجمهورية وخارجها، ويُعدّ المركز، بل ويحتفظ بسجل يوكّب مع مضي الوقت لفائدة المراجعين والدارسين من خارج المركز أو من داخله.

2 — مجلة الثقافة الجديدة :

مجلة ثقافية جامعة تصدر عن وزارة الثقافة والسياحة منذ أكثر من ثلاثة عشر عاما. تعنى بشؤون الأدب والاجتماع والسياسة من منظور تقدمي يهتم بالجديد في نواحي الحياة اليمنية الحاضرة والدولية العامة، تكتب فيها أقلام شابة واعدة، فيها تطلع إلى الحياة، وتحتضن الجديد الايجابي بحماسة من يريد زرع كله في آن واحد على أرض اليمن وبين مواطنيه. لذلك يوجد فيها مجال واسع للترجمة، كما سيظهر ذلك عند ايراد ثبت بما ترجم فيها من أدب وتاريخ وغيرهما، وذلك في الباب (هـ) من هذه الدراسة.

ثالثا — وزارة الاعلام :

تهتم بشؤون عدة مصالح أساسية في حياة الجمهورية اليمنية داخليا وخارجيا ولا سيما فيما يخص تيسير الاعلام وبث الوعي المطلوب توافره بين السامعين والنظارة في الاذاعة والتلفزيون، وفي دور السينما والثقافة المسرحية والاستعراضات الفنية الوطنية والحفلات الموسمية العامة والمهرجانات، والمعارض. ومن أهم الانجازات التي توافرت لها، اشرافها على :

دار الهمداني للطباعة والنشر :

وهي مؤسسة عامة تمتلكها الدولة، أنشئت بموجب قرار لمجلس الوزراء رقم (16) لعام 1984، وبدأت نشاطها عمليا اعتبارا من أول يناير /كانون الثاني عام 1983، وهي خاضعة لاشراف وزارة الاعلام.

وقبل تأسيس دار الهمداني للطباعة والنشر كان صدور الكتاب اليمني هو الحلقة المفقودة، وظلت هذه المسألة محط اهتمام الأدباء والمثقفين ومطلبهم الملح، وبإنشاء الدار وتشغيل مطبعتها، التي تعتبر اضخم مطبعة على مستوى الاقليم اليمني، سُدَّت حاجة كانت ماسة، فأصدرت الدار كتباً متنوعة في مختلف فروع الأدب والثقافة، والفنون، فاكْتُشِفَتْ في ثلاث سنوات قدرات، كانت في الظل على التراب اليمني، واستُقطِبت أسماء لامعة في سماء الأدب العربي من خارج الحدود وجدت مناخها ومتنفسها الملائمين لابداعها حسب مبادئها وافكارها بتقدير وتشجيع واهتمام ملتزم. وسوف يسفر الباب (5) من هذه الدراسة عن مدى ما قدمته هذه الدار، وما هو متوقع منها من عمل جاد مستقبلا.

رابعا — جامعة عدن :

انجاز ضخم توالى تنفيذ خطواته بتدرج متبصر وتُيد منذ فجر الاستقلال وقام على أساس نشوء الحاجة والامكانات المتوافرة، فقبل الاستقلال ومنذ الثلاثينات لم تتح فرص الدراسة الجامعية

ألا للقلة النزرة من أبناء المقتدرين مادياً للدراسة في الخارج، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز عدد خريجي الجامعات أصابع الكف الواحدة، ومنذ منتصف الأربعينات كان متاح بعثة حكومية واحدة سنوياً. وحتى بداية الخمسينات ظل الموقف مجمداً على هذه الحال. وبعد انشاء كلية عدن (مدرسة ثانوية) وإعدادها الطلبة للشهادة الثانوية العامة (من جامعة لندن) اتاحت فرص لعدد أكبر من أبناء مستعمرة عدن، ولبعض أبناء محمية عدن الشرقية (حضر موت). ثم تنوعت البعثات إلى بلاد المشرق الأوسط، ومنها مصر وتزايد عدد المتخرجين، ألا أن المتخرج من بريطانيا كان يُعين في مستوى وظيفي مادي أعلى من خريجي الشرق الأوسط، مما أتاح أنواعاً مختلفة من الولاءات والتذمرات.

وعند خروج البريطانيين من المنطقة تركوا وراءهم مدرستين ثانويتين للبنين، من مستويين متفاوتين، وثانويتين للبنات من مستويين متفاوتين أيضاً، ومعهداً فنياً، ومركزين متوسطين لتدريب المعلمين، يُدرِّبان مدرسين ومدرسات للمدارس الابتدائية والمتوسطة (أي لمرحلة السنوات السبع الأولى من السلم التعليمي الممتد إحدى عشرة سنة : 4 سنوات ابتدائي، 3 سنوات متوسط، 4 سنوات ثانوي) وكانت توجد مدرستان إرساليتين كاثوليكيّتان للبنين ومدرسة للبنات، إضافة إلى كلية بلقيس (مدرسة شاملة من الابتدائية حتى نهاية الثانوية تطبق النظام المتبع في عموم الوطن العربي).

وكانت أول خطوة بعد الاستقلال لتنسيق سنى التعليم مع متطلبات الوحدة الثقافية العربية أن يتحول السلم التعليمي إلى مدى 12 (اثنتي عشرة سنة) بدلاً من 11 (أحدى عشرة سنة) : 6 سنوات ابتدائي، 3 سنوات اعدادي، 3 سنوات ثانوي. فبين أن مركزي تدريب المعلمين لن يُمكننا من اعداد مدرسين ألا للمرحلة الابتدائية، وأن لا بدّ من اعداد مدرسين محلياً للمرحلتين الاعدادية والثانوية، وللتخطيط للتوسع المطلوب في التعليم في عهد الاستقلال، ولا سيما في الريف.

وللتعليم في الريف صورة قائمة تبسط بالآتي :

فمن بين كل الذين يقبلون في التعليم الابتدائي كانت تتاح الفرصة لعدد (1000) ألف تلميذ يؤدون امتحان الشهادة الابتدائية، يتاح لمجرد (400) أربعمائة منهم النقل إلى التعليم المتوسط، وتتاح الأفضلية أولاً لأبناء المتنفيين والموصى عليهم والمتوسط لهم، ويتم التعليم المتوسط بدخول (ولا يقال النجاح) في امتحان الشهادة المتوسطة، فيغربل من بين القاعدين للامتحان (40) تلميذاً (تدخل في وصول الكثرة منهم إلى المدرسة الثانوية التدخلات المعتادة). ولهم مدرسة واحدة خاصة بهم، يعزلون فيها عن حياة المدينة، وفي ذلك ما فيه من تعميق المشاعر الغامضة وتوكيد التفاوت بين الريف والمدينة ببذر الحزازات بين أبناء الوطن الواحد.

المهم أن بداية الدراسة الجامعية بزغت بإنشاء كلية التربية العليا، لاعداد مدرسي ومدرسات التعليم الاعدادي والثانوي وافتتحت الكلية في عام 1971 مؤلفة من ادارتي العلوم والآداب، في مساقين اثنين احدهما مدته عامين وينتهي بشهادة الدبلوم، والآخر مدته أربعة أعوام وينتهي باجازة الآداب أو بكالوريوس العلوم، مع التركيز في كلا المساقين على الإعداد التربوي، والعناية بالطرق التعليمية العامة والخاصة. وفي نهاية عامها الثاني خرّجت الكلية أولى دفعاتها من مدرسي الاعداديات وفي عامها الرابع خرّجت أولى دفعاتها للثانويات، وثالث دفعاتها للاعداديات.

وتّم التدرج في فتح الكليات الجامعية، فانشئت كلية الزراعة، فكلية الاقتصاد والادارة، فكلية الهندسة ثم كلية الطب وكلية الحقوق.

ثم انشئت في وزارة التربية والتعليم الادارة العامة للتعليم العالي للتنسيق أولا بين هذا الطاقم من الكليات، وتوجيه متخرجي الثانويات إلى مختلف الكليات، مع اعدادها لانشاء الجامعة، وتوافرت الخبرة المحلية والخبرة الصديقة والشقيقة والدولية، ثم صدر القانون رقم 32 لعام 1975 بشأن انشاء جامعة عدن، ومنذ ذلك الحين وهي تخرج الرعيل وراء الآخر من الجامعيين لكفاية حاجة وطنهم في شتى مناحي حياتها، وما يستكمل انجازها من التدريس الجامعي، ويتم حاليا بالخبرة العربية والثنائية والصديقة، يتم بعضه للتلاقح التجريبي، وبعضه للحاجة الآنية إلى أن يُم المتخصصون المحليون دراساتهم العالية في البلاد الأجنبية، لينطلقوا فيما بعد لتعزيز التبادل الفّني الثنائي والتدريسي بين متخصصي جامعة عدن ومتخصصي الجامعات الأخرى.

ويحتاج إلى الترجمة في الدراسات العلمية لارساء المصطلح العربي في المواد التي يدرسها الطلاب، ولا سيما في كلية التربية (التي غدت الآن كلية العلوم والآداب) فما يتلقاه الطالب بلغة أجنبية لا بدّ من استيعاب مصطلحه العربيّ المشترك ليلغّه المدرس إلى تلامذته، اثرأ لما يتعلمونه وتوسيعا للمادة في ميدان اختصاصه.

وإلى جانب الكتب العلمية التي يسهم الأساتذة في ترجمتها وتقديم مادتها، تترجم الكتب المتعلقة بمجال التاريخ الحديث والقديم والقانون والنظرية السياسية والاجتماع والفنون والآداب، وما صدر عن جامعة عدن :

- تاريخ اليمن المعاصرة
- مجموعة معاهدات والتزامات وسندات
- قانون العقوبات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
- قانون الاجراءات المدينة
- تعدّد الجرائم.

وغيرها مما سيرد تفصيله في محله من هذه الدراسة.

ب — الاستذنان من المصدر الأصلي — حقوق المؤلف :

تبين وزارة الثقافة والسياحة أن الدولة بصدد اصدار لائحة لعملية الترجمة من العربية والياها من اللغات الأجنبية وأنها في طريقها إلى الصدور، وتلك لتكون نظاما يلتزم به في عموم وزارات الدولة وأجهزتها الحكومية ومؤسساتها العامة، وتنطبق على أية أعمال خاصة في المجال.

ولن تنطبق اللائحة من غير سوابق بالخصوص، إذ أن المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف بقانون (رقم 24 لعام 1976) الصادر بإنشائه، حدّد في اللائحة التنظيمية لإدارة الترجمة المنشأة بالمركز، كلّ ما يخص الترجمة، ولا سيّما (أخذ الاذن من الناشرين لكل ما يطبع حديثا — مع استثناء الكتب القديمة المطبوعة قبل خمسين عاما). وتشير جامعة عدن بهذا الصدد إلى أن عملية الاستذنان من المصدر الأصلي... يحدّده قرار وزارة العمل بشأن الترجمة (المرجع 61/11/1100). وتوضح دار الهمداني للطباعة والنشر أن تنظيم مسألة الاستذنان من المصادر الأصلية وتتم بواسطة المترجمين أنفسهم، وتنظم وفقا للقانون المدني ساري المفعول في جمهورية اليمن الديمقراطية.

اذن فعلمية الاستذنان جارية لحفظ حقوق التأليف، ووزارة الثقافة بصدد اصدار لائحة تستغرق عملية الترجمة بشكل كلّ عام واضح المعالم وشامل لكل المتطلبات الواجبة ليجب كل ما صدر قبله ويصبح سير العملية واضعا لها في مجملها المسائر لآخر ما يتم في المجال من حيث حفظ الحقوق من جهة، وتيسير التعامل الجاد الملتزم من جهة أخرى.

ج — حجم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وأساليب عملها :

تضم وزارة التربية والتعليم مجموعة وافرة من خريجي الجامعات المتخرجين على الترجمة، ومعظمهم انتقوا من خيرة المدرسين الذين توافروا على العمل التربوي وخبروه بمجادة وجد؛ ومن المتفوقين من خريجي قسم اللغة الانجليزية في كلية التربية العليا في العلوم والآداب. ويكوّن هؤلاء فريق الترجمة لكفاية حاجة الوزارة في مختلف أنشطتها.

ويتكون قسم الترجمة في مركز البحوث التربوية من ثلاثة مترجمين مؤهلين، من حيث المستوى الثقافي والخبرة، يؤدون عملهم تحت اشراف نائب مدير المركز.

وفي وزارة الثقافة قسم للترجمة يكفي حاجات الوزارة فيما ينتدب اليه من أعمالها، ولترجمة بعض المواد والموضوعات الخاصة بمجلة الثقافة الجديدة؛ وكذلك هي الحال فيما يخص وزارة الاعلام فيما يتصل بالاعلامية، وأنشطة وكالة أبناء عدن، هذا مع الاشارة إلى أن معظم العاملين في الاعلام مؤهلين للعمل الترجمي ولا سيما من العربية إلى الانجليزية وبالعكس، مع الاشارة إلى توافر كفايات تترجم من لغات أجنبية أخرى كالروسية، والألمانية وغيرها.

وفي المركز اليمني للأبحاث الثقافية إدارة الترجمة لكفاية حاجته في مجالات تخصصه، ولا سيما فيما يتصل بالمعلومات والدراسات الأثرية والمتحفية، وتوثيق التراث الثقافي وأعمال المخطوطات.

وتعتمد جامعة عدن على كفاءة الأساتذة العاملين فيها، على مختلف اختصاصاتهم، ولا سيما المحليين منهم وأبناء البلاد الشقيقة.

وليس على سبيل التعميم القول أن في كل وزارات الدولة طواقم محدود عدد أفرادها بقدر حاجة الوزارة إلى الترجمة.

والمؤسسة الوحيدة التي تجدر الإشارة إليها على وجه الخصوص، هي دار الحمذاي للطباعة والنشر، اذ يقع على كاهلها اصدار أكثر ما يعدّ للترجمة في الجمهورية، لكفاءتها المتميزة من حيث الاستعداد للعمل والامكانيات المتوافرة. فمطبعتها تعتبر المطبعة المركزية للدولة، بل هي أضخم مطبعة على مستوى الاقليم اليمني. يعمل فيها نحو (600) عامل وعاملة وتقدر ميزانيتها بنحو (2) مليوني دينار سنويا. وقد أصدرت في عام تأسيسها : 1983 (38) كتابا وفي عام 1984 (59) كتابا ويتوقع أن تصدر (60) كتابا في عام 1985.

وأساليب العمل في هذه الأجهزة والمؤسسات قائمة على اعتبار المترجم موظفا اذا كان يقوم بعمله خمسة ساعات العمل الاداري، لذلك لا يتقاضى عليه ما يتجاوز راتبه الشهري؛ أما اذا كان أداء العمل تكليفا خارج ساعات العمل للموظف، فيتقاضى عليه أجرا حسب اسعار ساعات العمل الاضافية، إذا كانت درجته الوظيفية تميز له تلقي الأجر الاضافي من حيث أنه ليس في درجة قيادية. وعندما يؤدي العمل تكليفا لغير الموظف فيكافأ عليه، حسب اتفاق مسبق ومقنن أيضا. أما ما يتصل بترجمة الكتب واعدادها للنشر، فيتم ذلك على طريقتين : (1) أن يكلف المترجم من قبل مؤسسة النشر، ويعرض عمله للمراجعة، ويعامل المترجم ماديا بمستوى ما يعامل به المؤلف. (2) أن يقوم شخص مشهود له بمستوى ثقافي معتبر بترجمة أثر ما، ويعرضه على مؤسسة النشر، فإن قبلته عاملته حسب المتبع في الطريقة الأولى؛ أو انها لاسباب طباعية أو غير ذلك ترد العمل إلى صاحبه. وفي كلتا طريقتي القبول، يتعين الاستئذان من مصدر الكتاب على المترجم الأساسي، من قبل المؤسسة اذا كانت هي المكلفة بالعمل، أو من قبل المترجم اذا كان هو مقترح الترجمة على المؤسسة.

د - تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة لها في الخارج :

يتم تعاون تخصصي محدود بين وزارة التربية والتعليم وكلية التربية العليا (عن جامعة عدن) ومركز البحوث التربوية، فيما يخص هذه الجهات وارتباطها كل واحدة على حدة أو مجموعة مع منظمة اليونسكو، أو أية جهات خارجية تقوم بينها وبين هذه الجهات اتفاقيات تعاون وتبادل خدمات.

كما يتم تعاون بين وزارة الثقافة وبعض المؤسسات الثقافية على مستوى الوطن العربي، والعالم الخارجي ودول المنظومة الاشتراكية ولا سيما بخصوص النشر كما كان حاصلًا بين وزارة الثقافة العراقية، وبين وزارة الاعلام الكويتية من جهة، وبين وزارة الثقافة في جمهورية اليمن الديمقراطية في التعاون في ونشر بعض الكتب التي يعدّها مواطنون يمنيون. وعلاقة وزارة الثقافة (فيما يخص أعمال المركز اليمني للابحاث الثقافية للآثار والمتاحف)، وأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي في ترجمة ونشر تقرير العالم السوفيتي سيرجي شيرنسكي عن الآثار في اليمن الديمقراطية؛ وكذلك مع المديرية العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية من خلال بعثتها الأثرية إلى وادي حضرموت (1978 — 1979) وترجمة ونشر تقرير البعثة؛ وأيضًا مع إدارة الآثار في باكستان، واعداد خبرها لتقريره وترجمته بخصوص ترميم صهاريج عدن في الطويلة، المسمى : صهاريج عدن القديمة (القرن الأول قبل الميلاد) — يناير 1985. كما يقوم أيضا تعاون بين المركز وبين معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وترتبط وزارة الثقافة باتفاقيات ثقافية ثنائية بينها وبين عدد من دول المنظومة الاشتراكية.

وتلك هي الحال بين وزارة الاعلام في جمهورية اليمن الديمقراطية وبعض وزارات الاعلام في الدول الشقيقة والصديقة، ولا سيما فيما يخص ترجمة الكتب أو المواد الاعلامية متبادلة المنافع بين الطرفين.

ولجامعة عدن ارتباطها عربيًا باتحاد الجامعات العربية، وبمجموعة من الجامعات في الخارج، وجامعة الدول الاشتراكية.

هـ — أنواع الكتب المترجمة، وقائمة المترجمات خلال السنوات 1970 — 1985 :

تتوزع أنواع الكتب المترجمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بأيدي أبنائها أو استعانة بأقلام مترجمين عرب ممن يقيمون فيها أو في الخارج، أو من ترجمة أبنائها في الخارج، في الفترة من 1970 — 1985، على الأبواب التالية (ومعظم هذه الكتب صدر عن دار الهمداني، بعدن بين 1983 — 1985، إلا ما يشار إليه في محله) :

- الشعر
- الرواية
- المسرح
- الأدب والنقد
- السياسة والوثائق السياسية
- الآثار والتنقيبات

— التاريخ
— أدب الأطفال.

قائمة المترجمات :

الشعر :

- 1 — من الشعر البلغاري : ترجمة أديل الخشن.
- 2 — من الشعر السوفيتي : » » » .
- 3 — الشاعر السوفيتي — اندريه فوزنيسينسكي : قصائد مختارة : ترجمة وتقديم مصطفى عبود.

الرواية :

- 1 — الجارس في حقل الشوفان — ج. د. سالينجر : ترجمة غالب هلسا.
- 2 — التحدّي — آبي جوبنا : ترجمة بشير خان، مراجعة : سعدي يوسف.
- 3 — فتى الأرض (رواية أفريقية) — ولسون كاتيزو : ترجمة عبد الله صبحي.

المسرح :

- 1 — عسكر ولصوص... أو نيد كيللي — للشاعر الاسترالي دوجلاس ستوارت : ترجمة عبد الله فاضل فارح (من المسرح العالمي — سلسلة شهرية تصدر عن وزارة الإرشاد والأنباء) الكويت : فبراير 1971.
- 2 — العائلة توت — استيفان اوركين : ترجمة ماجد الخطيب.
- 3 — ما آن الأوان — لويس إيسون : ترجمة عبد الله فاضل فارح (الدار العربية للكتاب) 1984.
- 4 — أربع مسرحيات — أنطون تشيخوف : ترجمة أحمد علي الهمداني.

الأدب والنقد :

- 1 — الدّون الهاديّ ليس هادئاً (مجموعة من المقالات عن الروائيّ السوفيتي ميخائيل شولخوف، وعن روايته الدّون الهاديّ) : ترجمة وتقديم رضا الظاهر.

2 — جماليات الصورة الفنيّة — ميخائيل اوفسيانيكوف، وميخائيل خرابشنيكو : ترجمة رضا الظاهر.

3 — الأدب الملّزم — ماكس اديريث : ترجمة سعدي يوسف.

4 — طبيعة الاشارة الجمالية — خرابشنيكو، باختين، أفيرنشتيف : ترجمة مصطفى عبود.

السياسة والوثائق السياسية :

1 — مجموعة معاهدات والتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها (ما يخص جنوب اليمن) — اعداد سي. يو. إيتشيسن : ترجمة وتقديم أحمد زين عبد روس، وسعيد النوبان.

2 — الوثائق السريّة للمخابرات الامريكية... اخبارات الاسرائيلية : اعداد وترجمة مجدي نصيف.

3 — تسلّل المصالح الامريكية في الوطن العربيّ — جو ستورك : ترجمة مجدي نصيف.

4 — القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط — جو ستورك : ترجمة مجدي نصيف.

5 — أيام لا تُنسى... يوميات فيتنامية — الجنرال فونغوين جياب : ترجمة ثامر الصّفار.

6 — ثورة الساندنيسا (مقالات مختارة عن ثورة نيكاراغوا) — هارالديونج، ووليام ليو جراند : اعداد وترجمة مجدي نصيف.

7 — من هم أصدقاء الشعب ؟ — مجموعة من علماء الاجتماع : ترجمة نبيل سراج.

8 — تكتيكا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية — مجموعة من علماء الاجتماع : ترجمة نبيل سراج.

الآثار والتقييات :

1 — أعضاء على الآثار اليمنية (تقرير عن الآثار في اليمن الديمقراطية) — سيرجي شيرنسكي : ترجمة المركز اليمني للأبحاث الثقافية — وزارة الثقافة والسياحة (مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان) 1974.

2 — وادي حضرموت — تنقييات (1978 — 1979) — جان فرانسوا بريتون، وريي أودوان، ليلي بدر، جاك سينيى — ترجمة معهد الآثار الفرنسي للشرق الأوسط (بيروت 1980).

التاريخ :

- 1 — عدن العربية — بول نيزان : ترجمة بشير خان، مراجعة وتقديم سعدي يوسف.
- 2 — تاريخ اليمن القديم — ج. م. باوير، و. أ. لوندن : ترجمة أسامة أحمد.

أدب الأطفال :

- 1 — كبش السحب — تعريب واعداد : صالح عثمان.
- 2 — الكتاكيت الثلاثة — ترجمة واعداد : صالح عثمان.
- 3 — الأستاذ مستحيل — تعريب : سيسيل نجيب.

هذا فيما يخص ما صدر من الأعمال المترجمة بصورة كتب منشورة، ولكن ما يطبع في الصحافة اليومية والأسبوعية والشهرية والدوريات يربو عن مقدار ما قد ضُم بين دَفَات الكتب بقدر كبير جدًّا، وللتمثيل على ذلك تُقدَّم على سبيل التمثيل لا الحصر أو الاستغراق عناوين بعض ما نشر في مجلة الثقافة الجديدة التي تصدرها وزارة الثقافة والسياحة، في الفترة (1971 — 1984) حسب تسلسل أعدادها :

- 1 — «بعض قضايا التخطيط التربوي» — جورج سكوروف : ترجمة أبوبكر باذيب (العدد 6 — 7، السنة الأولى، أبريل — مايو 1971) ص ص 74—87.
- 2 — «الاشتراكية غير الماركسية : الجوهر والمصادر» — أو. يوريف : ترجمة أبوبكر باذيب. (العدد الثاني، السنة الثالثة، فبراير 1974) ص ص 31—37. (العدد الثالث، السنة الثالثة، مارس 1974) ص ص 92—97.
- 3 — «لماذا فشلت تجربة تشيلي؟» — أو. يوريف : ترجمة أبوبكر باذيب. (العدد السابع، السنة الثالثة، يوليو 1974) ص ص 50—58.
- 4 — «أهداف علم الآثار» — جاكلين بيرن : ترجمة محمد العطار. (عدد يناير/فبراير 1975، السنة الرابعة) ص ص 62—72.
- 5 — «أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية والعالم الثالث» — ن. ج. سييليف : ترجمة شعفل عمر علي (العدد الثالث/الرابع، السنة الخامسة، أبريل 1967) ص ص 45—63.
- 6 — «تكوين الدولة العربية الإسلامية» — أي. بي. بيتروشفسكي : ترجمة حسين قاسم العزيز (العدد 9/10، السنة الخامسة، أكتوبر 1976) ص ص 7—18.

- 7 — «نحن نريد الأرض» — الشاعر الروماني جورج كوشبوك : ترجمة جبران صالح شمسان. (العدد الأول، السنة السادسة، يناير 1977) ص ص 43—44.
 - 8 — «القانون الجنائي في اليمن قبل الاسلام» — أ. ك. أرفين : ترجمة حمود محمد جعفر السقاف. (العدد الرابع، ابريل 1977، السنة السادسة) ص ص 12—26.
 - 9 — «المحاكم الرفاقية» — سارخوف وآخرون : ترجمة جعفر شوطح (العدد 5/ 6، مايو/يونيو 1977، السنة السادسة) ص ص 69—83.
 - 10 — «نشأة حركة التحرر في المشرق العربي (انتفاضة اليمن ضد الاحتلال التركي)» — د. ل. ن. كتلوف : ترجمة سيف علي مقبل (العدد الأول، يناير 1978، السنة السابعة) ص ص 71—86.
 - 11 — «من قتل الملك الحميري ذونواس؟» — ي. م. كاييشانوف : ترجمة سيف علي مقبل. (العدد 7/ 8، يوليو/أغسطس 1978، السنة السابعة) ص ص 141—145.
 - 12 — «أيها الجندي لا تسافر إلى انجولا» — الشاعر فرانسيسكو ميكيل : ترجمة سعدي المالح. (العدد 2/ 3، فبراير/مارس 1979، السنة الثامنة) ص ص 61—64.
 - 13 — «تحريفات اليسار الانتهازي لتعاليم لينين حول النظام الاشتراكي» ف. كرتسن : ترجمة بوصالح (العدد 6، يونيو 1979، السنة الثامنة) ص ص 25—29.
 - 14 — «ثلاث قصائد» — جاك بريفيير : ترجمة عبد الكريم كاصد (العدد 9/ 10، سبتمبر/أكتوبر 1979، السنة الثامنة) ص ص 95—103.
 - 15 — «نحو الأصالة في الأدب الانساني» — جنكيز آيتاتوف : ترجمة صلاح النصراوي (العدد 9/ 10، سبتمبر/أكتوبر 1979، السنة الثامنة) ص ص 150—153.
 - 16 — «الحزب الشيوعي والمنظمات الجماهيرية للشغيلة» — فاسيلي زاسورين : ترجمة موفق الدليمي (العدد 11/ 12، نوفمبر/ديسمبر 1979، السنة الثامنة) ص ص 114—117.
 - 17 — «تألفو الأزل» — بابلو نيرودا : ترجمة عبد الكريم كاصد (العدد 8/ 9، أغسطس/سبتمبر 1980، السنة التاسعة) ص ص 54—58.
 - 18 — «المسألة الزراعية في مؤلفات لينين» — ي. ج. فاسيليفسكي : ترجمة غسان عبد الواحد (العدد 10/ 11، أكتوبر/نوفمبر 1980، السنة التاسعة) ص ص 45—63.
- (العدد الأول، يناير 1981، السنة العاشرة) ص ص 82—85.

- 19 — «أغنية حب ومجد وحرب» — الشاعر الفيتنامي دوهو كينه : ترجمة شوقي عبد الأمير (العدد الأول، يناير 1981، السنة العاشرة) ص ص 95—99.
- 20 — «قصص النقد (من كتاب ميثولوجيا الامبيرالية)» — جوناه راسكن : ترجمة رياض المنصوري (العدد 4، يونيو/يوليو 1982، السنة الحادية عشرة) ص ص 56—63.
- 21 — «الأقيال، الأبناء، القبائل : وجهاء العربية الجنوبية والاسلام في القرن السابع الميلادي» — م. ب. بيوترفسكي : ترجمة قائد طربوش (العدد 5، أغسطس 1982، السنة الحادية عشرة) ص ص 44—50.
- 22 — «ركام المجرة» — الشاعر الفرنسي يوجيك غيللفك : ترجمة شوقي عبد الأمير (العدد 3، مارس 1983، السنة الثانية عشرة) ص ص 85—86.
- 23 — «سبع قصائد نثر» — بابلو نيرودا : ترجمة شوقي عبد الأمير (العدد الأول، يناير/فبراير 1984، السنة الثالثة عشرة) ص ص 123—130.

ثانياً — الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

يظهر مما سلف الحديث عنه أن المقصود بالترجمة هو نقل مادة أو موضوع من لغة إلى لغة أخرى بقصد الاستفادة منها على أوسع نطاق من حيث قيمتها الأدبية أو الفنية أو الفكرية أو التوعوية. فهي عملية تتميز بالمحافظة على المعنى وصياغته بأسلوب رائق يشجع قارئه على الاهتمام به ويزود فكره وذوقه بما يزيده ثقافة ويصقل حسه بالصادق والجميل والمفيد من ثقافة غيره، أو يمكن المترجم من نقل فكره وفنه وثقافته لغيره اسهاماً في اغناء ثقافتهم بما يفخر به من أعمال أبناء شعبه.

ويهتم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بنقل الثقافات السليمة بأنواعها بصورة كتب، أو دراسات، أو مقالات، بشتى أنواعها، أو شعر أو معرفة سياسية، أو وثائق يستفاد منها بمعرفة أحداث مضت، أو توضع نماذج للاستفادة بها في تهيئة الحياة الجادة الحاضرة لمستقبل واع ايجابي النتائج.

ويتم اختيار المادة المقصودة ترجمتها بطريقتين :

- 1 — تختار جهة رسمية ما كتاباً معيناً، أو دراسة أو ما أشبه مما يمس فنيات عملها أو ما يساير اهتمامها وتتنبذ له المترجم الكفو لأداء الترجمة، ويتفق معه على مدة العمل وتسليمه عند الانتهاء منه معدداً للنشر ويتفق على مدة العمل ومقدار المكافأة.

2 — يختار بعض المثقفين الأكفاء الكتاب الذي يترجم أو الدراسة أو المقال أو القصيدة الخ... بمحض رغبتهم فيقدمونه إلى الجهة المأمول تقبلها له، فإن تُقبل تم الاتفاق على خطوات المكافأة والنشر، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد يرغب أحد المثقفين المشهود لهم بالكفاءة بترجمة عمل ما فيقدم اقتراحا بنقله، وإذا صادف استحسان الجهة المختصة يباشر عمله فيه حسب اتفاق على انجاز العمل في مدة معينة، وعلى المكافأة والنشر.

والمترجمون الفنيون صنفان :

1 — الجامعيون الذين وصلوا مستوى مُرضياً في اختصاصاتهم الفنية من حيث الماهية بمؤديات ما درسوا من الموضوعات باللغات الأجنبية وما يوازنها في لغتهم العربية الفاظاً وتراكيب، وتحليلهم بمستوى فني في الصياغة العربية ليضعوا نصّاً عربياً مُبيناً مفهوماً لدى غالبية القراء، مع الابتعاد عن التعقير والتحديد والحذلق أو الأسفاف.

2 — مكتسبو فنية العمل بالخبرة الطويلة والممارسة العملية والاحاطة العامة، اضافة إلى أن يكون المترجم قد مارس الترجمة في مرفق خاص سبر أعماق العمل فيه وإدراك مؤديات ما يعنى به المرفق، وهذه الفئة من المترجمين مزاي من التمكن المكتسب التلقائي المعترف به، لأنه نتاج خبرة طويلة متواترة منذ أكثر من مائة وخمسن عاماً، ولا سيما المترجمون من الانجليزية.

وفيما يخص المراجعة، فلكل جهة تطلب الترجمة أو تقبلها بعد التكليف بها طريقها التي تضمن بها اطمئناناً نسبياً على اجراء المراجعة :

1 — فوزارة الثقافة والاعلام تحمّل المترجم مؤونة تسليمها نصّ مترجم كامل من جميع نواحيه يضمن فيه أنه قد عرضه للمراجعة متحوّ ولغةً بمعرفته ويتحمل مسؤولية أي نقد أو تقصير بالخصوص.

2 — وكذلك تفعل دار الهمداني للطباعة والنشر المرتبطة بوزارة الاعلام.

3 — ويذهب مركز البحوث التربوية، بالخصوص، إلى أن في الغالب لا تتم مراجعة الترجمة بالشكل الدقيق، ولكن يقوم المدير العام للمركز أو احد المديرين الآخرين بقراءة النص العربي بمقابلته مع النص الأجنبي... للتأكد من استقامة الترجمة (لغويًا) وسلامة المصطلحات (التربوية التي تهّم المركز). وذلك لأن من يقومون بالترجمة عموماً هم متخصصون تربويًا ويحيّدون العربية أو الانجليزية أو كليهما، ويعتمدون في عملهم على زملائهم ممن يقومون بتدريس اللغتين.

4 — أما المركز اليمني للأبحاث الثقافية، فيشير إلى أن :

«لوائح دائرة الترجمة فيه تنصّ على مراجعة المادّة المترجمة من حيث الدقة والأمانة في الترجمة، وكذلك من الناحية اللغوية» وله طرائقه الخاصة في هذا الصدد وهي مطمئنة إلى أقصى الحدود. ولنضرب مثلاً على ذلك أن المركز عندما كلّف بترجمة «نثر وشعر من حضرموت» عن كتاب لروبرت سارجنت (الذي نشره فرع المركز بالمكلا (ابريل 1980) انتدب للترجمة السيد سعيد محمود دحي (من خريجي قسم الأدب الانجليزي بكلية التربية الجديدين، وشاعر في نفس الوقت... وتخيّر للمراجعة السيد الأستاذ محمد عبد القادر بامطرف، من أوفر كتاب اليمن ثقافة باللغتين العربية والانجليزية، ومصدر خبرة مزمنة لا تنضب، مؤرخ، ومسهّم جاد في الأدب الشعبي، ومن شعرائه الذين يوماً إليهم بالبنان، معترف بفضلهم في عموم اليمن ومهاجر اليمنين. هذا اضافة إلى أن الاشراف على ادارة الترجمة في المركز موكل إلى السيد حمود محمد جعفر السقاف، وهو من أنشط المهتمين بحقل الترجمة والمسهمين المواكبين فيها، الساهرين على متابعتها وتوثيقها.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

التكوين : عملية مهنيّة يرمي من ورائها إلى إيجاد متخصصين — على مراحل — في حقل العمل يجيدون فهمه نظرياً ويمارسونه عملياً من حيث الطريقة والتطبيق، وذلك ليوصلوا ثماره ونتائجه بثقة متثبتة، وسرعة متزنة، وجدوى محققة، فيتيسّر للمسفّدين من العمل وعي سليم بقيمته، وتذوّق سليم ومتعة، واندفاع متواصل للانجاز يؤتي عملاً متجدّداً متواصل الحلقات ايجابياً الخُطى دائماً.

ومكان التكوين مظان من مؤسسات ومعاهد ثابتة الأسس قمينة بالثقة تتوافر فيها الخبرة البشرية الموجهة، وتتأتّى لها التجهيزات الممكنة المزامنة للتطوّر، والجوّ المشجّع السليم لابلّاغ الخبرة من قبل المتبلّغين والجو النفسي المتشوّق من قبل المتبلّغين ولا سيما من حيث الاستعداد الفطري — من جهة — والثقافة القبليّة — من جهة أخرى — مع التطلّع لاكتساب ثقافة متجدّدة تمكّنهم من بلوغ أهداف يسهمون في الطموح لبلوغها، وبهمهم أن يُمتنع بها، من أجل مصلحة عامة يسهر على تحقيقها، ومصلحة خاصة تتوافر لذي المهنة فتكسبه فخراً واعتزازاً بها وتقديراً من قبل من يلون أمر أداء مهماته.

والترجمة — مهنة — في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وإن لم تتوافر لها معاهد بالمعنى الدقيق، ألا أنّ هنالك بدائل مكنت من توافر عدد كاف يفي بحاجات البلد من المترجمين ذوي الكفاءة المطمئنة لأداء العمل. والمترجمون الراهنون فئات ثلاث :

1 — ذوو الخبرة المكتسبة،

2 — خريجو الجامعات الأجنبية،

3 — المتخرجون في كليات جامعة عدن.

1 — ذوو الخبرة المكتسبة : متمرسون على أعمال الترجمة يستمدون ثقافتهم من معرفة باللغة الإنجليزية، منذ بدء الاستعمار البريطاني في أواخر ثلاثينات القرن التاسع عشر وحتى خروجهم في أواخر الستينات، وقد اكتسبوا المقدرة على العمل لاحقا عن سابق. وفيهم أدباء وكتاب وشعراء ومؤرخون متمكنون.

2 — خريجو الجامعات الأجنبية : منذ فترة ما قبل الاستقلال بدأت بعثات متقطعة توفد إلى الجامعات الأجنبية في الشرق الأوسط وبريطانيا وبعض بلاد الكومنولث، أما بعد الاستقلال فقد انفتح الباب للدراسة شرقا وغربا، ممّا وفر، حتى الآن، مجموعة من الخريجين يترجمون من الروسية، والألمانية، والفرنسية، والانجليزية وغيرها، ويسهمون بترجماتهم في الحياة الثقافية.

3 — الخريجون في كليات جامعة عدن : إن وجود قسم اللغة الإنجليزية في كلية التربية العليا وفر مجموعة من المترجمين الطُّلعات، يتوزعون في وزارة التربية وفي وزارات الدولة الأخرى، وهم إلى جانب عملهم الرسمي يسهمون بقدره مشهود بها فيما يسهمون به في الحياة الثقافية العامة.

وأكثر الترجمة تتم من اللغة الإنجليزية لأن هذه اللغة مازالت هي اللغة الثانية المدروسة في سُلّم التعليم العام، حيث تدرّس مبادئها ويتمرّس عليها ثانية للغة العربية في كل المدارس التي عرّيت تعريبا كاملا بعد الاستقلال، وبعد أن اغلقت كل مدارس الإرساليات التي كانت تدرّس كل المواد بالانجليزية، مع إتاحة حصص للطلّاب العرب في اللغة العربية وآدابها.

ويؤدي معهد اللغات خدمات مسائية في تعليم الفرنسية، والألمانية، والروسية، والإسبانية، وقد يصل بعض رواده إلى متسوى يمكنهم إلى مواصلة الدراسات في هذه اللغات للتمكن من الترجمة منها، إذا توافرت بعثات فيما بعد المسابقات الأولية التي تتوافر في المعهد.

هذا ولا ينسى أن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مجموعة وافرة من أبناء الدول الشقيقة يعملون فيها، ويسهم ذوو المعرفة منهم والمتخصصون في اللغات الأجنبية في الترجمة ونشر أعمالهم في الصحافة والمجلّات وعلى شكل كتب أيضا.

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

ينطبق ما جاء في هذا الصدد، في الدراسة عن واقع الترجمة في الجمهورية العربية اليمنية، على جمعيات المترجمين واتحاداتهم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهو أن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، برغم أن سجله العام عندما يشير إلى النوع الأدبي الذي يزاوله عضوه هو : أما شاعر (حَكَمِيّ أو شعبي)، أو روائي، أو قاصّ، أو كاتب (مؤرخ أو ناقد أدبي)، أو مسرحي... فإن الاتحاد — لوجود من يزاولون الترجمة الأدبية والفكرية والثقافية والسياسية، بين أعضائه، وهم من بين النخبة المثقفة المواكبة للعملية الثقافية، قد نصّ على الآتي في :

المادة — 5 — أ (تعريفات) من القانون الأساسي :

«الأعضاء العاملون : كل من يمارس عملاً فكرياً أو أدبياً — ابتكاراً أو دراسة أو ترجمة أو تحقيقاً ونقداً...» (المترجمون مخوّلون لعضوية الاتحاد).

المادة — 6 — الأهداف (المهدف رقم 9) :

«العمل على نقل عيون الفكر والأدب الغربيّ والعالميّ إلى اليمن وتعريف الانسان اليمنيّ بأهميتها». (حُمِلت مسؤولية النقل على كواهل المترجمين من أعضاء الاتحاد). وتلّت قرارات وتوصيات المؤتمر الأول للأدباء والكتاب اليمنيين، في المادة — رابعا — 8 الآتي :

«يوصي المؤتمر المجلس التنفيذي بالعمل على توفير الضمانات القانونية لحماية حقوق التأليف والترجمة والنشر».

فالمترجم معتبر في مقام المؤلف، ومظنة أنثائه هو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، لذلك فإن جمعية المترجمين واتحادهم هو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.

د — القوانين المنظمة للمهنة ومكافأة المترجم :

لا توجد حالياً قوانين تنظم هذه المهنة، وتقول وزارة الثقافة بهذا الصدد :

«ستصدر لائحة منظمة لعمل المترجمين... ويعامل المترجم حالياً مثل معاملة المؤلف المحلي في حقوق التأليف».

ويشير مركز البحوث التربوية إلى أنّ وزارة العمل والخدمة المدنية :

«أصدرت منشوراً يحدّد مكافأة الترجمة بالنسبة للمترجمين غير المتفرّجين أو مقابل القيام بالترجمة خارج أوقات العمل الرسميّ».

وتوضح ذلك جامعة عدن بأن ما يستند إليه بشأن الترجمة هو :
«قرار وزارة العمل والخدمات المدنية — مرجع 61/11/1100.

ويحمل المركز اليمني للأبحاث الثقافية محتوى القرار بالآتي :
«الشروط الواجب توافرها في المترجم :

- 1 — بكالوريوس في إحدى اللغات الأجنبية وآدابها، كحدّ أدنى للمؤهلات.
- 2 — خبرة في مجال الترجمة لا تقل عن خمسة أعوام.
- 3 — اجادته للغة العربية.
- 4 — الأمانة في الترجمة.
- 5 — خضوع الترجمة للمراجعة.

مكافأة المترجم :

- (أ) يحدّد المبلغ الذي ينبغي دفعه للمترجم عن الصفحة الواحدة من المادّة المترجمة وفقاً لسرعة إنجاز المادّة المترجمة وأهميتها.
- (ب) يتسلّم المترجم نسبة 10% من القيمة الفعلية للمادّة المترجمة مقدّماً ويتسلم الباقي بعد فراغه منها، وبعد مراجعتها.
- (ج) تعرّف الصفحة المترجمة بأنها تحوي عشرين سطراً ويحوي السطر الواحد عشر كلمات على الأقل.
- (د) تحدّد المدّة التي يتعيّن على المترجم خلالها تسليم المادّة المترجمة على أساس عدد الصفحات المترجمة بمعدل ثلاث صفحات يومياً وذلك اعتباراً من تاريخ التعاقد ويكون العقد ملزماً للمترجم بتقديم المادّة المترجمة في الوقت المحدّد المتفق عليه في العقد.
- (هـ) يسقط حق المترجم في المادّة المترجمة بعد استلامه مستحقّاته.

هـ — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

1 — الترويج داخل القطر :

يتم الترويج داخل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عبر وسائل الاعلام المتوافرة من اذاعة صوتية ومرئية، وصحف محلية. وتقوم مؤسسة 14 أكتوبر للتوزيع بالترويج له في أسواق الكتب المحلية في عموم محافظات الجمهورية.

2 - الترويج خارج القطر :

يتم عبر التنسيق مع أجهزة التوزيع الماثلة في الدول الشقيقة والصديقة ومن خلال الملحقيات الثقافية في سفارات الجمهورية في الخارج.

و - المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاملون معها :

المترجمون	اختصاصاتهم واللغة التي يترجمون عنها	المؤسسات التي يتعاملون معها
1 - أبو بكر محسن علي الحامد	تربية ولغة انجليزية (الانجليزية)	— مركز البحوث والمركز اليمني للأبحاث الثقافية
2 - أبو بكر عبد الرزاق باذيب	لغة انجليزية (الانجليزية)	— مجلة الثقافة الجديدة، وزارة الثقافة والسياحة.
3 - د. أحمد زين العيدروس	حقوق (الانجليزية)	— ادارة الجامعة، دار الهمدان للطباعة والنشر
4 - أحمد علي همداني	أدب (الروسية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
5 - أديل الخشن	أدب (البغارية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
6 - أسامة أحمد	تاريخ (الانجليزية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
7 - الزايب حسن	أدب أطفال (الهنغارية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
8 - بشير محمد خان	ثقافة عامة (الانجليزية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
9 - بوصالح	ثقافة عامة (الروسية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
10 - ثامر الصقار	أدب (الفرنسية)	— دار الهمداني للطباعة والنشر
11 - جبران صالح شمسان	أدب (الرومانية)	— وزارة الثقافة والسياحة
12 - جعفر شوطح	سياسة واجتماع (الروسية)	— مجلة الثقافة الجديدة
13 - حامد جامع	ثقافة عامة (الانجليزية)	— مجلة الثقافة الجديدة
		— وزارة الثقافة والسياحة
		— ومجلة الحكمة اليمنية لسان حال
		— اتحاد الأدباء والكتاب

- 14 — د. حسين قاسم العزیز تاریخ (الروسية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — سكرتارية مجلس الوزراء.
- 15 — حسن سعيد مدي ثقافة عامة (الانجليزية) — وزارة الثقافة والسياحة
- 16 — حسن عبد الله عزعزي أدب وشعر (الانجليزية) — المركز اليمني للأبحاث الثقافية ومجلة الثقافة الجديدة (وزارة الثقافة والسياحة) — دار الهمداني للطباعة والنشر
- 17 — حمود محمد جعفر السقاف ثقافة عامة وتاريخ قديم وآثار وتوثيق (الانجليزية) — دار الهمداني للطباعة والنشر
- 18 — رضا الظاهر أدب وفن (الروسية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام — دار الهمداني للطباعة والنشر.
- 19 — رياض المنصوري أدب (الانجليزية) — (وزير التربية والتعليم سابقاً)، جامعة عدن، ودار الهمدان للطباعة والنشر
- 20 — سعدي المالح أدب (الفرنسية) — كلية التربية العليا (متفرغ)، وزارة الثقافة والسياحة والمركز اليمني للأبحاث الثقافية. — وزارة الخارجية.
- 21 — سعدي يوسف أدب (الانجليزية) — تاريخ، ولغة انجليزية وتربية، وإدارة (الانجليزية)
- 22 — سعيد عبد الخير البهوان — تاريخ اسلامي ومحلي (الانجليزية) — وزارة الثقافة والسياحة والمركز اليمني للأبحاث الثقافية. — وزارة الخارجية.
- 23 — سلطان عبده ناجي تاريخ اسلامي ومحلي (الانجليزية) — وزارة الثقافة والسياحة والمركز اليمني للأبحاث الثقافية. — وزارة الخارجية.
- 24 — سليمان غانم ثقافة عامة وانجليزية (الانجليزية والفرنسية) — دار الهمداني للطباعة والنشر
- 25 — سيسيل نجيب أدب أطفال (الفرنسية) — وزارة الثقافة والسياحة (المكتبة الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، المركز اليمني للأبحاث الثقافية) — وزارة الخارجية، وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام (الاذاعة والتلفزيون) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة).
- 26 — سيف علي مقبل تاريخ يمني قديم (الروسية) — وزارة الثقافة والسياحة (المكتبة الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، المركز اليمني للأبحاث الثقافية) — وزارة الخارجية، وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام (الاذاعة والتلفزيون) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة).
- 27 — شعفل عمر علي ثقافة عامة (الانجليزية والروسية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام (الاذاعة والتلفزيون) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة).
- 28 — شوقي شفيق ثقافة عامة (الانجليزية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام (الاذاعة والتلفزيون) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة).
- 29 — شوقي عبد الأمير أدب فرنسي (شعر)، (الفرنسية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الاعلام (الاذاعة والتلفزيون) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة).

- 30 — صالح ابراهيم حريري ثقافة عامة
(الانجليزية)
- 31 — صالح عثمان أدب أطفال
(الفرنسية)
- 32 — صالح النصراري أدب ونقد
(الروسية)
- 33 — عباس حسين العيدروس أدب عربي وتربية
(الانجليزية)
- 34 — عبد الكريم كاصد أدب فرنسي
(الفرنسية)
- 35 — عبد الله صبحي أدب (الرواية)
(الانجليزية)
- 36 — د. عبد الله على قرشي رياضيات وفيزياء وتربية
(الانجليزية)
- 37 — عبد الله فاضل فارح علم اجتماع، أدب عربي وانجليزي
وتربية (مسرح وشعر)
(الانجليزية والعربية)
- 38 — علي أحمد اسماعيل ثقافة عامة
(الانجليزية)
- 39 — علي عبد الأمير علوم الأسماك والثروة المائية
(الانجليزية)
- 40 — علي عبد الرزاق باذيب ثقافة عامة (القصص القصير)
(الانجليزية)
- 41 — غالب هلسا أدب (الرواية)
(الانجليزية)
- 42 — غسان عبد الواحد الزراعة
(الروسية)
- 43 — قائد محمد طربوش التاريخ اليمني
(الروسية)
- 44 — ليلى بدر التنقيبات والآثار
(الفرنسية)
- 45 — ماجد الخطيب أدب
(المجرية)
- 46 — مبارك حسن الخليفة أدب وفن ونقد
(الانجليزية)
- سكرتارية مجلس الوزراء.
- دار الممدان للطباعة والنشر
- وزارة الثقافة والسياحة
(مجلة الثقافة الجديدة).
- مركز البحوث التربوية
(نائب المدير العام).
- وزارة الثقافة والسياحة
(مجلة الثقافة الجديدة).
- دار الممداني للطباعة والنشر
- جامعة عدن.
- دار الكتاب العربي بتونس
الدار التونسية للنشر،
وزارة الاعلام الكويتية (من المسرح
العالمي).
- وزارة الصناعة.
- وزارة الأسماك والثروة المائية
- وزارة الثقافة والسياحة
- دار الممداني للطباعة والنشر
- وزارة الثقافة والسياحة
مجلة الثقافة الجديدة
- وزارة الثقافة والسياحة
(المجلة الثقافية الجديدة)
- معهد الآثار الفرنسي للشرق
الأوسط (بيروت) والمركز اليمني
للأبحاث الثقافية.
- دار الممداني للطباعة والنشر
- كلية التربية العليا، دار
الممداني للطباعة والنشر، وزارة
التربية والتعليم

- 47 — مجدي نصيف تاريخ حديث (القضية العربية الأمريكية الاسرائيلية) (الانجليزية) — دار الهداني للطباعة والنشر.
- 48 — محمد عبد القادر بامطرف التاريخ اليمني والأدب الشعبي والبحث الثقافي (الانجليزية) — مراجع معتمد لدى المركز اليمني للأبحاث الثقافية وغيره.
- 49 — محمد العطّار (الفرنسية) وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة) — وزارة الثقافة (الاذاعة)
- 50 — محمد عمر بن سلمان ثقافة أدبية وعلمية (الانجليزية) — وزارة الثقافة (الاذاعة)
- 51 — مصطفى عبود أدب وفن (الروسية) — دار الهداني للطباعة والنشر
- 52 — موفق الدليمي — سياسة واجتماع (الروسية) — وزارة الثقافة والسياحة (مجلة الثقافة الجديدة)
- 53 — نبيل سراج سياسة واجتماع (الانجليزية) — دار الهداني للطباعة والنشر

ثالثا — الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق في مستوى القطر :

إنّ الحاجة افتقار أو شعور بالافتقار إلى شيء ما، يُلفى أن لابد من توافره كضرورة واجبة كفايتها، لتتم مقومات منشودة لتسيير الحياة أو استمرار تطورها وتحسنها في الحاضر، لضمان مستقبل مُنْبَن على الوضوح وبذلك الجدوى والاستفادة.

والبحر من البلاد التي كتب الأجانب عنها وعن حضارتها وأهلها كثيرا — إيجابا وسلبا — وكونوا لهم آراء واتخذوا — على ضوئها مواقف، ما كان في جانب الخير منها أدى إلى احتلال اجزاء منها لحرمان أهلها من ذلك الخير، وما كان في جانب الشر استغلوه لتدجين أهلها والتسلط عليهم، لكثرة ما روجوا بينهم من مركبات. ولكن حقيقة الشخصية اليمنية ظلت ملك أهلها، مما أهلهم للتغلب على كل المحن للتوصل إلى الانعتاق وملك زمام أنفسهم بأنفسهم.

وفي عهد الاستقلال الحاضر لابد من امتلاك المعرفة بخيرها وشرّها واذكاء جذوة الخير، مع تجنب مسببات التخلف. لذلك لابد من وضع كل ما كتب عن اليمن بين يدي اليمنيين بتوثيقه بالطريقة الببليوغرافية الموصّفة، ثم ترجمة ما يجب أن يترجم كاملا، تُخَيَّر ما يجب ترجمة اجزاء منه،

مع التقديم والتعريف ودحض ما لا يتماشى ومصلحة الجمهور القارئ. هذا بالنسبة إلى ما تقادم عهده. أما الجديد من الأدبيات التي يكتبها الأصدقاء، فلا بدّ من ترجمته لتطّلع القارئ على ما يشجعه فيشعر بجدوى ما يقطع من خطي، وينظر إلى النقد بعين مدركة ويضعه محله من جهتي التوضيح أو الأخذ به نصحا من صديق. أما كتب قبل الاستقلال مباشرة وما كتب بعده، فهذا يجب أن يوضع بين يدي القارئ مع التعليقات المصاحبة التي تحقق الوضوح وتدحض الادعاءات، وبذلك يخلق الوعي العام، ويتحقق وجود المواطن الذي لا تنطلي عليه الهمسات المستترة، أو تشغله الأراجيف المبيتة بليل، لهر ثقته بنفسه، وبلبله أفكاره.

ثم هنالك الثقافة العامة والمعرفة العلمية، والآداب العالمية بصنوفها والفنون، كلّ ذلك بحاجة إلى التخطيط له وتنسيق انجازه على خطوات — قد تقصر وقد تطول، ولكن لابدّ من اتخاذها لتوفير الزاد الثقافي الصحيّ الصحيح، ووضعه بين أيدي الجماهير المتعطشة إليه.

والدولة — بأقسام وزاراتها ومؤسساتها، تحدّد فيها الحاجات حسب اختصاصات كل وزارة على حدة، ثم ينظر في الكفاءات المتوافرة للفترة التي يعنى بها، والامكانات المتأتبة. وتدرس الظروف التي تمكن من الأداء، داخل الوزارة ذاتها، وما يمكن أن يكفى ادائه بالتنسيق مع وزارة أخرى، وما لابد أن يكفى باستجلاب خبرات ثنائية أو شقيقة وصديقة. وتؤدي الغربة، ووعي الواقع إلى وضع خطة متكافئة متوازنة، بعيدة عن مزالق الشطط أو التقصير.

وهذا ما يفعل بكل طموح وتواضع معا في مجال الترجمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

- 1 — الحاجة لتوفير الكفاءات المحلية موضوعة موضع التطبيق بلا ممانعة أو تسرع.
- 2 — وينظر إلى التكوين بمجد حسب الحاجة.
- 3 — وينظر إلى حماية حق المترجم باعتبار متواصل ويعمل حاليًا على سن تشريع متكامل بالخصوص.

وبمقدار ما تزداد الحاجة إلى الترجمة، ومع وضع خطة شاملة لها، تستعد الدولة لعمل الممكن لأجل تطبيقها بما يضمن استمرارها بخطى تتسارع وتيرتها وتضمن استمرارها الإيجابي، وكل مرفق يقوم بعملية الترجمة يوسع عمله إيجابيا بخطى واعدة ولكنها واقعة، والدليل على ما قد صدر وما هو معد للصدور من أعمال المرافق التي تصدرت لها الدراسة.

ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

ان انشاء (وحدة الترجمة) في المنظمة وبدء العمل فيه منذ اواسط عام 1981، كانت من بين ثمراته الايجابية والفعالة معا :

- اصدار كتاب الخطة القومية للترجمة.
 - دليل المترجمين ودور النشر المتخصصة بالترجمة.
 - القسم الأول من دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي.
 - قوائم الكتب المترجمة في بعض الأقطار العربية (التي تقوم وحدة الترجمة بتعميمها على كافة الدول العربية كلّما توافر لديها ما ترأسها الدول التي تصدر فيها المترجمات).
- وتلك أعمال ريادية تذكر للمنظمة بالتقدير، لأنها تدعم العمل العربي المشترك، وتؤيد كونها الأداة القومية للعمل الثقافي، المعنية به، الساهرة عليه للصالح العربي العام. والمطلوب من المنظمة بخصوص ما صدر عنها، أن تستمر في توكييه واستكمالها، أولاً بتزويد الدول العربية — من حين إلى حين — بما يجد في تطور هذه الكتب، ثم إعادة إصدارها، مرة بعد كل دورتين : موكّبة، مزيدة، منقحة، مجمدة... لتستمر الاستفادة منها فترة بعد أخرى، على ضوء ما يتوافر لديها من الجديدة الذي يفترض أن تمّدها به الدول العربية.
- أمّا ما يرجى تمامه على يدها مما تحتاجه الدول العربية (بعضها أو كلها) فهو السهر على القيام بأنشطة دورية كالآتي :
- 1 — تنظيم ندوات فنية متخصصة في مجالات الترجمة ودورات في امور مثل :
 - الترجمة الأدبية (الرواية — القصة القصيرة — الشعر — المقال الخ).
 - الترجمة العلمية (وهنا يأتي دور ترسيخ مصطلحات العلوم بأنواعها)
 - 2 — جعل «واقع الترجمة في الوطن العربي» — موضوعاً لندوة أو مؤتمر يعقد بالخصوص.
 - 3 — تزويد البلاد العربية ببيوغرافيا موصّفة للمراجع الواجب توافرها حول الترجمة :
 - الكتب الفنية التي تعالج الترجمة موضوعاً فنياً.
 - المعاجم (فردية اللغة المعتمدة على وجه العموم — ثنائية اللغة)
 - المجلّات الدولية التي تعنى بالترجمة.
 - 4 — الاستمرار في وضع معاجم المصطلحات بأنواعها، لضمان تعميم مؤديات موحدة في كل علم وفن.
 - 5 — وضع قائمة بالمعاهد الفنية المتخصصة بالترجمة، وعناوينها، والجامعات التي تضم اقساماً لتدريس الترجمة، في المستوى الجامعي، أو في الدراسات العليا.

- 6 — الاستمرار بترجمة «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان»، «وقصة الحضارة» لويل ديورانت، واستكمال ترجمة مسرحيات : شيكسبير، وكورني... ومواصلة الترجمة الجادة الموثوق بها لأهميات وعيون الأدب العالمي.
 - 7 — الاعانة الفنية والمادية بخصوص تيسير بعثات أو زمالات لتكوين المترجمين على مستوى الوطن العربي.
 - 8 — اقتراح كتب أدبية وفنية وعلمية، بصورة منتظمة، على الدول العربية للتكليف بترجمتها، والاعانة في مراجعتها ونشرها.
 - 9 — الاسهام في وضع بيليوغرافيا شاملة لكل ما كتب بلغات أجنبية عن الوطن العربي تعدها كل دولة عربية على حدة ويشملها مجلد، يُجدّد على فترات زمنية.
- ويظل الأمل دائما معقودا على المنظمة في دعم العمل العربي المشترك انطلاقا من اقتراحات الدول الأعضاء فيها، أو على أساس ما تراه ذا جدوى مشتركة لعموم الدول العربية، في مجال الترجمة.

الدراسة التحليلية

الأستاذ شحادة الخوري

إن نظرة متأنية في الدراسات التي يشتمل عليها هذا الكتاب، عن واقع الترجمة في عدد من البلدان العربية، تعين على تحليل المعلومات الواردة فيها، سواء أكانت شروحا أم أرقاما أم اقتراحات، والكشف عن ملامح حركة الترجمة في الأقطار العربية التي تعود إليها هذه الدراسات، وإظهار مواطن القوة والضعف فيها، وترسم الطريق المؤدية إلى معالجة الصعوبات القائمة وسدّ الفجوات العارضة، وعرض الحلول الملائمة، استكمالا لما ذكرناه في القسم الأول من هذا الكتاب، وحرصا على النهوض بحركة الترجمة في الأقطار العربية المعنية كيما تؤدي دورها الفعّال في الميدان الثقافي والعلمي وتسهم، بالتالي، في المسيرة الحضارية للمجتمع العربي.

وقد اتبعنا في هذه الدراسة التحليلية النسق والتسلسل الذي اتبع في الدراسات نفسها من حيث تتابع الموضوعات، وذلك كيما يتبع القارئ الكريم سياقاً واحداً متصلاً وميسراً.

أولاً — الناحية التوثيقية :

أ — الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والقوانين الناظمة للعمل :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

افتتحت الدراسة عن واقع الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة بعرض شائق ومفيد عن اهتمام العرب بالترجمة في الماضي، وإيلائهم العناية والدعم اللذين تستحقهما.

بدأت في عهد الأمويين، ثم ازدهرت في عصر العباسيين، وكان « بيت الحكمة » الذي أنشأه المأمون بمثابة مُجمّع علمي ومرصد فلكي ومكتبة عامة أقام فيها طائفة من المترجمين وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال.

وكانت حركة الترجمة نقطة الانطلاق إلى الكشف والإبداع، فقلّم العرب إلى الانسانية بعد أخذ، وأعطوا بعد اقتباس.

ثم تستعرض الدراسة الترجمة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فتذكر أنها بدأت في مصر، ثم انتقلت إلى بلاد الشام، فالبلدان العربية الأخرى، ولكنها كانت تنشط حيناً وتتعثر حيناً آخر.

وبعد أن تؤكد الدراسة على دور الترجمة وضرورة الاهتمام بها، تذكر أنها مازال ضعيفة في دولة الامارات العربية المتحدة، ويعود ذلك إلى جملة أسباب :

1. وضع الامارات الأعضاء في دولة الامارات العربية المتحدة، قبل إعلان الاتحاد عام 1971، إذ أنها كانت محميات ترزح تحت وطأة الاستعمار، وليس فيها أية مؤسسات تعليمية أو علمية أو ثقافية.
2. حداثة الدولة التي لم يمر على قيامها أكثر من عقد ونصف، وانشغالها في هذه الفترة بالتنمية والتطوير وتنويع مصادر الدخل ونشر التعليم بين السكان.
3. انشغال أبناء المنطقة والوافدين إليها من العرب وغيرهم بأمور العمل والوظيفة والمعيشة، فلم يتح لهم أن يتفرغوا للعمل العلمي والثقافي.
4. قلة عدد السكان مع ارتفاع نسبة الأمية فيما بينهم، مما يحول دون نشوء حركة ترجمة ثقافية وعلمية عندهم.
5. حداثة عهد المؤسسات الحكومية كوزارة الاعلام ووزارة التربية، وانصرافها إلى إقامة بناها التنظيمية والادارية، فلم تصل إلى حد العناية بالترجمة كمنشط يرفد التربية والثقافة الأساسيتين.

هذا وإن جامعة الامارات العربية المتحدة المنشأة في مدينة العين عام 1977 والتي تضم سبع كليات هي كليات : العلوم الادارية والتربية والعلوم السياسية والعلوم الأساسية والشريعة والقانون والهندسة والزراعة، لم تهتم بالترجمة لعدم شعورها بالحاجة إليها، ولكون معظم أعضاء هيئة التدريس قد وفدوا إليها على أساس الاعارة من جامعات عربية أخرى لمدة قصيرة تتراوح بين سنة وأربع سنوات، فانصرفوا إلى القيام بأعبائهم التدريسية الثقيلة دون سواها من الأعمال.

وتتحدث الدراسة عن القوانين النازمة لعمل الترجمة فتذكر أن الظروف المستجدة للواقع السكاني قد استدعت استصدار قوانين خاصة بالترجمة، وعلى وجه التحديد، ترجمة الوثائق الرسمية والترجمة الفورية في المحاكم وبعض الأجهزة الحكومية.

وأهم ما تضمنه القانون، المتعلق بتنظيم مهنة الترجمة الذي تنفذه وزارة العدل، أن لا مزاولة للمهنة دون ترخيص، وأنه لا يرخص إلا لمن كان حاصلاً على مؤهل عال باللغة الأجنبية ومجيداً العربية، وحاصلاً على خبرة لا تقل عن خمس سنوات أو كان خريج معهد للترجمة بمستوى جامعي، وأن يجتاز امتحاناً، وأن لا يكون محكوماً بجرم شائن...

وتعرض القانون إلى إحداث سجل في كل إمارة تقيد فيه طلبات التسجيل، وسجل آخر للمرخص لهم، وإلى واجبات المترجم ومسؤولياته... الخ.

★⁽¹⁾ إنه ليتبين أن الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة تقتصر على ترجمة المستندات والوثائق الرسمية من قبل مترجمين قانونيين، وترجمة تقارير حكومية من قبل موظفين في الدوائر الرسمية، وترجمة منشورات ودوريات إعلامية وسياحية في وزارتي الاعلام والسياحة، وترجمة صحفية ذات طابع سياسي واقتصادي تنشر في المجلات والصحف اليومية.

وليس ثمة مؤسسة حكومية للترجمة والنشر، أو دور نشر خاصة ذات نشاط في هذا الميدان الثقافي.

★★ ان النشاطات الفكرية والثقافية والعلمية في بلد ما لا تولد صدفة أو مفاجأة، بل هي تنشأ وتتطور ضمن ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. وليس عجباً أن لا نجد في دولة الامارات العربية المتحدة نشاطاً في ميدان الترجمة الثقافية والعلمية تنهض بها مؤسسات حكومية رسمية أو دور نشر خاصة، لأن هذا القطر العربي قد شغل في السنوات الخمس عشرة التي انقضت على قيامه، بإقامة البنية الأساسية في تنظيم المجتمع والدولة، والاهتمام بالاقتصاد الوطني وال عمران والمواصلات والتعليم والصحة وغير ذلك من الأمور التي تتصل بحياة المواطن اليومية وتحركه المعاشي والاجتماعي.

بيد أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تشهدها دولة الامارات العربية المتحدة، ووجود عدد وافر من المدارس الآن بمختلف مستوياتها، وقيام جامعة العين بكلياتها السبع، وصدور صحف ومجلات فيها... كل هذا سيكون من دواعي نشوء حركة الترجمة الثقافية والعلمية في المستقبل القريب، لتلبية الحاجة التي ستظهر واضحة وقوية إلى التواصل مع الثقافات الأخرى، أخذاً وطعاً.

2 — دولة البحرين :

يورد صاحب الدراسة مقدمة يتحدث فيها عن موقع البحرين والحافز إلى الترجمة فيها وتاريخ هذا العمل الثقافي : إنها المركز الحضاري للمنطقة الممتدة من البصرة إلى عمان، وبالإضافة إلى أهميتها في الزمن القديم، فإنها في الوقت الحاضر مركز تجاري عظيم الشأن. والأمر الذي دفع إلى الترجمة هو الرغبة في تسهيل الخدمات التبادلية والمالية التي تقتضيها عمليات التصدير والاستيراد والمقاولات والتأمين، ثم الحرص على تنفيذ المغالطات التاريخية التي ارتكبتها من كتب عن البحرين من الأجانب عن جهل أو عن سوء نية.

(1) إن الفقرات المشار إليها بالاشارة (*) هي تعليقات وتعليقات وملاحظات وحدة الترجمة بإدارة الثقافة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول مضمون الدراسات عن واقع الترجمة في الأقطار العربية المعنية.

وقد بدأت حركة الترجمة في الثلاثينات عندما أرسلت بعثات بحرانية إلى مصر ثم ركزت إبان الحرب العالمية الثانية وعادت بعد الخمسينات فانتعشت قليلا ثم نشطت بعد استقلال البحرين عام 1971.

وتتم الترجمة في البحرين في مؤسسات حكومية وفي مؤسسات خاصة.
ومن المؤسسات الحكومية :

- وزارة العدل والشؤون الإسلامية : يؤمها أشخاص من جنسيات مختلفة، أطراف في قضايا أو شهود أو مراسلو صحف أو راغبون في إشهار إسلامهم ولذا كانت الترجمة ضرورة ملحة، الشفوية منها والكتائية.
- وزارة الاعلام : تتم الترجمة فيها لغرض إعلامي وإخباري.
- وزارة الخارجية : تجري الاتصالات بالخارج بالعربية ويرفق بالنص العربي ترجمته بالانكليزية... الخ.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني : قامت بترجمة بعض القوانين المالية إلى العربية... الخ.
- وزارة الدولة للشؤون القانونية : تولت ترجمة بعض النصوص القانونية إلى العربية مثل القانون الدولي وقانون البحار.
- وزارة التجارة والصناعة : تستعمل الأوراق فيها بالعربية والانكليزية لأن أكثر المتعاملين معها هم من الأجانب.
- وزارة المواصلات : بقي العمل البريدي بالانكليزية حتى عام 1965 ثم اعتمدت فيه العربية والانكليزية معا، وتصدر الطوابع الآن بهاتين اللغتين.
- وثمة بعض المؤسسات التابعة للأجهزة الحكومية :
- مركز الوثائق التاريخية في ديوان ولي العهد : أصدر / 11 / كتابا مترجما عددها الدراسة، وهي كتب وثائقية وتاريخية.
- مركز البحرين للدراسات والبحوث : توضع الدراسات فيه بالعربية وترجم بعضها إلى اللغة الانكليزية.
- مؤسسة نقد البحرين : ليس فيها مترجمون متفرغون، بل يترجم كل موظف فيها حسب اختصاصه...

ويضم القطاع الخاص أنواعا من المؤسسات :

- دور الترجمة : تقوم بترجمة الأعمال التجارية وقد عدت الدراسة أسماء إحدى عشرة دارا، ولعل أكثرها نشاطا هو مكتب الخليج للترجمة.
 - دور الطباعة والنشر : أهمها المؤسسة العربية للطباعة والنشر التي تصدر صحيفتي أخبار الخليج والأضواء بالعربية وصحيفة أخبار الخليج بالانكليزية.
 - ومؤسسات أخرى : الشركات التجارية والصناعية والمصارف وشركات التأمين، ويتولى موظفوها ترجمة ما تحتاج لتوفير الوثائق والبيانات بالعربية والانكليزية.
- هذا وليس في دولة البحرين، كما تذكر الدراسة، أنظمة تتناول الترجمة وتنظم شؤونها.

3 — المملكة العربية السعودية :

يمهد صاحب الدراسة للبحث بقوله إن الترجمة في المملكة العربية السعودية عمل حضاري ذو صبغة إسلامية، لأن المسلمين يفدون إليها لأداء فريضة الحج والعمرة والزيارة، وهم إذ يتكلمون بلغات مختلفة، فإن الترجمة، الكتابية والشفوية، تعتبر ضرورة ماسة للتفاهم فيما بينهم وبين أهل المملكة.

ويذكر أن في معظم الأجهزة الحكومية والوزارات والمؤسسات العامة إدارات خاصة للترجمة أو وحدات ضمن إدارات للترجمة والنشر أو البحث العلمي. ويعد أهم هذه الأجهزة الحكومية : الجامعات السعودية السبع، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، معهد الإدارة العامة بالرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والاقتناء والدعوة والإرشاد بالرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، منظمة المؤتمر الإسلامي، المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا، رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة والبنك الإسلامي للتنمية بمكة، اتحاد الإذاعات الإسلامية بمكة، اليونيسيف، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية بالرياض، والندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض.

أما مكاتب الترجمة فبلغ عددها (128) مكتبا مرخصا، وأهم ما تُعنى به ترجمة مناقصات المشروعات الهندسية والمشكلات المتعلقة بالتنفيذ، وكذلك ترجمة الوثائق والشهادات الدراسية والعلمية وسائر المستندات للعمال الأجانب بالسعودية، لا من العربية إلى الانكليزية وبالعكس بل بين العربية ولغات أجنبية عديدة.

ثم يعرض نظام المطبوعات والنشر الذي ينظم أعمال الطباعة للكتب والصحف والمكتبات ووكالات الأنباء والمراسلين الاعلاميين ومكاتب الدعاية والاعلان ودور النشر والتوزيع ويسرد أهم أحكامه.

★ إن المملكة العربية السعودية تشهد تبشير نهضة في ميدان الترجمة قوامها وفرة الأجهزة والمؤسسات الرسمية والخاصة التي تعنى بهذا النشاط الثقافي، والتشريعات التي أصدرتها بشأنها لتنظيم أمورها من سائر النواحي، ووجود عدد كاف من المترجمين سترفدهم الأقسام المتخصصة المنشأة حديثاً بأفواج جديدة من أصحاب الكفاءة.

إن خططاً وبرامج محكمة جديدة بأن توضع، ومزيداً من التخصص بين عمل الأجهزة، ومن التنسيق الداخلي والخارجي، بين الجهات المختلفة ضمن المملكة، وبينها وبين الجهات العربية والأجنبية والدولية يستحق العناية والانتباه.

4 — فلسطين :

تبين الدراسة الخلفية التاريخية لحركة الترجمة عند أبناء فلسطين، فتذكر أن بدايات هذه الحركة ترجع إلى عام 1860 إذ ترجم يوسف الدباس اليافى كتاب « مرشد الأطفال » تأليف سوافيوا، ثم نشطت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما ظهرت مجلة « النفائس العصرية » لخليل بيدس معتمدة على الترجمة، بصورة رئيسية، من اللغة الروسية التي كان يتقنها خريجو المدرسة الروسية في الناصرة وقرينتها في بيت جالا.

وكان إلى جانب بيدس سليم قبعين وانطوان بلان وكثوم عودة ونجاني صديقي الذين ترجموا عن الروسية وجبران مطر وإلياس نصر الله وبندي الجوزي عن اللغات الأخرى.

وبداية من مطلع هذا القرن تعددت اللغات المنقول عنها ولعلت أسماء مترجمين أكفأ أمثال عادل زعيتير وأميل بيدس وسليم سلامة وعادل جبر واسحق الحسيني وأحمد شاكر الكرمي ووديع بستاني...

وبداية من منتصف القرن الحالي دخل ساحة الترجمة أصحاب مواهب وكفاءات مرموقة أمثال سميرة عزام وعمر الديراوي وجبرا إبراهيم جبرا، وإحسان عباس، ومحمد يوسف نجم... الخ وصارت اللغة الانكليزية هي الغالبة بسبب انتشارها في فلسطين إبان الانتداب البريطاني..

وإننا لنبدي الملاحظات التالية :

★ إن الحديث عن الترجمة لدى أبناء فلسطين إنما ينصرف إلى المترجمين كمن أدرجنا أسماءهم، لا إلى المؤسسات والأجهزة ودور النشر لأن الظروف السياسية القاسية حالت دون قيام هذه الهيئات ولكن لم تستطع أن تمنع الفلسطينيين عن العمل الثقافي.

★★ إن الانتاج الثقافي لأبناء فلسطين ولا سيما ما كان منه في مجال الترجمة، لم يتم في أرض فلسطين أو يطبع وينشر فيها إلا أقله، وذلك بسبب الأوضاع القاهرة ومعاناة الشعب الفلسطيني من وطأة الاستعمار والصهيونية معا، بل تم هذا الانتاج وطبع ونشر، في أكتوه، في الأقطار المجاورة التي نزل فيها أبناء فلسطين أو تردوا إليها : الأردن وسورية ولبنان ومصر والعراق...! ولذلك فإن هذا الانتاج إنما يدخل، إذا أردنا نسبته إلى مؤسسات، في نطاق عمل مؤسسات الترجمة والنشر، الرسمية والخاصة، في البلدان العربية التي أشرنا إليها.

★★★ يلاحظ أن الترجمة الثقافية، ولا سيما الأدبية منها قد بدأت مبكرة في فلسطين، ثم اتسعت وتنوعت مع الزمن مستفيدة من التطور الذي لحق بالحياة الفكرية عند العرب، عامة.

وقد سلك الانتاج الترجمي الفلسطيني طريقه إلى الانتشار والذيع، وأقبل عليه المثقفون والقراء العرب عامة، دون رعاية أو تشجيع من أية سلطة من السلط السياسية، حاملا بغزواته ومستوى أدائه الجيد، جواز سفره، إلى البلدان العربية جميعها.

★★★★ تعددت اللغات التي ترجم عنها أبناء فلسطين. ففي المرحلة الأولى غلبت اللغة الروسية بسبب وجود مدرستين روسيتين بفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى : مدرسة الناصرة ومدرسة بيت جالا، فاتجه خريجهما إلى نقل روائع الأدباء الروس إلى العربية أمثال بوشكين وتورغينيف وتشيفخوف وتولستوي... الخ.

ثم في مرحلة ثانية تعددة اللغات المنقول عنها : الانكليزية والفرنسية والألمانية، ثم غلبت الانكليزية بعد أن تمت لها السيادة إبان فترة الانتداب، وتحقق لها ذيع عالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

5 — دولة الكويت :

تذكر الدراسة أن عمل الترجمة في دولة الكويت تتولاه أجهزة ومؤسسات حكومية قادرة، تخطط له وتشرف على تنفيذه، وتتولى تمويله، وتتابع العمل في كل مراحله، بالاضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة.

وأهم الأجهزة الحكومية الناشطة في هذا الميدان :

- وزارة الاعلام التي تصدر بداية من عام 1970، وفي مطلع كل شهر، إحدى المسرحيات العالمية مترجمة إلى اللغة العربية، كما تصدر مجلة « العربي » المشهورة في كل شهر منذ تسعة وعشرين عاما حتى اليوم.
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذي يصدر بداية من عام 1978 سلسلة كتب « عالم المعرفة » بمعدل كتاب واحد كل شهر، في أحد الموضوعات الانسانية أو الأدبية أو

« اللغوية أو الفنية أو العلمية، وينشر في مجلة « الثقافة العالمية » التي تصدر بداية من عام 1981، مرة كل شهرين، البحوث والدراسات في العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية مترجمة عن الدوريات والمجلات العالمية، ويصدر مطبوعات أخرى مثل السلسلة التراثية والتاريخية مما ينمي معارف القارئ في هذه الموضوعات، كما أنه يقيم معرضاً سنوياً للكتاب.

• مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تتولى منذ عام 1976 نشاطاً علمياً في ميدان الترجمة والنشر تحلّي في برنامج « كاتب وكتاب » الذي يصدر في كل شهر كتاباً علمياً مؤلفاً أو مترجماً، وبرنامج « الموسوعة التربوية » الذي تمثل في بعض المعاجم العلمية التي أصدرها : في الكيمياء والرياضيات والنبات وعلم الجراثيم، وبرنامج « مجلة التقدم العلمي » التي تصدر فصلية بدءاً من عام 1982 سعياً لاشاعة المعرفة والتربية العلميتين، وبرنامج مجلة « العلوم » المعربة عن مجلة العلوم الاميركية، كما تمنح هذه المؤسسة جوائز علمية للمجيدون في الترجمة العلمية.

• جامعة الكويت التي يصدر عنها عدد من المجلات في العلوم الانسانية والاجتماعية والتربية والآداب، وتشتمل على بعض دراسات وبحوث مترجمة.

أما دور النشر الخاصة فهي تنصدي إلى ترجمة كتب سياسية وثقافية وتاريخية، وتتولى طبع الكتاب وتسويقه وفق قواعد تضعها لعمليها.

هذا وليس في الكويت قوانين وأنظمة خاصة بالترجمة، بل ثمة قواعد وأعراف تسير عليها الأجهزة الرسمية ودور النشر الخاصة.

* إن دولة الكويت التي استقلت عام 1961 قد بدأت، بعد عشر سنوات من تمتعها بالاستقلال والسيادة، أي في مطلع السبعينات، عملاً ثقافياً متميزاً، كانت الترجمة أحد مظاهره.

إن هذا العمل الثقافي لم ينشأ فجأة بل كانت نشأته في سياق طبيعي، بعد قيام الدولة وإنشائها البنى الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإرسائها نهضة تعليمية تدرجت من التعليم الابتدائي وما قبله حتى التعليم الجامعي.

وأهم ما يميز حركة الترجمة في الكويت :

1. التخصص : اختارت وزارة الاعلام الاهتمام بالأدب، وعلى وجه التحديد بالمسرح، واهتم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالثقافة عامة، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالعلوم والثقافة العلمية.

2. التكامل : تتم عملية الترجمة في الكويت في صور وأشكال مختلفة يكمل بعضها بعضاً : الكتاب، المعجم، المجلة، الصحيفة، مع تأمين جميع الوسائل اللازمة للطبع والتسويق والتوزيع، بالإضافة إلى منح الجوائز للمتفوقين وإقامة معرض سنوي للكتاب... الخ.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تبدأ الدراسة بمقدمة مفصلة. عن الأوضاع التي يتميز بها لبنان في ميدان الترجمة، ذلك أن هذا البلد متفرد، بين الأقطار العربية جميعها، من حيث تعامله النشط والابحائي مع اللغات الأجنبية. إنه، بحكم موقعه الجغرافي وظروفه التاريخية، كان ولا يزال قوي الصلة باللغة الفرنسية، ولا سيما بوجود جامعة القديس يوسف « الجامعة اليسوعية » والمركز الثقافي الفرنسي فيه، وباللغة الانكليزية، وبخاصة وجود الجامعة الأميركية منذ أمد بعيد، وهذا ما جعله وثيق الصلة بالثقافتين الفرنسية والانكلوساكسونية، بإتقان عدد كبير من أبنائه إحدى اللغتين الفرنسية أو الانكليزية أو كليهما.

ولكن المثقف اللبناني، إلى جانب امتلاكه هذه اللغة الأجنبية أو تلك، يتقن اللغة العربية، بخلاف ما هي عليه الحال في أقطار عربية أخرى، وإن اللبناني على اللغة العربية والثقافة العربية أيادي بيضاء معروفة.

وهكذا فإن اللغة الأجنبية لا تشكل أزمة لسانية أو ثقافية للبناني لأنه يستوعبها ولا تستوعبه، بل هي عنده مصدر ثراء لغوي. ولذا فقد أقبل على الترجمة، وكان له فيها إنتاج متنوع وغزير مبثوث لا في الكتب فحسب بل في المجلات والصحف أيضا، ويتناول شتى الموضوعات : الفلسفة والأدب والاقتصاد والسياسة والعلوم على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

هذا وليس في لبنان أجهزة ومؤسسات حكومية تعنى بالترجمة والتعريب، ولم يحصل أن تبنت الدولة اللبنانية القيام بمثل هذه النشاطات ولم تدرجها في خططها التربوية والثقافية. وإذا لم تفعل الدولة اللبنانية ذلك قبل الحرب اللبنانية، فمن البديهي ألا تفعل ذلك أثناء هذه الحرب.

* يلاحظ في هذا المجال، أن الأجواء التي تنفست فيها حركة الترجمة في لبنان هي أجواء ملائمة لنمو حركة ثقافية ناشطة لا تحدها حدود ولا تقيدتها قيود، بل هي بمثابة فتح النوافذ للرياح الأربع ويكون، نتاج ذلك، ريح منعشة وريح ضارة، ولكن الزبد يذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

وقد نهضت بهذا المنشط دور نشر خاصة تعنى عادة بالتأليف والترجمة والطبع والنشر والتوزيع في آن واحد، بدوافع ثقافية ورحمة معا.

وقد أصبحت بعض هذه المؤسسات الخاصة، بحكم ممارستها العمل مدة طويلة، وعلى نطاق يتسع باستمرار، مؤسسات ذات قدرات بشرية وفنية ومالية كبيرة، ولا يتم عملها بصورة عشوائية أو ارتجالية، بل يجري حسب تصورات وبرامج تستند إلى أهداف مرسومة قريتها من أن تخصص كل منها بميدان معين من ميادين المعرفة.

وليس غريباً في مثل هذه الحال أن تترجم كتب لا نفع منها، إلى جانب كتب كثيرة ذات نفع جليل، فالزوّان يَنْبُت إلى جانب القمح، ولا بد من عين تسهر وتراقب ويد تمتد لرعاية النباتات النافعة واقتلاع الأشواك.

7 — جمهورية مصر :

تحدث الدراسة، في مطلعها عن بدايات حركة الترجمة في تاريخ مصر الحديث، فتذكر أنها ترجع إلى عهد محمد علي الذي تولى الحكم في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها.

فقد لمس محمد علي التفوق الحضاري الغربي ولا سيما الفرنسي فأمن أن سر التقدم هو العلم وعمل على نشره في مصر بكل السبل، فأنشأ المدارس والمعاهد وأرسل البعثات العلمية إلى فرنسا وأمر بترجمة العلوم إلى اللغة العربية.

وكان من المؤيدين الرجل النابه رفاعة الطهطاوي الذي أجاد ترجمة الكتب العلمية والأدبية من الفرنسية إلى العربية، وأسس مدرسة الألسن بمصر، ونشط حركة الترجمة، حتى بلغ ما ترجمه تلامذته الذين واصلوا العمل الذي بدأه أكثر من ألفي كتاب ورسالة في مختلف العلوم والفنون.

وإذا كان يؤخذ على حركة الترجمة إذ ذاك تعريبها ألفاظاً أجنبية كما هي واستخدام المترجمين السجع أحياناً، فإن ذلك لم يكن عجباً إذ كانت الترجمة آنئذ تشق الدرب الوعرة وتلتبس المسالك الآمنة.

ولكن من جهة ثانية كان للترجمة خصائص إيجابية إذ أخذت بالتنوع فشملت صنوف المعرفة ولا سيما العلوم، واستقطبت كفاءات متميزة أمثال أحمد فتحي زغلول وأحمد لطفي السيد ومحمد فريد أبو حديد ومحمد عوض محمد وإبراهيم عبد القادر المازني ومحمد بدر وخليل مطران وأحمد زكي وأحمد حسن الزيات... الخ.

ومع تطور التعليم ونشوء الجامعات ازدهرت الترجمة وقامت لها اللجان والهيئات المتخصصة، وكانت المنطلق في ظهور عدد من كبار الأدباء في مصر وغيرها. ومن هذه اللجان والهيئات :

1. لجنة التأليف والترجمة والنشر : أنشأها جماعة من المثقفين، وعرفت فترة من الازدهار ثم فتر نشاطها.

2. لجنة دائرة المعارف الإسلامية : ضمت جماعة من خريجي كلية الآداب قاموا بترجمة الموسوعة الإسلامية التي أصدرها مستشرقون بالفرنسية والانكليزية والألمانية.

3. إدارة الثقافة : أنشأتها وزارة التربية والتعليم، فأخرجت عددا مهما من الكتب المترجمة حتى نشأت وزارة الثقافة بمصر فخلفتها في مهمتها.

4. لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة : تتألف من ثلاثة عشر عضواً، وضعت لنفسها منذ عام 1980 برنامجاً طموحاً لا تزال تعمل على تنفيذه متعاونة مع الهيئة العامة للكتاب.
 5. الهيئة المصرية العامة للكتاب : الاسم الجديد للمؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر التي أنشئت في عام 1961 وهي تهدف إلى إحياء التراث والنهوض بالانتاج الجديد في مجال التأليف والترجمة.
 6. مجمع اللغة العربية بالقاهرة : يتلخص دوره في هذا المجال بأن اهتمامه باللغة العربية والتعريب والمصطلحات إنما ينعكس رفداً وعونا لحركة الترجمة إلى العربية ومنها إلى اللغات الأجنبية.
 7. مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر : هيئة أميركية مارست نشاطاً ملحوظاً بمصر في مجال الترجمة.
- هذا ولا يخفى أن في الوزارات والادارات المصرية أقساماً للترجمة تهتم بالعمل المتخصصة به الوزارة أو الادارة وتؤمن له ترجمة النصوص والعقود وغير ذلك، وأن في مصر كذلك قطاعاً خاصاً ودور نشر نشيطة تمارس أعمال التأليف والترجمة والنشر ضمن أحكام قوانين الدولة وأنظمتها.
- * لقد بدأت حركة الترجمة في مصر منذ بدأت، في كنف الدولة ورعايتها واستمر هذا النهج قائماً حتى اليوم، خلافاً لما جرى في لبنان. وسبب هذه الظاهرة أن الدولة وجدت، منذ البداية، أن الترجمة يمكن أن تحقق هدفين كبيرين من أهدافها : أولهما خدمة التعليم المدرسي والعالي والتخصصي الذي استمر بالعربية نحواً من ستين سنة وثانيهما إغناء الثقافة العربية المساعدة على تطوير المجتمع وتنمية موارد البلاد والاطلاع على العلوم والمعارف التي وصل إليها الغرب.
- ولذا نجد اليوم في مصر، عدة أجهزة ومؤسسات رسمية تعمل في هذا الميدان وإلى جانبها قطاع خاص يمارس نشاطه رديفاً للأجهزة والمؤسسات الرسمية.

8 — المملكة المغربية :

تبدأ الدراسة بالإشارة إلى ظاهرة الازدواجية اللغوية في الوسط الثقافي اللغوي، فإن اللغة العربية، على الرغم من أنها اللغة الأثيرة لدى أبناء المغرب لأنها تحمل تراثهم الروحي والفكري والأدبي، ولغة آبائهم وأجدادهم، وهي في لهجتها العامية أداتهم في التخاطب اليومي، فإنها لا تملك الأرجحية المطلقة في المجالين التربوي — التعليمي، والثقافي — العلمي، بل تشاركها في ذلك اللغة الفرنسية.

إن هذه الظاهرة نشأت بتأثير السياسة التي اتبعها المستعمرون إبان عهد الحماية، والتي كانت ترمي إلى إحلال لغتهم محل العربية سعياً منهم لاضعاف المقاومة الوطنية وإلغاء الذاتية المغربية العربية الإسلامية وبسط نفوذهم في تلك الربوع.

وبذلك نشأت ازدياد لغوية في ميدان التعليم والثقافة. وبعد الاستقلال وجد المغرب نفسه أمام مشكلة سرعان ما تصدى لحلها، فنص الدستور على أن اللغة العربية هي لغته الرسمية، واتخذ إجراءات لدعمها فأحدث معهد الأبحاث والدراسات للتعريب عام 1960 وعقد المؤتمر الأول للتعريب بالرباط عام 1961 وهذا المؤتمر الذي انبثق منه مكتب تنسيق التعريب الذي تحول فيما بعد جهازا تابعا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وأهم الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بالتعريب في المغرب :

- أكاديمية المملكة المغربية : وهدفها الأساسي السهر على حسن استعمال العربية في المغرب، وعلى إتقان الترجمة من العربية وإليها.
- المعهد الجامعي للبحث العلمي : وهدفه تنمية نشاطات البحث المتعلقة بأصول اللغة والتاريخ والحضارة، وتوجيهها والتشجيع عليها، وفيه قسم للتوثيق والترجمة.
- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر : وهدفها تنشيط حركة التأليف والترجمة والنشر على مستوى لائق في العلوم الانسانية والاجتماعية وغيرها.
- وثمة دور نشر خاصة تعنى بنشر الكتب المؤلفة والمترجمة، وبلغ عددها اثنتي عشرة دارا انتظمت في اتحاد يدعى « الجمعية المغربية للناسخين ».

★ ويمكننا أن نسجل الملاحظتين التاليتين :

1. إن من أسباب ضعف الترجمة في المغرب أن تعريب التدريس العلمي في المرحلة الثانوية لم يكتمل، بل مازال يؤدي باللغة الفرنسية في الصفوف الأخيرة من هذه المرحلة، كما أنه يؤدي باللغة الفرنسية في المدارس التقنية والمرحلة الجامعية في كليات العلوم الأساسية والتطبيقية. إن هذه الحال تنفي الحاجة إلى الترجمة لأن المدرس والطالب يجدان مطلبهما من الكتب والمراجع والدوريات باللغة الفرنسية، في حين أن التعريب لو شمل التدريس في جميع المواد والمستويات لجعل الترجمة حاجة أساسية وعملا لا غنى لتأمين ما يحتاجه المعلم والمتعلم.
2. إنه لجدير بالتنويه أن في المغرب، على الرغم من الظروف التي ألحنا إليها، تيارا عارما للتمسك بالعربية لأنها تمثل الأصالة الثقافية. ولذا يلحظ عند المثقفين المغاربة ثوق شديد إلى إتقان العربية والتعبير بها، وبالتالي يؤيدون بحماسة تنشيط حركة الترجمة، بل يقبل كثيرون منهم على مطالعة الكتب الفكرية والأدبية التي تترجم في البلدان العربية الأخرى ولا سيما في مصر ولبنان.

ومن مظاهر ذلك أن الأدب المغربي باللغة الفرنسية « شعر، قصة، رواية، دراسة... » الذي ظهر قبل الاستقلال وبعده، قد بدأ يفقد دوره بسبب ضالة الاقبال عليه في السبعينات

وما تلاها، لأن جمهور المثقفين يعتقدون أن الأدب الوطني هو الذي يكتب باللغة الوطنية دون سواها. •

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

يقدم الباحث للدراسة بعرض موجز عن تاريخ اليمن، فهو بلد عريق، كان موطن حضارة بل جسرا بين الحضارات وينبوع فكر وعلم، ولكن الظروف السياسية التي خضع لها اليمن أورت أبناء الجهل، حتى إذا ما جاءت ثورة عام 1962 في اليمن الشمالي واستقر حكمها انطلقت البلاد في طريق التقدم ونشط التعليم وفتحت الثقافة وأحدثت لها المؤسسات وأحاطتها الدولة بالعناية والرعاية.

وتشير الدراسة إلى وجود الأجهزة والمؤسسات التالية :

1. وزارة الاعلام والثقافة : ولديها مترجمون موظفون كما تكلف آخرين بالترجمة، وتصدر مجلتيهما : مجلة اليمن الجديد ومجلة الاكليل التي تعنى بتاريخ اليمن الفكري والحضاري.
 2. مركز الدراسات والبحوث اليمني : يضم إدارة للترجمة تتولى نقل الدراسات والبحوث عن اللغات الأجنبية أو تكلف من يقوم بذلك، ويصدر المركز مجلة تدعى : دراسات يمنية.
 3. اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم : يباشر موظفوها الترجمة بأنفسهم ويكلفون آخرين بترجمات أخرى : مكاتب ترجمة أو أساتذة جامعيين، حسب النصوص.
 4. جامعة صنعاء : يتولى أساتذتها ترجمة دراسات و مقالات تنشر في المجلات الجامعية ويترجمون ما تكلفهم به الجهات الأخرى.
 5. المكاتب الخاصة : تتولى، بترخيص حكومي، ترجمة الوثائق والمستندات فعملها في الأصل تجاري يبتغي الكسب.
 6. المترجمون المتخصصون : جماعة من خريجي الجامعات درسوا في البلدان العربية أو الأجنبية، وقد صدرت لهم منذ الخمسينات حتى اليوم ترجمات مرموقة.
- أما القوانين النازمة للعمل فإن ثمة أعرافا من جهة، وللعرض والطلب دورهما، والأجور متفاوتة، وتسعى السلطات الرسمية المختصة لإصدار قوانين وأنظمة تضبط أمور الترجمة.
- * إن الهياكل الأساسية التي تتيح قيام حركة ترجمة نشيطة متوافرة في الجمهورية العربية اليمنية، ولكن ثمة عوامل يتوقف عليها ازدهار هذه الحركة : أولا إصدار قوانين وأنظمة تضبط عمل الترجمة وتضع له المعايير والقواعد، وثانيهما اتساع التعليم العالي وتنوعه وتعميقه... إذ أن ذلك من شأنه أن يخلق حاجات متنامية للكتب المترجمة بأنواعها المختلفة العلمية والأدبية.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

يقدم صاحب الدراسة لمحة عن خلفية الموضوع فيذكر أن التعليم الحديث بدأ في عدن منذ عام 1856، ورغم التضييقات التي فرضها الاحتلال البريطاني، حافظ أبناء عدن على مستوى ثقافتهم العربية، وظلت العربية لغتهم الأولى والانكليزية لغة مساعدة.

وبعد الاستقلال، اتصل أبناء اليمن بثقافات ولغات أخرى عديدة كالروسية والألمانية دون التخلي عن الانكليزية التي لا تزال الثانية. وأما العربية فهي اللغة الرسمية ولغة التعليم بكل مراحلها، ما عدا التعليم العالي للمواد العلمية النظرية والتطبيقية.

وتتمثل الهيئات العاملة في ميدان الترجمة بالمؤسسات والأجهزة التالية ، وهي كلها حكومية :

أولاً — وزارة التربية والتعليم : تشتمل على ثلاثة مكاتب تهتم بالترجمة وتحتاج إليها : مكتب الاعلام والمكتب الفني ومكتب المناهج والوسائل التعليمية، وفي كل مكتب مترجمون من موظفيه. وقد أحدثت هذه الوزارة :

1. الدائرة السياسية : تقوم بإصدار مجلة خاصة بالوزارة تدعى « مجلة التربية الجديدة » وهي مجلة تربوية ثقافية سياسية، تصدر كل ثلاثة أشهر، وتضم مقالات ودراسات مترجمة.
2. اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم : وهي الجهة المختصة بالاتصال والتعاون مع منظماتي الألكسو واليونسكو. وللترجمة في عمل هذه اللجنة دور هام، بل هو من مستلزمات هذا العمل.
3. مركز البحوث التربوية : من أعماله ترجمة الكتب التي تعد لوزارة التربية مثل مقررات العلوم والرياضيات التي يشترك في إعدادها خبراء أجانب، وترجمة اللوائح البنية التربوية إلى اللغات المتعامل معها وبالعكس، وترجمة بحوث تربوية متنوعة من وإلى العربية.

ثانياً — وزارة الثقافة والسياحة، ويرتبط بها :

1. المركز اليمني للأبحاث الثقافية : ومن مهامه ترجمة ونشر أي إنتاج فكري أو ثقافي له قيمة علمية والدعوة إلى التأليف والترجمة في موضوعات يحددها... ويصدر هذا المركز مجلة التراث ومجلة ريدان التي تعنى بشؤون الآثار والتنقيبات. وتنتشر هاتان المجلتان المواد التي تردهما من المتخصصين الذين يكتبون بلغات أجنبية أو ترجمة ما يهم الأجانب الاطلاع عليه من المکتوب بالعربية، وفي هذا المركز إدارة خاصة للترجمة.

2. مجلة الثقافة الجديدة : تصدر هذه المجلة منذ ثلاث عشرة سنة وتعنى بشؤون الأدب والاجتماع والسياسة، وتنتشر مقالات وبحوثا مترجمة.

ثالثا — وزارة الاعلام : تشرف هذه الوزارة على دار الهمداني للطباعة والنشر. وهذه الدار مؤسسة عامة للدولة لها مطبعة ضخمة، وقد نشطت منذ نشأتها عام 1983 فأصدرت كتباً عديدة، مؤلفة ومترجمة.

رابعا — جامعة عدن : أعلن عن إنشائها عام 1975 مؤسسة علمية وتعليمية، وكان التعليم قبل ذلك محدودا : في عام 1971 أحدثت كلية التربية العليا لاعداد مدرسي ومدرسات التعليم الاعدادي والثانوي في الآداب والعلوم ثم أحدثت الكليات الأخرى : الزراعة والاقتصاد والتجارة والحقوق والهندسة والطب.

وللترجمة دور في التعليم الجامعي لارساء المصطلح العربي فيما يتعلمه طالب كليتي العلوم والآداب حتى يستطيع إبلاغ معلوماته بالعربية لتلاميذه في المدارس الثانوية. وإلى ذلك ترجمت الجامعة جملة من الكتب في موضوعات مختلفة.

وثمة بعض الملاحظات :

* إن الخطوات التي خطتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مضمار التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة، في السنوات القليلة التي تلت الاستقلال، تظهر أن الاستقلال ليس تحررا سياسيا فحسب، بل هو تحرر ثقافي وحضاري، بل ينبغي أن يكون كذلك لأنه يفسح الطريق للتقدم في المجالات التربوية والعلمية والثقافية والرفي بمستوى الشعب ماديا وفكريا، في أن واحد.

** إن الهياكل الأساسية للبنية التعليمية والثقافية في هذا القطر مؤهلة لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل القريب، في ظروف الانفتاح على ثقافات ولغات متعددة، وذلك إذا ما توفر لها تخطيط محكم وتمويل كاف.

*** إن موضوع الأجهزة والمؤسسات العامة في موضوع الترجمة، ينبغي أن ينظر إليه من خلال الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية التي تحيط بنشأة الدولة وبنائها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، فقد يسبق العمل الحكومي الرسمي، في ميدان الثقافة، العمل الخاص الذي تهض به دور النشر التي يملكها أفراد أو جماعات أو يزامن أو يتأخر عنه. ولكن يمكن القول، بكل ثقة وتأكيد، أن الدولة الحديثة، مثلما تتحمل المسؤوليات الأمنية والتعليمية والاجتماعية والصحية تجاه المواطنين، فإن من واجبها ومن حقها في أن واحد أن تنهد للعمل الثقافي بما فيه الترجمة تخطيطا وإشرافا وتنفيذا، عن طريق أجهزة ومؤسسات تقيمها، كيما تقدم

للمواطن الزاد الفكري الذي يفيد ويغذي نفسه وعقله بوصفه إنسانا كريما وعضوا فاعلا في مجتمعه لبناء غد زاو مجيد متألق بالعلم والمعرفة والحضارة.

ب — الاستئذان من المصدر الأصلي — حقوق المؤلفين :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

لا تتضمن الدراسة شيئا عن حقوق المؤلفين لأن الترجمة الثقافية والعلمية غير قائمة، ولذا فإن هذا الموضوع، في دولة الامارات العربية المتحدة ليس موضع دراسة أو مناقشة في الوقت الحاضر.

2 — دولة البحرين :

لم تذكر الدراسة شيئا عن الاستئذان من المصدر الأصلي : المؤلف أو الناشر، وتشير إلى أن البحرين ليست طرفا في الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين.

3 — المملكة العربية السعودية :

تذكر الدراسة أن الأجهزة العاملة في ميدان الترجمة بالمملكة العربية السعودية، تلتزم التزاما دقيقا بكل ما يتصل بحقوق التأليف، لاعتقادها بجرمة هذه الحقوق من جهة، وتنفيذا لنظام المطبوعات والنشر الذي أصدرته والذي ينص في مادته العشرين على الحقوق الأدبية : حقوق التأليف والطبع والترجمة والنشر، وأن جميع لوائح هذه الأجهزة تقضي بالالتزام بحقوق التأليف.

وبذلك تنسجم هذه الأجهزة مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1981 وصادقت عليها المملكة العربية السعودية مع دول عربية أخرى.

4 — فلسطين :

لم تشر الدراسة إلى هذا الموضوع لعدم وروده أصلا، ذلك أن الأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين لم تتح إصدار قوانين تضمن حقوق المؤلفين. ومن المعروف أن نشاط المترجمين الفلسطينيين بعد عام 1948 قد تجلى في الأقطار العربية التي نزلوا فيها ولا سيما الأردن ومصر وسورية ولبنان والعراق، وقد شملت أعمالهم القوانين والأوضاع الحقوقية السائدة في هذه الأقطار.

5 — دولة الكويت :

ليس في الكويت قانون خاص بحماية حقوق المؤلف، ولكن إذا ترجم كتاب دون استئذان مؤلفه، فإن للمؤلف أن يلجأ إلى القضاء لطلب التعويض.

وقد وقعت حكومة الكويت « الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف » التي أقرها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد ببغداد عام 1981 والتي تحمي حقوق المؤلفين العرب.

وهكذا فقد أسهمت الكويت في إرساء هذه الاتفاقية القانونية الثقافية التي تعتبر قاعدة ومنطلقا لكل دولة عربية في وضع تشريعها الخاص بهذا الموضوع.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أن القانون اللبناني يحمي حقوق التأليف والنشر، وتشير أحكامه إلى ضرورة استئذان الناشر أو المؤلف أو المترجم قبل الاقدام على طبع أي كتاب أو ترجمته، وذلك لقاء مبلغ مقطوع أو نسبة من الأرباح.

ولكن النص القانوني شيء والواقع شيء آخر، لأن الترجمة تتم في لبنان دون الحصول على إذن من المؤلف أو الناشر، ويخرق القانون أو يتجاهل وتجري الأمور بلا حسيب أو رقيب سواء في الترجمة أو في إعادة الطبع بالنسبة للكتب المؤلفة أو المترجمة على السواء.

وتذكر الدراسة المفارقة المتمثلة بأن هذا الخرق القانوني والاعتداء على الحقوق العامة أو الشخصية قد نجم عنه أن ترجمت كتب في لبنان ما كان لها أن ترى النور، لو احترم القانون، بل بلغ الحد أن عمدت بعض دور النشر الأجنبية عندما تعلم بترجمة منشوراتها في لبنان، إلى تزويد دور النشر المخالفة بالأفلام والصور بالهجان حرصا على حسن إخراج الكتب التي سبق أن نشرتها وتحمل اسمها.

7 — جمهورية مصر :

ينص القانون النافذ في مصر والذي تطبقه لجنة الترجمة التابعة للمجلس الأعلى للثقافة، على أنه لا يجوز ترجمة كتاب إلى اللغة العربية أو منها إلى إحدى اللغات الأجنبية إلا بعد استئذان صاحبه أو ناشره، والالتزام بحقوق التأليف حسبما نصت عليه اتفاقية برن التي وقعت مصر بالموافقة عليها، والتقييد بما قرره جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

8 — المملكة المغربية :

تذكر الدراسة أن الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر تستأذن من المصدر الأصلي عندما تعتمد على ترجمة كتاب ما وتدفع للمؤلفين حقوقهم، وأن ثمة مكتبا في المغرب، يعنى بحقوق المؤلفين ويسهر على تنفيذ القانون.

وقد وقعت الحكومة المغربية الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووافق عليها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد ببغداد عام 1981.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

وقعت الجمهورية العربية اليمنية الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف عام 1983، وتحصر أجهزتها، عندما ترغب في ترجمة كتاب ما، على استئذان المؤلف. أما الدراسات التي يقدمها أجناب لأغراض ما أو في مناسبات معينة، فإن مكافأة الأعداد تتضمن حكما حق ترجمتها إلى اللغة العربية.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

إن عملية الاستئذان جارية حفظا للحقوق. وتعتبر دار الهمداني أن مسألة الاستئذان من المؤلف والناشر بشأن ترجمة كتاب، يجب أن يتولاها المترجمون أنفسهم ويتحملون مسؤوليتها، وتنظم وفقا لأحكام القانون المدني.

أما المركز اليمني للأبحاث فتتص لائحته التنظيمية على أخذ الاذن بالترجمة من الناشرين لكل ما هو مطبوع حديثا، والاستثناء هو بالنسبة لما كان مطبوعا قبل خمسين عاما. وتذكر جامعة عدن أن الاستئذان ينظمه قرار صادر عن وزير العمل.

إذن فعملية الاستئذان جارية، ولكن، توحيد للنصوص النافذة، تنوي وزارة الثقافة والسياحة إصدار لائحة شاملة لعملية الترجمة تكون نظاما تلتزم به جميع وزارات الدولة وأجهزتها.

* إن موضوع «حق المؤلف» موضوع ثقافي يتصل بانتقال الأوعية الثقافية، وبالدرجة الأولى، الكتاب، من بلد إلى بلد، ولكنه كذلك موضوع حقوقي يتصل بحق المؤلف في كتابه الذي أنفق الزمن في جمعه وتصنيفه وتأليفه وقد يكون حملة أفكاره ومشاعره وتصويراته، فهو، على أية حال — ثمرة جهده وحصيلته كدّه وليس لأحد أن يستفيد منه بأية طريقة من الطرائق إلا برضاه وبإذنه منه، وقد يكون لهذا الاذن مقابل مالي، يدفعه المترجم أو الهيئة المشرفة على الترجمة أو الناشرة للأثر للمؤلف الكتاب أو ناشره.

وقد نظمت حقوق المؤلفين اتفاقيات دولية تعترف بها المنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» وقد وقعتها أكثر الحكومات في العالم وضمنتها تشريعاتها الوطنية. بيد أن موقف الدول العربية من هذا الموضوع ليس متشابه، ففي حين وقعت بعض الدول العربية هذه الاتفاقيات الدولية واعترفت بحقوق المؤلفين الأجانب، فإن بعضها الآخر لم يوقعها بعد، فتمت الترجمة عنده دون استئذان المؤلف أو الناشر الأجنبي ومراعاة حقوقه.

إن الحجج التي تتمسك بها الدول العربية التي لم توقع بعد هذه الاتفاقيات هي وليدة ظروف محددة، ولا بد لها في المستقبل من توقيعها انسجاماً مع علاقاتها الدولية وصلاتها بالدول الأجنبية والمنظمات العالمية.

أما حقوق المؤلفين العرب فقد نظمتها، في إطار البلدان العربية، اتفاقية حماية حق المؤلف التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وأقرها المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد ببغداد عام 1981 والتي وقعت حتى الآن أربع عشرة دولة عربية.

وإن المطلوب الآن في هذا الشأن :

1. أن تصدق الدول الموقعة على الاتفاقية عليها وفقاً للأصول القانونية الجارية لديها.
2. أن توقعها الدول التي لم توقعها بعد، ثم تصدقها حسب الأصول القانونية.
3. أن تنعكس أحكام هذه الاتفاقية في التشريعات القطرية لتصبح نافذة أمام الهيئات القضائية القطرية.

إننا بذلك نكون قد خطونا خطوة مهمة في سبيل حماية حقوق المؤلفين العرب، في الوطن العربي، وجعلنا سريان الثقافة وتحولها اللغوي منزلها عن التعدي والاستغلال.

ج — حجم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وأساليب عملها :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

لم تنشأ في دولة الامارات العربية المتحدة، حسباً تذكر الدراسة، أجهزة ومؤسسات رسمية حكومية، بعد، لممارسة الترجمة الثقافية والعلمية. ويقتصر عمل الترجمة على نقل مقالات سياسية واقتصادية إلى العربية يترجمها العاملون في صحيفة الاتحاد أو صحيفة الخليج أو صحيفة البيان لتُنشر فيها.

ويلحظ كذلك عدم الإشارة إلى وجود دور نشر خاصة تعمل في هذا الميدان.

* إن الترجمة، ولو بدأت صحفية، يمكن أن تتسع فتتخذ أشكالاً جديدة وتطرق موضوعات متنوعة لتقدم الغذاء الثقافي للقارئ لا عن طريق الجريدة اليومية فحسب بل عن طريق الكتاب بشكل خاص. وفي كل بلد ينحو نحو التقدم العلمي والاجتماعي تتخلق الحاجة إلى الثقافة التي تتطلب بدورها أجهزتها ومؤسساتها الرسمية والخاصة، ومنها أجهزة الترجمة ومؤسساتها التي تتولى شؤونها تخطيطاً وإشرافاً وتنفيذاً.

2 — دولة البحرين :

يلاحظ صاحب الدراسة أنه لا توجد في دولة البحرين أجهزة تعنى بالترجمة العلمية أو الأدبية أو ترجمة البحوث والدراسات، وأنه إن سبق أن تم شيء من هذا القبيل فإنما هو جهد فردي مثل ترجمة الشاعر إبراهيم العريض لرباعيات الخيام.

وصفوة القول أن الترجمة ما تزال صناعة خدمات في المقام الأول، ولم تتحول إلى منشط علمي وثقافي.

ويبدو أن أكثر المؤسسات إنتاجاً ونشاطاً هو مكتب الخليج للترجمة الذي عدت له الدراسة ستة وعشرين عملاً مترجماً، في مجال القوانين، عدا ما يقوم به من ترجمة العقود والشهادات والنشرات والاعلانات... الخ.

ومن الجدير بالذكر أن دور الترجمة هذه، لما يترتب على عملها من مسؤولية قانونية، تخضع للترخيص، وعلى طالب الترخيص أن يتقدم بطلب رسمي مرفوق بالوثائق المتوفرة ومواصفات المقر، واللغات التي يتعامل معها... الخ.

3 — المملكة العربية السعودية :

الترجمة معروفة في المملكة العربية السعودية، بأنواعها المختلفة. فعلى صعيد الإدارة، والاقتصاد والتجارة، لا يكاد يخلو ديوان أو هيئة أو مؤسسة من إدارة أو قسم يهتم بالترجمة في نطاق الاختصاص العائد له. وعلى صعيد التربية والتعليم والعلم والثقافة بدأت الترجمة تؤدي دورها حسب الجهات التي تتولاها :

- الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض : تهتم بترجمة الكتب المختصة بالعقيدة الإسلامية والموجهة لغير العرب من المسلمين.
- رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة : تهتم بترجمة الكتب والبحوث التي تهتم الشعوب والأقليات المسلمة في غير البلدان العربية.
- منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المنبثقة عنها بمكة : تهتم بترجمة وثائق مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية للدول الإسلامية، وإصدار الكتب التي تهتم المسلمين بلغات مختلفة.
- البنك الإسلامي للتنمية : يهتم بترجمة الوثائق والمستندات المصرفية للعمل الانمائي.
- الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض : تعقد كل سنتين أو ثلاث لمعالجة أهم القضايا التي تهتم المسلمين وترجم ما يلقي فيها من دراسات وبحوث إلى اللغة الانكليزية.

- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض : أنشأت بنكا للمصطلحات العلمية (باسم) وأدخلت فيه حتى الآن (36500) مصطلح، وثمة مجموعات أخرى من المصطلحات تجهز للتخزين ... الخ.

4 — فلسطين :

لم تنشأ في فلسطين أجهزة ومؤسسات عامة أو خاصة تعنى بالترجمة، في أية مرحلة من المراحل السابقة.

★ لم تتح الظروف السياسية التي عصفت بهذا البلد العربي، الصغير بمساحته الكبير بترائه ونضاله، والذي تكالبت عليه قوى الاستعمار الشرس والصهيونية الباغية، أن تنشأ فيه أجهزة ومؤسسات للترجمة والتأليف والنشر، لا قبل الانتداب البريطاني ولا في أثنائه ولا بعده.

★★ ولكن عدم توافر أجهزة ومؤسسات لم يمنع من نشوء حركة ترجمة على يد رجال أفذاذ، بدأت في فلسطين قبل الانتداب وخلال وجوده، ثم توزعت حيث هاجر الفلسطينيون في عواصم عدد من الأقطار العربية المجاورة فأثمرت وأينعت نتاجا كريما.

5 — دولة الكويت :

تشكل الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة القائمة في الكويت بعمل الترجمة الثقافية والعلمية، رعاية وإشرافا وممارسة، نقطة ضوء في الوطن العربي إذ هي تتميز بـ « كم و كيف » جديدين وواعدين، في إنتاجها. ولئن أخذت الأجهزة والمؤسسات الحكومية هذا العمل الثقافي على عاتقها : وزارة الاعلام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، فقد ظل للقطاع الخاص دوره ونشاطه كذلك.

★ تتميز حركة الترجمة في الكويت بتخصص كل جهاز بنشاط ثقافي معين مما جعل نتاج الترجمة متنوعا : مسرحيات، ثقافة، علوم نظرية وتقنيات، ومندرجا في أشكال عدة من المنشورات : كتب، مجلات، معاجم، والنشاطات : معارض، جوائز تشجيعية، حلقات وندوات ... الخ.

6 — الجمهورية اللبنانية :

إن حجم المؤسسات الخاصة أي دور النشر، في لبنان، حجم كبير، إذا ما قيس بمساحة القطر أو عدد سكانه. وقد سار عدد هذه الدور ومقدار نشاطها خلال القرن الأخير، في خط صاعد حتى بلغ الذروة في السبعينات إذ تضافرت جميع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه العشرية على دعم الحركة الثقافية في لبنان... لقد صار للكتاب صناعة،

وارتفع عدد دور النشر التي تعنى بالتأليف والترجمة حتى بلغ مائة وسبعين داراً. ولم تقتصر الترجمة على ما ينشر من كتب وموضوعات بل شملت كذلك صفحات المجلات المتخصصة وغير المتخصصة والصحف الأسبوعية واليومية، وقد اشتملت الدراسة على أسماء وعناوين أربع وعشرين داراً من دور النشر والتوزيع، وأسماء وعناوين اثنتي عشرة دورية ثقافية وسبع مجلات أسبوعية وسبع صحف يومية، تنشر كلها نصوصاً مترجمة في موضوعات مختلفة.

★ إن حجم الأجهزة والمؤسسات الخاصة التي تعنى بالترجمة في لبنان، إلى جانب التأليف والتحقيق والنشر والتوزيع يتجاوز الساحة اللبنانية من نواح عدة.

إن هذا النشاط الثقافي ليس صنع أبناء لبنان وحدهم بل يسهم فيه عدد كبير من رجال العلم والثقافة والأدب في مختلف الأقطار العربية الذين ينشرون أعمالهم لأسباب عديدة، لدى دور النشر اللبنانية، كما أن النتاج الفكري الذي يطبع وينتج في لبنان لا يستهلك في لبنان فحسب بل هو يوزع في سائر الأقطار العربية من خلال وكلاء التوزيع والمعارض التي تقام سنوياً، هنا وهناك، في الوطن العربي.

وهكذا يتبين أن النشر اللبناني، بشكل ما، هو نشر عربي، إنتاجاً واستهلاكاً.

7 — جمهورية مصر :

إن حجم الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بالترجمة في مصر يتناسب مع اتساع الحركة الثقافية وقدمها فيها إذ مضى عليها ما يزيد عن قرن ونصف :

- لجنة التأليف والترجمة والنشر : نشأت عام 1914، قامت في السابق بترجمة كتب مدرسية ونشر سلسلة من عيون الأدب الغربي وسلسلة الفكر الحديث. وما ترجمت ونشرت : عادة الكاميليا تأليف الكسندر دوماس وترجمة د. أحمد زكي وقصة الحضارة تأليف هيل ديورانت وترجمة محمد بدران وآخرين والوسائل والغايات تأليف أولدس هكسلي وترجمة محمود محمود.
- لجنة دائرة المعارف الإسلامية : شكلت عام 1933 من خريجي كلية الآداب بجامعة القاهرة، ولم يكتفوا بترجمة الموسوعة بل قاموا أحياناً بالشرح والتأليف.
- إدارة الثقافة بوزارة التربية والتعليم قامت على مشروع الألف كتاب بين سنتي 1955 و 1968 من عيون الأدب بمختلف اللغات، وثمة تفكير الآن بإحياء هذا المشروع.
- لجنة الترجمة في المجلس الأعلى للثقافة : تسعى لتوفير الأدوات الخاصة بالترجمة مثل المعاجم المتخصصة والموسوعات والأطالس، وهدفها تشجيع الترجمة ومنح الجوائز وإنشاء مكتب توثيق وإصدار مجلة فصلية واستصدار قانون يحدد الحد الأدنى للأجور.

وقد شرعت في إصدار سلسلة من روائع الفكر العالمي مثل : كتاب الجزيرة لأوليس هكسلي ترجمة محمود محمود ومختارات من القصة الألمانية ترجمة مصطفى ماهر...

وتدرس هذه اللجنة موضوع إحداث ديوان للترجمة في مصر يتولى التخطيط للترجمة والإشراف على حركتها ومتابعة نشاطها.

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر : أهم ما قامت به إصدارها « الموسوعة العربية الميسرة » بمعونة مالية من مؤسسة فورد الأميركية.

هذا إلى جانب دور النشر الخاصة التي تقوم بنشاط واسع في هذا المجال.

* لقد كانت حركة الترجمة في جمهورية مصر نشيطة منذ فجر النهضة العربية حتى اليوم، وإن كانت تمر حيناً بفترة اندفاع وازدهار، وحيناً آخر، بفترة ركود وانحسار.

وقد تميزت إجمالاً بأمرين :

1. ارتباط حركة الترجمة بحركة التعريب : تعريب التعليم وتعريب المجتمع عامة : إدارة وقضاء وغير ذلك من وجوه النشاط العام، وقد استمر ذلك الارتباط بتعريب التعليم العالي وشيخاً حتى عام 1887 حين تحول التعليم العلمي في الجامعات إلى اللغة الانكليزية... الخ.

ان ارتباط الترجمة بالتعريب يجعل منها ضرورة قائمة ومستمرة، خبزاً يومياً، لا ترفاً فكرياً أو هواية عابرة.

2. حظيت الترجمة في مصر، منذ نشأتها برعاية الدولة وتشجيعها، فأنشئت لها اللجان الوطنية والهيئات الرسمية التي تتولى التخطيط لها والإشراف عليها وممارستها في الحقل الثقافي، لأنها اعتبرت الأداة الصالحة لنقل العلوم والمعارف إلى اللغة العربية، وإطلاع القراء العرب على ثمرات الفكر الغربي في شتى الميادين العلمية والفلسفية والأدبية والاجتماعية، وبالتالي إحدى أدوات التقدم الحضاري في مصر والوطن العربي.

8 — المملكة المغربية :

نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط حتى نهاية عام 1983 ثلاثة عشر مؤلفاً تتعلق بتاريخ المغرب الاسلامي وحضارته، وقد ترجم واحد منها إلى اللغة الاسبانية عام 1977.

وأما الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر فقد أصدرت كتابين مترجمين عن افريقيا، وأصدرت المجلة البيبليوغرافية، الكتاب العربي عن عام 1983 ثم عن عام 1984.

والأسلوب المتبع هو أن يختار الكتاب من قبل الهيئة المختصة ويكلف أحدهم بالترجمة ثم يصار إلى الطبع والنشر والتوزيع. وأما إذا رغب أحدهم في ترجمة كتاب ما فإنه يتدبر أمره بمفرده من حيث الطبع والتسويق.

* تذكر الدراسة أن وزارة الثقافة في المملكة المغربية تدرس وتخطط لاحداث إدارة لديها
تعنى بشؤون الترجمة والنشر.

إنها فكرة صائبة إذ أن مثل هذا العمل يدفع بحركة الترجمة إلى التقدم ويذلل الصعوبات التي
تعرضها ويمكنها من أداء دورها الثقافي ويعزز مكانتها في الساحة الثقافية بالمغرب.

وستزداد الحاجة إلى الترجمة في المغرب تبعا لتقدم حركة التعريب في التعليم والمجالات
الاجتماعية الأخرى، وهي الخطوة التي تتبناها الدولة وتمدها بالدعم والتأييد المتواصلين.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

إن الأجهزة والمؤسسات الحكومية في الجمهورية العربية اليمنية لا تشتمل على إدارات للترجمة،
ولكن ينتقى من موظفيها من توكّل إليهم أعمال الترجمة، ما عدا مركز الدراسات والبحوث اليمني
الذي يضم إدارة خاصة بالترجمة. أما مكاتب الترجمة الخاصة فهي متفاوتة من حيث أهلية
القائمين عليها، وبالتالي فإن الأجور التي تتقاضاها متفاوتة أيضا. وتختلف هذه الأجور ارتفاعا
أيضا، إذا طلب لإنجاز العمل بصورة عاجلة.

* إن حجم الأجهزة والمؤسسات العامة المعنية بالترجمة والنشر يتأثر، إيجابا وسلبا بالحياة
الثقافية في القطر. إن زيادة الحاجة إلى الكتب والدراسات المترجمة هي وليدة ازدياد عدد المتعلمين
وخريجي الكليات والمعاهد الجامعية وازدياد التبادل والتفاعل الثقافي بين الداخل والبلدان
الأجنبية... وهذه عوامل فاعلة آخذة بالتمو دون انقطاع ولذا يتوقع ازدياد حجم هذه الأجهزة
والمؤسسات في الأمد القريب.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

تضم وزارة التربية والتعليم مجموعة من خريجي الجامعات المتربين بالترجمة وأكثرهم ممن أنهوا
دراساتهم في قسم اللغة الانكليزية بكلية الآداب، والحال مشابهة في وزارة الثقافة والسياحة ووزارة
الاعلام وفي المراكز واللجان والمجلات التابعة لها.

وتعتمد جامعة عدن على كفاءات أساتذتها، كل حسب اختصاصه. وجدير بالذكر أن دار
الهمداني التابعة لوزارة الاعلام تضم نحو من ستمئة عامل وقد أصدرت عام 1983 (38) كتابا
وعام 1984 (59) كتابا.

أما من حيث الأسلوب فإن جميع هذه الأجهزة والمؤسسات تعتبر المترجم موظفا إذا كان
يعمل ضمن ساعات الدوام الرسمي، ولكن إذا كلف بالترجمة خارج هذه الأوقات فإنه يتقاضى
أجرا حسب ساعات العمل الإضافية التي يشتغلها.

ويتم العمل، إما بتكليف من المؤسسة التي تعرض الكتاب المترجم عند تسلمه إياه للمراجعة، وإما أن يقوم شخص مشهود له بالقدرة بترجمة مؤلف ثم يعرضه على مؤسسة النشر فإن قبلته عومل كأنه كُلف به وإلا اعتذر منه.

* إن حجم الأجهزة والمؤسسات في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية قد نما وكبر لأسباب عديدة أهمها توافر عدد كبير من الذين يتقنون اللغات الأجنبية والقادرين على الترجمة، وانفتاح هذا القطر العربي على الثقافات الأجنبية المختلفة، وتوافر وسائل الطبع والنشر لديه وعلى الأخص مطبعة دار الهمداني.

إن كل جهد يبذل في الميدان الثقافي هو جهد تنموي جم الفائدة، وبناء حضاري نافع، لأنه تكوين للإنسان المتحلي بالمعرفة والوعي والقدرة الفكرية.

د — تعاون الأجهزة والمؤسسات مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

لم تنشأ بعد في هذه الدولة، حسبما تذكر الدراسة، أجهزة ومؤسسات متخصصة بالترجمة، كيما تقيم علاقات تعاون مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج.

2 — دولة البحرين :

إن تعاون الجهات المعنية في البحرين، فيما تذكر الدراسة، مع الجهات المماثلة في الخارج ضئيل جداً.

3 — المملكة العربية السعودية :

تسلك الأجهزة المعنية بالترجمة في المملكة العربية السعودية سبيل التعاون مع الأجهزة المماثلة في البلدان العربية والعالم. ومن الأمثلة الدالة على التعاون الاتفاقات التي عقدها مكتب التربية لدول الخليج مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) والمنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبعض دور النشر العالمية ومعهد التخطيط الدولي ببائيس، وكذلك الاتفاقية التي عقدها مكتب الرياض لخدمات الترجمة مع اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة لترجمة كتب من العربية إلى اللغة الانكليزية في موضوعات دينية، وتعدد الدراسة سبعة من عناوينها.

4 — فلسطين :

لم تنشأ في فلسطين أجهزة ومؤسسات، في أية فترة زمنية، كيما تتعاون مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج، وذلك بسبب الأحوال السياسية التي عصفت بهذا البلد العربي وتكاثفت الاستعمار والصهيونية على احتلال أرضه وتشريد شعبه.

5 — دولة الكويت :

إن الجهود التي تبذل في الكويت، في مضمار الترجمة، إنما هي مجهودات وطنية خالصة، تخطيطاً وتنفيذاً.

غير أنه واضح وطبيعي أن الأجهزة والمؤسسات الرسمية والخاصة في الكويت تتعاون مع رجال الفكر والثقافة والأدب والعلم العرب سواء من كان منهم مقيماً في الكويت، أم غير مقيم فيها، وذلك بتكليف هؤلاء بالترجمة أو التأليف والترجمة أو نشر ما يبعثون به إلى الجهات الكويتية من كتب أو دراسات أو مقالات.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أنه ليس في لبنان أجهزة ومؤسسات رسمية كيما تتعامل مع هيئات مماثلة في الخارج. ولكن عدداً من المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو الجامعة العربية تكلف بعض دور النشر اللبنانية بترجمة كتب أو دراسات أو نشرات للافادة من خبراتها المتميزة في هذا المجال. ولكن هذا الاتصال وهذا التعاون لا يتخذان صورة الاستمرار بل يخضعان للحاجات والظروف الطارئة.

7 — جمهورية مصر :

تذكر الدراسة أن ثمة تعاوناً بين الهيئات العاملة في مجال الترجمة بمصر والهيئات المماثلة في الخارج، ولكنها لم تفصل في شرح أوجه هذا التعاون وأشكاله ومساقاته، مع أنه من المعروف أن مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر ومؤسسة ماكروهيل نشاطاً تعاونياً مع دور نشر مصرية.

8 — المملكة المغربية :

ليس بين الأجهزة والمؤسسات المغربية والمؤسسات والأجهزة الخارجية تعاون في ميدان الترجمة.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

تتعاون الجمهورية العربية اليمنية، في الميدان الثقافي مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومع منظمة اليونسكو. وبالإضافة إلى ذلك ثمة إتفاقات تعاون بينها وبين بعض الجهات العربية كوزارة الاعلام السعودية ووزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية ووزارة الثقافة والاعلام العراقية، وبعض الجهات العربية والأجنبية المعنية بالثقافة، ويشمل ذلك التعاون الثقافي الترجمة والنشر.

ومن الجدير التنويه أن لمركز الدراسات والبحوث اليمنى صلات وثيقة بمؤسسات عربية وأجنبية لنشر كتب وترجمات.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

تمة تعاون بين الأجهزة والمؤسسات الثقافية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبين الأجهزة والمؤسسات المماثلة في الخارج. وتنظم هذا التعاون اتفاقات ثقافية ثنائية معقدة مع بعض الجهات العربية والجهات الخارجية ولا سيما في البلدان الاشتراكية.

وأما جامعة عدن فإنها تتعاون، في هذا المجال، مع اتحاد الجامعات العربية وبعض الجامعات في الدول العربية والصديقة.

ومن نافلة القول أن الأجهزة والمؤسسات الثقافية في هذا القطر تتعاون في هذا المجال مع المنظمين المتخصصين : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

* يستفاد من مجمل الأوضاع المتعلقة بهذا الموضوع، أن تعاون الأجهزة والمؤسسات الوطنية مع أجهزة ومؤسسات مماثلة في الخارج إنما يتطلب، قبل كل شيء، أن يكون للأجهزة والمؤسسات الوطنية وجود ونشاط، وأن تكون هذه الهيئات قد رسمت خططا لعملها ووضعت برامج لتنفيذها، وأن تكون قد استشعرت الحاجة إلى التعاون مع مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى أو الخارج، بغية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

** إننا نعتقد، في ضوء ما يظهر من تفاوت كبير في حركة الترجمة بين قطر عربي وآخر، أن التعاون ينبغي أن يبدأ « عربيا » أي بين قطرين، فيستفيد قطر عربي مما تحصل عليه قطر آخر من قدرات وخبرات، على الأصعدة العلمية أو الفنية أو المالية، أو يتعاونان معا على تنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الترجمة والنشر.

هذا ميدان من الميادين التي يمكن أن تتحقق فيها قومية المعرفة المعبرة عن وحدة الأمة العربية، ووحدة لغتها وثقافتها.

وفي مرحلة متقدمة يمكن أن ينشأ تعاون بين أجهزة ومؤسسات البلد العربي ومثيلاتها في البلدان الأجنبية من خلال اتفاقيات ويقوم تعاون بينه وبين المنظمات العالمية التي تعنى بهذا النشاط الثقافي وعلى الأخص المنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

هـ — أنواع الكتب المترجمة وقائمة المترجمات خلال السنوات 1970-1985 :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

لم تترجم في دولة الامارات العربية المتحدة، خلال هذه الفترة الزمنية، حسبما يفهم من الدراسة، كتب أدبية أو علمية.

2 — دولة البحرين :

إن دور النشر والطباعة في دولة البحرين يقتصر عملها على ترجمة النصوص المتعلقة بالشؤون الادارية والتجارية والمالية مثل ترجمة الجريدة الرسمية أسبوعيا وترجمة الوثائق للمؤسسات والشركات التجارية، والنشرات الدعائية. أما ترجمة الكتب العلمية والثقافية فلم تلق عناية كافية حتى الآن لأن هذه الجهات إنما وجدت، في الأصل، للعمل التجاري لا للعمل الثقافي.

3 — المملكة العربية السعودية :

إن أنواع الكتب التي تترجم في المملكة العربية السعودية، تعريبا وتعجينا، عديدة، فهي كتب تربوية وثقافية وعلمية وتراثية ودينية، وتعنى كل جهة من الجهات التي تهتم بالترجمة بالكتب التي تدخل في اختصاصها.

وقد اشتملت الدراسة على كشف بعض ما ترجم خلال الحقبة الزمنية المقصودة 1970-1985 من قبل بعض الهيئات والمؤسسات :

— جامعة الملك سعود بالرياض :

- كتب مترجمة ومنشورة عدد (9) في موضوعات تربوية وعلمية ولغوية.
- كتب مترجمة قيد الطبع عدد (6) في موضوعات تربوية وعلمية ولغوية.

— جامعة الملك عبد العزيز بجدة :

- كتب مترجمة ومنشورة عدد (2) في موضوعات تربوية وعلمية ولغوية.
- كتب قيد الترجمة عدد (14) في موضوعات تربوية وعلمية ولغوية.

— جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض :

- عدة كتب في الجغرافيا والتراث والاستشراق.

— معهد الادارة العامة :

- الكتب المترجمة والمنشورة عدد (8) في موضوعات الادارة والعلوم الادارية.
- الكتب المترجمة قيد الطبع عدد (4) في موضوعات الادارة والعلوم الادارية.

— مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية :
• أصدر كتابا مترجما واحدا موضوعه : وحدة الفن الاسلامي.

— بعض دور الطباعة والنشر :
• أصدرت (33) عنوانا من الكتب المترجمة والمطبوعة. في موضوعات التاريخ والتربية والعلوم والعلاقات الدولية...

* إن عمل الترجمة الذي لم يمض عليه عهد طويل في المملكة العربية السعودية بدأ يعطي ثمراته في مجالات شتى تربوية وعلمية وثقافية ودينية وغيرها، وتتولاها جهات متعددة، كل حسب اختصاصها.

إن هذا التنوع يدل على حركة شمولية في الترجمة، وفي اتجاهها : التعريب والتعجم، وحبذا لو تنشأ هيئة تتمثل فيها الجهات المعنية الحكومية والخاصة تتولى التخطيط والتنسيق، وتشجيع هذا المنشط الثقافي المهم ليكون رافدا للثقافة العربية الاسلامية وجسرا بينها وبين الثقافات الأخرى في العالم.

4 — فلسطين :

تذكر الدراسة أنه من الصعب تقديم مسرد تاريخي أو بيبليوغرافي للكتب الثقافية والعلمية التي ترجمها أبناء فلسطين، في هذا الوقت، ولكن صاحب الدراسة قد شرع في وضع بيبليوغرافيا للترجمات الفلسطينية عن الفترة الفاصلة بين عامي 1970-1985، فسجل مائتي عنوان، على الرغم من صعوبة الاتصال بالأشخاص المترجمين أو دور النشر التي طبعت مترجماتهم، بسبب تفرق هؤلاء في أقطار عدة ووجود الدور في أكثر من مدينة وقطر.

إن أنواع الكتب التي تولى ترجمتها أبناء فلسطين عديدة، وذلك لاختلاف اهتمامات المترجمين من الجهة، واختلاف الحاجة إلى الكتاب المترجم بين قطر وآخر من الأقطار التي أقاموا فيها.

ولكن يستطيع المتتبع أن يلاحظ بسهولة أن حركة الترجمة هذه قد نشأت مبكرة في فلسطين من جهة، وأنها نشطت بعد النكبة وانتقال المترجمين إلى الأقطار العربية المجاورة من جهة أخرى، إذ لم تعد الترجمة عملا فكريا فحسب، بل أصبحت أحد موارد الرزق للمباشرين لها.

* لقد أحسن صاحب الدراسة صنعا إذ شرع جادا بوضع بيبليوغرافيا للترجمات الفلسطينية، على أمل التوسع فيها لتشمل مدة زمنية أطول فتستوعب كل أو جل ما ترجمه أبناء فلسطين في عصر النهضة الحديثة.

إن هذا العمل الجليل يساعد على رصد هذه الحركة ثم دراسة خصائصها ومآلاتها وتقييم أثرها في حركة الثقافة العربية، بصورة عامة.

★★ لقد نبّه صاحب الدراسة إلى ثلاث نقاط في الانتاج الفلسطيني في ميدان الترجمة :

1. التنوع اللغوي : لم يتم النقل عن لغة أجنبية واحدة بل عن عدة لغات، فقد رجحت في البداية كفة اللغة الروسية ثم شاركها اللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية، ثم انعقد الرجحان للغة الانكليزية وذلك لأسباب سياسية وتعليمية أشارت إليها الدراسة.
2. التنوع المعرفي : بدأ الاهتمام بترجمة الرواية فالمسرحية فالشعر ثم شملت الترجمة مختلف أنواع المعارف البشرية من آداب وعلوم.
3. التعريب والتعجيم : مارس المترجمون الفلسطينيون الترجمة في الاتجاهين : نقلوا من اللغات الأجنبية إلى العربية (التعريب)، ونقلوا من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية (التعجيم). ومن رواد النمط الثاني روجي الخالدي وبندلي الجوزي وكلثوم عودة ثم محمود صبح... والمثال الجديد هو « مشروع بروتا » الذي تقوم عليه الشاعرة المترجمة سلمى الخضراء الجيوسي في الولايات المتحدة الأميركية والذي يرمي إلى نقل روائع الأدب العربي قديمه وحديثه إلى اللغة الانكليزية.

والحقيقة أنه إذا كان للتعريب دواعيه وضروراته، فإن للتعجيم كذلك دواعيه وضروراته. وفي مقدمتها إطلاع القراء باللغات الأجنبية على روائع الفكر العربي، قديمه وحديثه، وتعريفهم بقدرة لا الانسان العربي : أديبا أو مفكرا أو عالما، على الكشف والإبداع بما يثري الثقافة الانسانية، كما أن من أغراضها بسط القضايا العربية على الرأي العام العالمي لكسب أنصار ومؤيدين ومتفهمين لهذه القضايا الحقّة عن طريق الوقوف وقفة الندية في ساحة الثقافة الانسانية التي كان للعرب القدح الممل في حمل مشعلها ردحا طويلا من الزمن.

5 — دولة الكويت :

إن عمل الترجمة في الكويت قد شمل أنواعا عديدة من الكتب والبحوث والدراسات، ملبيا بذلك حاجات فئات عديدة من المثقفين والمتعلمين والقراء.

ففي الميدان الأدبي، بلغ عدد المسرحيات المترجمة بإشراف وعناية وزارة الاعلام مائتين وخمس مسرحيات عالمية بين عامي 1970-1986، كما أصدرت مجلة « العربي » التي تصدرها الوزارة المذكورة (335) عددا شهريا.

أما كتاب « عالم المعرفة » الذي يصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فقد بلغ ما صدر منه مائة وستة أعداد منها ستة وعشرون كتابا مترجما بين سنتي 1978 و 1986، وصدر عن مجلة « الثقافة العالمية » ثلاثون عددا بين سنتي 1981 و 1986.

أما مؤسسة الكويت للتقدم العلمي فقد أصدرت عدة كتب في برنامج « كاتب وكتاب » كما أصدرت تسعة معجمات علمية ومجلتين هما مجلة التقدم العلمي ومجلة العلوم ... وقد مرّ بنا أن لجامعة الكويت وللقطاع الخاص نشاطا وإنتاجا في حقل الترجمة.

* يبدو جليا أن هذه الأنواع (أدب، ثقافة، علم...) والأشكال (كتب، معاجم، مجلات...) إنما تتكامل في خدمة القارئ العربي، وهو يقبل عليها، بالفعل، في داخل الكويت وخارجها.

6 — الجمهورية اللبنانية :

حاولت الدراسة، كما تبين، أن ترصد أنواع الكتب التي ترجمت في لبنان خلال الفترة الزمنية 1970-1985، فذكرت أن حركة الترجمة قد مرّت بمراحل متعددة، تبعا للمؤثرات السياسية والاجتماعية ولكن هذه المراحل ليست متناقضة بل متكاملة، وأهمها مرحلتان :

* مرحلة ما قبل الحرب، وهي مرحلة ازدهار ثقافي لا مثيل له رافق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي (1970-1982)، وانصرف فيها الجهد في الترجمة إلى الأدب والفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والسياسة والعلوم والتقنيات...

** مرحلة الحرب (1982 فما بعد) وهي مرحلة ركود نسبي إذ تزعزعت فيها المؤسسات جميعها بما فيها مؤسسات النشر والتوزيع. وقد انجهدت فيها الترجمة، من حيث الأنواع، إلى الكتب التي تعنى بدراسة الظواهر والنظم السياسية في العالم بما فيها الحركات الثورية ثم تحولت إلى ترجمة الكتب النفسية والاجتماعية والفلسفية والشعر وكتب التراث والاستشراق، وكتب عن المذاهب والطوائف والاجتياح الاسرائيلي للبنان، وذلك جريا مع الحاجات المستجدة للقارئ اللبناني الذي عانى ويعاني من وطأة الحرب الداخلية والعدوان الاسرائيلي على أرضه.

وقد أرفقت الدراسة بقوائم تتضمن أسماء وعناوين الكتب المترجمة التي أصدرتها دور النشر اللبنانية خلال خمس عشرة سنة 1970-1985 وبلغ عددها (396) كتابا مترجما، وهي من حيث الكم حسب التسلسل التالي : سياسة، فلسفة، نقد أدبي، اقتصاد، تاريخ، أدب، شعر، تربية، ودراسات دينية وعسكرية وعلمية... الخ.

*** إن النتاج الفكري في لبنان، والمترجمات جزء منه، مرتبط، بالدرجة الأولى، بالأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية التي سادت القطر اللبناني، في هذه الحقبة من الزمن، وهذا أمر طبيعي، وظاهرة صحيحة.

ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن النتاج الفكري الذي ينتشر في لبنان ليس لبنانيا محضا، لا في إنتاجه ولا في استهلاكه، بل هو نتاج عربي، بصورة ما، ولذا فإن دراسة الحركة الجدلية من

التأثير والتأثر بين حركة الترجمة والمحيط السياسي والاجتماعي يجب ألا تقتصر على ما يجري في القطر اللبناني وما ينشر فيه، بل ينبغي التوسع في ذلك للاحاطة بمجمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تسود المنطقة العربية كلها.

7 — جمهورية مصر :

يستفاد من الدراسة أن الهيئة المصرية للكتاب، وهي أحد الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان الترجمة بمصر، قد أصدرت ثلثا ببليوغرافيا للأعمال المترجمة بين سنتي 1956 و 1967 فشمّل (1883) كتابا في الآداب الانكليزية والفرنسية و (1500) كتابا في العلوم الاجتماعية، و (459) كتابا في العلوم البحتة والتطبيقية.

ويستدل من هذه الأرقام على التقصير في ترجمة الكتب العلمية التي لم تتجاوز نسبة ما ترجم فيها إلى الكتب الأدبية 25 % ولعل ذلك عائد إلى أن التعليم العلمي في الجامعات مازال باللغة الانكليزية في مصر.

* لقد كان لهذا الانتاج الخصب أثر في ارتفاع مستوى الثقافة في البلاد وازدياد عدد القراء، وإن كان هذا العدد أخذ يتضاءل في السبعينات بسبب ارتفاع أثمان المطبوعات.

8 — المملكة المغربية :

إن الحركة الثقافية في المغرب حركة تتسم بالنشاط والحيوية، ولكن أداة التعبير في ميدان الكتابة الأدبية والعلمية مازال اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية. وآية ذلك أن عدد الكتب المطبوعة عام 1980 تبلغ نسبتها 5/ 9 بالعربية و 4/ 9 بالفرنسية وأن المجلات والصحف التي تصدر بالمغرب ثلثاها بالعربية والثلث بالفرنسية.

أما الكتب التي ترجمت في المغرب خلال الفترة الزمنية 1970-1985 فهي لا تكاد تزيد عن أربعين كتابا، موزعة على الأنواع والموضوعات التالية : التربية وعلم النفس (3) كتب، الجغرافيا والتاريخ (13) كتابا، الشعر والنثر الأدبي (7) كتب، الثقافة (7) كتب، السياسة (2) كتابان... وبلغ ما ترجم من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية (5) كتب.

* إن أنواع الكتب المترجمة في المغرب، وعددها، إنما هي حصيلة الأوضاع التعليمية واللغوية فيه.

ومن البديهي أن تزداد أنواع الكتب المترجمة وأعدادها مع كل خطوة تتخذ لاستكمال تعريب التعليم الجامعي وتعريب الدوائر والمصالح الرسمية وغير الرسمية في المغرب.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

تكاد تقتصر الكتب المترجمة في الجمهورية العربية اليمنية، خلال هذه الفترة 1970-1985 على موضوعات السياسة والتاريخ والسياحة والرحلات الخاصة باليمن، بقصد إطلاع أبناء اليمن على ما كتب ويكتب عن بلدهم ويروا صورتهم في أذهان الآخرين، وقد ذكرت الدراسة عناوين سبعة كتب في هذه الموضوعات.

وأصدر مركز الدراسات والبحوث اليمني عددا وافرا من الدراسات المترجمة من اللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية والروسية نشرت كلها في المجلة التي يصدرها المركز « دراسات يمنية » وهي في موضوعات شتى : أدبية واجتماعية وصحية واقتصادية وتاريخية... وسردت الدراسة عناوين لأهم هذه الدراسات المترجمة المنشورة وعددها ثمان عشرة دراسة.

* يلاحظ أن أنواع الكتب التي تترجم في بلد ما يحددها اهتمام هذا البلد في فترة زمنية معينة. ومن الطبيعي أن تكون أولى الاهتمامات الرغبة في معرفة أبنائه ما كتب عن بلدهم : جغرافية وتاريخا وحضارة... وبلي ذلك الاهتمامات الأخرى التي تدور حول معرفة ما لدى الآخرين وما أنتجوه في ميادين العلوم والآداب والفنون مما يتطلع أبناء البلد إلى معرفته، ليسد حاجة فنية أو فكرية أو عملية لديهم.

وبما أن الحاجات تختلف حسب العمر والجنس والمهنة والميل، فإن الترجمة لا بد أن تتناول أنواعا عديدة من الموضوعات.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

أوردت الدراسة مسردا بالكتب التي ترجمت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال المدة 1970-1985 منوهة بأن معظمها قد صدر بين سنتي 1983 و 1985، وهي في الموضوعات التالية :

الشعر	3	كتب	السياسة	8	كتب
الرواية	3	كتب	الآثار	2	كتب
المسرح	4	كتب	التاريخ	2	كتب
الأدب والنقد	4	كتب	أدب الأطفال	2	كتب

مع الإشارة إلى أن المادة المترجمة التي تنشر في الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات تربو على مادة الكتب، نوعاً وكماً، ويأتي على رأس الدوريات التي تعنى بنشر المترجم مجلة الثقافة الجديدة التي تصدرها وزارة الثقافة والسياحة.

★ إنه لجدير بالتنويه بأن أثر الترجمة يتمثل بإطلاع القارئ على نتاج الآخرين، وهذا الإطلاع نفسه هو عملية اغتناء بمعرفة جديدة، وكسب لما هو غير متوفر باللغة الأم، العربية، في الأصل، وبالتالي فإنه، في حال الاستيعاب الجيد والتراكم النوعي والكمي والتمثل الذهني النشط، يغدو الوسيلة لزيادة المخزون الفكري والثقافي للفرد والجماعة، ومنطلق التجديد والإبداع، على مستوى الحداثة الإنسانية، في مجالات العلم والأدب والفن.

ثانياً — الناحية الفنية :

أ — الترجمة والمراجعة :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

إن موضوع المراجعة لم يطرح بعد في دولة الامارات العربية المتحدة نظراً لأن حركة الترجمة الثقافية والعلمية لم تظهر بعد، وإن كانت بداياتها ما تنشره الصحف من دراسات ومقالات سياسية واقتصادية وغيرها.

2 — دولة البحرين :

إن الترجمة التي تتم في البحرين تتسم بالتدقيق اللغوي والمراجعة، إذ يقوم بترجمة النص مترجم ويقوم آخر بالمراجعة والتدقيق، وبعد طباعة النص يتولى أحد العاملين في هذا الميدان مراجعة الطبع.

إن هذا الحرص يفسره أن أكثر النصوص التي تترجم في دولة البحرين هي أنظمة ووثائق وعقود لا تحمل الغموض أو الخطأ.

وثمة تحول كبير ينبغي الإشارة إليه وهو أن مكتب الخليج للترجمة قد بدأ في استخدام الحاسب الآلي في هذا العمل، ويقوم هذا الجهاز بترجمة النص من العربية أو إليها والمراجعة والتنقيح والطباعة وتخزين المعلومات فيأتي العمل دقيقاً بل وأنيقاً.

لقد دخلت الترجمة الآلية هذا القطر العربي، ولا بد أن تدخل الأقطار الأخرى عاجلاً أو آجلاً.

3 — المملكة العربية السعودية :

يتولى الترجمة مترجمون متخصصون في الترجمة أو من أصحاب الاختصاص في العمل المراد ترجمته، ثم تخضع الكتب المترجمة إلى المراجعة الفنية واللغوية.

وقد تم وضع قواعد محكمة لهذا العمل لتلخص بما يلي : مقارنة النص المترجم بالنص الأصلي، النظر في سلامة النقل، حق المترجم في الرد على ما يرد في التقويم. ويؤخذ في الاعتبار : تطابق المعاني بين النصين الأصلي والمترجم، وصياغة الجملة بالأسلوب الملائم، والدقة في انتقاء العبارة والمصطلح، والسلامة من الخطأ اللغوي : الصرفي والنحوي، والمعياري المهم في ذلك كله مقدار النفع الحاصل من الترجمة للثقافة العربية الإسلامية من خلال اتصالها بنتاج الثقافات الأخرى.

4 — فلسطين :

لم تتطرق الدراسة إلى هذه النقطة.

5 — دولة الكويت :

إن المراجعة، كما تذكر الدراسة، أمر مبدئي لدى الأجهزة والمؤسسات التي تهتم بالترجمة في الكويت.

ويظهر هذا الأمر جلياً من الأسماء المدونة على الكتب المترجمة إذ يظهر اسم المراجع جانب اسم المترجم على الغلاف. ولا يمكن القول إن الاجراء عام، بل يبدو أنه يؤخذ به عندما يلمس القائمون على عمل الترجمة فائدة فيه أو ضرورة للجوء إليه.

* إن هذه الحال هي الشائعة في الأقطار العربية، عامة، لدى الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة، إذ أن اللجوء إلى المراجعة الفنية التي تعني صحة الترجمة في نقل المعاني والصور من اللغة المدون بها النص الأصلي إلى اللغة المترجم إليها، إنما هو أمر تقديري يعود إلى المشرفين على حركة الترجمة واختيار النصوص ومراقبة الترجمة وإقرارها.

أما المراجعة اللغوية التي تتعلق بسلامة اللغة ومراعاة قواعدها فأمر بديهي لا يصح إغفاله ولا سيما إذا كان ثمة شك في قدرة المترجم اللغوية والتعبيرية.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أن مراجعة الترجمة في لبنان يحكمها أمران : الأول أن المترجم الذي ينقل النص إلى العربية إنما تكرر عمله، عادة، في أكثر من كتاب، وبالتالي فقد اكتسب خبرة ومرانا

من تمرسه بالترجمة ومعاناة ما يلابسها من صعوبة ومشقة... وكثيرون هم من كانت هذه حالهم، فصاروا متقنين أساليب الترجمة وقادرين على أدائها بصورة جيدة، فلا حاجة، بعد هذا، إلى مراجع ينظر في ترجمتهم، والثاني أن دور النشر التي حازت مكانة ثقافية وعلمية مرموقة في لبنان والوطن العربي لا تقدم على تكليف مترجمين غير أكفاء.

ومع ذلك، تذكر الدراسة، فقد دفعت الروح التجارية والرغبة في الكسب العاجل إلى ترجمة عدد كبير من الكتب ترجمة رديئة، ولا سيما فيما ترجم عن الحرب الاسرائيلية — اللبنانية.

7 — جمهورية مصر :

إن لجنة الترجمة التابعة للمجلس الأعلى للثقافة تعمل وفق قانون ناظم لعمل الترجمة، وينص على أن يُختار لكل كتاب مترجم مراجع يتقدم إلى اللجنة بتقرير عن مدى الصحة والأمانة في النقل.

8 — المملكة المغربية :

لا تشير الكتب المترجمة الصادرة في المغرب، إلى أنها خضعت للمراجعة. إن هذه الظاهرة طبيعية مادامت الترجمة مازالت في بدايتها، ولم ترسخ قواعدها وأساليبها لا من الناحية القانونية ولا من الناحية العملية. ولكن يلاحظ أن بعض الكتب قد أسهم في ترجمتها عدة أشخاص لا شخص واحد، ولعل ذلك بدافع الرغبة في الانجاز في وقت قصير.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

تذكر الدراسة أنه يتم اختيار المادة للترجمة من قبل الجهة الحكومية أو الهيئة المعنية، تلبية لحاجة محددة أو تحقيقاً لهدف يراد بلوغه، ويتم الترجمة من قبل هذه الجهة أو تلك الهيئة اعتماداً على من يعمل لديها من موظفين تمارسون بالترجمة وعرفوا بأساليبها، أو يكلف أشخاص قادرين على أداء المهمة، لقاء مكافأة.

أما المراجعة فما تزال تخطو خطواتها الأولى : مركز الدراسات والبحوث اليمني يهتم قسم التحقيق فيه بمراجعة الترجمة مراجعة دقيقة، وإذا كان النص معداً للنشر في دورية المركز « دراسات يمنية » يعرض على هيئة التحرير لمراجعته، وأما مكاتب الترجمة الخاصة التي تقوم بترجمة الوثائق والعقود والمستندات بمثابة عمل تجاري، فإنها المادة التي تترجمها تعرض على اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم التي تتفحصها محتوى وأسلوباً قبل تصديقها.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

إن الترجمة تبدأ باختيار النص، ولهذا الاختيار وسيلتان : إما أن تختاره جهة رسمية وتنتدب له المترجم الكفء وتتفق معه على مدة العمل ومقدار المكافأة، أو يختاره مثقف بمحض رغبته ثم يقدم عمله إلى إحدى الجهات فإن قبلته تم الاتفاق على المكافأة والنشر، وإما أن يقترح أحدهم على إحدى الجهات أن يترجم كتابا فإن وافقته شرع بالعمل وفق اتفاق بينه وبينها.

أما بالنسبة للمراجعة فليس ثمة طريقة واحدة بل لكل جهة أسلوب تتبعه :

- وزارة الثقافة والسياحة ووزارة الاعلام تحمّلان المترجم المسؤولية وتطلبان منه تسليمهما النص مراجعا.
- مركز البحوث التربوية لا يشترط المراجعة على المترجم بل يراجع النص المترجم مدير المركز أو أحد مساعديه.
- المركز اليمني للأبحاث الثقافية يختار المترجم ويختار المراجع ليطمئن إلى سلامة النص وجودة الأداء.

★ إن الفائدة من المراجعة الفنية التي تعنى بصحة الترجمة في نقل النص الأصلي : فكرة وصورة إلى اللغة المترجم إليها، والمراجعة اللغوية التي تتعلق بسلامة اللغة ومراعاة قواعدها، هي فائدة محققة إذا أحسن اختيار المراجع، ذلك أن هذه المراجعة تمكن من تحقيق جملة أغراض منها : التثبت من دقة نقل الأفكار والصور، وتدارك ما يغفل عن نقله المترجم من حاشية أو تعليق أو رقم أو ملاحظة، وتقويم الجمل والعبارات إن احتاجت لتكون أقرب إلى الأسلوب العربي الذي ألفته الأنهام والأذواق، وتحاشي الأخطاء اللغوية الصرفية والنحوية إن سها عنها المترجم... الخ.

ولكن النقطة الجوهرية في هذه العملية الناعمة والضابطة والمقومة لعمل الترجمة، حسن اختيار المترجم ووضع المعايير اللازمة لهذا الاختيار سواء من حيث القدرة اللغوية، أم الاختصاص والتضلع في المادة والموضوع، أم من حيث الخبرة والمراس وطول الباع.

إن التفريط بهذه الشروط أو بعضها من شأنه أن يقلب الأمر إلى ضده، ويحول المراجعة إلى عمل معوق ومعرقل بدل أن يكون عملا مكتملا وميسرا ومفيدا للمؤسسة والمترجم والقارئ، في وقت واحد.

ب — تكوين المترجمين ومعاهد الترجمة :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

ليس في دولة الامارات العربية المتحدة مدارس أو معاهد أو كليات جامعية لاعداد المترجمين، كما أنه ليس ثمة مترجمون يتولون ترجمة أعمال أدبية أو علمية، بل هناك مترجمون قانونيون يقومون بترجمة الوثائق والمستندات الرسمية ومترجمون اعلاميون للصحف والسياسة.¹

وهؤلاء المترجمون فئتان :

1. المترجمون الدائمون، وهم الذي رخصت لهم وزارة العدل، وقتا لاحكام القانون، بممارسة مهنة الترجمة، وعددهم سبعة، ولكل منهم الحق في فتح مكتب ترجمة دون كفالة مواطن.
2. المترجمون المؤقتون، وهم الذين اعتمدتهم وزارة العدل، بصفة مؤقتة للعمل في المحاكم أو المؤسسات العامة، ولا يحق لهم فتح مكاتب ترجمة إلا بكفالة مواطن.

* إن الحديث عن الترجمة في دولة الامارات العربية المتحدة إنما يقتصر على ترجمة الوثائق والمستندات، في حدود الحاجة، وعلى الترجمة الاعلامية والسياحة، في حدود ضيقة.

وقد حدد القانون الشروط الواجب توفرها في المترجم القانوني، من النواحي الخلقية والعلمية والمسلكية.

بيد أن للترجمة الثقافية والعلمية شأنًا آخر، فإنها تحتاج إلى شروط محددة في المترجم وعلى رأسها إتقان اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، والاختصاص في المادة المترجمة أو التفرس بها. هذا وتسهم التجربة والممارسة في تكوينه إذا توفرت لديه موهبة أو ميل أو رغبة في هذا النشاط الثقافي، الذي لا يخلو من مصاعب وعقبات.

2 — دولة البحرين :

لا تشتمل برامج التعليم الاعدادي والثانوي على مادة الترجمة، في دولة البحرين، ولكن نجد بين المعلومات التي تقدم للطلاب في المرحلتين المذكورتين معلومات مترجمة.

وليس في هذا القطر مدارس أو معاهد تعليمية أو كليات لاعداد المترجمين، ولكن جامعة البحرين، أدخلت الترجمة في بعض مقرراتها بمثابة موضوعات أكاديمية وهي : الترجمة والتطبيق، ورشة الترجمة، الترجمة : دراسات عامة.

3 — المملكة العربية السعودية :

مر موضوع المترجمين بطورين، في الطور الأول استعانت الجهات المختصة بمترجمين عرب تعاقدت معهم لأداء أعمال الترجمة التي احتاجت إليها، وفي الطور الثاني بدىء بالعمل على إعداد المترجمين :

* جامعة الملك سعود بالرياض أعدت برنامجا لتكوين المترجمين إذ أنشأت قسما خاصا بالترجمة في نطاق كلية الآداب يبدأ في العام الدراسي 1986-1987 ويمتد درجة البكالوريوس في الترجمة.

* جامعة الملك سعود نفسها تدرس مقررين في الترجمة من وإلى العربية ضمن متطلبات قسم اللغة الانكليزية.

* وثمة قسم للغات والترجمة في جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض، ويدرس طلاب جميع أنواع الترجمة. يبلغ عدد طلاب هذا القسم 215 طالبا وتخرج أولى الدفعات منهم في العام الدراسي 1986-1987. وينتظر أن يفتتح باب الدراسات العليا في هذا القسم حتى لا يقف خريجوه عند مستوى الاجازة، وتشمل مواد الدراسة فيه : الترجمة الشفهية والكتابية والتبعية والمنظورة والفورية.

4 — فلسطين :

ليس في فلسطين معاهد للترجمة أو مراكز لتكوين المترجمين، ولكن المترجمين من أبناء هذا القطر قد تميزوا بإتقانهم اللغة العربية وإجادتهم لإحدى اللغات الأجنبية، مما يسر لهم أن يبلغوا في الترجمة شأوا بعيدا.

* يلاحظ أنه إلى جانب اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، وضرورة التمكن منهما، اتجهت الترجمة إلى التخصص، مما أوجب على المترجم أن ينصرف إلى نوع واحد يفرغ فيه جهده، شريطة أن يكون من الموضوعات التي اختص بها في دراسته، أو صرف إليه جهده الفكري.

5 — دولة الكويت :

ليس في الكويت معهد لتكوين المترجمين، ولكن اختيار المترجم يستند إلى الكفاءة والتخصص والمقدرة اللغوية والتجربة والممارسة.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تدرس مادة الترجمة في لبنان لطلاب الصفوف التكميلية وطلاب الفرع الأدبي من الصفوف الثانوية، ولكن مستوى هذا التعليم قد انخفض الآن عما كان عليه في السابق.

وكذلك تدرس مادة الترجمة في أقسام كلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

وقد أنشئت مدرسة للترجمة تابعة لكلية الآداب في جامعة القديس يوسف، مدة الدراسة الاعدادية فيها ثلاث سنوات مشتركة بعد القسم الثاني من الشهادة الثانوية اللبنانية، يتجه الطالب بعدها إلى التخصص في الترجمة الكتابية أو الترجمة الشفوية الفورية.

★ إن بين التخصص بالترجمة على أساس الدراسة في مدرسة للترجمة، وبين الترجمة الثقافية والعلمية التي نحن بصددھا اتصال وانفصال : فقد يتجه بعض خريجي هذه المدارس الذين أعدوا أصلا للترجمة الادارية والسياسية والقانونية والاقتصادية، والترجمة الفورية في المؤتمرات واللقاءات الدولية والاقليمية والعربية، إلى ممارسة الترجمة الثقافية والعلمية بدافع الميل أو الرغبة أو تأدية نشاط ثقافي في هذا المجال، ولكن ليس كل من يتخرج من هذه المعاهد مقبلا على هذا اللون من الترجمة أو قادرا عليه لأنه يتطلب توافر شروط في المترجم غير المعرفة اللغوية والالام بفن الترجمة.

7 — جمهورية مصر :

تذكر الدراسة أن من شروط ازدهار الترجمة أن يتوافر جو ثقافي ملائم، وأن يكون التعليم في المدارس الاعدادية والثانوية مؤهلا لاتقان اللغات : اللغة العربية ولغة أجنبية أو أكثر.

ومن أجل هذا ينبغي إنشاء معاهد لتكوين المترجمين، وفي مصر أكثر من معهد : كلية الألسن التابعة لجامعة عين شمس، كلية الاعلام بجامعة القاهرة، كلية الترجمة بجامعة الأزهر، قسم الترجمة في الجامعة الأمريكية، هذا كله إلى جانب تدريس الترجمة في أقسام اللغات الأجنبية في كليات الآداب في مختلف الجامعات.

★ إن في مصر أكثر من معهد لتدريس الترجمة وتخريج مترجمين كتابيين وفوريين، وقد أسهم بعضهم في أنواع معينة من الترجمات الثقافية الأدبية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الترجمة الثقافية والعلمية لا تعتمد على خريجي هذه المعاهد بل يخوض غمارها كثيرون من خريجي أقسام اللغات في الجامعات ومن المتخصصين في فروع علمية مختلفة، مثل بعض من خريجي كليات الطب والعلوم والزراعة ... الخ.

8 — المملكة المغربية :

كانت الترجمة، أيام الحماية الفرنسية، موضع عناية ورعاية بسبب حاجة الحكام إليها، فكانت مادة دراسية في المرحلة الثانوية وكان في كلية الآداب قسم للترجمة ثم جرى إلغاؤه.

وثمة قرار في المملكة المغربية يقضي بإنشاء شعبة للترجمة في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط يقبل فيها من أنها سنتين دراسيتين جامعتين فيدرسون فيها سنتين، أو يكونون من حملة الثانوية فيدرسون أربع سنوات.

وهناك مشروع آخر بافتتاح مدرسة عليا للترجمة في مدينة طنجة لتكوين مترجمين كتابيين وفوريين وقد تم افتتاحها.

ويشترط في قبول الطالب في هذه المدرسة أن يكون متما بنجاح سنتين جامعتين في أية كلية كانت، ومدة الدراسة ثلاث سنوات، يعطى الطالب الناجح بعدها دبلوما في الترجمة الكتابية، ويمكنه بعد ذلك متابعة الدراسة سنتين أخريين فيحصل الدارس على دبلوم عال في الترجمة الكتابية أو في الترجمة الفورية.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

إن المترجمين في الجمهورية العربية اليمنية ثلاث فئات :

- فئة اكتسبت معرفتها بالممارسة الطويلة، ومن هؤلاء من افتتح مكتباً ناجحاً للترجمة وهو لم يحصل على الشهادة الثانوية.
 - فئة خريجي الجامعات الذين تخصصوا بإحدى اللغات وآدابها أو بعلم من العلوم، وقد قاموا، بدوافع مختلفة، بترجمة كتب أو دراسات.
 - فئة الأساتذة الجامعيين الذين يترجمون من موقع التخصص والثقافة المعقدة.
- وليس في الجمهورية العربية اليمنية معهد لاعداد المترجمين، ولكن ثمة شعوراً بضرورة سدّ هذا النقص.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

- ليس في هذا القطر معهد لتكوين المترجمين، ولكن ثمة بدائل مكنت من توفير عدد كاف من ذوي الكفاءة في الترجمة، وهم ثلاث فئات متشابهة :
- ذوو الخبرة المكتسبة : أكسبهم المران والممارسة خبرة لغوية وفنية في الترجمة، وهم من الجيل الذي تكونت مهارته قبل التوسع في التعليم العالي في اليمن الجنوبي، ومن هذه الفئة من يمارس، إلى جانب القيام بالترجمة الأدبية، بصورة خاصة، الكتابة الأدبية والشعرية والعمل في الصحافة.

- خريجو الجامعات الأجنبية من أوفد في البعثات العلمية إلى البلدان العربية أو الأجنبية للدراسة الجامعية وعاد متقنا إحدى اللغات الأجنبية : الانكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية.
- خريجو جامعة عدن : ويُخص بالذكر خريجو قسم اللغة الانكليزية في كلية الآداب، وقد شغلوا مراكز ثقافية في وزارات الدولة ومؤسساتها.

ولا يغيب عن البال أن اللغة الانكليزية ما تزال اللغة الأولى التي يترجم منها إلى اللغة العربية في هذا القطر، كما أن عددا من أبناء الدول العربية الأخرى ممن يعملون ويعلمون في عدن يسهمون في حقل الترجمة بإنتاج جيد.

★ من المسلّم به أن تكوين المترجمين شأن مهم من شؤون الثقافة والتعليم وإعداد القوى البشرية وتأهيلها، وذلك بما للترجمة من دور فعّال في التربية والثقافة والتطور العلمي والتقني، وازدياد الاتصال بين الأمم والشعوب على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ونشوء العديد من المنظمات والاتحادات العالمية وانتظام الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي يحضرها متكلمون بلغات متعددة... فالترجمة صارت الخبز اليومي في كل منظمة دولية أو إقليمية أو عربية وفي كل مؤسسة وهيئة من مؤسسات وهيئات كل دولة عربية.

ومن هنا تقضي الضرورة بإيجاد معاهد للترجمة والعناية بها لتؤدي دورها في تخرج المترجمين الكتائبيين والترجمة الشفويين الفوريين... ليكونوا الجسر الأمين بين لغتنا العربية واللغات الأجنبية.

ومن هذه الفئة الخيرة التي تخرجها معاهد الترجمة ينبري عدد من يتحلون بالمعرفة الأدبية أو العلمية إلى جانب إتقانهم اللغتين العربية والمنقول منها، فيتصدون للترجمة الثقافية في موضوعات إنسانية واجتماعية وأدبية واقتصادية، فيقدمون نتاجا طيبا، أو ينقلون، وهذا في مقدورهم إذا ما بذلوا له ما يستحق من جهد واهتمام، روائع الفكر العربي إلى اللغات الأجنبية، مما يساعد على تقديم الصورة الصحيحة عن الأمة العربية للعالم، للآخرين، ويزيل كثيرا من التشويه الذي صنعه الأعداء والخصوص ومازالوا...

ج — جمعيات المترجمين واتحاداتهم :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

ليس في دولة الامارات العربية المتحدة، فيما تذكر الدراسة، جمعية أو رابطة أو اتحاد للمترجمين.

★ إن التجمع المهني لا يحصل إلا إذا وجد عدد كاف من العاملين في المهنة وأحسوا بالحاجة إلى التجمع لحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم والنهوض بمستوى مهنتهم.

2 — دولة البحرين :

ليس في البحرين جمعية أو نقابة أو اتحاد للمترجمين. وهذه حال طبيعية إذ لا تزال حركة الترجمة في طور النشأة والتكون، وقلة قليلة من يتفرغ لها أو ينصرف ولو في أوقات فراغه، إلى نقل مؤلفات أدبية أو علمية إلى اللغة العربية.

★ إن إنشاء تَجْمَع للمترجمين هو نتيجة لوجود حركة ناشطة في ميدان الترجمة، سواء أكانت ترجمة مهنية في الادارات والمؤسسات وفي المؤتمرات والندوات أو في ميدان الثقافة والعلم.

3 — المملكة العربية السعودية :

ليس ثمة جمعيات أو اتحادات للمترجمين في المملكة العربية السعودية، ولكن ثمة نواد أدبية تضم أصحاب المهبة والنبوغ الأدبي والفكري ومنهم من ينشط في ميدان الترجمة، ولهذه النوادي أنظمتها ولوائحها الداخلية.

4 — فلسطين :

لم تنشأ في فلسطين جمعية أو اتحاد للمترجمين الفلسطينيين العرب بسبب الظروف السياسية التي مرت بها، قبل الانتداب أو بعده.

ولكنهم في الفترة الأخيرة أخذوا ينضمون إلى اتحادات الكتاب والأدباء القائمة في الأقطار العربية التي يقيمون فيها، كما ينضمون إلى اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين.

5 — دولة الكويت :

ليس في الكويت جمعية أو اتحاد للمترجمين لأن هؤلاء ليسوا متفرغين للترجمة، ولا يقتصر نشاطهم عليها، ذلك أنهم يمارسون الترجمة، سواء أكانوا من أبناء الكويت الأصلاء أو من أبناء البلدان العربية المقيمين هناك، بمثابة عمل ثان، لإرضاء هواية أو تحقيقا لكسب معنوي أو ثقافي، إضافة إلى عملهم الأساسي في التدريس الجامعي أو في إدارات الدولة ومؤسساتها الثقافية والاجتماعية.

6 — الجمهورية اللبنانية :

ليس في لبنان جمعية أو اتحاد للمترجمين، بل هم ينتسبون إلى تجمعات مهنية أساسية مثل نقابة المعلمين ونقابة الأطباء واتحاد الأدباء اللبنانيين، للأسباب التي ذكرت آنفا والتي هي في مجملها عدم اقتضار نشاطهم على الترجمة وممارستهم إيّاها بمثابة عمل ثان ثانوي.

7 — جمهورية مصر :

لم تذكر الدراسة شيئا عن هذا الموضوع.

8 — المملكة المغربية :

في المغرب جمعية تدعى « الجمعية المغربية لترجمة ومترجمي المؤتمرات »، تأسست في شهر يونيو /حزيران 1982، وهدفها جمع شمل المترجمين والترجمة المتخصصين في أعمال المؤتمرات والمنظمات الدولية والذين تزايد عددهم في المغرب بحكم الحاجة إلى خدماتهم ونشاطاتهم.

تعتبر هذه الجمعية تجمعا مهنيا ولا تبتغي تحقيق ربح مادي، بل تسعى لتمثيل مصالح أعضائها والدفاع عنها. وللجمعية نظام أساسي مصدق من السلطات المسؤولة، ومقرها الدار البيضاء، ويبلغ عدد أعضائها (28) عضوا.

* إن هذه الجمعية تضم المترجمين الذي يحملون شهادة في الترجمة من أحد المعاهد المتخصصة في أوروبا، والمترجمين الذي اكتسبوا القدرة على الترجمة من الممارسة الطويلة والمتصلة.

إن هذه الجمعية ستوسع ويزداد عدد أعضائها بعد أن تحدث المدرسة العليا للمترجمين في طنجة وتبدأ بتخريج طلابها.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

و

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية :

لقد اشتملت الدراسات على شرح متشابه عن هذا الموضوع لأن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين يضم أدباء وكتاب القطرين الشقيقين، والمترجمون اليمنيون أعضاء فيه، وليس لهم تنظيم خاص بهم ذلك أن النصوص التنظيمية لاتحاد الأدباء والكتاب يشمل المؤلفين والمترجمين على السواء...

لقد جعل الاتحاد من أهدافه : نقل عيون الفكر والأدب الغربي والعالمي إلى اللغة العربية، كما أوصى بتوفير الضمانات القانونية لحماية حقوق التأليف والترجمة والنشر، وعرف العضو العامل بأنه كل من يمارس عملا فكريا أو أدبيا، ابتكارا أو دراسة أو ترجمة أو تحقيقا أو نقدا.

وهكذا فإن هذه النصوص، بالإضافة إلى الواقع الذي يتمثل بأن جل المترجمين مؤلفون، ومن المؤلفين من يمارس الترجمة، قد جعلت المترجم صنو المؤلف في الحقوق والواجبات، وجمعت بينهما في منظمة واحدة هي اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.

★ إنها خطوة حسنة ومفيدة، في مرحلة تكون التجمعات الثقافية أن يضم تجمع واحد، هو اتحاد الأدباء والكتاب، الأدباء والكتاب والمترجمين الثقافيين والعلميين، في آن واحد، مما يحفظ حقوقهم ويبرز دورهم الثقافي ويعزز مكانتهم الاجتماعية.

ولكن في مرحلة قادمة، بعد أن تنمو حركة الترجمة ويكثر عدد ممارسيها والمشتغلين بها على وجه التخصص، ستميز مصالح المترجمين عن مصالح الأدباء والكتاب، وتنفرد بخصوصية ما نظروا لما لهذا النشاط الثقافي من قضايا مستقلة، إلى حد ما، عن قضايا النشاطات الفكرية الأخرى. عندئذ سيكون من طبيعة الأمور أن يكون للمترجمين تجمعهم الخاص، على الصعيد القطري كما على الصعيد القومي كما هو الشأن في البلدان المتقدمة، وعلى الصعيد العالمي.

★★ يحسن في هذا المجال التنويه بالأمور التالية :

أ. لم يستقل عمل الترجمة الثقافية والعلمية عن عمل الكتابة، عامة. فقلما نجد شخصا يمارس الترجمة، فينقل إلى العربية كتباً في الآداب أو العلوم أو الفنون أو من العربية إلى سواها، وهو منصرف عن الكتابة، فلا يقدم قصيدة أو قصة أو دراسة أو مقالا أو يكتب في موضوع ما مؤلفاً من المؤلفات. وما دامت الحال كذلك، فإنه يؤثر أن ينضم إلى اتحاد كتاب وأدباء من أن يسعى لاحداث جمعية للمترجمين.

ويؤكد هذا الاتجاه أن كلمة الترجمة، قد اكتسبت في عهود الاستعمار والحماية والانتداب مدلولاً غير محبب، إذ كان رجال السلطة يستعينون بالتراجمة في الاتصال بالمواطنين... والظن الخاطئ أن الترجمة لا تتطلب من المواهب والقدرات الذهنية ما تتطلبه الكتابة، ولا سيما الأدبية منها.

ولكن المدلول الذي أشرنا إليه قد زال منذ زمن، وثبت أن الترجمة تحتاج إلى موهبة وقدرة لا تقل عما تتطلبه الكتابة عامة، في أي نوع من الأنواع الأدبية أو العلمية، فلم يبق إذن ما يحول دون أن يقوم المترجمون بإنشاء تجمع خاص بهم يجمع شملهم ويصون حقوقهم وينظم شؤونهم.

والحال الماثلة في البلدان العربية اليوم هي أحد أمرين : في أكثرها ينضوي المترجمون تحت لواء اتحاد الكتاب لأن الترجمة لم تنفصل عن الكتابة بعد من حيث هي نشاط ثقافي، وقد يكونون لأنفسهم جمعية داخل الاتحاد، كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية، وفي أقلها يشكلون جمعية مستقلة كما هي الحال في المملكة المغربية والجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إن إنشاء تجمُّع للمترجمين في كل قطر عربي أمر جَمّ الفائدة، وافر النفع لهم وللترجمة والثقافة، بصورة عامة. غير أن هذا العمل لا يفتعل افتعالاً، بل ينبغي أن يتم في إبانته، وتتوفر له شروط النجاح.

وأهم العوامل التي تساعد على تحقيقه هي التالية :

1. أن يتوافر عدد كاف من المترجمين الثقافيين العلميين يطغى إنتاجهم في الترجمة على أي إنتاج آخر.

2. أن يكون في الدولة مؤسسات وأجهزة تهض بالترجمة والنشر وتتعاون مع المترجمين بصورة متصلة، وأن يكون ثمة تشريعات أو أنظمة تتعلق بعمل الترجمة بوصفها عملاً ثقافياً وعلمياً.

وإذا ما نشأ في كل قطر عربي جمعية أو رابطة أو اتحاد وطني للمترجمين، أمكن آنئذ إحداث « اتحاد عربي » يؤدي دوره التنظيمي والثقافي على صعيد الوطن العربي، ويعقد الصلات اللازمة مع « الاتحاد الدولي للمترجمين » ويرقى بالمهنة والثقافة في آن واحد.

د — القوانين المنظمة للمهنة ومكافأة المترجم :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

ليس في دولة الامارات العربية المتحدة قوانين تنظم مهنة الترجمة سوى القانون رقم (9) الذي سبق ذكره، والمتعلق بالتراجمة المحلفين والمسجلين لدى وزارة العدل.

وتشير الدراسة إلى أن الأجور التي تدفع للمترجمين الذي يكلفون بترجمة ثقافية أو علمية هي أجور ماتزال دون الحد المطلوب.

2 — دولة البحرين :

تذكر الدراسة أنه ليس في دولة البحرين أنظمة تضبط عمل الترجمة وتحدد حقوق المترجم وواجباته، وشروط ممارسة هذا العمل سواء بوصفه مهنة أو عملاً ثقافياً يتمثل بترجمة مؤلفات وبحوث.

3 — المملكة العربية السعودية :

تذكر الدراسة أنه قد صدرت في المملكة العربية السعودية عدة مراسيم وقرارات وزارية لتنظيم عملية الترجمة أهمها : نظام المطبوعات والنشر الذي ينص على حقوق التأليف والإيداع القانوني، والقرار المتعلق بتنظيم مهنة الترجمة وتحديد شروط مزاولتها.

ويترك للجان العلمية في الجامعات وللادارات المعنية في كل دائرة أو مؤسسة حكومية أمر تحديد مكافآت الترجمة والمراجعة والتصحيح اللغوي وتصحيح تجارب الطبع.

وبصورة عامة، تتراوح أجرة الترجمة بين (25) و (30) دولاراً لكل صفحة تكون محدود (250) كلمة، وللمراجعة ثلث قيمة الترجمة، وتبلغ مكافأة التصحيح اللغوي أو مراجعة التجارب عشر مكافأة الترجمة.

* لقد أرسيت المملكة العربية السعودية هذا المنشط الفكري على أسس ثابتة من التشريع والتنظيم مثلما اهتمت بتكوين المترجمين والسعي لتوظيف حركة الترجمة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإغناء الحياة الثقافية ودفع التطور التربوي والعلمي إلى الأمام.

من شأن هذا كله أن يجعل حركة الترجمة وافرة الفائدة، جمة النفع.

4 — فلسطين :

لم تصدر فلسطين قوانين لتنظيم شؤون الترجمة... أما هؤلاء المترجمون الفلسطينيون الذين يقيمون في الأقطار العربية المجاورة، فإن قوانين الترجمة في تلك الأقطار وأنظمتها تشمل أعمالهم الترجمة، كما أنهم ينالون مكافآت عن أعمالهم في الترجمة مثلما هو مقرر أو جار في تلك الأقطار.

5 — دولة الكويت :

ليس في الكويت قوانين للترجمة تنظم المهنة والعمل، وإنما لكل جهاز أو مؤسسة قواعد عمل يطبقها ويقدم للمترجمين المكافآت المقررة لديه.

6 — الجمهورية اللبنانية :

ليس في لبنان قوانين تنظم مهنة الترجمة، لأن الدولة لم تتدخل، أصلاً، في شأن هذا النشاط وتركته لدور النشر الخاصة، ما عدا الاجراءات القانونية التي يمكن أن يلجأ إليها المتضرر في حال ترجمة كتاب دون استئذان صاحبه أي مؤلفه أو ناشره، وقلما يحدث ذلك.

بيد أن دور النشر الخاصة قد وضعت لنفسها « أنظمة وقواعد » تتعلق بشؤون الترجمة : اختيار المترجم، واختيار الكتاب، واللغات التي يُترجم منها، وطرائق التسويق والبيع.... وأما بالنسبة للمكافآت فإن لكل دار أيضاً شروطاً للتعامل مع المترجمين.

7 — جمهورية مصر :

تذكر الدراسة أن لجنة الترجمة التابعة للمجلس الأعلى للثقافة هي الهيئة المسؤولة حالياً عن تنشيط حركة الترجمة في مصر، ولكن دورها لا يتجاوز التخطيط العام وتقديم المعونة المادية والمعنوية للأفراد والهيئات التي تعنى بالترجمة، وليس من شأنها أن تفرض ترجمة الكتاب أي تنحكم في اختياره فذلك شأن المترجم وحده.

ولهذه اللجنة نظام يتضمن قواعد عملها، وأهمها :

1. عرض الكتاب على لجنة فنية لفحصه وتقديم تقرير عنه ومعرفة مدى تلاؤمه مع الخطة.
2. أن يكون المترجم من المختصين ومجيدا اللغتين المنقول منها والمنقول إليها.
3. أن توضع للكتاب مقدمة من قبل المترجم أو المراجع أو شخص ثالث.
4. أن يقدم الكتاب مرقوناً بالآلة الكاتبة على ثلاث نسخ.
5. يبت المجلس الأعلى للثقافة بقبول الكتاب أو عدمه ويقدر المكافأة للمترجم.
6. يحق للمترجم عشرون نسخة مجانية وللمراجع عشر نسخ.

وأما المكافآت فقد حددها قرار جمهوري، ويجري التفريق بين نوعين من الترجمة :

الأولى : الترجمة ذات المستوى العام : تكون المكافأة عن الكلمة وهي أعلى للترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية، وللمراجعة نصف أجرة الترجمة عن الكلمة الواحدة.

الثانية : الترجمة ذات المستوى الخاص، أي التي يؤديها أشخاص ذوو كفاءة ممتازة، وتقدر اللجنة المكافأة حسب قناعتها.

وأما تصحيح مسودات الطبع، فقد حدد لها القانون مكافأة أيضاً.

أما دور النشر الخاصة فهي تتعاقد مع المترجمين وتضمن عقودها المكافآت التي يتم الاتفاق بشأنها بين الطرفين.

8 — المملكة المغربية :

ليس لمهنة الترجمة قوانين في المغرب سوى القوانين التي أحدثت بها أكاديمية المملكة المغربية والمعهد الجامعي للبحث العلمي، ثم الأنظمة العائدة للجمعيتين السابق ذكرهما : الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر والجمعية المغربية لترجمة ومترجمي المؤتمرات.

هذا وليس في المغرب مكافآت مقننة، بل هي اتفاقات تعقد بين المترجم والناشر.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

لم تصدر بعد قوانين وأنظمة خاصة بالترجمة، ولكن الجهات المسؤولة تفكر بذلك لضبط أمور الترجمة الفنية والمادية وما يتصل بها كالمراجعة حرصا على سلامة النص شكلا ومحتوى.

★ إن التشريع، إذا كان في العادة، ضبطا لوضع قائم، وتقينا لحقوق وواجبات تخص مواطنين يعملون في ميدان ما من ميادين النشاط الفكري أو العملي، إلا أنه، بدوره، يكون حافزا للنهوض بذلك الوضع، ودفع النشاط المعني خطوات إلى الأمام.

ولذا يحسن أن يرافق التشريع الواقع، وينير الطريق إلى واقع أفضل.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

تفكر وزارة الثقافة والسياحة بإصدار لائحة تنظم عمل المترجمين... ولكن مركز البحوث التربوية وجامعة عدن يذكران أن وزارة العمل والخدمة المدنية أصدرت منشورا بشأن الترجمة.

ويشتمل هذا القرار على الشروط الواجب توافرها في المترجم : إجازة في إحدى اللغات وآدابها، خبرة لا تقل عن خمس سنوات، إجادة العربية، الأمانة في الترجمة، قبول المراجعة، ثم يحدد القرار مكافآت الترجمة بالتفصيل وكيفية تسديدها... الخ.

★ إنها خطوة حسنة أن تصدر وزارة العمل والخدمة المدنية هذا المنشور حفاظا على حسن أداء الترجمة وحفاظا على حقوق المترجمين.

★ إن العناصر التي تؤثر في عملية الترجمة ويتوقف عليها نجاح هذه العملية واستمرارها وازدهارها هي : المؤسسة، عامة أو خاصة، والتشريع، والمترجم القدير.

إن التشريع هو الذي يرسم للعمل أهدافه وطرائقه ووسائله، ويحدد شروط العمل وأشكاله، وينظم العلاقات بين الأطراف المشتركة في عملية الترجمة.

وإنه لينبغي أن يكون في كل قطر عربي قانون يتعلق بالترجمة بوصفها أحد المناشط الثقافية وأن تكون ثمة أنظمة تفصل في الأمور الفنية والإدارية والمالية.

أما المكافآت فيجب أن يؤخذ في تحديدها مستوى الأجور والمكافآت في الأعمال الفكرية الأخرى، وأن تتطور مع الأسعار التي ترتفع دون توقف.

أما العلاقة بين المؤسسة والمترجم فيجب أن ينظمها عقد قانوني أهم الشروط التي يتضمنها هي التالية :

1. أن تكون الترجمة سليمة ومطابقة للأصل دون زيادة أو نقصان.
2. أن تكون بلغة عربية سليمة خالية من الخطأ من أي نوع كان.
3. أن تكون الجملة حسنة الصياغة والتركيب، والمعاني واضحة لا لبس فيها.
4. أن ترفق الترجمة بمجداول المصطلحات المستعملة فيها وتضم الحواشي والملاحظات والصور والمراجع والخرائط والجداول الموجودة في الأصل.

هـ — ترويج الكتاب المترجم داخل القطر وخارجه :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

تذكر الدراسة أن حركة الترجمة الثقافية والعلمية لم تولد بعد في دولة الامارات العربية المتحدة، ولذا فليس ثمة مؤسسات لتوزيع الكتاب المؤلف أو المترجم، في داخل القطر أو خارجه. وتضيف إذا فكر أحد الناس بترجمة كتاب وقف أمام خيارين : إما أن يسلم الترجمة إلى دار نشر لا تعطيه أجره المستحق وإما أن يطبع دون أمل في استرجاع الكلفة.

2 — دولة البحرين :

تذكر الدراسة أنه نظرا لضعف حركة الترجمة، فإنه من السابق لأوانه الحديث عن تسويق الكتاب المترجم وتنظيم المعارض للكتب المترجمة.

3 — المملكة العربية السعودية :

يتم ترويج الكتاب المترجم بتوزيعه للبيع في المكتبات العامة، وعن طريق الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.

وليس في الأمر جديد من حيث الطرائق المتبعة، بل هي الطرائق ذاتها تتبعها دور النشر في ترويج ما تصدره من كتب.

4 — فلسطين :

إن المترجمين الفلسطينيين في الأقطار المجاورة ولا سيما الأردن وسورية ومصر ولبنان والعراق، تبني إنتاجهم المؤسسات ودور النشر في هذه الأقطار، وتطبعها وتوزعها إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات التوزيع، شأنهم شأن المؤلفين والمترجمين من أبناء هذه الأقطار.

5 — دولة الكويت :

إن المؤسسات والأجهزة المعنية بالتأليف والترجمة، هي التي تتولى الطباعة والتسويق والتوزيع، ويتم التوزيع مباشرة أو بطريق دار خاصة بالتوزيع.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أن بعض دور النشر في لبنان أخذت تتجه إلى التخصص في الترجمة، أي تقتصر على ترجمة موضوعات معينة، ومن هنا تضاعف نشاطها في تسويق الكتاب وتوزيعه حتى تضمن لنفسها استمرار العمل وسيولة التمويل.

وتسلك دور النشر اللبنانية مسالك شتى لترويج الكتاب المترجم، فتشارك في المعرض السنوي الذي يقام كل سنة في لبنان، وفي المعارض السنوية للكتاب التي تقام في البلدان العربية.

وكذلك تعتمد دور النشر إلى الاعلان عن صدور الكتاب المترجم في المجلات والصحف التي تصدر في لبنان وفي خارجه.

7 — جمهورية مصر :

يتولى الناشر في مصر ترويج الكتاب المترجم، فيوزعه داخل الجمهورية، وخارجها، ويعتمد على الاعلان في الصحف والمجلات لتعريف القراء بصدور الكتاب.

ومن الوسائل التي يعتمد إليها في مصر، والتي هي وسيلة ناجعة، أن يكتب في الصحف والمجلات نقد للكتاب المترجم الجديد الصدور فيعرض مضمونه وتقويم ترجمته، لغة وأسلوباً، ودقة وسلامة أداء.

8 — المملكة المغربية :

في المغرب اثنتا عشرة دار نشر، وهي تمارس التوزيع إلى جانب الطبع. وظاهر أن الكتاب المغربي رائج في المغرب ويباع في المكتبات بصورة حسنة، وإن كان هذا الكتاب يتعرض إلى ما يتعرض له الكتاب العربي، بصورة عامة، عندما انتقله من قطر عربي إلى قطر من صعوبات قانونية وإدارية ومالية.

* مما يساعد على ترويج الكتاب المغربي المترجم موضوعه الذي يدخل عادة في باب الثقافة العامة التي تهتم جمهور القراء على اختلاف اختصاصاتهم، والدليل البيبليوغرافي — الكتاب المغربي — الذي تصدره سنوياً الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، وفيه إعلان وتلخيص ونقد لكل كتاب ينشر في المملكة المغربية.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

إن الجهة التي تشرف على الترجمة وتكلف المترجمين بها وتكون بمثابة الناشر هي التي تروج للكتاب، في الصحف وغيرها من وسائل التعريف والاعلام، وتتولى جهة النشر هذه تسويق الكتاب وتوزيعه، في الداخل مباشرة، وفي الخارج بواسطة وكلاء معتمدين.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

يتم الترويج للكتاب فيها بواسطة وسائل الاعلام المختلفة : صوتية ومرئية وصحف محلية، وتتولى ذلك مؤسسة (14) أكتوبر.

أما في الخارج فيتم التنسيق مع أجهزة التوزيع المماثلة في الدول العربية، ويستعان، في هذا المجال، بالملحقين الثقافيين في السفارات اليمنية الديمقراطية الشعبية في الخارج.

★ إن ملاحظتين جديرتان بالذكر بخصوص ترويج الكتاب المترجم :

1. إن ترويج هذا الكتاب في داخل القطر العربي الذي يصدر فيه ترويج حسن، إجمالاً، إذ يسعى الناشر، مؤسسة عامة أو خاصة، إلى تسويقه بكل الطرق الممكنة. ولكن الصعوبة تبرز في تسويق الكتاب من قطر عربي إلى آخر بسبب القضايا الأمنية التي تمارسها أجهزة الرقابة والقضايا المتعلقة بأجور الشحن والنقل.

ولهذا ينبغي عقد اتفاقية عربية تضمن تحريك الكتاب بسهولة بين الأقطار العربية.

2. إن للترويج وسائل ينبغي التركيز عليها وتشجيعها : منها الاعلان عن صدور الكتاب لا في الصحف والمجلات فحسب، بل في أجهزة الاذاعة والتلفزة، ثم نقد الكتاب والكتابة عنه وتحريض القراء على اقتنائه، ومنها إقامة المعارض السنوية وتسهيل الاشتراك بها، والاشتراك في المعارض الدولية، ودعم إصدار الكتاب من قبل الدولة بغية تخفيض ثمنه للقارئ العربي، أينما كان.

و — المترجمون واختصاصاتهم والمؤسسات التي يتعاونون معها :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

لم تتكون بعد حركة ترجمة ثقافية وعلمية في دولة الامارات العربية المتحدة، ولذا لا يمكن التحدث عن اختصاصات المترجمين فيها أو عن المؤسسات التي يتعاونون معها.

2 — دولة البحرين :

لم تذكر الدراسة شيئاً عن المترجمين.

3 — المملكة العربية السعودية :

تنوعت اختصاصات المترجمين في المملكة العربية السعودية، في ضوء عملية الترجمة والمجالات التي دخلتها أو اتصلت بها.

وتذكر الدراسة أنه لوحظ ازدياد عدد المترجمين المتعاونين مع مختلف المؤسسات إذ تتوفر الدوافع لديهم للاقبال على هذا العمل : الحرص على أداء عمل نافع في الأوقات المتاحة لهم والرغبة في الاطلاع على كنوز الثقافات العالمية، والاشتراك في النهضة الثقافية التي تسير بخطوات حثيثة في المملكة العربية السعودية خاصة والوطن العربي الكبير، عامة.

4 — فلسطين :

تذكر الدراسة أن الترجمة العربية عامة والترجمة الفلسطينية خاصة تميزت بأن أقبل على ممارستها رجال أكفاء أعطوها جهدهم وقدرتهم، بل أن أهل الاختصاص من أساتذة الجامعات قد قدموا للقارئ ثمرات في كل موضوع من الموضوعات.

نجد هذه الظاهرة في مصر والشام ونجدها عند الأساتذة الفلسطينيين الذي يعملون في الجامعات العربية. ولعل آخر وأبرز مثال هو ما قام به عدد من الأساتذة في الأردن بإشراف الجامعة الأردنية بعمان ومجمع اللغة العربية إذ ترجموا مؤلفات علمية مهمة في الرياضيات والكيمياء والفيزياء والبيولوجيا أمثال الدكتورة : محمد أحمد سعيدان وعادل جرار ومحمد أحمد الديسي ورمحي الزرو وسلمان سعسع وعفيف صبيام ومروان راسم كمال ومحمد عرفان التنشة وغيرهم.

وتشتمل الدراسة على أسماء فلسطينية لامعة في ميدان الترجمة بدءاً من يوسف دباس وخليل بيدس وانتهاء بحسن البحيري وخيري حماد.

وتشير الدراسة إلى التخصص الذي برز لدى المترجمين الفلسطينيين :

1. في المجالات العلمية : مثل الدكتورة العلمية الذين سبق ذكرهم آنفاً.
2. في المجالات الأدبية : أمثال الدكتورة إحسان عباس ومحمد يوسف نجم وعبد الرحمن ياغي ومحمود السمرة وحسام الخطيب...
3. في مجالات اللغة : مثل د. محمود صبح — من وإلى الأسبانية.

ولمّا جانب هذا مارس بعض أبناء فلسطين التخصص الاحترافي أي اتخاذا الترجمة الادارية والقانونية والتجارية والفورية حرفة لهم في مصر وسورية ودول الخليج بشكل خاص.

★ إن العمل في الترجمة، يجعل المترجم يمر بمراحل عدة، إن أراد أن يتابع العمل ولا يعود عنه :

1. يقدم من يلمس في نفسه المقدرة العلمية؛ أو الأدبية إلى جانب المقدرة اللغوية على ترجمة كتاب يختاره بدافع الهواية أو الميل أو استجابة لطموح ثقافي أو رغبة في تحقيق شهرة اجتماعية أو كسب مالي... وذلك في الأوقات التي يستطيع أن ينصرف فيها إلى عمل الترجمة، خارج حدود عمله الأصلي : التدريس، أو الادارة أو القضاء...
2. إذا حقق عمله الأول نجاحا ولاقى استحسانا وتشجيعا، أقدم على عمل ثان فثالث، فيزداد تعلقا بالترجمة، ويسرُّ بما يجنيه منها من سمعة معنوية أو ربح مادي، فيتابع العمل حتى ليعرف في المجتمع بهذا العمل أكثر مما يعرف بالعمل الأصلي الذي يزاوله.
3. وإذا ما استمر المترجم في عطائه وتقدم إتقانا وإجادة، جنح إلى التخصص في نوع معرفي معين ووجهه كل وقته وجهه، وبذا يبلغ النجاح المنشود، ويقدم للقارئ خير الزاد بلغته العربية.

هذه هي الخطوات التي يُستحب أن يجتازها من دخل حلبة الترجمة الثقافية والعلمية، والتي تؤول إلى شكل من أشكال التفرغ لهذا النشاط الثقافي الهام.

5 – دولة الكويت :

إن المترجمين في دولة الكويت يعملون على أصعدة ثلاثة : الأدب والثقافة العامة والعلم ويتعاونون مع الأجهزة والمؤسسات الرسمية التي تعنى بهذه الأصناف الثلاثة من المعرفة : وزارة الاعلام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي...

6 – الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أنه ليس في لبنان مترجمون متفرغون. إن بعض المترجمين يمارسون الترجمة بدافع الحاجة الآنية وبعضهم بدافع الهواية أو بدافع ايدولوجي أو سياسي. أما اختصاصاتهم فهي متنوعة فمنهم الطبيب والصيدلي والحامي والمدرس والناقد والصحافي، وكذلك ثمة تنوع في اللغات التي يترجمون عنها، وتنوع في انتائهم القطري فمنهم اللبناني، أصلا، والفلسطيني والسوري والمصري من المقيمين في لبنان أو ممن يتعاملون مع دور النشر اللبنانية... الخ.

7 — جمهورية مصر :

لم تتضمن الدراسة شيئا عن هذه الفقرة.

8 — المملكة المغربية :

إن المترجمين في المغرب متنوعو الأعمال والاختصاصات، بيد أنهم، بصورة عامة من رجال التعليم الجامعي مثل الذكاترة : عبد الهادي التازي ومحمد الحججي وعباس الجراي... أو من المثقفين العاملين في التعليم الثانوي والإدارة أمثال السادة : محمد بنيس ومحمد برادة ومصطفى القصري... ومنهم أصحاب الاختصاص في الآداب واللغة مثل الأستاذ عبد الله عميد رئيس الجمعية المغربية لترجمة ومترجمي المؤتمرات...

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

اشتملت الدراسة على أسماء ثلاثة وعشرين مترجما مع ذكر اختصاصاتهم، واللغات التي يترجمون عنها، والمؤسسات التي يتعاونون معها.

ويلاحظ، بالنسبة لاختصاصاتهم، أن عشرة منهم مختصون في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وخمسة مختصون في اللغة الانكليزية، وخمسة في الحقوق وواحد في التربية وواحد في إدارة الأعمال، وواحد في الإخراج السينمائي.

وأما اللغات التي ينقلون عنها فستة عشر يترجمون عن اللغة الانكليزية وأربعة عن اللغة الروسية، واثنان عن اللغة الألمانية وواحد عن اللغة الفرنسية.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

اشتملت الدراسة على أسماء ثلاثة وخمسين مترجما مع ذكر اختصاصاتهم واللغات التي يترجمون منها والمؤسسات التي يتعاملون معها.

ويلاحظ، بالنسبة لاختصاصاتهم، أنها التربية والحقوق واللغات والآداب والسياسة والاجتماع والتاريخ والآثار والنقد والثقافة العامة.

وأما اللغات التي ينقلون عنها فهي كالتالي : تسعة وعشرون عن اللغة الانكليزية واثنا عشر عن اللغة الروسية وثمانية عن اللغة الفرنسية، واثنان عن اللغة الهنغارية وواحد عن اللغة الروسية وواحد عن اللغة الرومانية.

★ يلاحظ في شطري اليمن : الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تعدد وتنوع في اختصاصات المترجمين واللغات التي يترجمون منها، وهذا يوفر إمكانيات طيبة لتطوير حركة الترجمة في اتجاه تواصل واسع مع لغات وثقافات عديدة، فيما إذا أتاحت لهذه الحركة عوامل التطور من ارتفاع المستوى الثقافي والتوسع التعليمي والعمل على تعريب التدريس العلمي في جامعات التعليم العالي ومعاهده.

★★ إن حركة الترجمة تعتمد على عناصر محددة، إن توافرت، أمكن لها أن تكون ناجحة ومؤثرة في التطور الثقافي والعلمي الذي يعود بالخير على الأمة العربية، في مسيرتها الحضارية.

إن هذه العناصر هي : المؤسسة والمترجم والتشريع، بيد أن المترجم هو جوهر الحركة وجدواها. والمترجم، في مجال الثقافة والعلوم هو، كما أشرنا مرارا، من يملك ناصية اللغة والاختصاص، من حيث الأساس. ولحسن الحظ، غدا هؤلاء الذين يتقنون اللغات واختصوا في مجالات المعرفة المختلفة كثيرا بعد أن قطعت البلدان العربية أشواطا بعيدة في مضمار التعليم، بكل أنواعه ومستوياته : نجدهم في التدريس الثانوي والتقني والجامعي، وفي الإدارة والقضاء والمصارف والشركات... الخ.

ولكن كيف نحول هذه الطاقة، القائمة بالقوة، إلى طاقة قائمة بالفعل ؟

إن وجود مؤسسة قادرة وتشريع مقنن يشجع القادرين على الترجمة على سنوك دربها وتذليل صعوباتها، وجني فوائدها وثمراتها. بيد أن نقطة الانطلاق هي وجود خطة للترجمة على مستوى كل قطر عربي وخطة قومية على مستوى الوطن العربي تستوعب الخطط القطرية وتنسق فيما بينها، كيما يكون التحرك جاريا في هدي هذه الخطط وفي ضوء ما ترمي إلى تحقيقه من غايات تربية وتنمية وحضارية.

ثالثا — الناحية التخطيطية :

أ — تحديد الحاجات والتخطيط والتنسيق على مستوى القطر :

1 — دولة الامارات العربية المتحدة :

تتطرق الدراسة إلى الحاجات في مجال الترجمة فتؤكد على الحاجة إلى ترجمة الكتب العلمية التي تبسط العلم للجمهور، ولكنها تؤكد أن ترجمة هذه الكتب لا تكفي فيها جودة العبارة وحسن الأسلوب، بل ينبغي أن يراجعها متخصص في مادتها العلمية لتكون خالية من الشوائب والأخطاء، وهذا ما يتطلب تعاوناً بين رجال العلم ورجال اللغة كيما تأتي الترجمة رفيعة المستوى مادة وعرضا، جوهرًا وشكلاً...

★ إن بعث حركة ترجمة في بلد عربي ما، ينبغي أن يتم وفق خطة محكمة تأخذ في الحساب جميع حاجات فئات السكان : الأطفال والشباب والكهول والشيوخ، والنساء، وما يهم العاملين والمعاملات في الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والصحة والثقافة والفن، وأن يكون في الاعتبار كل ما يدعم المسيرة التنموية ويساعد على حل المشكلات العارضة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وما يسهم في تعريب التعليم في جميع أنواعه ومراحلها، ويرفده، إن كان معرباً، بالمراجع والبحوث والدراسات العلمية... وباختصار يجب أن تكون حركة الترجمة حركة هادفة، وعملاً وظيفياً، بل استثنائاً مفيداً وناجحاً.

2 — دولة البحرين :

ليس ثمة جهة في دولة البحرين تتولى شؤون التخطيط لعمل الترجمة، وكذلك ليس ثمة تنسيق بعد لا بين الهيئات الحكومية، ولا بينها وبين القطاع الخاص، في هذا الميدان.

الترجمة الآن تستجيب للحاجات العاجلة، ولم يوضع أسلوب محدد للسير في تنشيط حركة الترجمة الثقافية والعلمية. إلا أن بادرة اتخذتها حكومة البحرين تبشر بمرحلة جديدة، وهي أنها شكلت لجنة من كبار المسؤولين في مختلف الوزارات لدراسة أمر تعريب جميع المعاملات في الدولة، وقد بدأت هذه اللجنة عملها من بداية عام 1983.

★ إن عمل الترجمة يتم على مستويين : المستوى الإداري والمالي والقضائي والاعلامي، وهذا ما تفرضه الصلات بين الدول والشعوب، ولا سيما في هذا العصر، والمستوى العلمي والثقافي الذي توجهه تطلعات الشعب إلى المزيد من المعرفة عن العلوم والآداب والفنون لدى الشعوب الأخرى، بلغته الأم.

إن المستوى الثاني يدخل في مهام الدولة تجاه مواطنيها لأن الخدمات العلمية والثقافية شأنها شأن الخدمات التعليمية والصحية قد دخلت في نطاق الأعمال التي يفترض أن تؤديها الحكومات سعياً لافادة المواطنين وتحقيق نهضة في البلاد.

ومن المتوقع أن ترسي دولة البحرين، في وقت قريب أسس عمل راسخ وواسع في هذا المجال.

3 — المملكة العربية السعودية :

تذكر الدراسة أن المملكة العربية السعودية تملك قدرات هائلة، بشرية ومادية، لتحقيق نهوض ثقافي وفني، والتفاعل مع الثقافات الأخرى من موقع التمسك بالتراث العربي الاسلامي والاعتزاز به، ولا سيما بعد أن قطعت أشواطاً في طريق التنمية والتصنيع.

ويقترح صاحب الدراسة أن توضع خطة لتنسيق جهود العاملين في هذا الميدان في المجالين الرسمي والخاص، وترسم قواعد محكمة للعمل، وذلك بتشكيل مجلس أو جهاز مركزي أو لجنة

تخطط وتنسق قطريا وتشجع وتنشط التعاون في هذا العمل الثقافي والعلمي، على الصعيدين العربي والعالمي.

* إن نجاح الترجمة في أداء دورها، رفدا وإغناء للثقافة والعلم في بلد عربي، رهن بوضع خطة سليمة تشرف على تنفيذها هيئة وطنية، وتحدد الأهداف والطرائق وتحسن الاستفادة من جميع الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

4 — فلسطين :

إن العمل الفلسطيني في حقل الترجمة لم يخضع لأي شكل من أشكال التخطيط والتنسيق، إذ أنه لم يعرف التنظيم المؤسسي، لا الحكومي الرسمي ولا الخاص الأهلي.

بيد أن الدراسة تشير إلى المحاولة الكبرى التي جرت في عهد محمد علي بمصر إذ جرى التوجيه الرسمي لنقل المؤلفات العلمية والصناعية والتقنية إلى اللغة العربية، وإلى المحاولات الجادة — في مجال التخطيط والتنسيق — التي تمت في بعض الأقطار العربية التي اتجهت إلى تنظيم شؤون الترجمة وأحدثت لجانا أو هيئات أو مؤسسات للترجمة والنشر وأصدرت قوانين وأنظمة لهذا العمل، كما حدث في مصر وسورية والعراق والكويت والجزائر. أما بالنسبة لأبناء فلسطين فلم تتح أية فرصة لتنظيم جهودهم وتنسيقها، إذ كانت الترجمة قبل الانتداب عملا مشبوها يعرض صاحبه لغضب السلطة العثمانية، وفي مرحلة الانتداب كانت إحدى وسائل الحكم البريطاني في تحقيق أهدافه، وبعد عامي 1948 ثم 1967 تفرق معظم المثقفين الفلسطينيين في الأقطار المجاورة، وتضاءلت الترجمة لدى من بقي في الأرض المحتلة، حتى أنه لم تسجل أية ترجمة إلى العربية عن اللغة العبرية ولو من باب « اعرف عدوك »!

* إن الأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين لم تتح لأبنائها أن يقيموا سلطة وطنية على أرضهم : فمن الحكم العثماني إلى الاحتلال البريطاني إلى الاستيطان الصهيوني فالتقسيم والاحتلال... كل هذا أدى إلى نزوح عدد كبير من أبنائها إلى الدول العربية المجاورة، وبقاء عدد منهم في ظروف قاسية، تحت الاحتلال الصهيوني الغاشم.

إن التخطيط للعمل الثقافي، والترجمة جزء لا يتجزأ من هذا العمل، يحتاج إلى جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي وقيام حكم مستقل وسلطة وطنية. وفي غياب ذلك كله يكون التخطيط والتنسيق والتنظيم عملا مستحيلا.

.ولكن جهود أبناء فلسطين احتلت مكانها الطبيعي في الأقطار العربية المجاورة، وصارت تتأثر وتؤثر فيما يوضع في تلك الأقطار من خطط وتنظيمات.

5 — دولة الكويت :

ليس في الكويت هيئة تتولى تحديد الحاجات والتخطيط لعمل الترجمة والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة على مستوى القطر، بيد أن ثمة توزعا تلقائيا للعمل بين هيئات رسمية ثلاث أخذت كل منها بجانب من العمل وهي : وزارة الاعلام، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

★ إن وجود جملة من الأجهزة والمؤسسات تعمل في حقل الترجمة بدولة الكويت يستدعي بالضرورة، وجود هيئة — لجنة — تتولى التخطيط والتنسيق على المستوى الوطني. وفي وسع مثل هذه الهيئة أن تبعث في حركة الترجمة المزيد من التخصص والحركة والتكامل.

6 — الجمهورية اللبنانية :

ليس في لبنان جهة رسمية أو غير رسمية تنهض بتبعة التخطيط والتنسيق على المستوى القطري، في ميدان الترجمة، ولكن دور النشر اللبنانية، بحكم تجربتها الطويلة في ممارسة عمليات الترجمة والنشر، واتصالها المباشر بالترجم والقارئ، قد أخذت على نفسها مهمة التخطيط، كما يذكر صاحب الدراسة، ويضيف : أن هذا التخطيط قد يفسده أحيانا عامل الكسب ولكنه يظل مستندا إلى خبرة متراكمة تحصيل عليها أصحاب هذه الدور.

★ نلاحظ أن التخطيط الذي تعنيه الدراسة إنما هو تخطيط دار النشر لنفسها ووضعها برنامج عمل لها، بصرف النظر عما تقوم به دور النشر الأخرى، في حين أن التخطيط المقصود إنما هو تخطيط على مستوى القطر كله، قائم على دراسة الحاجات والامكانيات وعلى إحصاءات وأولويات، ويتضمن توزيع المهمات على الجهات القائمة بهذا العمل أو القادرة عليه. ومن المفيد جدا أن تنشأ هيئة — لجنة — في لبنان يشترك فيها القطاع الخاص، تتولى عمل التخطيط والتنسيق للترجمة، على نطاق القطر اللبناني.

7 — جمهورية مصر :

تستعرض الدراسة المراحل التي مرت بها حركة الترجمة في مصر، وتربط اختياراتها مع حاجات البلاد :

- في مرحلة تأسيس الدولة (أيام محمد علي) : ترجمة العلوم والتقنيات والصناعات التي كانت المدارس وأعمال التشييد والجيش بحاجة إليها.
- في مرحلة تطور التعليم ونشوء الجامعات : ترجمة مراجع لطلاب الجامعات والدراسات العليا، وإحداث هيئات ومؤسسات رسمية للترجمة.

- النصف الأول من القرن العشرين : ترجمة روائع الآداب الأجنبية.
- النصف الثاني في القرن العشرين : استمرار في الترجمة، مع ملاحظة تأخر في الأداء بسبب ضعف التكوين اللغوي، وإثثار التأليف على الترجمة.

ويسرد صاحب الدراسة مقترحات للنهوض بالترجمة خاصة والثقافة عامة : العناية بتدريس اللغة العربية واللغات الأجنبية، محو الأمية الأبجدية والأمية الثقافية، دعم الدولة للكتاب لتخفيض ثمنه، رفع أجور الترجمة، تعليم الترجمة في المدارس، إنشاء معاهد متخصصة بالترجمة، استكمال المعاجم العامة والمتخصصة، ورصد الأموال اللازمة للترجمة والنشر... الخ.

ويرفد هذه المقترحات بتوصيات أخرى مبينة في الدراسة.

★ إن ما يسرد صاحب الدراسة من مقترحات وتوصيات لا يصلح لجمهورية مصر وحدها، وهي أكثر البلدان العربية رسوخا وإنتاجا في ميدان الترجمة، بل يصلح لكل قطر من الأقطار العربية.

إنما المهم في المرحلة الراهنة، بالنسبة لمصر، أن ينشأ تخطيط وتنسيق مركزي على مستوى القطر، كي لا تتشتت المساعي بين هيئة وأخرى، وإحكاما للصلة بين الجهود التي تبذل في الترجمة وبين الحاجات القائمة والمستجدة لجميع فئات السكان وحاجات التنمية والتقدم.

8 — المملكة المغربية :

ليس في المغرب جهة رسمية أو غير رسمية تتولى التخطيط والتنسيق للترجمة، بل ثمة أساتذة جامعيون ومثقفون متتبعون يترجمون بعض الكتب لأغراض فكرية وبدوافع ذاتية.

★ لقد بات ملحا أن تنهض وزارة الثقافة المغربية بمسؤوليتها فتنشئ إدارة خاصة بالترجمة والنشر توكل إليها مهمة التخطيط على مستوى القطر، والتنسيق بين الجماعات التي تعمل في هذا الميدان وتستصدر القوانين والأنظمة التي تنظم شؤون هذا النشاط الثقافي، وتنفذ برنامجا في الترجمة يكون قدوة لعمل التجمعات الخاصة والأفراد.

9 — الجمهورية العربية السورية :

تكوّنت، على مرّ الزمن، مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات عن الجمهورية العربية السورية، باللغات الأجنبية بعضها قديم وبعضها الآخر جديد. ومن صالح هذا القطر العربي ترجمة هذه الكتب إلى العربية وطبعها إما كاملة أو ملخصة مع تصديرات وتصويبات وملاحظات، وذلك بغية الاطلاع على ما كتبه الغير عن اليمن، في الماضي البعيد والقريب.

وتبذل دار الكتب الوطنية في صنعاء جهوداً طيبة لحصر هذه الكتب وتوثيقها، ويعمل مركز الدراسات والبحوث اليمني لوضع خطة لترجمتها.

★ إن هذا الذي تشير إليه الدراسة هو الصفحة الأولى في كتاب « الترجمة » إذ أن الشعوب كالأفراد تتوق لمعرفة نفسها، والتعرف على ذاتها في عين الآخر. أضف إلى هذا، أن ترجمة هذه الأعمال تُعزز الثقة بالنفس حيناً وتدفع إلى الدفاع عنها حيناً آخر بدحض الافتراء وإزالة الزيف، وإظهار الحقيقة الناصعة.

ولكن هذا العمل الثقافي، القومي لا بد أن تليه صفحات أخرى تتوخى إغناء المعرفة بما أبدعه الآخرون في ميادين العلوم والآداب والفنون.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

شبيه بما ذكرته الدراسة السالفة، يبدو أن الحاجة الأولى التي يحسها أبناء هذا القطر هي التعرف على ما كتبه الآخرون عنهم وعن بلدهم، في الماضي البعيد والقريب، وما يكتب الآن واتخاذ موقف منه تأييداً أو تفنيدياً، وإبراز ما يبعث في نفوس الناشئة التفاؤل والثقة بالمستقبل.

وبلى هذه الحاجة، ما يتطلع جيل الحاضر إلى معرفته واقتباسه من علم وأدب وفن.

وتسعى كل جهة من الجهات المعنية بالترجمة إلى تحديد حاجاتها ورسم خططها، حسب اختصاصها، ثم تسعى لتوفير الكفاءات... والبدائيات إنما تبشر بخير كثير.

★ إن حركة الترجمة ليست شيئاً مصطنعاً بل هي تعبير عن حاجة مادية وفكرية وحضارية.

وحرصاً على أن تحقق الجهود ما بذلت من أجله، ينبغي أن تكون الترجمة عملاً مدروساً واستثماراً نافعا، وهي لا تكون كذلك إلا إذا رسمت لها خطة حددت منطلقاتها وأساليبها وحجمها ونوعها وهيئتها الوسائل والمستلزمات الناجعة، وأن يؤخذ في الحسبان ضرورة تكامل هذه الحركة التي نشأت وتطورت أو لا بد أن تنشأ وتتطور في كل قطر عربي، على الصعيد القومي، على أساس وحدة الثقافة ووحدة اللغة، في الوطن العربي.

ب — دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

1 — دولة الإمارات العربية المتحدة :

تشتمل الدراسة على جملة من الآراء المتصلة بدور المنظمة في مجال الترجمة :

★ المضي في استكمال الدراسات عن واقع الترجمة في الدول العربية ثم إصدارها وتوزيعها على البلدان العربية.

★ الدعوة إلى عقد ندوة تحت شعار « دعم الدول العربية لحركة الترجمة » وعقد ندوات أخرى يتبادل فيها المترجمون خبراتهم ودراساتهم، واختيار مندوب من كل دولة ليعمل ضابط اتصال بين المنظمة وتلك الدولة.

★ إعداد لوائح إرشادية للمترجمين في مختلف فروع المعرفة، وإصدار دليل سنوي يحتوي على ما تمت ترجمته في الوطن العربي مع أسماء المترجمين...

★ إنشاء رابطة للمترجمين في مختلف فروع المعرفة.

★ إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، على غرار بيت الحكمة ليؤدي مهامه في تقوية حركة الترجمة وتنسيق نشاطاتها.

2 — دولة البحرين :

يعتقد صاحب الدراسة أن في مقدور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تؤدي عملاً نافعا في إذكاء روح الترجمة ودعم مشروعاتها ماديا وأدبيا ومعنويا، كما يمكنها استقطاب الأدباء والعلماء والمفكرين من أجل تنشيط الترجمة والنشر. ويتمنى أن تقوم أكاديمية للتعريب تتكاتف الدول العربية على دعمها لتتولى أعمال الترجمة والنقل والبحث والدراسة والتطوير... الخ.

3 — المملكة العربية السعودية :

تشير الدراسة إلى دور المنظمة الإيجابي، وتعدّد ما قامت به في ميدان الترجمة كإحداث وحدة الترجمة بإدارة الثقافة وإصدارها الخطة القومية للترجمة وكتاب دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي — القسم الأول — وسعيها لإصدار القسم الثاني منه، ونشرها دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي، ثم يقترح أن تقوم بما يلي :

• وضع خطة تنفيذية لتنشيط حركة الترجمة الأدبية والعلمية والعناية بالمصطلحات العلمية الحديثة.

• الاستمرار في عقد الندوات واللقاءات الجادة في موضوع الترجمة.

• إقامة دورات تدريبية لتكوين المترجمين والمراجعين الفنيين واللغويين.

• إصدار مجلة متخصصة بنشر المواد المترجمة.

•حث الدول العربية على إصدار تشريعات ولوائح تنظيمية لعمل الترجمة.

4 — فلسطين :

لم تذكر الدراسة شيئاً عن هذا الموضوع.

5 — دولة الكويت :

تقترح الدراسة بأن تقوم المنظمة بوضع المعايير والمواصفات للكتب التي ترى ترجمتها في جميع الأقطار العربية، كيما تستفيد من ذلك الأجهزة والمؤسسات القطرية، كما ترى أن تهتم المنظمة بإنشاء جمعية أو اتحاد للمترجمين في كل قطر عربي يكون نواة لنشوء اتحاد عربي عام.

6 — الجمهورية اللبنانية :

تذكر الدراسة أن الجمهورية اللبنانية ليست عضواً في المنظمة، وتطالب باشتراكها فيها. وتعلق الدراسة آمالاً عريضة على جهود المنظمة لتعميق القطاع الثقافي ولا سيما بعد أن خطت المنظمة خطوات واسعة في سعيها لإنشاء « المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ». وتقترح الدراسة أن تمد المنظمة جسوراً مع المترجمين اللبنانيين كي تستفيد من قدراتهم. * لقد ظل لبنان غائبا عن المنظمة منذ نشأت عام 1970 خمسة عشر عاماً إذ انضم إليها في الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس التنفيذي للمنظمة المنعقد في شهر ديسمبر / كانون الأول 1985.

إن عدم وجود لبنان عضواً في المنظمة طيلة المدة المذكورة، لم يمنع من قيام تعاون بين المنظمة وبين رجال التربية والثقافة والعلم في لبنان، ولكن انتساب لبنان إليها يسهل عملية الاتصال ويزيد من إسهام اللبنانيين في نشاطات المنظمة، كما يجعل لمجهودات المنظمة أثراً أكبر في الحياة الثقافية في لبنان.

7 — جمهورية مصر :

تؤكد الدراسة على وحدة اللغة العربية ووحدة الثقافة العربية، وبالتالي ترى أن يكون ثمة تخطيط عربي واحد للنهوض باللغة والثقافة العربيتين، وتأتي الترجمة في مقدمة الأعمال والنشاطات التي ينبغي أن يشملها ذلك التخطيط.

وتقترح الدراسة أن تقوم المنظمة بما يلي :

- حصر شامل لما ترجم إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى وتصنيفه وتقويمه، تمهيداً لإنشاء بنك معلومات خاص بالترجمات، ووضع دليل للمترجمين وإنشاء مركز خاص لتوثيق الترجمة.

- تحديد المجالات التي تتوجه إليها الجهود وتحديد الأولويات ووضع أسس عامة للعمل.
 - وضع معاجم واستكمال معاجم موضوعة، وحصر ما بذلت مجامع اللغة العربية من جهود.
- وتذكر الدراسة أن المجلس القومي للثقافة والفنون والاعلام في مصر قد اتجه إلى إحداث ديوان أو دار للترجمة على غرار دار الحكمة في بغداد أيام العباسيين...

8 — المملكة المغربية :

تشير الدراسة إلى اهتمام رجال الفكر والثقافة بالمغرب بوضع الترجمة واعتقادهم بأن في مقدور المنظمة أن تسهم في دعم عمل الترجمة في المغرب، بمعاونة وزارة الثقافة على بعث حركة نشيطة في هذا الميدان.

ويعلق هؤلاء آمالا على قيام « المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر »، ويأملون في استكمال السعي لتنسيق المصطلح وتوحيده لما لهذا العمل من أثر في خدمة الترجمة والرقى بها وجعل اللغة العربية لا لغة الأدب فحسب بل لغة العلم والتكنولوجيا في هذا العصر.

9 — الجمهورية العربية اليمنية :

تذكر الدراسة أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قامت بعمل ريادي بإحداثها وحدة الترجمة وإصدارها « الخطة القومية للترجمة » وإعدادها « دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي » وتنفيذها مشروع رصد حركة الترجمة بإصدارها كتاب « دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي ».

وتقترح الجهات المختصة أن تتولى المنظمة وضع برنامج لدورات تعريفية وتدريبية للمترجمين، وتنسيق المنح الدراسية للترجمة في المعاهد العليا ورصد المعونات لترجمة الكتب أو المساعدة على ذلك.

10 — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

تذكر الدراسة بالتقدير ما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من حيث إصدارها الخطة القومية للترجمة، ودليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر، والقسم الأول من كتاب دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، وقيامها بالاعلام عن الترجمات في كل قطر عربي ترغيبا في التعاون ودعما للاندواجية وتعريفا بما يتم إنجازه، ثم تطالب باستمرار اهتمام المنظمة بموضوع الترجمة وتأمل منها القيام بما يلي :

1. تنظيم ندوات متخصصة فنية : كالترجمة الأدبية والترجمة العلمية.

2. عقد ندوة عن « واقع الترجمة في الوطن العربي ».
3. تزويد البلاد العربية ببيبلوغرافيا للمراجع التي يحسن توافرها من الكتب التي تعالج موضوع الترجمة والمعاجم والمجلات المعنية بطرائق والترجمة.
4. وضع دليل بمدارس الترجمة ومعاهدها الفنية والأقسام الجامعية التي تدرس الترجمة.
5. تقديم الاعانة الفنية لبعثات دراسية.
6. اقتراح ترجمة كتب مختارة ومساعدة بعض الهيئات في الدول العربية على ترجمتها.
7. المساعدة على وضع رصيد شامل « بيبليوغرافيا » للترجمة، وأخرى لكل ما كتب عن الوطن العربي باللغات الأجنبية.

* تعقيا على ما تضمنته الدراسات عن دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نسجل بإيجاز ما قامت به هذه المنظمة ولا سيما في السنوات الخمس الأخيرة في هذا الميدان الثقافي :

المرحلة الأولى 1970-1980 :

نصت المادة الأولى من دستور المنظمة الصادر عام 1970 على ما يلي : « هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافية في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها ».

وكان من الادارات التي تكونت منها المنظمة العربية هي إدارة الثقافة العربية التي أوكلت إليها شؤون الثقافة العربية... ومن هذه الشؤون الكثيرة الاهتمام بالترجمة وقضاياها المختلفة بوصفها منشطا ثقافيا مهما.

وبما قامت به المنظمة في هذا المجال :

أ — حلقة الترجمة في الوطن العربي : دعت المنظمة إلى عقد حلقة تدرس فيها قضايا الترجمة فانعقدت في الكويت من 24 إلى 31 ديسمبر /كانون الأول 1973 وحضرها مندوبون عن ثلاث عشرة دولة عربية. وبعد أن استمعت الحلقة إلى تقارير عن واقع الترجمة في البلدان العربية، وناقشت جميع الأمور المتصلة بها ولا سيما الأمور الفنية والتنظيمية اتخذت توصيات دقيقة وشاملة ترمي إلى النهوض بحركة الترجمة.

ب — تنسيق المصطلح وتوحيده : بعد قيام المنظمة ألحق بها مكتب تنسيق التعريب بالرباط التي سبق أن تم تأسيسه عام 1961، وصار جهازا تابعا لها.

وقد أصدر هذا المكتب حتى الآن :

1. ستة معاجم للتعليم العام : في الرياضيات والفيزياء والحيوان والكيمياء والجيولوجيا والنبات، أقرها مؤتمر التعريب الثاني المنعقد بالجزائر عام 1973.
 2. خمسة معاجم للتعليم العام في : الجغرافيا والفلك والتاريخ والفلسفة والمنطق وعلمي الاجتماع والنفوس والصحة وجسم الانسان والرياضيات، وثلاثة معاجم للتعليم العالي في : الاحصاء والفلك والرياضيات البحتة والتطبيقية، أقرها مؤتمر التعريب الثالث الذي انعقد عام 1977 في طرابلس بليبيا.
 3. عشرة معاجم للتعليم التقني والمهني والعالي في : الكهرباء وهندسة البناء والمحاسبة والطباعة والتجارة والنجارة والميكانيك والبتترول والحاسبات الالكترونية والجيولوجيا، أقرها مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد في طنجة بالمغرب عام 1981.
 4. عشرة معاجم للتعليم العالي في الفيزياء النووية والتربة والاجتماع والانتروبولوجيا والفيزياء العامة والألعاب الرياضية والكيمياء العامة وعلم اللغة واللسانيات والزراعة والاحصاء وسكك الحديد، أقرها مؤتمر التعريب الخامس المنعقد في عمان بالأردن عام 1985.
- ولا يخفى ما لتنسيق المصطلح وتوحيده وجمعه وإصداره في معاجم من صلة وثيقة بالترجمة التي تعتمد على المصطلح في نقل المفردات الأجنبية إلى اللغة العربية ولا سيما في ميدان العلوم والتقنيات.
- ج — حماية حقوق المؤلفين : استجابة لما نص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية من أن تضع كل من الدول الأعضاء تشريعا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية، ودعوة المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية المنعقد عام 1976 إلى وضع اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف، قامت المنظمة بصوغ اتفاقية عرضت على المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية المنعقد في بغداد عام 1971 فوقعها اثنتا عشرة دولة عربية ثم حظيت بتوقيع دولتين أخريين فبلغ مجموع الدول الموقعة أربع عشرة.
- وتشمل الحماية التي تنص عليها هذه الاتفاقية الكتب المترجمة من لغة إلى أخرى، إذا كانت الترجمة قد تمت بموافقة المؤلف.

المرحلة الثانية 1980-1985 :

وافق المؤتمر العام للمنظمة على إنشاء وحدة للترجمة بإدارة الثقافة في دورته الخامسة لعام 1979، وقامت الوحدة، استنادا لهذا القرار، واعتمادا على الترتيبات التي اتخذها المجلس التنفيذي في 16/ 6/ 1981.

وقد واجهت هذه الوحدة موضوع الترجمة من جوانب ثلاثة :

1. جانب التنسيق والتخطيط : تمثل في وضعها « الخطة القومية للترجمة ».
2. جانب تكوين المترجمين : تمثل في مشروع « المعهد العالي العربي للترجمة ».
3. جانب إنتاج الترجمات : تمثل في مشروع « المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ».

وفيما يلي عرض موجز لكل جانب :

أ — الخطة القومية للترجمة : وضعت وحدة الترجمة مشروع خطة قومية للترجمة مستعينة بما حصلت عليه المنظمة من دراسات عن واقع الترجمة في عدد من البلدان العربية.

وقد عرض المشروع على المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين المنعقدة في الحمامات بتونس عام 1982 فقرر المجلس الموافقة عليه ودعوة الدول العربية والمنظمة إلى تنفيذ الخطة.

عرضت الخطة واقع الترجمة في الوطن العربي في الماضي والحاضر وبينت ملامح العمل المستقبلي : منطلقاته وأهدافه وأساسه ووسائله ومراحله وطرائق تنفيذه، وبينت دور كل من المنظمة والبلدان العربية.

أولا : دور البلدان العربية :

- ★ دعم مؤسسات الترجمة والنشر الحكومية لديها لتنهض بمهمتها على الوجه المطلوب ومساندة دور النشر الخاصة وتشجيعها.
- ★ إحداث مؤسسات للترجمة والنشر، حيث لا توجد، وإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم حركة الترجمة والرقى بها.

وقد حثت على إنشاء جهاز في كل قطر عربي — هيئة أو لجنة دائمة — يتولى رسم خطة للترجمة على نطاق القطر وفق الاحتياجات القائمة والامكانيات المتوفرة — كما دعت إلى تبادل المعلومات فيما بين هذه المؤسسات من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإعلامية، وتنظيم الاتصال بالمنظمة وبالمنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والهيئات الدولية والأجنبية والعربية مثل اتحاد المترجمين الدولي واتحاد الناشرين العرب واتحاد الموزعين العرب والجامعات والجامع العلمية واللغوية والاتحادات العلمية والمهنية، وإصدار بيبليوغرافيا سنوية بالكتب المترجمة.

كذلك دعت الخطة الدول العربية إلى الاهتمام بقضايا الترجمة المهمة مثل : اختيار الكتب للترجمة، تكوين المترجمين وتدريبهم وتأمين حقوقهم وإنشاء جمعية أو اتحاد للمترجمين، والاهتمام بالمستوى الفني للترجمة... الخ.

ثانيا : دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

يتمثل دورها في أمور تنسيقية وتنظيمية عدة :

- 1 — التوثيق : إجراء مسح لما ترجم من العربية وإليها وإصداره في نشرات بيблиوغرافية.
 - 2 — الاعلام : جمع المعلومات عن عمل الترجمة وإنجازاته في كل بلد عربي، ثم تعميمها على الدول الأخرى لغرض التعريف بحركة الترجمة من جهة ومنع التكرار والازدواجية من جهة أخرى.
 - 3 — الارشاد : مساعدة المترجمين والناشرين على التعارف والتعاون بإصدار دليل للمترجمين ودليل للمؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي، ووضع قوائم بالكتب الأجنبية الصالحة للترجمة إلى العربية وبالكتب العربية الصالحة للنقل إلى اللغات الأجنبية...
- ب — المعهد العالي للترجمة : القصد منه إعداد مترجمين وتكوينهم. وقد وضعت المنظمة دراسة جدوى لهذا المعهد الذي يرمي إلى إعداد مترجمين كتابيين وفوريين عرب يستطيعون النهوض بمهمة الترجمة على الصعيد الدولي والاقليمي والاسلامي والعربي بكفاءة ومقدرة.
- وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والثلاثين لعام 1984 على اختيار الجمهورية الجزائرية مقرا للمعهد كما أقر في دورته الرابعة والثلاثين لعام 1985 نظامه الأساسي، وقامت لجنة مختصة بوضع مشروع ميزانية لتشغيله.
- يقبل هذا المعهد حملة الاجازة، ومدة التدريس فيه ستان ومنح خريجه شهادة تعادل الماجستير التي تمنحها الجامعات العربية.
- ج — المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر : الغرض منه إنتاج الكتب المترجمة. وقد وضعت المنظمة دراسة جدوى له لتحقيق ثلاثة أهداف :
- 1 — المساعدة على تعريب التعليم العالي في الوطن العربي بالمساعدة على تأمين احتياجات هذا التعريب من الكتب والمراجع والبحوث.
 - 2 — إغناء الثقافة العربية بالرفيع من روائع الفكر والعلم والأدب والفن مما يصدر في العالم بنقله إلى العربية ونشره.
 - 3 — وضع واعتماد منهج لغوي لرفع مستوى الترجمة والتنسيق بين مجهودات الترجمة والتأليف في الوطن العربي.

4 — اطلاع القراء باللغات الأجنبية على خير ما في تراثنا العربي الفكري وعلى روائع الأدب الحديث.

وقد وافق المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية على هذا المشروع، كما وافق المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد بالحمامات في تونس عام 1983 على إقامة المركز، وأيد ذلك المجلس التنفيذي للمنظمة ومؤتمرها العام المنعقد في شهر ديسمبر/كانون الأول 1983، وتتخذ حاليا الترتيبات لاختيار مقر له والبدء بتأسيسه.

الخاتمة :

لقد كانت الترجمة في القرن الثاني للهجرة الجسر الذي عبر عليه العرب إلى رحاب التقدم العلمي لأنها نقلت إلى لغتهم ثمرات عقول من سبقهم من الأمم، ولا سيما في ميدان العلوم، فمكنتهم من استيعابها وتمثلها ثم الانطلاق في طريق الكشف والابداع.

وقد أقبل العرب في مطلع عصر النهضة الحديثة على الترجمة، مرة أخرى، لتدارك ما فاتهم من ألوان المعرفة وأنواع العلم، فأدركوا بعض ما قصدوا إليه، ولكن المستعمرين حالوا دون بلوغهم الغاية.

واستأنف العرب سعيهم في ميدان الترجمة، بعد أن حققت البلدان العربية استقلالها وملكتم حريتها، فجعلوا منها رافدا لثقافتهم الخصبة الأصلية التي يعتزون بها.

ولكن كانت حركة الترجمة ماتزال في بداياتها في بعض الأقطار العربية، وبلغت حدا ما من النضج في أقطار أخرى، فإنها، على أية حال، تحتاج إلى يد تجمع خيوطها وتقوّم خطواتها وتوثق منجزاتها وتنسق مجهوداتها وتساعد بها بالخبرة والرأي على إدراك القصد، فكانت المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، هذه اليد، بحكم رسالتها الحضارية.

المهم في الوقت الراهن معرفة الواقع والانطلاق منه إلى حال أفضل، بإحداث المؤسسات وإصدار التشريعات وسد الثغرات واستنباط الوسائل التي تكفل التقدم والنجاح وتحقيق الهدفين الكبيرين : تعريب العلم والتعليم والمجتمع، والتواصل مع الثقافات الأجنبية إغناء لثقافتنا العربية وتعريفا بالعبقريّة العربية وقدراتها الإبداعية في الأمس واليوم، وفي الغد.

١٤٦٠

الشمس : 5 دولارات او ما يعادلها

مطبوعة
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
تونس